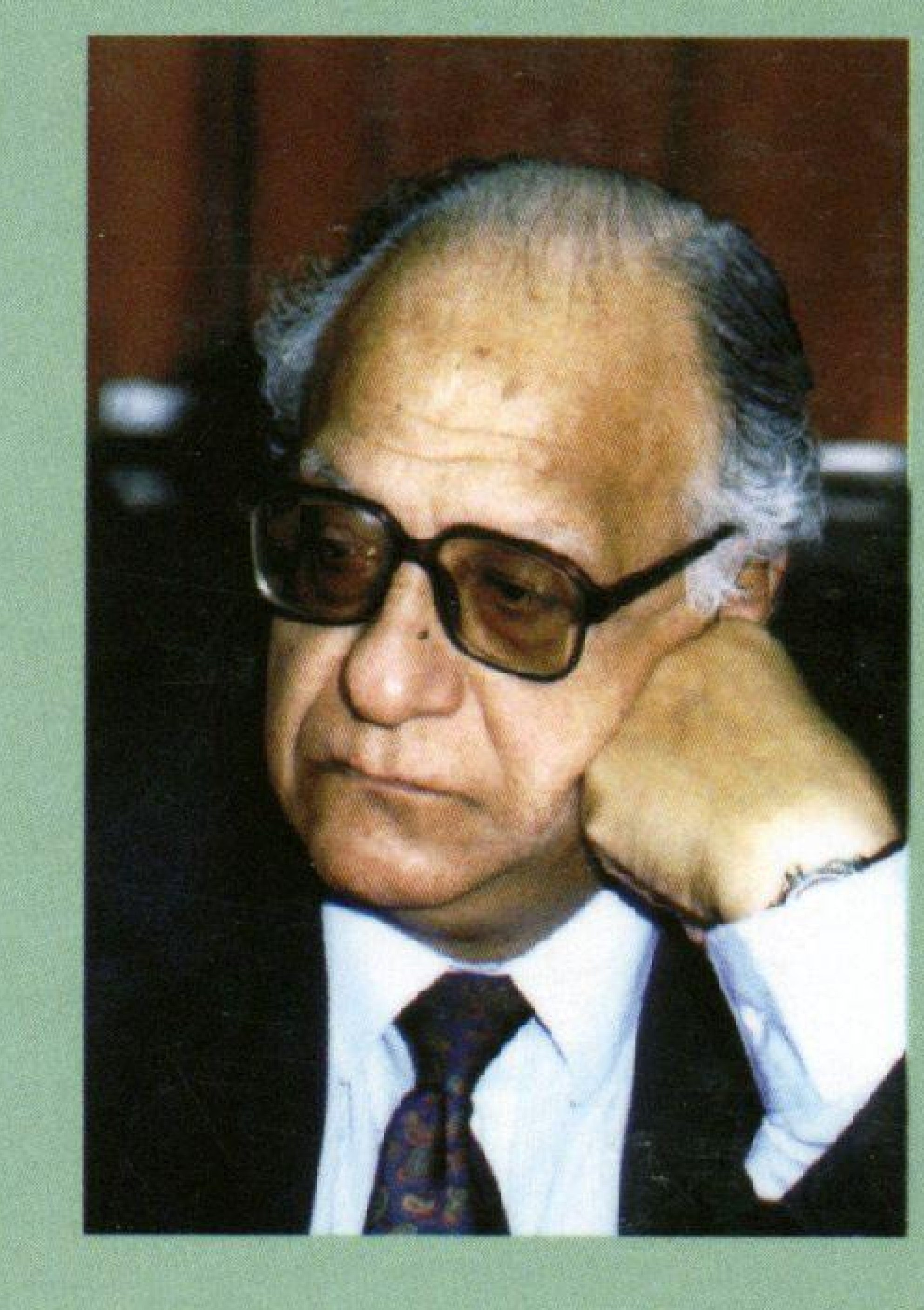
السيد يسين

الإمبراطورية الكونية

الصراع ضد الهيمنة الأمريكية







المؤلف

- مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
- أستاذ علم الاجتماع السياسى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- حصل على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية عام ١٩٩٦ .
- صدر له العديد من الكتب من أهمها:

"الشخصية العربية بين مفهوم الذات وتصور الآخر" (١٩٧٣).

"الوعى التاريخى والثورة الكونية" (١٩٩٥).

"الزمن العربى والمستقبل العالمى" (١٩٩٨).

"العولمة والطريق الثالث" (١٩٩٩) .

"تشريح العقل الإسرائيلى" (٢٠٠٠).

"العالمية والعولمة" (٢٠٠٠).

"المعلوماتية وحضارة العولمة" (٢٠٠١).

"الحوار الحضارى فى عصر العولمة" (٢٠٠٢).

"الحرب الكونية الثالثة" (٢٠٠٣).

الكتاب

تشمل الأبحاث التى يتضمنها هذا الكتاب الجزء الثانى من مشروعنا العلمى الذى بدأ بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر مباشرة، والذى نشرنا دراساته فى كتابنا "الحرب الكونية الثالثة: عاصفة سبتمبر والسلام العالمى".

وتدور أبحاث الكتاب حول خمسة موضوعات رئيسية: [illegible] على الإمبراطورية فى مواجهة الإدراك العربى [illegible] الأزمة الطريقة الأمريكية ورؤى مستقبلية للعراق [illegible] ظاهرة العربية وأخيراً أبعاد التغيير العالمى الشامل [illegible] الانفراد الأمريكى بالعالم وردود الفعل العا[illegible]

[illegible]ـر






al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين

الإمبراطورية الكونية

الصراع ضد الهيمنة الأمريكية

السيد يسين



اســـم الـكتــاب: الإمبراطورية الكونية.. الصراع ضد الهيمنة الأمريكية.

الــمـــؤلـــف: الســـيـــد يســـيـــن.

إشــراف عـــام: دالـيـا محـمـد إبـراهـيـم.

تـاريـــخ النشــر: الطبعة الثانية - إبريل 2007.

رقـــم الإيـداع: ٢٠٠٦/٢٢٨٥٩

الترقيم الدولي: ISBN 977-14-2573-0

الإدارة العامة للنشر 21 ش أحمد عرابى - المهندسين - الجيزة
ت: 3466434(02)-3472864(02) فاكس: 3462576(02) ص.ب: 21 إمبابة
البريد الإلكتروني للإدارة العامة للنشر publishing@nahdetmisr.com

المطابع: 80 المنطقة الصناعية الرابعة - مدينة السادس من أكتوبر
ت. 8330287 (02) - 8330289 (02) - فـــاكــــس: 8330296 (02)
البريد الإلكتروني للمطابع: press@nahdetmisr.com

مركز التوزيع الرئيسي: 18 ش كامل صدقي - الفجالة - القاهرة - ص. ب: 96 الفجالة - القاهرة.
ت 5909827 (02) - 5908895 (02) - فـــاكــــس: 5903395 (02)

مركز خدمة العملاء: الرقم المجاني: 08002226222
البريد الإلكتروني لخدمة العملاء:
customerservice@nahdetmisr.com
البريد الإلكتروني لإدارة البيع: sales@nahdetmisr.com

مركز التوزيع بالإسكندرية: 408 طريق الحرية (رشدي)
ت: 5462090 (03)
مركز التوزيع بالمنصورة: 47 شارع عبد السلام عارف
ت: 2259675 (050)

موقع الشركة على الإنترنت: www.nahdetmisr.com
موقع البيع على الإنترنت: www.enahda.com

نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع
أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938

تصـــديـــر

تمثل الأبحاث المنشورة فى كتابنا «الإمبراطورية المتعثرة» الجزء الثانى من مشروعنا العلمى الذى بدأ بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر مباشرة، والذى نشرنا دراساته وأبحاثه فى كتابنا: الحرب الكونية الثالثة: عاصفة سبتمبر والسلام العالمى، (دار نشر ميريت، ٢٠٠٣) والذى نشرت منه طبعة خاصة فى مكتبة الأسرة.

وكنا بدأنا هذا المشروع العلمى الذى حاولنا من خلال أبحاثه رصد الحدث الخطير الذى وقع فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتتبع ما أثاره من أصداء دولية وسياسية واقتصادية وثقافية. ولذلك عنينا بنشر الإطار النظرى الذى وضعته لتحليل الحدث وتوابعه لإبراز تشابك الأبعاد والمتغيرات الدولية والسياسية والثقافية.

والواقع أن كتابنا «الحرب الكونية الثالثة» كان أشبه بتقرير بحثى يقوم على التراكم المعرفى المنظم. وذلك لأن عملية البحث وخصوصًا من خلال شبكة الإنترنت جعلتنى أتتبع كتابات المفكرين الأمريكيين المعارضين للحرب، وهؤلاء الذين نظروا لها وأيدوها. من أبرز المعارضين المؤرخ التقدمى هوارد زين والروائى والمفكر النقدى البارز جورفيدال، وعلى رأس المؤيدين لنظرية «الحرب العادلة» المزعومة صمويل هنتنجتون صاحب نظرية صراع الحضارات، وفرانسيس فوكوياما صاحب نظرية نهاية التاريخ.

وكتابنا الذى نكتب تصديره اليوم هو الجزء الثانى من هذه العملية البحثية المتعددة الأبعاد التى قمت بها بعد ١١ سبتمبر مباشرة.

وهو ينقسم إلى خمسة أقسام، يضم كل قسم منها مجموعة من الأبحاث المترابطة التى نشرت جميعاً فى جريدة الأهرام وعدد من الجرائد العربية الأخرى وذلك فى الفترة من ٢١/١١/٢٠٠٢ حتى ١٣/١١/٢٠٠٣.

وقد صدرت الكتاب بمقدمة عبارة عن مقال نشر فى جريدة «الحياة» بطلب منها بعد عامين من ١١ سبتمبر ٢٠٠٣، وعنوانه «خطوات الإمبراطورية المتعثرة».

ومنه استمددت عنوان الكتاب، لأنه بعد تأملى فى مسيرة الإمبراطورية الأمريكية التى أعلنت عقب أحداث سبتمبر مباشرة والتى كان عنوانها «من ليس معنا فهو ضدنا»، أدركت – حسب ما توقعت مبكراً – أن إدارة بوش ستقع فى المستنقع العراقى كما وقعت الولايات المتحدة الأمريكية من قبل فى المستنقع الفيتنامى.

وحين تتبعت العقبات التى تواجه الإمبراطورية فى احتلال العراق، وخصوصاً تصاعد المقاومة العراقية، وازدياد معدل القتلى والجرحى فى صفوف القوات الأمريكية، والتمويل الضخم الذى يتطلبه احتلال العراق وإعادة التعمير، وحاجة الولايات المتحدة الأمريكية الماسة إلى عون دولى فى شكل قوات للأمم المتحدة، واعتراض عديد من الدول على هذا الاقتراح، بغير إشراف دقيق للأمم المتحدة وقيادتها للعملية السياسية، أدركت أن خير ما توصف به هذه الإمبراطورية أنها متعثرة!

والقسم الأول فى الكتاب عنوانه الإمبراطورية فى مواجهة الإدراك العربى والقسم الثانى عنوانه الديموقراطية على الطريقة الأمريكية، والقسم الثالث عنوانه رؤى مستقبلية والقسم الرابع عنوانه تحليل ثقافى للأزمة العربية، والقسم الخامس والأخير عنوانه أبعاد التغير العالمى الشامل.

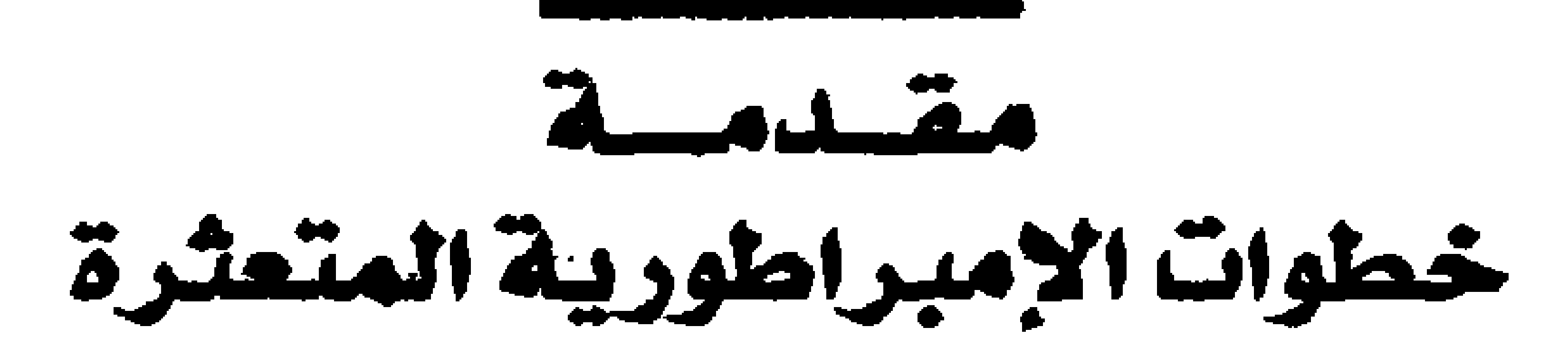
ونرجو أن يفتح الكتاب بأقسامه المختلفة ومقالاته المتنوعة آفاقا واسعة للتفكير النقدى عن سلوك الإمبراطورية الأمريكية فى بيئة عالمية معادية للهيمنة الأحادية، حيث تسعى عديد من الدول الهامة فى النظام الدولى وعلى رأسها فرنسا وألمانيا وروسيا والصين، لكى تؤسس نظامًا دوليًا جديدًا يقوم على تعدد الأقطاب، حفاظاً على المصالح المشروعة لشعوب العالم.

والله الموفق،

القاهرة فى ١٥ أكتوبر ٢٠٠٣

السيد يسين

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية



مقدمة
خطوات الإمبراطورية المتعثرة

سيشهد التاريخ العالمى فى المستقبل على أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر والتى تمثلت فى الهجوم الإرهابى الشامل على مراكز القوة الاقتصادية والعسكرية فى الولايات المتحدة الأمريكية كانت – وعلى عكس ما يرى عديد من الباحثين – نهاية الإمبراطورية الأمريكية! وإذا كان المؤرخ الأمريكى البريطانى الأصل بول كنيدى سبق له أن تنبأ بسقوط القوة الأمريكية فى كتابه المعروف «صعود وسقوط القوى العظمى»، فإن ما تبع هجوم الحادى عشر من سبتمبر إنما يؤكد صدق هذه النبوءة .

وبيان ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية فى رد فعلها العنيف والمتعجل على الأحداث المهولة أصدرت قرارا إمبراطوريا بالحرب ضد الإرهاب شعاره: من ليس معنا فهو ضدنا ! وجاء فى القرار التاريخى أن الحرب ضد الإرهاب حرب من نوع جديد لا يحدها مكان أو زمان، بمعنى أنها تتسع دوائرها لتشمل المعمورة كلها من ناحية، وأنها يمكن أن تستمر إلى الأبد من ناحية أخرى .

وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية حربها ضد الإرهاب بالهجوم على أفغانستان لتصفية تنظيم القاعدة والقضاء على نظام طالبان المتحالف معه. غير أن هذه الحرب لم تكن سوى خطوة من خطوات متعددة اتخذتها الولايات المتحدة فى سبيل الحفاظ على الأمن الداخلى الأمريكى. وهكذا أصدرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة كاملة من التشريعات التى تكفل لها القبض على الأشخاص المشتبه فيهم واعتقالهم مع حرمانهم من حقوقهم القانونية التى تنص عليها التشريعات الأمريكية ذاتها. بل إن بعض هذه التشريعات نصت على جواز محاكمة المتهمين بالإرهاب أمام محاكم عسكرية فى جلسات سرية وفى غير حضور محامين للدفاع. وهذه المحاكم من حقها أن تصدر أحكاما بالإعدام! وبالإضافة إلى ذلك أعطيت للسلطة التنفيذية ولقوات الشرطة سلطات واسعة غير

مسبوقة فى التنصت على المكالمات التليفونية وتفتيش المنازل، والقبض على المشتبه فيهم. وقد خلقت هذه التشريعات الاستثنائية مناخا ثقافيا يسوده الإرهاب والقمع أشبه ما يكون بالمناخ الثقافى الذى ساد أيام الحقبة المكارثية، حيث ألغيت سيادة القانون، وأطلق عقال الاتهامات الجزافية ضد المثقفين الأمريكيين بتهمة الشيوعية.

وفرضت إدارة الرئيس بوش بعد ١١ سبتمبر نوعا من الرقابة الإعلامية وخضعت وسائل الإعلام للهستريا التى أشاعتها هذه الإدارة، حيث أصبح كل من يعارض توجهات الحرب العشوائية ضد الإرهاب يتهم بعدم الوطنية.

غير أنه فى المجال الدولى أخذ لفظ الإمبراطورية ومشتقاته يتردد كثيرا لتوصيف السلوك السياسى الأمريكى. ليس ذلك فقط بل أخذت الانتقادات العنيفة تصدر من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية فى أوربا. ومن أبرز هذه الانتقادات الكتاب الذى أصدره الكاتب الفرنسى المعروف آلان جوكس بعنوان «إمبراطورية الفوضى» متهما الولايات المتحدة الأمريكية أنها بسلوكها العدوانى والفظ ليس فقط إزاء أعدائها الحقيقيين أو المحتملين ولكن أيضا بالنسبة لحلفائها الأوربيين إنما تنشر الفوضى فى مجال النظام العالمى الراهن. وهو لا يقنع بهذا التوصيف ولكنه يتقدم خطوات أخرى للأمام لكى يضع توصيات استراتيجية تكفل للدول الأوربية مقاومة الهيمنة الأمريكية على النظام العالمى.

التحدى العالمى للإمبراطورية

ولم تقنع الولايات المتحدة الأمريكية بحربها ضد أفغانستان والتى استطاعت فيها أن تسقط بسهولة كبيرة نظاما سياسيا متخلفا وبدائيا، لأنها سرعان ما حولت كل طاقاتها العدوانية تجاه العراق.

والواقع أن استهداف العراق استراتيجية أمريكية تعود إلى عام ١٩٩١ عقب تحرير الكويت بواسطة قوات التحالف الدولى التى قادتها الولايات المتحدة الأمريكية. ولسنا فى حاجة إلى سرد كل تفاصيل الحصار على العراق والعقوبات التى طبقت عليه. غير أن أهم ما فى هذا السجل التاريخى أن أركان إدارة الرئيس بوش وعلى رأسهم تشينى نائب رئيس الجمهورية، ورامزفيلد وزير الدفاع، وبول وولفتيز نائب رئيس الدفاع، وريتشارد بيرل رئيس مجلس الأمن القومى والذى أجبر على الاستقالة مؤخرا، سبق لهم أن تقدموا بمذكرة سياسية للرئيس كلينتون

يطلبون فيها ضرورة غزو العراق عسكريًا. وإذا كان كلينتون –لأسباب شتى– لم يستجب للطلب ، إلا أن هذه الطغمة الشريرة وجدت نفسها فى كراسى الحكم بعد تولى الرئيس بوش السلطة فى البيت الأبيض، وهكذا بدأوا بتنفيذ مخططهم القديم. غير أن الجديد فى الموضوع هو التحدى العالمى للإمبراطورية والذى تمثل فى المعارضة العنيدة لكل من فرنسا وألمانيا وروسيا والصين للخطة الأمريكية للتدخل العسكرى فى العراق بتهمة حيازته لأسلحة الدمار الشامل. وقد شهدت ساحة مجلس الأمن مبارزات سياسية حامية ضد الخطط الأمريكية. ومع ذلك – تطبيقا لنزوعها الإمبراطورى– أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على غزو العراق عسكريا بدون شرعية دولية.

واستطاعت بالطبع أن تقضى على النظام السياسى العراقى، وهو نظام مغامر مارس القمع على الشعب العراقى طوال عقود ، وتخصص فى تهديد جيرانه من دول الخليج ، واتبع سلوكا أحمق فى التعامل مع دولة الكويت، منذ قرر غزوها وضمها إلى العراق، إلى الحقبة الأخيرة حيث لم يتوقف عن تهديدها.

ودخلت القوات المسلحة الأمريكية إلى العراق مدعومة بالقوات البريطانية، رافعة شعار «تحرير العراق»، وبلغت السذاجة البالغة بأركان إدارة الرئيس بوش أنهم ظنوا وهما أن القوات الأمريكية ستقابل بالورود باعتبارها قوات تحرير ، غير أن الأحداث أثبتت أن الشعب العراقى قرر مقاومة الاحتلال الأمريكى، ويغض النظر عن وصف المقاومين بأنهم فلول النظام السابق !

وهكذا وقعت الولايات المتحدة الأمريكية فى المستنقع العراقى، وأصبحت فى حيرة من أمرها، فهى تريد الانفراد بالسلطة فى العراق، ولكن تزايد سقوط الضحايا من القوات المسلحة الأمريكية ومردود ذلك العكسى على الرأى العام الأمريكى والرئيس بوش يستعد للولاية الثانية ، أجبرها إجباراً على التماس العون الدولى. وهكذا تحرك باول وزير الخارجية فى مجلس الأمن وقدم مشروع قرار لتشكيل قوة دولية بقيادة أمريكية لمساعدة القوات الأمريكية فى مهمة احتلال العراق! غير أن الدول الأوربية واصلت تحديها للإمبراطورية، على أساس ضرورة المشاركة الفعالة للأمم المتحدة فى حكم العراق مؤقتا حتى ينتهى الاحتلال، وكذلك فى مهمة إعمار العراق.

وإذا كان الرئيس بوش قد اضطر إلى أن يطلب من الكونجرس اعتمادًا إضافيًا

يزيد على الثمانين مليار دولار لمواجهة تكاليف احتلال العراق، فإن ذلك من شأنه أن يزيد من عجز الموازنة الأمريكية بطريقة غير مسبوقة، وقد يؤدى الى تصاعد المعارضة السياسية الداخلية لتوجهات إدارة الرئيس بوش ، وخصوصا بعد ما تبين أن حكاية «أسلحة التدمير الشامل» ليس لها أساس، وأنها كانت بالنسبة لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا مجرد ذريعة لغزو العراق .

وهكذا يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية التى تعثرت تعثرا واضحا فى العراق، يمر مشروعها الإمبراطورى بمرحلة سقوط لاشك فيها. فقد فشلت فى أن تفرض إرادتها السياسية على المجتمع الدولى، وفى نفس الوقت هناك محاولات دائبة من قبل أطراف أوربية وآسيوية تقف ضد الهيمنة الأمريكية العالمية.

انكشاف النظام العربى

ولاشك أن النزوع الإمبراطورى الأمريكى وما صاحبه من اتهامات للدول الإسلامية والعربية بأنها منابع للفكر المتطرف بحكم انسداد قنوات التعبير الديموقراطى، ومصادر للإرهاب العالمى قد ضاعف من أزمة النظام العربى.

والنظام العربى - خصوصا منذ الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠ - يمر بمرحلة تشرذم واضحة، وخصوصا بعد سقوط نظرية الأمن القومى العربى، حين كانت إسرائيل هى المصدر الأساسى للتهديد. وبعد الغزو - وحتى بعد تحرير الكويت- تحولت العراق لتصبح هى مصدر التهديد بالنسبة للدول الخليجية، التى عقدت معاهدات دفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا دفاعا عن أمنها القومى.

وإذا أضفنا إلى ذلك التهم التى كانت توجهها الولايات المتحدة الأمريكية حتى قبل ١١ سبتمبر لعديد من الدول العربية بخرقها لحقوق الإنسان، وعدم توفر الشروط الديموقراطية لنظمها السياسية ، لأدركنا أن موقف الدول العربية قد ازداد سوءا بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر.

فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن استراتيجيتها تقوم على تجفيف منابع التطرف والإرهاب فى الدول العربية وأن ذلك يمكن أن يتم من خلال مشروع للشراكة الأمريكية العربية فى مجال التطوير الديموقراطى. وخصصت الولايات المتحدة الأمريكية ملايين الدولارات لتطبيق المشروع. ومارست

ضغوطا هائلة على عديد من البلاد العربية لفتح آفاق التطور الديموقراطى، وتجديد الخطاب الدينى، وتغيير برامج التعليم.

وهكذا يمكن القول أن عديدا من الدول العربية واقعة الآن بين مطرقة الولايات المتحدة الأمريكية من جانب وسندان فقدان السلطة المطلقة من جانب آخر!

وأيا ما كان الأمر، فيمكن القول أن محصلة هذين العامين اللذين مرا على ١١ سبتمبر، تتمثل فى خسارة صافية للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الداخلى والخارجى معاً.

على الصعيد الداخلى تحول المجتمع الأمريكى من مجتمع مفتوح إلى مجتمع مغلق تسوده ـ للأسف ـ القوانين الاستثنائية التى تهدد أمن المواطن الأمريكى نفسه أيا كانت أصوله العرقية. وعلى المستوى الخارجى زادت كراهية العالم للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها دولة إمبريالية ظالمة، تقوم سياساتها على العدوان، باستخدام قوتها العسكرية الفائقة .

ويمكن القول أن فشل الولايات المتحدة الأمريكية المحتم فى العراق، سيضطرها الى الإنسحاب منه، وسيكون ذلك إيذاناً بأفول المشروع الإمبراطورى الأمريكى، لا لشىء إلا لكونه مشروع يسير فى اتجاه مضاد لمنطق التاريخ .

لا مستقبل لنظام عالمى تهيمن عليه قوة عظمى وحيدة ولو كانت الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما المستقبل المأمول يكمن فى نظام عالمى تعددى، يضم فى جنباته أقطابا متعددة، فى ظل قواعد جديدة تكفل الحرية والعدالة لشعوب العالم جميعاً .

القسم الأول

الإمبراطورية
فـــى مواجهـــة الإدراك العربـــى

(١)
النزوع الإمبريالى الأمريكى!

يتردد لفظ الإمبراطورية ومشتقاته كثيراً فى الآونة الأخيرة لتوصيف السلوك السياسى الأمريكى، وخاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر. وتتفاوت استخدامات المفهوم حسب إدراك الكاتب لطبيعة واتجاهات وتجليات هذا السلوك.

وهناك نماذج متعددة لهذه الاختلافات بين الباحثين والكتاب. على سبيل المثال نشر الكاتب الفرنسى المعروف «آلان جوكس» منذ فترة قصيرة فى باريس كتابه المهم «إمبراطورية الفوضى» متهماً الولايات المتحدة الأمريكية أنها بسلوكها العدوانى والفظ ليس فقط إزاء أعدائها الحقيقيين أو المحتملين، ولكن أيضاً بالنسبة لحلفائها الأوربيين، إنما تنشر الفوضى فى مجال النظام العالمى الراهن. وهو لا يقنع بهذا التوصيف ولكنه يتقدم خطوات أخرى للأمام لكى يضع توصيات استراتيجية تكفل للدول الأوربية مقاومة الهيمنة الأمريكية على النظام العالمى.

وهذا الاتجاه النقدى للباحثين الأوروبيين فى مجال العلاقات الدولية يكشف فى الواقع عن اتجاهات متبلورة لدى النخبة السياسية الأوروبية من جانب، ولدى الرأى العام الأوربى من جانب آخر تتسم بمعارضة السياسات الأمريكية. وربما يكشف عن معارضة النخبة السياسية الأوروبية الحاكمة المعارضة العنيدة لكل من فرنسا وألمانيا للخطط الأمريكية المعلنة لغزو العراق عسكريًّا، وتغيير نظامه السياسى بالقوة. وهذه المعارضة هى التى أجبرت الولايات المتحدة الأمريكية فى الواقع إلى اللجوء لمجلس الأمن لاستصدار قرار جديد يقضى بعودة المفتشين للعراق، بعد أن كانت أعلنت أنها – بغض النظر عن قرارات مجلس الأمن – ستعمد إلى الغزو العسكرى للعراق حتى لو رفض مجلس الأمن ذلك.

وإذا كان قرار مجلس الأمن الأخير الذى صدر بالإجماع بعد مفاوضات سياسية بالغة المشقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، يعتبر محاولة للتوفيق بين الرفض الأوربى الفرنسى الألمانى الروسى من ناحية، والنزعة العارمة الأمريكية لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق بغير قيود ولا حدود، إلا أنه يمكن القول أن كل طرف من الأطراف المتصارعة أصدر عقب صدور القرار تفسيرات متضاربة له.

فالولايات المتحدة الأمريكية زعمت فى تصريحات رسمية أن العراق لو خالف بنود القرار فإن ذلك يسمح لها باستخدام القوة العسكرية ضده بدون حاجة إلى العودة لمجلس الأمن لاستصدار قرار جديد. بل مضت التصريحات الأمريكية فى مجال المبالغة والتصعيد لتزعم أن أى دولة فى حالة خرق العراق للقرار من حقها أن تتقدم الصفوف لنزع سلاحه بالقوة العسكرية!

غير أن فرنسا وروسيا وألمانيا أصدرت تصريحاً مضاداً بعد صدور القرار مفاده أنه تصريح بضرورة العودة إلى مجلس الأمن فى حالة خرق شروطه، وأن لجوء الولايات المتحدة الأمريكية للقوة العسكرية خارج تصريح مجلس الأمن سيعد فى هذه الحالة سلوكاً غير مشروع من وجهة نظر القانون الدولى.

ولعل فى هذه التصريحات الأمريكية التى صدرت عقب صدور قرار مجلس الأمن ما يثبت صحة نظرية «آلان جوكس» فى كتابه المشار إليه فى صدر المقال، والتى يقرر فيها أن الولايات المتحدة الأمريكية بسلوكها إنما تنشر الفوضى فى مجال العلاقات الدولية.

وإذا كانت النخبة السياسية الأوربية الحاكمة قد أبرزت عمليا اعتراضاتها على السياسية الأمريكية، فإن ذلك فى الواقع يعد تعبيراً عن اتفاقها مع اتجاهات الرأى العام الأوربى المعارض للسياسات الأمريكية.

ويلفت النظر بشدة أنه تم استطلاع رأى مقارن للرأى العام الأوربى إزاء السياسات الأمريكية وذلك فى أربع دول أوربية، قبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر. واتجهت الغالبية العظمى للمشاركين فى هذه الاستطلاعات، والذين كانوا يكونون عينات قومية، إلى معارضة السياسات الأمريكية كما تجلت فى انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة كيوتو الخاصة بضبط المناخ العالمى، وانسحابها من معاهدة حظر انتشار الصواريخ بالإضافة كذلك معارضة عدد آخر

من السياسات الأمريكية الداخلية وأبرزها الإصرار على عدم إلغاء عقوبة الإعدام.

غير أن استخدام مفهوم الإمبراطورية لوصف السلوك الأمريكي يتخذ منحى مختلفاً تماماً لدى بعض الكتاب الفرنسيين الثقات وعلى رأسهم «إيمانويل تود» الذى أخرج فى باريس منذ شهرين كتاباً مهمًا عنوانه «ما بعد الإمبراطورية». وفى هذا الكتاب المثير للتفكير يقبل تود توصيف الإمبراطورية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه على عكس الاتجاه الأول يتحدث عن عوامل التفكك الكامنة فى بنيتها مما سيؤدى - فى التحليل الأخير - إلى فشل المشروع الإمبراطورى الأمريكى.

الطموح الإمبراطورى الأمريكى

وإذا كانت الكتب التى أشرنا إليها من إنتاج مؤلفين فرنسيين قد يرى بعض المعلقين الأمريكيين من أنصار سياسات إدارة الرئيس بوش أنها متحيزة ومغرضة ومعادية من ناحية المبدأ للتفوق الأمريكى العالمى، فإن بعض الكتابات الأمريكية النقدية التى أنتجها باحثون أمريكيون مرموقون لا يمكن أن يوجه لها هذا الاتهام التقليدى !

ومن أبرز هذه الكتابات مقالة مهمة للدكتور جون إيكنبرى أستاذ الجغرافيا السياسية والعدالة العالمية فى جامعة جورج تاون بالولايات المتحدة الأمريكية، وعنوانها الدال الذى يفصح بجلاء عن وجهة نظر مؤلفها «الطموح الإمبريالى الأمريكى». وقد نشرت المقالة فى عدد سبتمبر - أكتوبر من مجلة الشئون الخارجية الأمريكية.

وقد استطاع هذا الباحث الأمريكى الجسور أن يرسم بقلمه فى افتتاحية مقاله المعالم البارزة للتوجهات السياسية الأمريكية فى مجال العلاقات الدولية، والتى إن دققنا النظر فى ملامحها الأساسية لأدركنا أنها - فى مجملها - لا تقل أبداً عن كونها انقلاباً حقيقياً فى العلاقات الدولية أقدمت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، مستندة إلى الحقيقة التى مؤداها أنها أصبحت هى - بحكم قوتها العسكرية الفائقة وتقدمها التكنولوجي وإمكانياتها الاقتصادية الجبارة - سيدة الكون التى تريد أن تملى عليه شروطها حتى ولو كانت مجحفة بباقى شعوب العالم، ويغض النظر عن تأثيراتها السلبية على السلام العالمى.

يقرر إيكنبرج فى العبارات الافتتاحية لمقالته المضيئة، أنه فى ظلال الحرب

ضد الإرهاب التى أعلنتها إدارة الرئيس بوش، فإن هناك أفكاراً جديدة بدأت تزحف ويتم تداولها حول الاستراتيجية العليا الأمريكية التى تهدف إلى إعادة صياغة النظام العالمى الراهن الذى يتسم بأنه أحادى القطبية. وهذه الأفكار تدور حول عدد أساسى من المحاور، لعل أهمها الدعوة إلى حق الولايات المتحدة - بإرادتها المنفردة - فى استخدام القوة فى صورة ضربات استباقية أو إجهاضية أو حتى وقائية، سواء بمفردها أو بالتحالف من يرغب من الدول. غير أن أهم ملامح هذا التوجه الجديد هو عدم التقيد بالقواعد والمعايير السائدة الآن فى المجتمع العالمى.

ولا يتردد إيكنبرج فى التأكيد على أن هذه الاتجاهات - إذا بسطت إلى حدها الأقصى - فإنها تشكل فى الواقع رؤية إمبريالية جديدة للولايات المتحدة الأمريكية، تقودها إلى أن تعطى لنفسها الحق فى لعب الدور الكونى لوضع المعايير الدولية وتحديد ضروب التهديد، وطرق استخدام القوة، وأساليب إقامة العدل كما تراها.

وفى هذا المنظور فإن السيادة تصبح مطلقة للولايات المتحدة الأمريكية، فى الوقت التى ستتحول فيه لتكون سيادة مشروطة ومقيدة بالنسبة لباقى الدول التى تتحدى المعايير والقواعد التى وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية للسلوك الداخلى والخارجى. وهذه الرؤية - فى نظر واضعيها من أركان إدارة الرئيس بوش - تدفع إليها الطابع الكارثى للتهديدات الإرهابية المعاصرة من جانب، والسيطرة الكونية غير المسبوقة للولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر.

وتبدو المفارقة فى أن هذه الأفكار الاستراتيجية الراديكالية من شأنها أن تغير من معالم النظام الدولى الراهن بصورة لم تستطع أن تحققها نهاية الحرب الباردة، التى ظن الباحثون فى لحظة ما أنها غيرت ملامح النظام بصورة أساسية.

ويشير الباحث الأمريكى إشارة ذكية إلى أن صخب الحرب الأمريكية المعلنة ضد الإرهاب، وكذلك ضجيج الخطط الخاصة بغزو العراق، غطت على خطورة هذه الأفكار الاستراتيجية الأمريكية وأهمية مناقشتها بصورة نقدية. وإذا كانت الخطط الرئيسية التى تترجم هذه السياسات استراتيجيا لم يتم وضعها بصورة

نهائية حتى الآن، كما أنه لم تتم الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة على غرار مؤتمر قمة «يالتا». إلا أن الأهم من كل ذلك أن الأفعال التى تترجم هذه الأفكار فى مجال الواقع يتم تنفيذها بغرض التغيير الجوهرى للنظام السياسى التى شاركت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها فى وضع لبناته منذ الأربعينيات. ومما لا شك فيه أن الحقيقتين الثنائيتين الجديدتين لعصرنا، وهما الإرهاب الكارثى من ناحية، والقوة الأمريكية والأحادية من جانب آخر، تدعو إلى ضرورة إعادة التفكير فى المبادئ المنظمة للنظام الدولى.

إن الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الأساسية فى النظام الدولى فى حاجة إلى توافق جديد حول التهديدات الإرهابية وأسلحة الدمار الشامل واستخدام القوة، والقواعد الكونية للعبة الدولية.

وهناك حاجة لفهم وتقييم البواعث والأسباب التى حدت بالإدارة الأمريكية إلى صياغة هذه المبادئ الاستراتيجية الجديدة، غير أن هذه الإدارة مطالبة هى أيضاً أن تقيم بشكل إيجابى مزايا النظام السائد الذى تريد تغيير قواعده.

ويصل إيكنبرج إلى نتيجة مهمة حين يقرر أن الاستراتيجية الأمريكية الإمبريالية الجديدة تهدد بتفتيت نسيج النظام الدولى والقضاء على الشراكة السياسية، فى وقت يحتاج فيه هذا النظام إلى التدعيم، وهذه الشراكة إلى التقوية والتطوير.

وأخطر من كل ذلك تنبؤ هذا الباحث الأمريكى الجسور بأن هذا الاتجاه الأمريكى الجديد تحيطه المخاطر الشديدة وهو معرض للفشل. ذلك لأنه ليس فقط غير قابل للاستدامة غير أنه – أبعد من ذلك – بالغ الضرر من وجهة النظر الدبلوماسية. وإذا كان يمكن الاعتماد على التاريخ باعتباره معيارا للحكم على الظواهر، فإن هذه السياسة الأمريكية ستثير العداء فى العالم وستبعث على ظهور صور متعددة لمقاومتها، مما سيترك الولايات المتحدة الأمريكية فى النهاية تعيش فى عالم أكثر عداء وانقساما.

هكذا تكلم جون إيكنبرج فى مجال نقد السياسات الأمريكية الراهنة.

(٢)

العالم بين إرث الماضى ورهانات المستقبل

دار جدل شديد بين الباحثين والمعلقين فى مجال السياسة الدولية حول دلالة أحداث الحادى عشر من سبتمبر. فذهب فريق من الباحثين المرموقين إلى أن هذا التاريخ يعد فاصلا، بحكم جسامة الأفعال الإرهابية وعنف رد الفعل الأمريكى، بحيث يمكن الحديث من الآن فصاعدا عن حقبة ما قبل سبتمبر وحقبة ما بعد سبتمبر ٢٠٠١. غير أن فريقاً آخر ذهب فى اتجاه معاكس، على أساس أن أحداث سبتمبر - لو شئنا أن نستخدم لغة القانون - ليست منشئة بل هى كاشفة. بمعنى أنها - إن تعلق الأمر بالهيمنة الأمريكية ورغبتها فى تسيير العالم وفق إدراكها للبيئة الدولية وتحقيقا لمصالحها الاستراتيجية - فإنها كانت قد انطلقت من عقالها عقب سقوط الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية وانفرادها بصدارة المسرح العالمى.

وربما يؤيد هذا الرأى ما كشف عنه بعض الباحثين الأمريكيين فى دراساتهم النقدية للسياسات الأمريكية المعلنة الآن، من أن هذه السياسات تمت صياغتها على يد اليمين السياسى الأمريكى المتطرف منذ عهد ريجان، وأن من صاغوها هم الذين يتولون السلطة الآن فى إدارة الرئيس بوش، وعلى رأسهم تشينى نائب رئيس الجمهورية ورامز فيلد وزير الدفاع ونائبه بول ولفوتيز. ومعنى ذلك أن أحداث سبتمبر وما تلاها لم تفعل سوى أن كشفت الغطاء عن استراتيجية أمريكية جديدة تمت صياغة مبادئها من قبل، وأتيحت الفرصة التاريخية لوضعها موضع التطبيق بعد الحادى عشر من سبتمبر.

وبغض النظر عن هذا الجدل الأكاديمى فالذى يهم الدول المختلفة الآن - سواء منها الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية أو من كانت علاقتها عادية أو حتى عدائية معها - أن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة ستؤثر تأثيراً عميقا على مصير هذه الدول من زاوية مدى تمتعها بسيادتها من ناحية، وعلى شعوب

العالم كافة، بحكم امتداد الحكم الإمبراطورى الأمريكى إلى كافة أنحاء المعمورة.

المنهج التاريخى والاستشراف المستقبلى

ولا نبالغ لو قلنا أن الإنسانية بعد الحادى عشر من سبتمبر تعد على مفترق طرق. فنحن بإزاء استراتيجية أمريكية جديدة من شأن تطبيق رؤاها ومذاهبها أن تعيد بالكامل صياغة أسس وقواعد النظام الدولى الذى شاركت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها فى تأسيسه عام ١٩٤٥. وربما كانت عبارة إعادة الصياغة هنا لا ترقى إلى خطورة ما نتحدث عنه، وهو فى الواقع ليس أقل من الاتجاه الأمريكى للتدمير الكامل لأسس النظام الدولى، وإقامة نظام بديل جديد تهيمن فيه الولايات المتحدة على كل زواياه وأقطاره وفقا لإرادتها المنفردة، وتحقيقا لمصالحها الاستراتيجية كما تدركها النخبة السياسية الحاكمة فى هذه اللحظة التاريخية بالذات، ويغض النظر عن مصالح الدول والشعوب الأخرى.

ولا يمكن لنا فى الواقع فهم منطق التطور الحادث الآن – ببطء وإن كان بثبات – بغير تطبيق المنهج التاريخى لإعادة بناء الوقائع الدولية، ولا يمكن لنا التنبؤ بمسار النظام العالمى بغير تطبيق مناهج الاستشراف المستقبلى، بناء على ما تحت أيدينا من مؤشرات كمية وكيفية، ومسلحين فى نفس الوقت بحكمة التاريخ، فما يتعلق بصعود الإمبراطوريات وسقوطها عبر مختلف مراحل التطور السياسى العالمى.

والسجل التاريخى لتطور النظام الدولى فيه محطات معروفة ووقائع ثابتة. ولعل أهمها أن السياسة الخارجية الأمريكية فى اتجاهها الرئيسى منذ الأربعينيات قامت – كما يقرر جون إيكنبرى فى دراسته الشاملة – على استراتيجيتين كبريين ساعدتا فى بناء النظام الدولى الحديث. الاستراتيجية الأولى اتجاهها واقعى realist وهى تدور حول محورى الاحتواء من ناحية والردع من ناحية أخرى، والحفاظ على التوازن العالمى للقوة. وحين تبلور المد السوفيتى الخطر عقب عام ١٩٤٥ تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية لتملأ الفراغ الذى تركته الإمبراطورية العظمى المتهاوية والنظام الأوربى المتردى، وذلك لتكوين وزن مضاد لستالين والجيش الأحمر.

وفى وقت مبكر صاغ المفكر الاستراتيجى المعروف جورج كينان الملامح

الأساسية لمذهب «الاحتواء» Containment الذى كان يهدف إلى تحجيم المد السوفيتى وتضييق دائرة نفوذه باصطناع وسائل شتى، من شأنها أن تدير التوازن فى النظام الثنائى القطبية الذى دار فيه الصراع واسعا وعنيفا بين المعسكر الأمريكى من ناحية والمعسكر السوفيتى من ناحية أخرى. ومن المفارقات الواضحة أن الاستقرار قد تحقق بين المعسكرين بفضل الردع النووى المتبادل، والذى جعل الحرب بينهما أمرا يفتقر إلى العقلانية. غير أن أهم تطور حدث فى هذا السياق التاريخى هو انهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١، وبالتالى لم يعد الردع النووى هو المنطق المحدد للنظام الدولى، بالرغم من أنه مازال يقوم بدور إيجابى فيما يتعلق بالعلاقة بين الصين وروسيا والغرب بشكل عام.

وقد أقامت الولايات المتحدة الأمريكية لتطبيق الاستراتيجية الكبرى المشار إليها مؤسسات بارزة، أهمها تأسيس حلف الناتو والتحالف الأمريكى اليابانى. وأصبح لها وجود فى أوربا وشرق آسيا، مما كفل لحلفائها ضمانا بحماية أمنهم، وانتظام علاقاتهم مع القوة العسكرية الأولى فى العالم. والواقع أن توازن الحرب الباردة لم يتمثل فى علاقات تحالفيه نفعية فقط، وإنما تعدى ذلك لتأسيس نظام سياسى له قيمة فى ذاته. ويظهر ذلك فى نشوء نظام مرن يسمح بالتشاور المستمر بين الولايات المتحدة وحلفائها باعتبارهم متساوين.

وحين جاء الرئيس جورج بوش الابن حاول أن يصوغ اتجاها استراتيجيا أطلق عليه «الواقعية الجديدة»، أراد منه أن يتجاوز سياسات كلينتون ويركز على علاقات القوة ويعيد بناء القوة العسكرية الأمريكية. وربما كانت جهوده لإدماج روسيا فى نظام الأمن الغربى أبرز العلامات على هذا التوجه الاستراتيجى الجديد. كما أن الاتجاه الأمريكى المعتدل إزاء الصين يعد دليلا إضافيا على ذلك.

أما الاستراتيجية العليا الأخرى التى صيغت أثناء الحرب العالمية الثانية حين كانت الولايات المتحدة بصدد إعادة بناء الاقتصاد العالمى، فقد كانت ليبرالية فى توجهها الأساسى. فقد كانت تسعى إلى بناء النظام الذى يدور حول علاقات سياسية مؤسسية بين ديمقراطيات متكاملة فى أسواقها، يدعمها فى ذلك اقتصاد حر ومفتوح. ولم تكن هذه السياسة مجرد انعكاس لرؤى رجال الأعمال

والاقتصاديين الأمريكيين، ولكنها كانت فى نفس الوقت تحقيقا لأهداف جيوبولوتيكية. وإذا كانت سياسة الاحتواء كانت تهدف إلى محاصرة النفوذ السوفيتى، فإن استراتيجيتها الليبرالية كانت تهدف إلى عدم العودة إلى الثلاثينيات التى اتسمت بسيادة الكتل الإقليمية، والصراع فى مجال التجارة، والمنافسات الاستراتيجية الحادة. وهكذا يمكن القول أن التجارة المفتوحة والديمقراطية والعلاقات المؤسسية المتعددة الأطراف تمشى مع بعضها البعض.

وقد واصل الرئيس بوش سياسات كلينتون التى حاولت تدعيم مبدأ حرية التجارة من خلال تأييد أمريكا لتأسيس منظمة التجارة العالمية. وعلى أساس أن الانفتاح الاقتصادى وحرية التجارة من شأنها أن تشجع الدول على الانفتاح الديمقراطى.

ويمكن القول أن كلتا الاستراتيجيتين ونعنى الواقعية من ناحية التى توجهت لضمان الأمن العالمى، والليبرالية التى دفعت فى اتجاه التطور الديمقراطى بالرغم من أنهما ينبثقان من تقاليد فكرية متعارضة، إلا أنهما استطاعا فعلا أن يحققا الأمن للولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، وضمان بروز القيادة الأمريكية من جانب آخر.

استراتيجية عليا جديدة

غير أنه لأول مرة منذ زوال الحرب الباردة، صاغت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية عليا جديدة. وإذا كانت فى بعض جوانبها تعد ردا على الأحداث الإرهابية التى وقعت فى الحادى عشر من سبتمبر، إلا أنها فى جوهرها تتضمن رؤية شاملة حول كيف يمكن للولايات المتحدة أن تستخدم قوتها، وتعيد صياغة النظام العالمى فى نفس الوقت على أسس جديدة. ووفقا لهذا النموذج الجديد فإن الولايات المتحدة لا ترى ضرورة أن ترتبط بعلاقاتها التقليدية مع شركائها، ولا أن تلتزم بالقواعد والمؤسسات العالمية (ومن أبرزها الأمم المتحدة بطبيعة الأحوال) وأن عليها أن تتقدم إلى الأمام لتلعب دورا منفردا واستباقيا وذلك فى مجال مهاجمة التهديدات الإرهابية، ومواجهة الدول المارقة التى تبحث عن تسليح نفسها بأسلحة الدمار الشامل. وهكذا يمكن القول أن روح الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تتركز فى أن الولايات المتحدة ستستخدم قوتها العسكرية الفائقة والتى ليس لها مثيل.

وهذه الاستراتيجية تتضمن عديدا من المبادئ التى تستحق التأمل والتحليل النقدى لما لها من آثار بعيدة المدى على مستقبل السلام العالمى. ولعل المبدأ الرئيسى الذى يهيمن على كل جوانبها هو الذى يذهب إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية فى انفرادها بالساحة فى إطار النظام العالمى الأحادى القطبية لن تسمح على وجه الإطلاق بظهور أى قوة منافسة تقف موقف الند لها. وستمنع الولايات المتحدة أى تحالف بين القوى العظمى فى العالم يحاول الهيمنة. وقد أبرز الرئيس بوش بكل وضوح هذا المبدأ فى خطابه المهم الذى ألقاه فى كلية وست بوينت حين قرر أن «أمريكا عليها أن تحافظ على قوتها العسكرية بحيث لا يهددها أحد، ومن شأن ذلك أن يجعل سباق التسلح الذى ساد فى حقب سابقة لا معنى له».

وهكذا يمكن القول أنه وفقا للاستراتيجية الجديدة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد تجاوزت سياسات الاحتواء والردع التى شكلت جوهر الاستراتيجية الواقعية السابقة التى سادت طوال عصر الحرب الباردة، كما أنها فى نفس الوقت لم تعد تعتمد على الاستراتيجية الليبرالية، التى تشجع الانفتاح الديمقراطى وحرية التجارة، ولكنها ستعتمد فى المقام الأول على قوتها العسكرية الفائقة لفرض إرادتها على المجتمع الدولى وفقا لما تراه محققا لمصالحها الاستراتيجية، وفى ضوء معايير السلوك الدولى التى ستضعها هى بمفردها وتفرضها على الجميع.

إن كان هذا هو المبدأ الحاكم للاستراتيجية الجديدة، إلا أنها تتضمن عناصر أساسية أخرى تستحق أن نقف أمامها بالتأمل والتحليل.

---

(٣)
أعمدة الهيمنة الكونية السبعة !

إذا كنا قد أبرزنا من قبل أن المبدأ الحاكم للاستراتيجية الأمريكية الجديدة التى تعلن بداية عصر الإمبراطورية، هو أن الولايات المتحدة الأمريكية فى انفرادها بالساحة فى إطار النظام العالمى الأحادى القطبية، لن تسمح على الإطلاق بظهور أى قوة منافسة تقف موقف الند لها، فليس معنى هذا أن هذا المبدأ يقف بمفرده كمكون وحيد لهذه الاستراتيجية العليا الجديدة.

والواقع أن هذه الاستراتيجية تتضمن سبعة مبادئ متكاملة. فبالإضافة إلى المبدأ الحاكم الأول هناك مبدأ ثان يتعلق بما يطلق عليه الباحث الأمريكى جون إيكينبرى التحليل الدرامى الجديد للتهديدات الكونية، والطريقة التى يمكن عن طريقها مجابهتها. والواقع الجديد المؤسف فى العالم أن هناك مجموعات صغيرة من الإرهابيين، ربما تساعدهم بعض الدول الخارجة عن القانون، سيصبح فى إمكانها قريبا أن تحصل على أسلحة ذرية وكيماوية وبيولوجية قوية التدمير، يمكن أن تؤدى إلى خراب كارثى. ومن وجهة نظر الإدارة الأمريكية فإن هذه الجماعات لا يمكن ردعها أو احتواؤها، وليس هناك من طريقة سوى القضاء عليها نهائيا. وقد حاول رامزفيلد وزير الدفاع الأمريكى أن يصور موقف التهديد الخطير الذى تجد نفسها فيه الولايات المتحدة الأمريكية، فقرر ملخصا الموقف بطريقة متحذلقة حقا حين قال «هناك أشياء نعرف أننا نعرفها، وهناك أشياء نعرف أننا نجهلها وهناك أهم من ذلك أشياء مجهولة لا نعرف عنها شيئا، وكل عام نكتشف بعضا منها».

ولعل الشق الأخير من هذه العبارة المتحذلقة لوزير الدفاع الأمريكى يكشف عن المخاوف العميقة للإدارة الأمريكية، والتى ركبها فى الواقع بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هاجس مقلق هو أن هناك إرهابيين فى كل مكان على اتساع الكرة الأرضية، وأن هناك مؤامرات سرية تهدف لضرب الولايات المتحدة الأمريكية فى

مقتل هى ومصالحها المنتشرة فى العالم. وأخطر من كل ذلك أن الهجوم الإرهابى قد تشنه هذه الجماعات فجأة وبدون أى إنذار. ويقوم تخوف الإدارة الأمريكية من قناعتها أنه فى عصر الإرهاب ليس هناك أى مجال لأن ترتكب الأجهزة الأمنية أى خطأ، وخصوصا أن هذه الجماعات الإرهابية المتناثرة ليست دولا ولا تتصرف كدول، وهى بالتالى لا تلتزم بأى قواعد مسبقة، ومستقرة.

والمبدأ الثالث من مبادئ الاستراتيجية الأمريكية الجديدة هو أن مفهوم الحرب الباردة عن الردع قد ولى وانقضى عهده. ومن المعروف أن هناك سلسلة مترابطة الحلقات، تتألف من الردع والسيادة وتوازن القوى. وعلى هذا إذا انهار مبدأ الردع فإن البنية الواقعية للنظام الدولى تتهاوى. والمشكلة أن التهديد اليوم لم يعد كما كان فيما مضى يصدر عن قوى عظمى يمكن التعامل معها عن طريق إمكانية الرد النووى بضربة ثانية ردا على العدوان الأول، ولكنه يصدر عن شبكات إرهابية عابرة للقوميات ليس لها موطن معروف ولا عنوان محدد. ولا يمكن ردع هذه الشبكات لأن أعضاءها من الإرهابيين مستعدون للموت فى سبيل مبادئهم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فلديهم ولا شك مقدرة على الهروب من محاولات ردعهم. ومن هنا فليس هناك من وسيلة لمواجهة الأخطار التى يمثلونها سوى الهجوم عليهم. ويرى أقطاب الإدارة الأمريكية أن استخدام القوة لابد له أن يكون استباقيا وأحيانا وقائيا، بمعنى توجيه الضربات ضد مصادر التهديد المحتملة قبل أن تصبح واقعاً. غير أن هذا التوجه من شأنه أن يحدث الاضطراب فيما يتعلق بالقواعد الدولية السائدة التى ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بحق الدفاع الشرعى. وضوابط استخدامه، والتى قد لا تتفق مع هذه التوجهات الجديدة. وقد عبر رامز فيلد وزير الدفاع الأمريكى عن منطق هذا التوجه الأمريكى حين قرر أن غياب الدليل ليس دليلاً على عدم وجود أسلحة الدمار الشامل فى مكان ما، وفى يد دولة أو مجموعة ما. غير أن إعمال هذه التوجهات الجديدة من شأنه فى الواقع أن يجعل مبدأ الدفاع الشرعى بضوابطه المحددة والتى تنص عليها المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة لا معنى له.

ويسوق الباحث إكينبرج فى هذا المقام مثالاً مهمًا لمعارضة الأمم المتحدة والدول الكبرى المساس بضوابط استخدام حق الدفاع الشرعى، حين يذكرنا بحادثة ضرب إسرائيل للمفاعل الذرى العراقى «أوزيراك» عام ١٩٨١، والتى

وصفته بأنه دفاع شرعى عن النفس. ذلك أن العالم كله أدان هذا الهجوم باعتباره عملا من أعمال العدوان، بل إن رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مرجريت تاتشر وكذلك السفيرة الأمريكية جين كيركباتريك مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية فى الأمم المتحدة، انتقدتا الهجوم، وشاركت الولايات المتحدة فى عملية إصدار القرار الدولى بإدانته.

وفى رأى هذا الباحث أن الإدارة الأمريكية باستراتيجيتها الجديدة إنما تدفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى طريق منزلق، لأنه إذا كان التوجه الاسترتيجى المستحدث هو حق الولايات المتحدة الأمريكية – حتى بدون تهديد واضح – أن تضرب عسكريا ضربات استباقية أو إجهاضية، فمعنى ذلك فى الواقع تدمير النظام القانونى الذى ينص عليه الميثاق، ويتعلق بتنظيم استخدام القوة للدفاع عن النفس.

غير أن المبدأ الرابع من مبادئ هذه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة يمس مسألة بالغة الأهمية تتعلق بسيادة الدول. ويقوم هذا المبدأ على مجموعة من المسلمات، أهمها أنه مادامت الجماعات الإرهابية لا يمكن ردعها فإن الولايات المتحدة الأمريكية عليها أن تكون جاهزة للتدخل فى أى مكان وفى أى وقت لإجهاض ومنع التهديد الذى تمثله. وإذا كان الإرهابيون لا يحترمون الحدود بين الدول فإن الولايات المتحدة الأمريكية من حقها أيضا أن لا تحترمها. ومن ناحية أخرى فإن الدول التى تأوى الإرهابيين سواء برضاها أو نتيجة لعجزها عن التصدى لهم تعتبر قد تنازلت عن سيادتها. ومعنى ذلك أن هذه الاستراتيجية ستؤدى إلى عدوان غير مسبوق على مبدأ سيادة الدول الذى قام على أساسه النظام الدولى الحديث.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن هناك دولا تعتبرها الولايات المتحدة دولا «مارقة» مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية لديها إمكانيات لتصنيع أسلحة الدمار الشامل، فإنها – فى نظر هذه الاستراتيجية الجديدة – تعد مصدرا خطيرا لتهديد الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالى يمكن أن تكون أهدافا لاستخدام القوة العسكرية الأمريكية ضدها.

وإذا كانت هناك شكوك بالنسبة للعراق وإيران فى أنهما يمتلكان إمكانية تصنيع أسلحة الدمار الشامل، إلا أن كوريا الشمالية تبرعت بإعلان مدوٍّ مؤخرا

بأنها فعلا تمتلك أسلحة نرية، مما أوقع الولايات المتحدة فى حرج دولى بالغ. فها هى دولة تعترف جهارا نهارا بامتلاكها لأسلحة ذرية، فماذا ستفعل معها وفقا لاستراتيجيتها الجديدة، هل ستهاجمها عسكريا؟ وفى نفس الوقت فالإدارة الأمريكية لديها خطط جاهزة لغزو العراق عسكريا على أساس شكها فى امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، فأى تناقض هذا فى مسلكها إزاء كوريا الشمالية وإزاء العراق؟

وهكذا تبين أن من صاغوا الاستراتيجية الجديدة فاتهم خطورة المبادئ التى تضمنتها على السلام العالمى من ناحية، والتناقض الذى يمكن أن تقع فيه الولايات المتحدة فى مجال تطبيقها من ناحية أخرى.

وإذا نظرنا للمبدأ الخامس من مبادئ الاستراتيجية الجديدة لوجدناه يتمثل أساسا فى التهوين من أهمية الارتباط بالقواعد الدولية والمعاهدات واتفاقيات الشراكة الأمنية، وهذا الاتجاه يتعلق بإدراك النخبة السياسية الأمريكية الحاكمة لطبيعة التهديدات الجديدة. والنقطة الجوهرية فى نظرهم هى محاربة الإرهاب. وفى هذا السبيل يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تهدر أية قاعدة دولية أو أية معاهدة. ذلك أن العقيدة السائدة بين الأمريكيين هى أن السيادة الأمريكية مقدسة فى ذاتها، وهذا هو الذى دفع فى اتجاه عزلة أمريكا عن العالم فى عهد مضى، غير أن هذا الاتجاه انقلب على نفسه بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية من حقها أن تتصرف فى شئون العالم وفقا لقواعدها هى ومعاييرها التى تسنها بإرادتها المتفردة.

وقد أظهر هذا الاتجاه الأمريكى السلبى المتعلق بالتهوين من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية كيوتو الخاصة بضبط المناخ العالمى، وعدم موافقتها على معاهدة المحكمة الجنائية الدولية، وانسحابها من معاهدة حظر انتشار الصواريخ.

أما المبدأ السادس من مبادئ هذه الاستراتيجية الجديدة فيتمثل فى اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية لكى تلعب دورا مباشرا ولا تحده أى قيود فى تصديها للإرهاب على الصعيد العالمى، لاقتناعها بأنه لا توجد أى دولة أو قوة دولية – حتى لو كانت فى حجم الاتحاد الأوربى – قادرة على لعب هذا الدور. وترد هذه القناعة الأمريكية إلى إحساسها المتزايد بالقوة العسكرية الفائقة التى نجمت أساسا

عن حجم إنفاقها الدفاعى الضخم بالإضافة إلى المجهودات البارزة فى مجال تحديث الأسلحة، مما ترك حلفاءها يتخلفون عنها فى هذا المضمار إلى حد كبير. ونصل أخيرًا إلى المبدأ السابع والأخير الذى يكمل دائرة الخطورة البالغة التى تمثلها الاستراتيجية الأمريكية الجديدة ومفاده أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يعنيها إلا قليلا الاستقرار الدولى. وقد أقام من صاغوا هذه الاستراتيجية قناعتهم على أساس أن نمط التفكير الذى ساد طوال الحرب الباردة قد زال وانقضى، وأن الاستقرار الدولى يمكن أن يتحقق حتى فى ظل انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من التزاماتها الدولية، كما فعلت حين انسحبت من معاهدة خطر انتشار الصواريخ. ذلك أن هذا الانسحاب قد أدى – ويا للمفارقة – إلى اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على اتفاق تاريخى لخفض السلاح.

هذه هى خلاصة مركزة للمبادئ السبعة الخطيرة التى قامت عليها الاستراتيجية الأمريكية الجديدة. وإذا كانت هذه الاستراتيجية قد تناولتها سهام النقد العنيف من قبل الدوائر السياسية خارج الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها لم تحرم نقدا علميا صارما وجه لها من قبل مفكرين أمريكيين استراتيجيين.

ولعل أهم هذه الانتقادات أن قرار الولايات المتحدة الأمريكية أن تمضى بمفردها للسيطرة على استتباب الأمن العالمى لا يتسم بالواقعية، وتحوطه مخاطر شتى، وأهم من ذلك أنه لا يمكن له أن يستقر ويستمر إلى ما لا نهاية.

ولعل أخطر هذه الانتقادات جميعا أن الاستراتيجية الجديدة تفتح فى الواقع باب الفوضى فى العلاقات الدولية. وأمريكا إذا أعطت لنفسها الحق فى أن تضرب عسكريا فى أى زمان وفى أى مكان إذا ما أحست باحتمالات حتى لو كانت غير مؤكدة للتهديد، فما الذى يمنع دولا أخرى مثل باكستان أو الصين أو روسيا أن تسلك نفس السلوك؟

ونصل أخيرا إلى القانون العام الذى أدى إلى سقوط الإمبراطوريات كما أكد من قبل بول كيندى فى كتابه «صعود وسقوط القوى العظمى» إذا زادت الالتزامات الاستراتيجية للإمبراطورية عن قدرتها الاقتصادية فإنها لابد أن تسقط.

وهكذا فيمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تفلت إطلاقا من أحكام هذا القانون التاريخى العام. وهى بالتالى فى اللحظة التى تظن فيها أن بلغت ذروة القوة أصبحت فى طريقها إلى الانهيار البطىء! هذا هو حكم التاريخ.

(٤)

الإدراك العربى للإمبراطورية

لم يبالغ الكاتب الأمريكى جوناثان فريدلاند فى مقالته «الإمبراطورية الأمريكية؟» والتى نشرها على الإنترنت فى ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٢ أدنى مبالغة حين قرر أن كلمة الساعة فى التحليلات السياسية والبحوث الأكاديمية على السواء هى «الإمبراطورية». وذلك لأنه فى الوقت الذى تسير فيه الولايات المتحدة الأمريكية نحو الحرب، ليس هناك من كلمة قادرة على أن تستوعب مجال القوة الأمريكية أو ترقى إلى مستوى إدراك وأداء الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة سوى كلمة الإمبراطورية.

والواقع أنه منذ انفجار أحداث الحادى عشر من سبتمبر وتداعياتها الخطيرة، المتمثلة أساسا فى الحرب ضد الإرهاب التى شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد أفغانستان، ووسعت إطارها لتشمل العراق وتهدد بمدها من بعد إلى بلاد أخرى، والدوائر الفكرية والاستراتيجية فى العالم تحاول فهم وتفسير ما حدث، والتنبؤ بمستقبل النظام العالمى المهدد.

ويلفت النظر بشدة فى هذا المقام أن هناك جدلا أمريكيا محتدما فى الدوائر الفكرية والأكاديمية بين أنصار الإمبراطورية الأمريكية البازغة وخصومها، ليس ذلك فقط بل إن السؤال المطروح والذى قد يبدو غريبا هو هل السلوك الأمريكى بعد ١١ سبتمبر إيذان بفتح صفحة الإمبراطورية أو علامة مؤكدة على بداية انهيارها؟

بل إن الجدل امتد ليناقش سؤالاً مهمًا هو: متى بدأت الإمبراطورية الأمريكية؟

وفى خضم هذا الجدل الفكرى الأمريكى سنجد من بين المؤيدين من يكتب مقالا بعنوان «فى مديح الإمبراطورية الأمريكية» وهو كاتب أمريكى من أصل هندى، يبرئ فيها صفحتها من كل الآثام السابقة التى ترتبط بتدخلاتها فى الشئون الداخلية لعديد من الدول بالتآمر أو بالتدخل العسكرى، ويؤيد كل

خطواتها فى الهيمنة على العالم. وعلى العكس نجد مفكرا راديكاليا أمريكيا هو ميشيل باديتى يكتب كتابا كاملا بعنوان «ضد الإمبراطورية» لا يتردد فيه فى نقد الوجه القبيح لها، من خلال الكشف عن سيطرتها الإمبريالية وتدخلاتها فى مختلف أنحاء العالم.

ومما يكشف عن تزايد القلق على النطاق العالمى بشأن السلوك الأمريكى الانفرادى والعدوانى بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، أن الدوائر الاستراتيجية فى بلاد العالم المهمة انشغلت بتحليل هذا السلوك وآثاره على النظام الدولى، سواء كان ذلك فى روسيا أو الصين أو الهند أو الاتحاد الأوربى. ويلفت النظر فى هذا المجال على وجه الخصوص تقرير مهم أعده معهد دراسات الأمن فى باريس والتابع للاتحاد الأوربى عنوانه «الولايات المتحدة الأمريكية: إمبراطورية القوة أو قوة الإمبراطورية؟» للباحث الفرنسى بيرهاسنر. وهو لا يتردد فى استخدام مصطلح الإمبراطورية لتحليل سلوك القوة الأمريكية العظمى الوحيدة.

وماذا عن الفكر الاستراتيجى العربى؟

وإذا ولينا وجهنا إزاء العالم العربى وتساءلنا هل أصدرت مراكز الأبحاث الاستراتيجية العربية أو دوائر صنع القرار العربى تقريرا استراتيجيا مشابها لتقرير الاتحاد الأوروبى تحلل فيه الموقف العالمى الراهن، وتحدد المسارات التى ينبغى على كل بلد عربى أو بالنسبة للعالم العربى ككل أن يشكلها فى ضوء خيارات محددة للغاية وضعا فى الاعتبار الابتزاز السياسى والإرهاب العسكرى الأمريكى، لكانت الإجابة بالنفى.

ومع ذلك يمكن القول أن مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت تصدى فكريا للمهمة، بأن نظم فى بيروت ندوة هامة بعنوان «التطورات الأخيرة فى الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية»، ونشرت أعمالها فى أكتوبر ٢٠٠١ فى مجلة «المستقبل العربى» – وقد شارك فى هذه الندوة مجموعة من الباحثين والسياسيين العرب البارزين.

وعاد نفس المركز فى نوفمبر الماضى لينشر كتابا هاما بعنوان «العرب والعالم بعد ١١ أيلول/ سبتمبر» أعاد فيه نشر مجموعة بالغة الأهمية من المقالات لباحثين عرب أبرزهم جورج قرم وإسماعيل الشطى وسميح فرسون

ونصير عاروري وأحمد بيضون، ومن الأجانب مايكل هدسون وروزماري هوليس. وفي الفصل الأول من الكتاب وعنوانه «أحداث ١١ سبتمبر وأصدائها العربية والعالمية» نجد دراستين هامتين لجورج قرم وإسماعيل الشطي.

أما دراسة قرم فعنوانها «عالم القطب الأوحد واتجاهاته». وفي تقديرنا أنها قراءة دقيقة ونقدية للوضع العالمي الراهن.

وهو يبدأ بداية موفقة حين يقرر أن أحداث ١١ سبتمبر لم تظهر في الفراغ «بل هي انعكاس لأحداث سابقة ضخمة، منها المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ومنها حرب الخليج، وهذه الأخيرة نتيجة لذيول الحرب العراقية – الإيرانية السابقة»، ويضيف «ولنتذكر هنا الجهود الأمريكية الكبيرة لاستنفار واستغلال المشاعر الدينية عالميا ضد الأنظمة الشيوعية وكذلك الأنظمة الاشتراكية الطابع والقومية المعادية للاستعمار في دول العالم الثالث»، وفي تقدير جورج قرم أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست القطب الأوحد في النظام الدولي إلا من الناحية العسكرية وخصوصا فيما يتعلق بسلاحها الجوي، وأخطر من ذلك في معدلات الإنفاق العسكري لديها، والذي يفوق بمراحل ما تنفقه أي دولة أخرى في العالم. غير أنه يصل من بعد إلى نتيجة هامة نوافقه عليها تماما وسبق أن أكدناها في مقالاتنا السابقة، وهي أن الهيمنة الأمريكية المطلقة الراهنة لن تستمر إلى الأبد. فهناك قوى صاعدة أهمها الصين والهند بل والاتحاد الأوروبي ذاته، والذي أحس بأهمية أن يبني قواته العسكرية الرادعة بعيدا عن المظلة الأمريكية، ومن ناحية أخرى أدرك القادة الأوروبيون خطورة أن يكونوا مجرد ذيول سياسة خانعة كما تفعل بريطانيا في مجال الانسياق الذليل وراء السياسات الأمريكية العدوانية، مهما بلغ تطرفها وثبوت خطورتها البالغة على الأمن العالمي.

وجورج قرم يطرح السؤال الذي سبق للمفكرين الأمريكيين أن طرحوه كما أشرنا إلى ذلك في صدر المقال. وهو هل السلوك الأمريكي بعد أحداث سبتمبر يكشف عن «اتجاه انحطاطي في الهيمنة العسكرية الأمريكية المطلقة على العالم أو مرحلة جديدة من مراحل تعاظم هذه الهيمنة وشدة قبضتها على كل مناطق المعمورة؟» ويجيب أنه يعتقد أن الولايات المتحدة أصبحت تعرض نفسها عسكريا بهذا الانتشار الواسع في كل أنحاء المعمورة الذي لا مثيل له في تاريخ البشرية.

وحين يريد قرم أن يستشرف الاتجاهات المستقبلية، فهو يحلل نقديا ظاهرة العولمة على أساس التساؤل: هل العولمة تحتاج إلى قطب أوحد يديرها ويؤمن انتشارها، وهل هذه الدولة هى الولايات المتحدة التى تريد أن تلعب هذا الدور لضبط وقمع الخارجين عن قوانين العولمة؟

وهو يضع المسألة وضعا صحيحا حين يقول أن هذه التساؤلات فيها تبسيط مخل. لأن العولمة فى نظره - وهذا دقيق تماما - ليست مرادفة للإمبريالية، ويتعين التمييز بين جوانبها المتعددة. ذلك لأنها عملية تاريخية وهى نتاج تراكم طويل. هى - فى أحد جوانبها الرئيسية - نتاج الثورة العلمية والتكنولوجية من جانب وثورة الاتصالات الكبرى وفى قلبها شبكة الإنترنت من جانب آخر. من هنا لا يمكن لبلد ما أن يوقف زحف هذه الثورة الإلكترونية، ولا أن يتحكم فى سرعة إيقاع العالم الذى أصبح مفتوحا بطريقة غير مسبوقة. ولعل ما يرمى إليه جورج قرم هو أنه ينبغى التفرقة بين سياسات العولمة التى قد تتجه فى الوقت الراهن إلى التحيز للدول الصناعية المتقدمة على حساب الدول النامية، وبين مذهب العولمة Globalism والذى يقوم فى الواقع على أساس قيم الداروينية الاجتماعية وشعارها البقاء للأصلح. فيما يتعلق بسياسات العولمة لابد من النضال لتصحيح مسارها، أما فيما يتعلق بقيم العولمة السائدة فلابد من رفضها ومعارضتها تماما، سعيا وراء نظام اقتصادى عالمى أكثر إنسانية وأكثر عدالة. ولعل النقطة الهامة التى أبرزها جورج قرم هى أن الهيمنة العسكرية الأمريكية قد تؤدى - من غير أن تقصد الولايات المتحدة - إلى تعويق حركة العولمة. ذلك أن التدخل العسكرى الأمريكى والسياسى قد يؤدى إلى اضطرابات واسعة فى بعض مناطق العالم، وقد تعيق تقدم العولمة بشكل إجمالى وتؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادى فى العالم.

ويصل أخيرا إلى ضرورة التقليل من الأضرار فى المنطقة العربية عن طريق تقوية تماسك المجتمعات العربية، وتأمين الحرية السياسية والفكرية، ومساهمة جميع التيارات فى صنع القرار القطرى والقومى، وإعادة إحياء التراث القومى العربى المنفتح على الحداثة والعلم.

وفى تقديرنا أن هذه الخاتمة - مع موافقتنا عليها بشكل عام - هى إعادة إنتاج لدعوات المثقفين العرب التى صيغت بصور شتى طوال الخمسين عاما

الماضية. والحقيقة أننا نحتاج قبل كل ذلك إلى إرهاف الوعى بضرورة صياغة رؤية استراتيجية عربية تتفاعل بكفاءة كبيرة مع الواقع العالمى المعقد بعد أحداث سبتمبر. إن لم يتم ذلك فى الأجل القصير، فإن الطوفان سيجرف العالم العربى للأسف الشديد.

والخطط الأمريكية والإسرائيلية جاهزة ومعلنة، والتى تسعى ليس فقط إلى الهيمنة المطلقة على كل مقدرات العالم العربى، ولكن أخطر من ذلك إلى تجزئة البلاد العربية والعودة بها إلى عصر الاستعمار المباشر.

ومما يبعث على الدهشة حقا، أن البلاد العربية جميعا، وبغض النظر عن تفاوت مواقعها على خريطة التهديد الأمريكى المباشر لأمنها القومى، تبدو كما لو كانت تنتظر مشيئة الله وقدره، ولا تحرك ساكنا فى مجال التفكير الاستراتيجى الخلاق، الذى ينبغى أن يعيد صياغة منظومة الأمن الوطنى والأمن القومى فى ضوء التحديات الراهنة الخطيرة.

أليس فى الخطط العسكرية الأمريكية لغزو العراق ما يثير قلق صانعى القرار السياسى فى البلاد العربية ويدفعهم دفعا إلى تشكيل «غرفة عمليات سياسية» على أعلى مستوى فى مقر جامعة الدول العربية، لوضع الخطط الكفيلة بتقليل الخسائر، وضمان وحدة أراضى البلاد العربية، وتجنبها خطر التفتيت، ووقايتها من الحركات الانفصالية التى لابد أن يرتفع صوتها، بعد أن تغرق المنطقة العربية فى إطار الفوضى الشاملة، لو قدر للولايات المتحدة الأمريكية أن تدمر العراق وتزحف من بعد إلى غيره من البلاد العربية بتشجيع من الدوائر الصهيونية والدولة الإسرائيلية؟

إن لم يبادر العرب الآن بصياغة رؤية استراتيجية عميقة تتصدى للخطر فمتى تكون المبادرة؟

(٥)
رؤية عربية لتداعيات سبتمبر

من بين الرؤى العربية البارزة التى تناولت التحديات الاستراتيجية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر الدراسة التى نشرها فى مجلة المستقبل العربى «عدد سبتمبر٢٠٠٢» الأستاذ إسماعيل الشطى عضو مجلس الأمة الكويتي سابقا. وقد أعيد نشر هذه الدراسة فى كتاب العرب والعالم بعد١١ سبتمبر الذى أصدره مركز دراسات الوحدة العربية.

وتتسم هذه الدراسة الموجزة برؤية استراتيجية صافية للنظام العالمى قبل وبعد سبتمبر تعتمد على قراءة دقيقة للأدبيات الأمريكية فى مجال العلاقات الدولية.

ولعل أول ما يلفت النظر فى هذه الدراسة المناقشة الذكية التى يديرها الشطى حول تكييف دلالة أحداث الحادى عشر من سبتمبر والتى سبق لنا أن عرضنا لها حين تساءلنا هل هى تمثل قطيعة تاريخية تفصل ما بين عهدين ونعنى ما قبل سبتمبر وما بعدها أم أن الحقبة ما بعد سبتمبر ليست فى الواقع إلا امتدادا للاتجاهات والنزعات التى كانت سائدة منذ نهاية الحرب الباردة عام١٩٩٠؟ يفضل الشطى منذ البداية التفرقة بين التداعيات والتحولات الاستراتيجية. ذلك أنه يرى أن ما حدث بعد سبتمبر هو مجرد تداعيات وإنها بجميع تجلياتها السياسية والعسكرية والدولية لا ترقى إطلاقا إلى مرتبة التحولات الاستراتيجية التى تعنى فى الواقع بروز توجهات سياسية جديدة أو ظهور عقائد عسكرية مستحدثة.

وهو يرى أن التداعيات التى أعقبت أحداث الحادى عشر من سبتمبر وخصوصا ما أظهره المجتمع الدولى من انفعال تلقائى ومبادآت نجدة ومشاعر تعاطف مع الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصا من قبل الدول الأوروبية لا يمكن اعتبارها تحولا فى النظام الدولى، كما أن ارتفاع صيحات الغضب والانتقام

داخل المجتمع الأمريكي وما أدت إليه من تشريعات أمنية جديدة، ليست دليلا على تحول فى نظام القيم الأمريكى. وفى ضوء ذلك فان انضمام أوروبا للحملة الدبلوماسية والعسكرية الأمريكية ضد الإرهاب وكذلك المشاركة الروسية والمساهمة الصينية بتقديم المعلومات ليست سوى مشهد من مشاهد التداعيات لأحداث سبتمبر، وليست كما يقرر الشطى كما وصفها هنرى كينسجر بأنها نقطة تحول فى صياغة النظام الدولى فى بداية القرن الحادى والعشرين.

والواقع أن اختلاف الرأى حول تكييف أحداث سبتمبر وما تلاها من سياسات معلنة أهمها الحرب الأمريكية ضد الإرهاب وتداعياتها الدولية الخطيرة، ليس مجرد مناقشة أكاديمية تدور بين الباحثين فى العلاقات الدولية بقدر ما هى تكمن فى صميم قراءتنا للمشهد الدولى الراهن، ونزعم أننا فى العالم كله وليس فى الوطن العربى فقط فى حاجة إلى قراءة بالغة الدقة للحظة التاريخية التى يمر بها العالم؛ لأن غياب هذه القراءة الصحيحة قد يؤدى إلى مخاطر لا قبل للعالم بها.

وإذا كنا من قبل فى توصيفنا لأحداث الحادى عشر من سبتمبر قد استخدمنا بعض المصطلحات المستمدة من القانون حين فرقنا بين الحوادث الكاشفة والحوادث المنشئة، فإن ذلك يعنى من وجهة نظرنا أن أحداث سبتمبر فى الواقع كانت كاشفة عن نمط الهيمنة الأمريكية الذى ساد عقب نهاية عصر الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة العالمية بحكم تفوقها العسكرى الكاسح وقوتها التكنولوجية البارزة، بالإضافة إلى حيوية اقتصادها بالرغم مما يعانيه فى الفترة الأخيرة من عثرات. ويعنى ذلك أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر لم تنشئ وضعا جديدا جعل الهيمنة الأمريكية تبرز فى صدارة القوة العالمية.

ومع ذلك لا يمكن القول كما ذهب إلى ذلك الشطى أنه لم تحدث تحولات استراتيجية بعد الحادى عشر من سبتمبر، وفى تقديرنا أنه حدثت تحولات كبرى أهمها على الإطلاق ما أطلقنا عليه من قبل تقنين الهيمنة الأمريكية. ونعنى بذلك على وجه التحديد أنه فى المرحلة من عام١٩٩٠ حتى عام٢٠٠٢ سادت حقبة أطلقنا عليها حقبة الفوضى الطليقة حيث برزت ظواهر متعددة تمثل الانقلاب الدولى والتمرد على المعايير السائدة ولعل أبرزها حركات الانفصال عن الدول

القومية السائدة سواء بالقوة أو بالتفاوض وقيام الحروب الأهلية فى البلقان وظواهر أخرى تكشف عن الاضطراب العميق فى بنية المجتمع العالمى الذى أعقب سقوط نموذج الثنائية القطبية القديم، وما أدى إليه هذا السقوط من فراغ إيديولوجى عميق واضطراب شديد فى الرؤى الاستراتيجية، وتساؤلات شتى عن جدوى الأحلاف العسكرية التى كانت قائمة فى عصر الحرب الباردة وأبرزها حلف الناتو بعد سقوط حلف وارسو.

صحيح أنه برزت فى هذه المرحلة الهيمنة الأمريكية واضحة جلية وخصوصا فى مجال حل الصراعات الدموية التى جرت على أرض القارة الأوروبية، وخصوصا الحروب الأهلية فى البلقان، والتى لولا التدخل الأمريكى ما كانت قد انتهت، إلا أنه يمكن القول أن ممارسة الهيمنة الأمريكية بعد الحادى عشر من سبتمبر شهدت تحولات كيفية، تمثلت أساسا فى تقنين الهيمنة بمعنى بروز إدراك أمريكى جديد سرعان ما ترجم إلى سياسات عملية وإجراءات تنفيذية مفاده أن الإرادة الأمريكية أعلى من كل الإرادات الدولية، بل وأعلى أيضا من إرادة الأمم المتحدة التى كانت إلى عهد قريب تمثل الإرادة الدولية. ولا نشير فى ذلك فقط إلى الابتزاز السياسى الذى مارسته الولايات المتحدة الإرادة الأمريكية التى رفعت بعد الحادى عشر من سبتمبر شعار من ليس معنا فهو ضدنا، ولكن أهم من ذلك فى نظرنا الخطاب الذى ألقاه الرئيس جورج بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وما ورد فيه بشأن العراق. إذ إنه كان فى الواقع يتضمن إنذارين أحدهما موجه للعراق والآخر موجه لمجلس الأمن تحديدا. وهذا الإنذار الأخير قرر بصراحة ووضوح إن لم يتحرك مجلس الأمن فى اتجاه إجبار العراق على نزع أسلحته للدمار الشامل فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ لنفسها بحق التدخل العسكرى ضد العراق بدون إذن مجلس الأمن.

هذا الإنذار وغيره من سياسات معلنة وإجراءات عملية، هو ما قصدناه حين قلنا أن التغير النوعى بعد الحادى عشر من سبتمبر هو الانتقال إلى مرحلة الهيمنة الأمريكية المقننة التى تعنى فى المقام الأول أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر نفسها هى المشرع العالمى فى شئون السلم والحرب، بمعنى أنها بإرادتها المنفردة هى التى تصوغ المعايير والقيم، وتقوم ليس فقط بدور الحارس لهذه القيم بغض النظر عن اتفاقها او اختلافها مع معايير القانون

الدولى والأعراف السياسية، ولكنها وهذا هو الخطر فى الموضوع هى التى ستقوم بنفسها بعقاب الدول المخالفة!

التحولات الاستراتيجية

وإذا كان الشطى لا يرى فى المشهد العالمى الراهن تحولات استراتيجية نشأت نتيجة أحداث الحادى عشر من سبتمبر على أساس أن التحولات لا تتم بشكل فجائى وسريع بل تشق طريقها داخل المجتمع الدولى ببطء وعلى مدى واسع، إلا أنه مع ذلك يناقش بعمق ملحوظ ثلاثة تحولات أساسية فى مجال العقيدة العسكرية والاستراتيجية وفى ميدان النظرية الأمنية التقليدية والاستقرار السياسى، وأخيرًا فى موضوع المنافسة الاقتصادية خارج السيطرة الأمريكية. وقراءته فى مجال العقيدة العسكرية والاستراتيجية تتسم بالدقة والإحاطة بمختلف التيارات التى أعقبت زوال عصر الحرب الباردة. ولعل أبرز ما فى هذه القراءة أن الاقتصاد الأمريكى خصوصا فى مراحل ازدهاره مرتبط ارتباطا وثيقا بشن الحرب. وهذه الحقيقة سبق للرئيس الأمريكى السابق أيزنهاور فى خطبة الوداع التى ألقاها وهو ينهى فترة ولايته حين حذر من خطورة المجتمع العسكرى الصناعى الأمريكى على أساس أن هذا التحالف بين العسكريين ورجال الأعمال الصناعيين يمثل خطرا جسيما، وهذه الحقيقة أبرزها بعد ١١ سبتمبر عدد من كبار المفكرين الأمريكيين وعلى رأسهم الروائى الأمريكى الأشهر جور فيدال فى كتابه «حرب دائمة من أجل سلام دائم» وذلك فى ضوء التحديد الدقيق للتدخلات العسكرية الأمريكية فى العالم ابتداء من عام ١٩٥٠ حتى اليوم.

ومن ناحية أخرى أشار الشطى إلى مشكلة غياب العدو بعد تورط الاتحاد السوفيتى، والمحاولات المحمومة لاستحداث عدو جديد من خلال اجتهادات هنتنتجون وغيره حول صراع الحضارات، وتوقعه أن تكون المواجهة الكبرى بين الثقافة الإسلامية والحضارة العربية. ولعل فى الحرب التى أعلنت بعد ١١ سبتمبر ضد ما أطلق عليه الأصولية الإسلامية ما يؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد عثرت أخيرا على العدو الذى كانت تبحث عنه بصورة محمومة لتبرير ممارستها للهيمنة على مستوى العالم.

ومما لا شك فيه أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر قد أدت من ناحية أخرى إلى تحولات كبرى فى مجال النظرية الأمنية التقليدية.

وإذا كان الفكر الاستراتيجي الأمريكي قد توصل قبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر إلى أن الإرهاب العالمي وشبكاته واستخداماته للثورة الاتصالية الكبرى من شانه أن يحدث انقلابا فى مجال النظريات الأمنية السائدة، ويكشف عن ذلك الكتاب المهم «فى معسكر أثينا» الذى نشرته مؤسسة راند لقطبين من أقطاب الفكر الاستراتيجي الأمريكي، إلا أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر جعلت الخيال يصبح واقعا وما صيغ من قبل باعتباره سيناريوهات مستقبلية محتملة أصبح واقعا ملموسا. ومن شان ذلك أن يغير بصورة جوهرية من مفهوم الأمن سواء على المستوى الأمريكي أو على المستوى العالمي.

ولن ندخل فى مجال الجدل الذى دار حول من قام بأحداث سبتمبر واحتمالات أن يكون ما تم هو انقلاب قامت به من الداخل المؤسسة العسكرية الأمريكية لأن هذا الموضوع ومراجعه التى يستند إليها الشطى وخصوصا ليندون لاروش والمجلة التى يصدرها متخصصة فى نظريات المؤامرة الدولية وبالتالى فمصداقيتها ليست مرتفعة. ومع ذلك يمكن القول أن الموضوع الثالث الذى ناقشه الشطى باقتدار ملحوظ وهو المنافسة الاقتصادية خارج السيطرة الأمريكية، تبدو أهميته فى أنه يشير إلى إرهاصات ظهور عالم اقتصادى جديد قد ينمو خارج السيطرة الأمريكية، ومن هنا المحاولات الدائبة للولايات المتحدة الأمريكية أن تكون لها نقاط ارتكاز فى آسيا بعد أحداث سبتمبر حتى تكون فى موقف المراقب الذى قد يتدخل حتى عسكريا لمنع حدوث تطورات اقتصادية قد تضر ضررا بالغا بالاقتصاد الأمريكي، وبالتالى تنحى الولايات المتحدة عن صدارتها للقوة العالمية.

ويختتم الشطى مقاله بالتساؤل ماذا تعنى هذه الحقائق بالنسبة إلينا وخصوصا انعكاساتها على الأمن القومى العربى؟

وعبارته الأخيرة محملة بالدلالات وهى لا تحتاج الى أى تعليق حين يقول ولكن هل نملك القيام بشيء إزاء كل هذا؟ نعم. أليست شعوبنا تتوق إلى ذلك وألسنا نحن نحبها!

---

(٦)
النقد الذاتى وتفكيك خطاب الآخر

سبق لنا فى مجال تأصيل حوار الحضارات أن انطلقنا من قاعدة منهجية واضحة وصريحة، حين قررنا أنه لابد أن يرتكز على أساسين: النقد الذاتى من ناحية وتفكيك خطاب الآخر من ناحية أخرى. وممارسة النقد الذاتى فى تصورنا ضرورة حتى يستوى الحوار على أرضية من الفهم المتبادل، وحتى لا نظهر - لو كان الحوار عربيا غربيا بوجه عام - وكأننا مكتملون سياسيا واقتصاديا وثقافيا!

ممارسة النقد الذاتى معناه قدرتنا على تشخيص سلبياتنا بطريقة نقدية، وجسارتنا الفكرية فى مواجهة الجوانب المتعددة لتقصيرنا. والحقيقة أن المجتمع العربى المعاصر قد قصر بشكل فادح فى عديد من الميادين، وأولها فشله البارز فى اجتياز اختبار الحداثة السياسية. والحداثة السياسية تعنى - من بين ما تعنيه - الفصل بين الدين والدولة، والفصل الواضح بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، والتعددية السياسية وما تنطوى عليه من تعددية حزبية، وتنافس سياسى بين الأحزاب يدور فى إطار قواعد مقننة تنص على إجراء انتخابات رئاسية (فى حالة النظم الجمهورية) وتشريعية ومحلية منتظمة وشفافة ونزيهة، وأخيرا - وقد يكون أولا - تداول السلطة، سواء على مستوى رئاسة الجمهورية أو على مستوى تشكيل الحكومات على أساس الحزب السياسى الذى يفوز بغالبية أصوات الناخبين. ونضيف إلى ذلك - بطبيعة الحال - كفالة حرية التفكير والتعبير والنشر، وحرية الصحافة، وكل ذلك فى إطار يؤكد على احترام التعددية وحقوق الإنسان.

هذه هى المفردات الأساسية للحداثة السياسية التى سمحت لعديد من البلاد الغربية أن تتقدم أشواطا طويلة فى مضمار التحديث، بالإضافة طبعا إلى الكفاءة فى إدارة التنظيم الاقتصادى، والإبداع فى مجال العلم والتكنولوجيا.

ولو تأملنا مليا لأدركنا غياب العديد منها فى الممارسة السياسية العربية خلال الخمسين عاما الماضية. ذلك أن البلاد العربية انقسمت بين نظم جمهورية سادتها الانقلابات العسكرية أو نظام الحزب السياسى الواحد الذى قضى تماما على التعددية السياسية، ونظم ملكية لا تسمح بحكم نشأتها التاريخية وطبيعة تكوينها بالتعددية السياسية إطلاقاً، وإن كان بعضها يسمح بها فى ظل قيود متعددة تفقدها فى الواقع معناها الحقيقى.

وهكذا لابد لنا ـ إن أردنا أن نقيم حوارا مع الغرب وخصوصا مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر، حيث تتصاعد الاتهامات ضد العرب والمسلمين بأنهم يعيشون فى ظل نظم سياسية مستبدة، تسهم فى خلق مناخ ثقافى يحض على التطرف ويقود فى النهاية إلى الإرهاب ـ أن نعترف من باب ممارسة النقد الذاتى بسلبيات الممارسة السياسية العربية. ولكن الاعتراف بالأخطاء – كما كان يقول المفكر الفرنسى الشهير جان بول سارتر فى كتابه «نقد العقل الجدلى» – لا يكفى، ولكن لابد من إعطائها التكييف الصحيح. والتكييف الصحيح هنا أن أخطاء هذه الممارسة تمت فى إطار عصر تاريخى معين منذ منتصف الخمسينيات، حيث كانت أغلب البلاد العربية لم تكد تحصل على استقلالها السياسى، وأن عديدا منها مرت فى تجارب سياسية متعددة، ثبت فى نهاية القرن فشلها تماما من وجهة النظر السياسية. فقد تبين أن تجارب الحزب السياسى الواحد قد أدت إلى تجميد الطاقات الخلاقة لدى الشعوب، كما أن النظم العسكرية التى رفعت شعارات الثورة والاشتراكية والوحدة لم تكن على مستواها، بل إنها أدت عملا إلى شيوع ظواهر الانتهازية السياسية، وخلقت مناخا اجتماعيا كئيبا بحكم الخوف من أجهزة الأمن، مما أدى فى النهاية إلى سلبية المواطنين.

اعتراف بالأخطاء نعم، وإعطاؤها التكييف الصحيح نعم، ولكن هذا لا يكفى. لابد لنا إذا كنا جادين وأردنا أن نتجنب أن يفرض علينا التغيير السياسى بالقوة كما هو الحال فى الخطة الأمريكية المعلنة بالنسبة للعراق، أو بالإنفاق المالى فى ظل خطط سياسية مفروضة علينا، كما هو الحال بالنسبة لمبادرة كولن باول بصدد الإصلاح السياسى فى العالم العربى، أن نعلن بجسارة ووضوح عن خططنا المتعددة للإصلاح، من منطلق تقديرنا الخاص لخصوصية أوضاعنا السياسية والاجتماعية والثقافية.

النقد الذاتى إذن هو أحد أضلاع النقد المزدوج الذى ينبغى أن يقوم عليه أى حوار حضارى ناضج، غير أن تفكيك خطاب الآخر هو الضلع الثانى. ويعنى ذلك على وجه التحديد - وفى حالة الحوار العربى الغربى تحديدا - التحليل النقدى للرؤى الغربية عموما وللأمريكية خصوصا، فى ضوء معطيات ومناهج سوسيولوجيا المعرفة (علم اجتماع المعرفة) - الذى فى مجال التحليل الإيديولوجى يربط بين التوجهات السياسية وقواعدها الاجتماعية، أو بعبارة أدق بينها وبين جماعات المصالح المختلفة التى تعبر عنها، حتى تستبين بوضوح الأغراض التى يهدف إليها صاحب الخطاب، والأهداف التى يرنو إلى تحقيقها.

وهكذا حين يصرح الرئيس جورج بوش بضرورة أن تقدم الدول العربية على إصلاح بنيتها السياسية التى تقوم على الاستبداد السياسى المولد للتطرف والاغتراب والإرهاب لدى جموع متعددة من الشباب العربى، وحين يتولى كولن باول وزير الخارجية الأمريكى التعبير عن هذا التوجه الأمريكى بإطلاق مبادرته للإصلاح السياسى العربى الموجه أمريكياً والممول سنوياً بمقدار تسعة وعشرين مليوناً من الدولارات، فينبغى فى الواقع أن نتوقف طويلاً لكى نحلل مكونات هذا الخطاب الأمريكى.

المبادرة الأمريكية للشراكة

وقد أعلن كولن باول هذه المبادرة التى أطلق عليها «مبادرة الشراكة» بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، وذلك فى ١٢ ديسمبر ٢٠٠٢ فى خطاب رئيسى ألقاه أمام مؤسسة «هيرتيج» «التراث» وهى مؤسسة فكرية محافظة.

وحين قرأت بدقة النص الرسمى لخطاب باول الذى تضمن المبادرة الأمريكية سواء باللغة الإنجليزية أو فى ترجمته الرسمية إلى العربية، لاحظت على الفور المهارة الفنية - إن صح التعبير - فى صياغة الخطاب. فقد تعمد - فى مجال تشخيص الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية الراهنة - أن يعتمد على مراجع عربية، أبرزها تقرير «التنمية الإنسانية العربية» الذى صاغه فريق من الخبراء العرب وأصدره البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة. ودلالة الاستناد إليه واضحة، لأنه أراد أن يضفى مصداقية على تصويره للأوضاع العربية، بحكم أن هذا التقرير بالذات كان جسوراً فى إبراز السلبيات العربية، وإن كان قد انتقدته أصوات عربية متعددة بطريقة غير موضوعية فى بعض الأحيان.

كما أنه قد لفت نظرى بشدة أن كولن باول يستشهد ببيت شعرى للشاعر المصرى الشهير حافظ إبراهيم بصدد أهمية التعليم حين قال «الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق»! وهكذا دخل الشعر العربى فى صميم الخطاب الأمريكى الذى يدعو للإصلاح السياسى!

ومبادرة باول تنقسم إلى شقين: الأول منهما تشخيصى، والثانى برنامجى، ونعنى إعلان برنامج مفصل يتناول الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبداية يمكن التأكيد - من منطلق الأمانة العلمية والنقد الموضوعى - أن كافة مفردات السلبيات العربية التى رصدها خطاب باول صحيحة ولا خلاف بشأنها. وكأمثلة بارزة لهذه السلبيات نسوق هذه الاقتباسات الحرفية من نص الخطاب.

١- «إن حوالى ١٤ مليون راشد عربى يفتقرون إلى وظائف هم بحاجة لها ... وسيدخل زهاء مليون عربى آخرين من الشبان والشابات سوق الوظائف المزدحم أصلاً خلال الأعوام الثمانية القادمة».

٢- «... الاقتصاديات لا تولد ما يكفى من الوظائف فالنمو ضعيف والناتج المحلى الإجمالى لـ ٢٦٠ مليون عربى وهو أقل من ذاك الذى لأربعين مليون أسبانى» (أخذ هذه العبارة من تقرير التنمية الإنسانية العربية).

٣- «داخليا كثير من الاقتصاديات تخنقها التنظيمات والمحسوبيات، وتنغلق فى وجه مغامرات فى التجارة والأعمال، وفى وجه استثمار وتجارة».

٤- «.. دول الشرق الأوسط غائبة أيضاً عن الأسواق العالمية. إنها بالكاد تولد ١٪ من صادرات العالم غير النفطية ..»».

٥- بعد اعتراف الخطاب ببعض التقدم فى المجال السياسى يقرر: «مع ذلك مازالت تحكم كثيراً من الشرق أوسطيين أنظمة سياسية مغلقة وكثير من الحكومات تكافح مؤسسات المجتمع المدنى باعتبارها تهديداً، بدلاً من أن يرحب بها كأساس لمجتمع حر ديناميكى ومبشر بالأمل. ناهيك عن أن لغة الكراهية والاستبعاد والتحريض على العنف لا تزال هى اللغة السائدة».

٦- «.. عدد كبير من أطفال المنطقة يفتقر إلى المعرفة ليستفيد من عالم الحرية الاقتصادية والسياسية. فعشرة ملايين طالبٍ فى سن الدراسة هم إما فى

المنازل، أو يعملون في الشوارع بدلاً من أن يكونوا في صفوفهم المدرسية. وحوالي ٦٥ مليوناً من آبائهم لا يحسنون القراءة أو الكتابة، دع عنك مساعدتهم في دروسهم. وبالكاد يستطيع شخص واحد من كل مائة الوصول إلى كمبيوتر. ومن أولئك النصف فقط يستطيع الوصول إلى العالم الأوسع عبر الإنترنت».

٧- «.. وهناك موضوع دائم يبرز من خلال هذه التحديات ألا وهو تهميش المرأة في كثير من دول الشرق الأوسط. فأكثر من نصف نساء العالم العربي هن أميات، وهن يعانين أكثر من جراء البطالة والافتقار إلى فرص اقتصادية».

هذه هي أبرز مفردات السلبيات في الممارسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية كما وردت في خطاب باول، حرصنا على اقتباسها بالنص حتى نتيح الفرصة للقارئ أن يتعرف على ملامح صياغتها.

والواقع أن كل هذه السلبيات سبق لعديد من المفكرين والباحثين العرب أن أشبعوها رصداً وتحليلاً، ليس ذلك فقط، ولكن عدداً منهم بادروا بتقديم رؤى استراتيجية وفكرية جسورة لعبور الأزمة، والانتقال إلى جسر الأمل من خلال سياسات مقترحة لتحسين أوضاع الحياة في الوطن العربي على اتساعه.

ليس هناك في الواقع خلاف مع الخطاب الأمريكي الداعي للشراكة الأمريكية العربية للإصلاح السياسي فيما يتعلق برصد الواقع، ولكن يبدو أن الخلاف - كما ظهر من ردود الفعل العربية - يتعلق بنقد منطلقات الخطاب والأساليب المقترحة لتنفيذ مقترحاته. فلنأمل في فرصة قادمة أن نناقش البرنامج الأمريكي المقترح للإصلاح السياسي العربي، الذي تقاعست النظم العربية عن القيام به، بالرغم من الدعوات الملحة للمثقفين العرب بضرورة التغيير حتى لا تقوم الواقعة، وهي - كما يقرر القرآن الكريم - ليس لوقعتها كاذبة، خافضة رافعة!

(٧)

محاربة الإرهاب والدعوة الأمريكية للديموقراطية!

لم يدرك صناع السياسة الأمريكيون أن هناك تناقضا جوهريا بين حربهم المعلنة ضد الإرهاب ودعوتهم الحارة لتطبيق الديمقراطية خصوصا فى العالم الإسلامي! ذلك أن الحرب الأمريكية ضد الإرهاب تضمنت على صعيد الممارسة العملية انماطا شتى من الاعتداء على حقوق الإنسان خصوصا فيما يتعلق باعتقال المئات من المشتبه بأنهم أعضاء فى تنظيم القاعدة بطرق غير قانونية واحتجازهم بصورة غير إنسانية، بالإضافة إلى عديد من التشريعات التى سنت للتطبيق داخل أمريكا ذاتها، وتعد فى الواقع بحكم نصوصها اعتداء على الحقوق الديمقراطية للمواطنين الأمريكيين، خصوصا هؤلاء الذين ينحدرون من أصول عربية أو إسلامية.

وفى خضم ردود الفعل الأمريكية لأحداث الحادى عشر من سبتمبر ظهرت فكرة ضرورة تغيير نظام الحكم العراقى بالقوة من خلال غزو عسكرى أمريكى مباشر تطبيقا لمذهب أمريكى قديم فى الواقع وإن كان قد ارتدى حلة ديمقراطية قشيبة فى الوقت الراهن، مفاده أن من حق الولايات المتحدة الأمريكية تغيير بعض النظم السياسية الاستبدادية بالقوة انتصارا للديمقراطية! وفى ذلك ما فيه من عدوان صريح على قواعد الشرعية الدولية وهجوم مباشر على جوهر القيم الديمقراطية ذاتها.

وها نحن فى العالم العربى نواجه بحملة أمريكية جديدة هذه الأيام تتمثل فى الخطاب الذى ألقاه وزير الخارجية كولين باول ١٢ ديسمبر٢٠٠٢ الذى أطلق فيه مبادرة أطلق عليها مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط لتعزيز مسيرة الديمقراطية فى المنطقة.

وقد حللنا فى مقالنا الماضى عناصر تشخيص السلبيات العربية الراهنة كما قدمها باول، وقلنا إن فيها فى الواقع تقويما موضوعيا للحالة الراهنة يتفق مع

ممارسات النقد الذاتى العربية المتعددة التى قام بها عدد كبير من الباحثين والمثقفين العرب طوال الخمسين عاما الماضية. وقلنا ليس الخلاف بيننا فى التشخيص، ولكن فى البرنامج المقترح من زاوية منطلقاته ورؤاه وأدواته وأساليب تنفيذه.

العودة إلى الأصول

والحقيقة أن خطاب باول قام على أساس تأصيل نظرى وتأمل واقعى للأوضاع فى العالم العربى قام به ريتشارد هاس مدير إدارة التخطيط فى وزارة الخارجية. ويلفت النظر بشدة أن ريتشارد هاس ألقى خطابا أمام مجلس العلاقات الخارجية في واشنطن العاصمة وذلك فى الرابع من ديسمبر٢٠٠٢ وأعقبه خطاب باول الذى ألقاه فى١٢ ديسمبر أمام مؤسسة التراث بواشنطن لكى يعود ريتشارد هاس من بعد فى الثالث عشر من ديسمبر لكى يشرح أبعاد مبادرة باول.

ومن هنا وفى ضوء الدراسة الدقيقة للنصوص الثلاثة ونعنى محاضرة هاس وخطاب باول وتصريحات هاس، يمكن القول أن المهندس الحقيقى للمبادرة هو هاس نفسه، الذى قدم فى الواقع فى محاضرته المهمة أطروحة متكاملة عن الديمقراطية عموما وعن الممارسات المضادة للديمقراطية فى الدول العربية وعن الخطوط العريضة للاستراتيجية الأمريكية فى سبيل ترويج ونشر الديمقراطية، وهى أطروحة تستحق التأمل العميق والمناقشة الموضوعية الجادة.

ويمكن القول أن محاضرة هاس تتضمن تعميمات من قبيل الوعى الأمريكى الزائف لصناع السياسة الأمريكيين، خصوصا فيما يتعلق بانتصار الولايات المتحدة الأمريكية للقيم الديمقراطية عبر كل تاريخها، مع أن الممارسة العملية تكذب ذلك على طول الخط، بالإضافة إلى تشخيصات موضوعية لسلبيات الممارسة العربية، وأخيرًا مجموعة من المبادئ التى تتعلق بحدود الممارسة الديمقراطية صيغت بدقة نظرية ملحوظة.

فيما يتعلق بالوعى السلطوى الأمريكى الزائف فإنه يتمثل فى العبارة الافتتاحية لهاس حين قرر «أن مساندة وتوسيع رقعة الديمقراطية كانت دائما مسألة مركزية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية. فمنذ ظهور نقاط الرئيس وودرو ويلسون الأربع عشرة إلى مشروع مارشال، رأينا فى توسع الحرية والديمقراطية مصلحة قومية أساسية».

والواقع أن هذا الحكم العام الذى يسوقه ريتشارد هاس بكل بساطة وبراءة فى مفتتح محاضرته يتناقض مع الوقائع التاريخية الثابتة التى تؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية عبر تاريخها، كثيرا ما مارست التدخل العسكرى ضد نظم ديمقراطية وكثيرا ما ساندت خصوصا فى أمريكا اللاتينية بلادا تحكمها نظم ديكتاتورية صريحة تحقيقا لمصالحها الاستراتيجية. ويؤكد ذلك الكاتب الأمريكى الشهير جور فيدال فى كتابه المهم الذى أصدره عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ورفضت مؤسسات النشر الأمريكية نشره وعنوانه «حرب دائمة من أجل سلام دائم» فقد تضمن جدولا حصر فيه حالات التدخل العسكرى والسياسى الأمريكية من عام ١٩٥٠ حتى الآن، وهى حالات تعتدى بشكل صريح على القيم الديمقراطية وبعضها مخالفة واضحة لقواعد الشرعية الدولية.

ويضيف ريتشارد هاس: ولا تزال الديمقراطية نقطة محورية فى السياسة الأمريكية اليوم. وتؤكد استراتيجية الأمن القومى للولايات المتحدة الأمريكية أن على أمريكا أن تقف بحزم إلى جانب مطالب الكرامة الإنسانية غير القابلة للتفاوض: حكم القانون، الحد من السلطات المطلقة للدولة، حرية التعبير، حرية العبادة، المساواة فى العدالة، احترام النساء، التسامح الدينى والإثنى، واحترام الملكية الخاصة.

وهذا الحكم التعميمى الثانى يتناقض بشكل صارخ مع السلوك الأمريكى العملى فى مجال السياسة الخارجية، حيث تدعم الولايات المتحدة الأمريكية دعما مطلقا وغير مشروط دولة إسرائيل العنصرية، التى تمارس إرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطينى كل يوم بل وتستخدم حق الفيتو فى مجلس الأمن لتمنع صدور اى قرار دولى يدين إسرائيل التى رفضت تطبيق كل قرارات مجلس الأمن الخاصة بالصراع الإسرائيلى.

أما فيما يتعلق بكل القيم التى تضمنتها وثيقة استراتيجية الأمن القومى الأمريكى التى يشير إليها هاس ويقتبس منها، فهى تتعارض مع كل التشريعات الجديدة التى سنتها إدارة الرئيس بوش بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر والتى حولت النظام الأمريكى من «الفاشية الودودة» التى اتسم بها فى العقود الأخيرة حسب تعبير عالم السياسة الأمريكى «بيتر جروس» فى كتاب له بنفس العنوان إلى فاشية صريحة، حيث أصبح العدوان على حقوق المواطن الأمريكى

فـى الـخـصـوصـيـة وعـدم الـتـنصت على مكـالمـاتـه الـتـليـفـونـيـة وعـدم اعـتـقـالـه أو احتجازه بدون تهمة محددة ممارسة يومية فى ظل التشريعات الأمريكية الجديدة المقيدة للحريات، التى جعلت بعض الكتاب الأمريكيين يقررون بصراحة أن الولايات المتحدة الأمريكية فى ظل هذه التشريعات الجديدة أصبحت دولة بوليسية.

لماذا الدعوة إلى الديموقراطية؟

غير أنه بالإضافة إلى مظاهر الوعى السلطوى الأمريكى الزائف هناك فى محاضرة ريتشارد هاس تبرير قد لا يكون هناك خلاف حوله للاهتمام الأمريكى الشديد بالترويج للديموقراطية، وتشجيع الدول وترغيبها فى ممارساتها.

وهو يقرر أنه حتى من وجهة نظر عملية فإن تعزيز الديموقراطية فى الخارج سيجعل الشعب الأمريكى يزدهر أكثر فى عالم من الديموقراطيات، بدلا من عالم تسوده الأنظمة الاستبدادية والفوضوية.

وهناك اعتبار آخر هو أن العالم الديمقراطى هو عالم مسالم أكثر. وذلك لأن نمط الديموقراطيات المتأصلة كما يقول هاس التى لا تتحارب مع بعضها البعض، هو إحدى أهم النتائج التى أمكن إثباتها فى العلاقات الدولية.

ويتحوط ويقرر أنه ليس معنى ذلك ألا تكون للولايات المتحدة الأمريكية مصالح متشابكة وتعاون مثمر مع بلدان غير ديموقراطية. كل ذلك بالإضافة إلى أن للديموقراطية صلة وثيقة بالازدهار. ويقرر هاس أنه فى مجال السياسة الخارجية الأمريكية هناك تركيز على الاتجاه نحو نمو اقتصاد السوق مع الوقت لإدخال الديموقراطية. كما أنه من الناحية الأخرى فإن حكم القانون الشفاف وتساوى الفرص الأكبر الذى توفره الديموقراطية يؤدى دورا مهما فى تحفيز النمو الاقتصادى والازدهار. ويشير هاس أخيرا إلى أن توزيع السلطة وتداول السلطة من بين السمات الرئيسية للنظم الديموقراطية.

ويناقش هاس فى جزء مهم من محاضرته ما يطلق عليه تجارب العالم الإسلامى، وهو بأسلوب الباحث العلمى المحترف يبدى حذره من التعميم حين يتحدث عن العالم الإسلامى لإدراكه - كما يقول - للتنوع الكبير للبلدان التى يشملها هذا التعبير باتساعها الجغرافى من المغرب إلى إندونيسيا ومن كازاخستان إلى تشاد. ولكنه سرعان ما يقرر أنه بالرغم من هذا التنوع ثمة

بعض النقاط المشتركة بين المسلمين، وهى بنص عبارته أن المسلمين حين تتوافر لهم الفرص يتبنون القواعد الديموقراطية ويختارون الديموقراطية.

والواقع أننا نحب أن نقف قليلا أمام مشكلة التعميم على العالم الإسلامى. فهل هناك شرعية علمية للحديث عن العالم الإسلامى هكذا على الإطلاق بالرغم من التباينات الكبرى بين البلاد الإسلامية، سواء من حيث التاريخ الاجتماعى الفريد لكل بلد أو من حيث نظامه السياسى أو تركيبه الاجتماعى أو نوعية نخبه السياسية، وأهم من ذلك كله من حيث مفهوم الإسلام السائد والمطبق.

نحن لا نتحدث هنا عن الفرق بين الإسلام السنى والإسلام الشيعى فقط مع ما لذلك من أهمية كبرى على صعيد النظر والممارسة معًا، ولكن داخل الإسلام السنى ذاته هناك قراءات متعددة للنظام الإسلامى وكيفية ممارسته وكذلك داخل الإسلام الشيعى.

فى ضوء ذلك نرى أن التعميمات الجارفة عن الإسلام أو العالم الإسلامى تفتقر فى الواقع إلى الشرعية العلمية. ونحن نقترح من وجهة النظر المنهجية وضمانا للدقة فى تشخيص الأوضاع الإسلامية والانضباط فى إصدار الأحكام التعميمية أن نقوم بعملية تنميط أساسية، حيث نحصر الأنماط الأساسية للبلاد الإسلامية المعاصرة وندرج الأنواع المتشابهة تحت كل نمط. وهذه الطريقة المنهجية تجعلنا أكثر اقترابا من الواقع وأبعد عن التجريد الذى يشوه الأوضاع الراهنة.

بغير هذا الأسلوب المنهجي يصبح الخطاب المعمم عن المسلمين أو العرب لا معنى له. وهكذا حين يتحدث ريتشارد هاس عن نقص الحرية والديموقراطية فى العالم الإسلامى فإننا ينبغى أن نحذر من تعميماته الجارفة والتى يهدف منها فى الواقع إلى ترسيخ المذهب الأمريكى الجديد، وهو التدخل السياسى بالقوة المسلحة والفرض الثقافى باستخدام وسائل الترغيب المالية!

---

(٨)

محاولة مزعومة فى النقد الذاتى الأمريكى!

مازلنا على رأينا فى أن المحاضرة التى ألقاها السفير ريتشارد هاس مدير قسم التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية الأمريكية بعنوان «نحو مزيد من الديموقراطية فى العالم الاسلامى» وذلك فى ٤ ديسمبر عام٢٠٠٢ فى مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن تمثل الأساس الفكرى لمبادرة كولن باول وزير الخارجية الأمريكى عن مبادرة «الشراكة الديموقراطية بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط».

واذا كنا قد أطلقنا على ريتشارد هاس أنه «المهندس» الرئيسى لمبادرة باول وبالتالى سياسة الإدارة الأمريكية فى هذا المجال، فإن ذلك الحكم قد انطلق من قراءة دقيقة للنص الكامل لمحاضرته. ويلفت النظر بشدة أن ريتشارد هاس- بوصفه من مثقفى السلطة الأمريكية وعلى عكس مثقفى السلطة العرب- يستند إلى معرفة نظرية كاملة عن الديموقراطية باعتبارها نظاما سياسيا متكاملا له منطلقاته كما أن له فى التطبيق مشكلاته. بالإضافة إلى أنه مسلح بالمعرفة العلمية التى وفرتها له مراكز الأبحاث السياسية المتخصصة فى شئون العالم الإسلامى عموما والشرق الأوسط خصوصًا. وهذه المعرفة سمحت له بالاستناد إلى والاقتباس من بعض المراجع العربية المهمة للتدليل على صدق أطروحاته!

انظر إلى تدليله على أن الفجوة الديموقراطية بين العالم الاسلامى وباقى أنحاء العالم هائلة إذ نجده يذكر أنه قد يقول البعض أن هذه الأحكام أحكام غربية وهى بالتالى غير نزيهة. لهؤلاء أشير إلى وثيقة صدرت فى الصيف الماضى وأعدها فريق من أكثر من٣٠ باحثًا عربيًا أى إلى تقرير «التنمية الانسانية العربية» الذى كتب برعاية برنامج الامم المتحدة للتنمية والصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والذى يصور عالما عربيا لا يساير

الركب العام بالنسبة إلى المناطق الأخرى فى أمور أساسية تشمل الحريات الفردية وتعزيز مكانة المراة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إنه يصف شعويا غير مزدهرة وغير حرة. ويشير إلى اتجاهات مقلقة مثل ازدياد اعداد الشباب مضافة اليها البطالة بينهم التى تكاد تبلغ حوالي ٤٠ بالمئة فى بعض الأماكن وتنذر بظروف اجتماعية قابلة للانفجار. يواجه العالم العربى مشاكل جدية يمكن معالجتها فقط على أيدى انظمة سياسية أكثر مرونة وديموقراطية».

تحليل نقدى للنص

وقد حرصنا على اقتباس هذا النص بالكامل من محاضرة ريتشارد هاس لكى نبرز البراعة «الفنية» فى استخدام المراجع العربية للتدليل على أحكامه الجارفة التى لا تستند فى كثير من الأحيان إلى وقائع ثابتة. واذا كان ريتشارد هاس يقتبس من تقرير «التنمية البشرية العربية» فقد كان عليه أن يعترف بأن هذا التقرير الذى يمثل محاولة جسورة فى النقد الذاتى العربى لم يفعل سوى التلخيص المركز وبلغة قاطعة للدراسات والتحليلات التى قام بها عديد من الباحثين والمثقفين العرب طوال العقود الماضية. وهى إن دلت على شىء فإنما تدل على حيوية الفكر العربى المعاصر والذى لم تقف جهوده عند حدود تشخيص السلبيات السياسية والاقتصادية والثقافية العربية وإنما تعداه- فى كثير من الأحيان- ليقترح الحلول الايجابية لمواجهتها سواء من خلال إصلاحات جزئية مقترحة لترشيد الأداء أو عن طريق إعادة صياغة النظم السياسية العربية بالكامل وفق رؤى متنوعة قد تكون قومية او ليبرالية أو إسلامية. وتحليل هذه الرؤى يكشف عن التنوع الفكرى الخلاق فى المجتمع العربى مما يعطى صورة أخرى مختلفة عن تلك الصورة السلبية البائسة التى يقدمها ريتشارد هاس للعالم العربى باعتباره عالما جامدا راسفا فى الاستبداد ولا أمل له فى أن يتحرر إلا بتطبيق مفاهيم وأدوات الشراكة الأمريكية العربية للديموقراطية التى أعلنها باول وزير الخارجية الأمريكية.

وما نقوله ليس دفاعا عن الأوضاع الراهنة فى المجتمع العربى المعاصر فقد سبق لى ولغيرى من المفكرين والباحثين العرب أن تصدوا للسلبيات العربية من خلال منهج نقدى صارم وفى دراسات منشورة فى الصحف والمجلات والكتب ومن خلال مداخلات فى الندوات والمؤتمرات ليس بالتشخيص الدقيق للأخطاء

فقط وإنما بإعطائها التكييف الصحيح. لقد نقدنا الشمولية والسلطوية باعتبارها سمات سائدة فى الممارسات السياسية العربية وركزنا على خطورة غياب الرؤية الاستراتيجية العربية المتكاملة وحللنا نقديا مسيرة التنمية العربية وأبرزنا خطورة الفجوة الطبقية بين من يملكون ومن لا يملكون فى اطار نقد سياسات توزيع الدخل القومى وتطرقنا إلى فساد النخب السياسية وإلى السلوك غير الرشيد لطبقات رجال الاعمال بل وإلى سلبية الجماهير العربية ذاتها وأهمية أن تصحو لكى تقاوم وتنتزع حقها فى المشاركة فى صنع القرار.

وهناك ـ ولا شك ـ فارق كبير بين الصورة السلبية المطلقة التى تقدمها الإدارة الأمريكية عن طريق ريتشارد هاس للمجتمع العربى المعاصر والتى تريد أن تنتشله من خلال مبادرتها الديموقراطية، والصورة الإيجابية النسبية لمجتمع عربى يعيد فى الوقت الراهن– وسط نضالات بالغة الصعوبة والمشقة– بناء المجتمع المدنى من جديد بما يحتويه من أحزاب سياسية نشطة ونقابات مهنية فعالة ومنظمات غير حكومية، انطلقت فى مجال حقوق الانسان والتنمية بالمعنى الشامل. ويكفى أن نراقب التحولات الديموقراطية فى مصر والأردن والمغرب وتونس والبحرين كمجرد أمثلة على السعى الإيجابى من قبل جماعات متعددة ومتنوعة المشارب الفكرية والسياسية لتعديل الأوضاع الراهنة والانطلاق إلى آفاق ارحب فى مجالات الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان.

واذا كنا– كمثقفين عرب نقديين– ننقد بطء المسيرة ونستحث النظم السياسية العربية على ان تستجيب طائعة مختارة لمطالب الجماهير وإذا كنا نصاب بالإحباط أحيانا إلا أن الأمل مازال قائما فى أن مسيرة الإحياء الفكرى والتجديد السياسى الديموقراطى ستشق طريقها مهما كانت العقبات الراهنة.

غير أن أهم من ذلك كله أن ريتشارد هاس فى جعله الممارسة الأمريكية أو الغربية الراهنة للديموقراطية مقياسا يقيم على اساسه الممارسات الإسلامية أو العربية السياسية فإنه يتجاهل فى الواقع التأثير المدمر للعامل الخارجى فى تعويق مسيرة الديموقراطية والتقدم فى الوطن العربى والعالم الإسلامى عموما.

ونحن ننطلق هنا من وقائع تاريخية ثابتة. ألم يؤد الاستعمار الإنجليزى إلى تعويق مسيرة تطور المجتمع المصرى لمدة سبعين عاما كاملة وألم يؤد الاستعمار الاستيطانى الفرنسى للجزائر والذى استمر مائة وثمانين عاما كاملة

إلى تعويق مسيرة التطور فى المجتمع الجزائرى وألم تؤد نظم الوصاية والانتداب على بعض بلاد العالم العربى إلى تدمير مسيرة الديموقراطية فيها وألم يقم الاستعمار الإيطالى بدوره فى تدمير مسيرة التطور فى المجتمع الليبى؟..

وإذا انتقلنا إلى مرحلة الخمسينيات ألم يكن زرع الدولة الإسرائيلية العنصرية فى قلب فلسطين محاولة متعمدة للحيلولة دون وحدة العالم العربى، وألم يؤد التحيز الأمريكى الصارخ للدعاوى الصهيونية والدعم غير المحدود للمطامع الإسرائيلية إلى أثر مدمر فى تعليق خطط التطور الديموقراطى العربى لمواجهة الخطر الإسرائيلى سواء صدقت فى ذلك النظم العربية أو لم تصدق وإن كان فى كل الأحوال لم يكن من الممكن أبدا تجاهل الخطر الإسرائيلى على الحدود؟

ومن هنا لا يجوز فى مجال المقارنات بين الغرب والشرق عموما كما يظهر ذلك فى أدبيات الاستشراق المتحيزة أو بين الغرب وأمريكا والعالم الإسلامى والعربى أن يتم تجاهل ظاهرة التأخر التاريخى للعرب فى مجال التقدم وسبق أوروبا فى هذا المجال نتيجة عوامل متعددة لا نريد الخوض فيها. ولكن وبغض النظر عن هذه الفجوة التاريخية التى جعلت المتقدمين يسبقون وجعلتنا نتخلف، فإن التأثير المباشر للاستعمار الغربى والتدخل الأمريكى السافر فى العالم العربى هو أحد عوامل التخلف العربى الراهن.

اعتــــراف متأخــــر

ويحاول ريتشارد هاس ممارسة النقد الذاتى باسم بلاده إذ يقرر «أن جهودنا الرامية إلى تشجيع الديموقراطية فى العالم الإسلامى قد كانت أحيانا عرجاء وغير كاملة. الحقيقة أن الحكومات الأمريكية المتعاقبة - الجمهورية والديموقراطية على حد سواء - لم تجعل من الديموقراطية أولوية بشكل كاف فى العديد من أجزاء العالم الإسلامى وعلى الأخص فى العالم العربى».

والواقع أن هذه الفقرة تبعث على السخرية الشديدة من ادعاءات هاس الذى ألبس بلاده حلة «الأب الديموقراطى الرحيم» الذى عليه مسئوليات جسيمة إزاء «أولاده» فى العالم الإسلامى والعربى فيما يتعلق بتشجيعهم على الديموقراطية، مع أن هذا «الأب الأمريكى الديموقراطى الرحيم» هو نفسه زعيم الديكتاتورية على المستوى العالمى ورائد الانتهازية السياسية بحثا وراء

مصالحه الاستراتيجية وبغض النظر عن مصالح الشعوب وتطلعاتها المشروعة وسعيها إلى الحرية والاستقلال والكرامة.

ويؤكد ما نقول هذا الاعتراف الصريح لريتشارد هاس إذ يقول بالنص «فى بعض الأحيان تجنبت الولايات المتحدة النظر بتعمق فى الأعمال الداخلية للبلدان لصالح تأمين دفق متواصل من النفط ولكبح التوسع السوفياتى والعراقى والإيرانى، وللتعامل مع القضايا المتصلة بالنزاع العربى- الإسرائيلى ومقاومة الشيوعية فى شرق آسيا، أو تأمين حق الحصول على القواعد لقواتنا العسكرية..».

ولعل هذه الفقرة المكثفة تلخص التاريخ الأمريكى المعاصر كله فى مجال الانتهازية السياسية وفى ميدان التدخل غير المشروع فى الشئون الداخلية للدول. وهى تتضمن اعترافا صريحا بأن الولايات المتحدة الأمريكية- وكأنها هى المشرع العالمى والقاضى الكونى فى مجال الديموقراطية- تعمدت أن تغض الطرف عن عديد من الممارسات غير الديموقراطية لعديد من البلاد الإسلامية والعربية لكى تضمن تدفق النفط العربى من ناحية، وتحقق المواجهة الفعالة للشيوعية العالمية وغيرها من مصادر الخطر على الأمن القومى الأمريكي.

وهذا ما يطلق عليه ريتشارد هاس «الاستثناء الديموقراطى» وهو يعدنا - فى البلاد الإسلامية والعربية - ويا فرحتنا الغامرة- بأنهم قرروا إنهاء هذا الاستثناء من خلال التعامل النشط للسياسة الأمريكية لمساندة الاتجاهات الديموقراطية فى العالم الإسلامى أكثر من أى وقت مضى.

إذا كان هذا الإعلان صحيحا فكيف تبرر الولايات المتحدة الأمريكية للعالم إصرارها العنيد على الغزو العسكرى للعراق وتغيير نظامه السياسى بالقوة بزعم امتلاكه- بغير دليل قاطع- لأسلحة التدمير الشامل. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية حاولت ممارسة النقد الذاتى من خلال اعتراف ريتشارد هاس بانتهازيتها السياسية فى العقود الماضية، فهل هى تستطيع حقا أن توسع من دائرة هذا النقد لتعترف بأخطائها الجسيمة فى الدعم غير المحدود للدولة الإسرائيلية العنصرية التى تمارس بموافقة أمريكية صريحة سياسة إبادة الشعب الفلسطينى، وهل هى على استعداد للاعتراف ببطلان الصيغة الأمريكية الشهيرة التى تزعم أن إسرائيل هى واحة الديموقراطية فى الشرق الأوسط؟

القسم الثانى

الديموقراطية
علـى الطريـقـة الأمريكـيـة

(١)
مقــال فـــى المنهـــج

فى فقرة بالغة الأهمية من الفقرات المتعددة التى تضمنتها محاضرة السفير ريتشارد هاس مدير قسم التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية الأمريكية التى ألقاها أمام مجلس العلاقات الخارجية فى واشنطن فى الرابع من ديسمبر الماضى يتحدث هاس تحت عنوان «دروس تعلمناها عن الفهم الأمريكى للديموقراطية بأبعادها المتعددة» بعد أن ارتدى قبعة أستاذ الديمقراطية الذى سيتولى تعليمها إلى تلاميذه فى البلاد العربية والإسلامية من خلال برنامج الشراكة الذى أعلنه كولن باول وزير الخارجية الأمريكى وخصص له تسعة وعشرين مليونا من الدولارات.

وحين تأملت نظرية هاس فى الديمقراطية تذكرت ولا أدرى لماذا كتاب الفيلسوف ديكارت الشهير «مقال فى المنهج» الذى وضع فيه أسس التفكير العلمى فى بداية العصر الحديث، وأثر بذلك تأثيرا بالغا على مسار الفكر فى القرن العشرين بعدما خلصه من الأوهام الميتافيزيقية وحرره من الفوضى.

محاولة هاس لا ترقى بطبيعة الأحوال إلى إنجاز ديكارت أو غيره من الفلاسفة الأوروبيين لأن العقل الأمريكى بحكم طبيعته عقل عملى يطبق قواعد البراجماتية التى أرسى قواعدها الفلاسفة الأمريكيون شارلز بيرس ووليم جيمس وجون ديوى وغيرهم ممن عمقوا هذه المدرسة التى أثرت تأثيرا بالغا على السلوك السياسى الأمريكى، وجعلته فى كثير من الأحيان يقوم على الانتهازية الصريحة وتقلب المواقف والتحول من دعم الحلفاء إلى مهاجمتهم، باعتبارهم خصوما ألداء. ولعل الموقف الأمريكى من بن لادن يمثل هذه الانتهازية السياسية أقبح تمثيل! فقد تحالفت المخابرات المركزية الأمريكية مع بن لادن فى فترة الاحتلال السوفيتى لأفغانستان وأمدته بالسلاح والمعلومات وأتاحت له حشد المجاهدين العرب والمسلمين من أقطار شتى، من خلال حثها لحكومات عربية

وإسلامية على التعاون معه. وحين انتهى الغزو الذى منى فيه الاتحاد السوفيتى بهزيمة قاسية فوجئنا بالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر بن لادن- وخصوصا بعد الحادى عشر من سبتمبر - هو عدوها اللدود الذى شنت حربها ضد الإرهاب للقبض عليه وتفكيك قاعدته.

وهذا التقلب فى المواقف السياسية ليس غريبا على الولايات المتحدة الأمريكية فقد مارسته طوال خمسين عاما كاملة.

قواعد المنهج الديموقراطى

يبدأ هاس نظريته بتأكيد أن الولايات المتحدة سوف تعمل بقوة أكثر من أى وقت مضى على تشجيع الديمقراطية بالشراكة مع شعوب وحكومات العالم الإسلامى. وسوف تركز هذه المبادرة التى أعلنها باول على تشجيع التطور فى ثلاثة مجالات حساسة بالنسبة للتقدم فى العالم العربى: الإصلاحات الاقتصادية والتعليمية والسياسية، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بمشاريع جديدة تهدف إلى توسيع المشاركة السياسية ومساندة المجتمع المدنى وحكم القانون.

وفى هذا الإطار يشير هاس إلى أنه ستوجه الولايات المتحدة الأمريكية فى مسعاها الديمقراطى ثمانية دروس تعلمتها فى أنحاء أخرى من العالم. وسنعرض لكل قاعدة من هذه القواعد الثمانى فى إطار نقدى لمناقشتها.

القاعدة الأولى: هناك عدة نماذج للديمقراطية. ليس على العملية الديمقراطية اتباع نموذج واحد، والحقيقة أنه لا يوجد نموذج ديمقراطى واحد لتقليده. فبدءًا من الملكيات الدستورية إلى الجمهوريات الفيدرالية وإلى الأنظمة البرلمانية من كل الألوان، يظهر التاريخ تنوع الديمقراطية. فهناك فوارق هائلة عبر العالم الإسلامى ويجب تكييف الأنظمة السياسية لكى تتلاءم مع بيئتها المحلية.

وفى تقديرنا أن ريتشارد هاس وفق توفيقا ملحوظا فى صياغة هذه القاعدة الأولى وخصوصا فى تأكيده أنه ليس هناك نموذج واحد للديمقراطية يمكن تقليده من ناحية، وأن هناك حاجة للأنظمة السياسية المتنوعة فى العالم الإسلامى لكى تتكيف مع بيئتها المحلية.

وقد سبق لنا أن أكدنا على نفس هذه الأفكار فى دراستنا «الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمى: تحليل ثقافى» المنشورة فى كتابنا:

«الوعى التاريخى والثورة الكونية: حوار الحضارات فى عالم متغير» (مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الثانية ١٩٩٥).

وقد قررنا فى مجال استعراضنا للثورة السياسية المعاصرة التى تتمثل فى الانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية أن من بين القضايا المهمة المثارة الآن سؤالا رئيسيا: هل يمكن تصدير الديمقراطية؟! وقررنا بالنص أن بعض الباحثين الغربيين المحافظين ممن مازالوا يعتقدون - تحت تأثير أفكار المركزية الأوروبية - أن الديمقراطية الغربية نظرية متكاملة ويمكن تصديرها إلى مختلف الشعوب يقعون فى خطأ جسيم. وذلك لأنه ليست هناك نظرية وحيدة للديمقراطية تتسم بالتناسق الداخلى، ويمكن بالتالى نقلها وتطبيقها كما هى فى أى سياق اجتماعى وفى أى مرحلة تاريخية. ذلك أن الديمقراطية - كما نشأت تاريخيا فى المجتمعات الغربية - تأثرت فى نشأتها وممارستها تأثرا شديدا بالتاريخ الاجتماعى الفريد لكل قطر ظهرت فيه.. ولذلك إذا اتفقنا على أن هناك مثالا ديمقراطيا ينهض على مجموعة من القيم أهمها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحرية الفكر وحرية التعبير وحرية التفكير وحرية تكوين الأحزاب السياسية فى إطار التعددية، والانتخابات الدورية كأساس للمشاركة الجماهيرية فى اختيار ممثلى الشعب، وتداول السلطة، فإن هذا المثال بما يتضمنه من قيم سيختلف تطبيقه من قطر لآخر، وضعا فى الاعتبار التاريخ الاجتماعى والثقافة السياسية ونوعية الطبقات الاجتماعية واتجاهات النخبة السياسية.

هكذا وضعنا مشكلة الديمقراطية فى هذه الدراسة التى كتبت فى بداية التسعينيات. غير أن للمشكلة أبعادا متعددة لابد من إثارتها. وسنعتمد فى ذلك على النص الذى سبق أن نشرناه فى كتابنا حيث واصلنا المناقشة مؤكدين أننا نحتاج - فى العالم الثالث بوجه عام وفى الوطن العربى بوجه خاص - ونحن مازلنا نمر الآن فى مرحلة الانتقال من السلطوية إلى التعددية، إلى أن نفكر فى النموذج الديمقراطى الذى علينا أن نتبناه والذى يتفق مع الأوضاع الثقافية والاقتصادية والسياسية السائدة فى الوطن العربى. وليس معنى ذلك الخضوع للواقع العربى بكل ما يتضمنه من تخلف، أو الاستنامة إلى حالة الركود السائدة التى هى من إيجاد النظم السلطوية التى جمدت المجتمع المدنى العربى

بمؤسساته المختلفة، ولكن ما نركز عليه هو ضرورة التفكير الإبداعى لصياغة نموذج ديمقراطى يستجيب إلى أقصى حد ممكن إلى متطلبات المشاركة الجماهيرية الواسعة فى اتخاذ القرار على كافة المستويات: اتجاهات الأنظمة والمجتمع المدنى.

وواصلنا مناقشتنا وقررنا أننا نجد فى هذا الصدد اتجاهين رئيسيين: اتجاه الأنظمة السياسية العربية واتجاه المثقفين العرب الممثلين للتيارات السياسية المختلفة. أما اتجاه الأنظمة العربية - على وجه الإجمال - فهو فى بعض البلاد الانتقال من السلطوية إلى التعددية المقيدة وبخطى وئيدة ومتدرجة. وتساق فى هذا السياق حجج شتى سواء ما تعلق منها بضرورة الحفاظ على الأمن القومى كما تعرفه هذه الأنظمة، أو بأهمية الحفاظ على السلام الاجتماعى والاستقرار السياسى.

ومن ناحية أخرى فإن اتجاه المثقفين العرب - على وجه الإجمال أيضا - يميل إلى توسيع الدائرة والوصول إلى تعددية مطلقة لا تحدها أى حدود، حيث يباح إنشاء الأحزاب السياسية بلا قيود، وتمارس الصحافة حريتها بغير رقابة، وتنشأ مؤسسات المجتمع المدنى بغير تعقيدات بيروقراطية.

وإذا كنا حاولنا فى هذا النص إبراز المعركة الدائرة حول الديمقراطية بين النظم السياسية والمجتمعات المدنية العربية، إلا أننا التفتنا إلى معركة أخرى لا تقل أهمية، وهى تلك التى تدور داخل جنبات المجتمع المدنى العربى ذاته بين رؤيتين متناقضتين: رؤية إسلامية احتجاجية متطرفة تريد إلغاء الدولة العربية العلمانية، وتهدف إلى محو التشريعات الوضعية وتسعى إلى إقامة دولة دينية لا تؤمن بالتعددية وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وفقا لمنظور محافظ وترجمة لرؤية ثقافية منغلقة، ورؤية مضادة هى الرؤية العلمانية بكل تفريعاتها والتى تؤمن بفصل الدين عن الدولة، وتعتقد أن التشريعات الوضعية ينبغى أن تكون هى أساس البنيان الدستورى والقانونى، مع الحرص على ألا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، كل ذلك فى إطار التعددية السياسية التى لا ينبغى أن تفرض عليها قيود.

وهكذا يتبين أن التحول الديمقراطى فى الوطن العربى يجابه تحديات متعددة. ولو حللنا الخطاب السياسى العربى فى العقود الأخيرة لاكتشفنا أن هناك مناظرة

قادتها جماعات الإسلام السياسى بين نظام الشورى والديمقراطية الغربية. وترى هذه الجماعات أن نظام الشورى يفضل الديموقراطية الغربية لأنها - حسب - تعبير أستاذنا الجليل الدكتور توفيق الشاوى أستاذ القانون المعروف والمفكر الإسلامي المرموق - مصدرها إلهى لأنه نص عليها فى القرآن الكريم، فى حين أن الديمقراطية الغربية مصدرها التشريعات الوضعية. وقد دار جدال حول كتاب الدكتور الشاوى «الشورى والاستشارة» ورأت بعض الاتجاهات الإسلامية المعتدلة أنه لا مجال لهذه المناظرة بين الشورى والديمقراطية الغربية، وأنه يمكن القول أن الديمقراطية الغربية تعبر فى الواقع عن جوهر الشورى.

وهناك اتجاهات أخرى تتحدث عن ضرورة ابتداع ديمقراطية عربية تأخذ فى اعتبارها الخصوصية الثقافية العربية. وهذا الاتجاه يتسم بالغموض، خصوصًا أن هناك بعض الآراء لبعض المثقفين العرب تذهب إلى أنه ليس هناك فى الواقع طلب عربى على الديمقراطية من قبل الجماهير، وهذا هو سر الجمود الديوقراطى فى الوطن العربى.

ومن هنا يمكن القول أن المجتمع العربى فى حاجة إلى أن يحسم قراره فى النموذج الديمقراطى الأولى بالاتباع، والذى ينبغى أن يركز على المفردات الأساسية فى النموذج الديمقراطى الغربى التى سبق لنا أن ألمحنا إليها، وفى نفس الوقت لابد أن توضع الخصوصية الثقافية العربية فى الاعتبار عند تطبيق هذا النموذج. وهذا اعتبار بالغ الأهمية وإن كان يحتاج فى الواقع إلى إبداع فكرى عربى فى مجال النظرية السياسية.

هكذا فتح ريتشارد هاس بمحاضرته المهمة باب الحديث المنهجى عن تحديات الديمقراطية التى تحتاج إلى تأمل نقدى عميق.

(٢)
الديموقراطية بين الإجراءات والقيم

ما هى المكونات الأساسية للديموقراطية؟ وهل توافرها لو تم فى التطبيق بطريقة شكلية يمكن أن يجعلها تتحقق؟ هذا سؤال رئيسى ولابد من التعمق فى إجابته، لأن الديمقراطية فى معناها الحقيقى هى نسق متكامل من القيم، وليست مجرّد سلسلة مترابطة من الإجراءات.

حين نتحدث عن الديمقراطية - حتى ولو كنا لا نمتلك بصددها نظرية متكاملة - فنحن نتحدث أساسا عن تداول السلطة وسيادة القانون والقيام بانتخابات دورية نزيهة على كل المستويات من أول رئاسة الجمهورية - فى النظم الرئاسية - حتى الانتخابات التشريعية والمحلية، وحرية التفكير والتعبير التى يضمنها الدستور عادة، وحرية التنظيم، والتعددية السياسية والحزبية، والمنظمات المتعددة التى تكون ما يطلق عليه عادة المجتمع المدنى. والسؤال الذى نطرحه اليوم هو:

كيف صاغ ريتشارد هاس القاعدة الثانية من المنهج الديموقراطى الذى يتبناه؟

يقول هاس بالنص: «الانتخابات لا تصنع الديموقراطية» فكما رأينا فى انتخابات العراق، حيث فاز صدام حسين مئة بالمئة من الأصوات، تحاول الأنظمة الأكثر وحشية غالبا إضفاء الشرعية على حكمها من خلال انتخابات صورية. من هنا وجب على الانتخابات لكى تعبر بصدق عن رغبات الشعب أن تكون مندمجة مع مجتمعات توجد فيها مؤسسات مدنية قوية وناضجة وتوزيع للسلطة. وتجربة البحرين تصور هذه النقطة: فقد جرت الانتخابات هناك بعد أن اتخذت خطوات لإطلاق سراح السجناء السياسيين، وألغيت السلطات الاعتباطية من الدستور، وتم إصلاح القضاء والسماح لوسائل الإعلام بالعمل بصورة مستقلة. وبالمقابل ألقت تجربة الجزائر سنة ١٩٩١ الضوء على خطورة إجراء الانتخابات فى غياب مجتمع تعددى.

وهذا النص الذى يتضمن إشارات لها دلالة لبلدين عربيين هما البحرين والجزائر يحتاج إلى تأمل نقدى. ولا شك أن الإشكالية التى يطرحها ريتشارد هاس صحيحة من ناحية وضعها بدقة. فالانتخابات ليست سوى آلية لتحقيق قيم الديمقراطية، ولكن إجراءها لا يمثل بالضرورة الديموقراطية بذاتها.

غير أن المسألة تحتاج إلى نظرة مقارنة دقيقة على الممارسات الديموقراطية فى المجتمعات الغربية الرأسمالية المتقدمة والعريقة فى مضمار السلوك الديموقراطى والمجتمع العربى المعاصر.

تدل الدراسة العلمية النقدية فى مجال السياسات المقارنة على أن الديموقراطية المعلنة لأى نظام سياسى لا تعنى بالضرورة أنها تتحقق بموضوعية وشفافية فى التطبيق. ولنأخذ على سبيل المثال النظام الرئاسى الأمريكى، وهو نظام ديموقراطى، لأنه تتوافر فيه شكليا كل مكونات ومفردات الديموقراطية التى أشرنا إليها فى صدر المقال. فى هذا النظام، وإنفاذاً لقيم المساواة وتكافؤ الفرص التى ينهض على أساسها، يحق لأى مواطن أمريكى أن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية التى تجرى انتخاباتها كل أربع سنوات. هذا ما ينص عليه الدستور، وما يشيع فى المجتمع. ولكن يبقى السؤال الأهم: هل هذه إمكانية حقيقية لأى مواطن أمريكى، أم أن الترشيح لرئاسة الجمهورية تحوطه عقبات جسيمة لا يمكن للمواطن العادى أن يتخطاها؟ وحتى بالنسبة للمواطن الأمريكى الناشط فى مجال الممارسة السياسية، لابد أن يجد نفسه - إن أراد أن يلعب دورا سياسيا بفاعلية، أيا كان هذا الدور - مطالبا بالانضمام لحزب من الأحزاب الأمريكية الرئيسية، والتى تتوزع بين حزبين كبيرين هما الحزب الجمهورى والحزب الديموقراطى، والتى تغيب فى أحيان كثيرة الفواصل الإيديولوجية بينهما فى عديد من القضايا والمشكلات المطروحة الداخلية والخارجية.

ولكن انضمام المواطن الأمريكى لأحد الحزبين لن يحل المشكلة، لأن الترشيح للكونجرس مسألة بالغة التعقيد، وتحكمها معايير متعددة ليس لها علاقة فى كثير من الأحيان بالديموقراطية، سواء من زاوية القيم أو من ناحية الإجراءات. ذلك أن تمويل الحملات الانتخابية هو العنصر الحاسم فى إمكانية نجاح المرشح فى الانتخابات، وهذا التمويل يتطلب عادة تجميع عشرات الملايين من

الدولارات. والسؤال الرئيسى هنا: من الذى يمول هذه الانتخابات؟ وما هو الثمن الذى يقبضه الممول - أيا كان - شخصا أو مؤسسة فى سبيل دعم مرشح معين؟

تحليل الخبرة الأمريكية والعربية

إن تحليل الخبرة الأمريكية فى هذا الصدد يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الشركات الكبرى ورجال الأعمال هم الذين يتصدون لتمويل الحملات الانتخابية للمرشحين، حفاظا على مصالحهم، ولتوجيه التشريعات التى يصدرها الكونجرس وجهات محددة بما يضمن لهم تحقيق مصالحهم الطبقية، وضمان تحقيق أكبر قدر من الأرباح.

والنظام السياسى الأمريكى يسمح بقيام جماعات ضغط منظمة يطلق على كل منها «اللوبى» Lobby ، حيث تحاول كل جماعة - حسب اهتماماتها - أن تضغط على المجالس التشريعية وعلى السلطة التنفيذية على السواء، حتى تسير عملية صنع القرار سواء فى مجال السياسة الداخلية أو الخارجية فى الطريق الذى تريده.

على سبيل المثال من أقوى جماعات الضغط فى الولايات المتحدة الأمريكية اللوبى الخاص بحرية حمل الأسلحة لأى مواطن أمريكى بالغ. وهذه الحرية تقليد أمريكى قديم حتى يتاح للمواطن أن يدافع عن نفسه فى أى وقت من العدوان عليه. وقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن هذه الحرية أدت إلى كوارث اجتماعية تتمثل فى شيوع العنف وازدياد جرائم القتل. وقد بذلت مجهودات متعددة لتقييد حمل السلاح، سواء من قبل بعض أعضاء الكونجرس، أو من قبل رئيس الجمهورية نفسه فى عهد كلينتون، ولكن اللوبى الخاص بالأسلحة نجح فى كل العهود فى منع صدور أى تشريع يقيد من حمل السلاح.

هذا مجرد مثال على خطورة الانسياق - فى مجال التقييم الديموقراطى - وراء الاكتفاء بقراءة النصوص فى الدستور. وإذا ضربنا مثلا آخر فى مجال التأثير على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، فيكفى أن نشير إلى لجنة «إيباك» اليهودية الصهيونية التى شكلها اليهود الأمريكيون لتمويل الحملات الانتخابية للمرشحين فى انتخابات الكونجرس. وقد نجحت هذه اللجنة فى تمويل وإنجاح عشرات المرشحين الذين أصبحوا أعضاء فى الكونجرس فى مقابل الدفاع المطلق والمنتظم عن الدولة الإسرائيلية، ومنع أى سياسة تقيد من

حركتها فى مجال الصراع العربى الإسرائيلى، بل وحتى منع أى قرار يدينها مهما ارتكبت من جرائم ضد الإنسانية، ومهما خرقت المواثيق الدولية، وأهدرت حقوق الإنسان. وفى المقابل نجحت هذه اللجنة الشهيرة فى إسقاط بعض المرشحين للكونجرس ممن يتسمون بالنزاهة التى قادتهم إلى التعاطف مع الشعب الفلسطينى والانتصار لقضيته العادلة.

فى ضوء هذه الأمثلة الواقعية هل يمكن القول أن انتخابات الكونجرس الأمريكى هى تطبيق أمين للقواعد الديمقراطية؟ وإذا صعدنا فى السلم الديموقراطى - إن صح التعبير - إلى انتخاب رئيس الجمهورية فإننا سنجد أن الألاعيب الديموقراطية والضغوط من كل نوع ستتعدد وتشتد، سعياً وراء انتخاب رئيس يحقق السياسات التى ترجوها جماعات الضغط وجماعات المصالح البالغة القوة. ويكفى أن نتأمل الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة التى أوصلت جورج بوش الابن إلى سدة الرئاسة، والتى جرت بطريقة أشبه بالفضيحة السياسية، بحكم تعدد صور التزوير فيها، حتى أنها لو جرت فى أحد بلاد العالم الثالث المتخلفة، لا تهمت اتهامات شتى بأنها عنوان على العجز الديموقراطى! وهكذا تسلم جورج بوش الرئاسة على حساب آل جور فى انتخابات جعلت صورته تبدو كما لو كان قد «نشل» الرئاسة من خلال أحكام قضائية متناقضة، قامت على أساس العد اليدوى للأصوات، لأنه تم التشكيك فى قدرة الحواسب الآلية الأمريكية الجبارة فى العد النزيه لهذه الأصوات!

وإذا ولينا وجوهنا إلى المجتمع العربى المعاصر، سنجد أن النقد الذى يوجهه ريتشارد هاس إلى الانتخابات العراقية التى نجح فيها الرئيس العراقى بنسبة مائة فى المائة صحيح تماماً. والواقع أن الرئيس العراقى استطاع بجدارة فى هذه الانتخابات أن يتجاوز الرقم القياسى العربى المسجل فى نظم سياسية استبدادية متعددة والذى يقضى بأن تدور نسبة نجاح الرئيس حول ٩٩٪!

ومما لا شك فيه أن هذه الانتخابات الصورية فى ذاتها، مهما تعددت أشكالها إعلان جهير عن غياب الديموقراطية الحقيقية، ومحاولة إلباس الاستبداد السياسى حلة ديموقراطية قشيبة! ولكن متى كانت هذه التمثيليات السياسية الرديئة تنطلى على الشعوب العربية التى لا تعرف الحقيقة فقط ولكنها تعيشها كل يوم، وهى مضادة فى الواقع للسياسات الديموقراطية المعلنة.

وإشارة هاس إلى تجربة الجزائر التى حيرتنا تتسم حقًا بالوجاهة. ذلك أن هذه التجربة الشهيرة والتى أديرت بغباء سياسى نادر من قبل كل من طرفى الصراع السلطة الجزائرية أو لنقل المؤسسة العسكرية، والجبهة الإسلامية تدل دلالة قاطعة على أن الانتخابات فى ذاتها - مهما كانت نزاهتها - لا تدل على تحقيق الديموقراطية فى الواقع.

ذلك أن الانتخابات هى مجرد إجراء من إجراءات الديموقراطية ولكن ماذا عن مجمل القيم الديموقراطية والتى يبدو فيها احترام التعددية من بين أساسياتها؟

لقد كانت دعوة الجبهة الإسلامية للناخبين قبل إجراء الانتخابات أن أقبلوا أيها المواطنون على المشاركة لأننا نعدكم أن هذه ستكون آخر انتخابات لأننا سنقيم دولة إسلامية، لا تعترف لا بالأحزاب السياسية، ولا بالتعددية.

وفى نفس الوقت فإن السلطة الجزائرية التى وافقت على إجراء الانتخابات كانت تريدها أن تنتهى إلى نتيجة ترضيها مهما كانت اتجاهات المواطنين، فلما جاءت النتيجة تحمل تفوقاً ملحوظاً للإسلاميين قامت بانقلابها المعروف، والذى أدى إلى مسلسل العنف والإجرام، والقتل العشوائى الذى مازال مستمرًا حتى اليوم.

خلاصة ما نريد أن نشير إليه أن صياغة الدساتير الديموقراطية لا تكفى، ونصوص القوانين لا قيمة لها، مادامت القيم الديموقراطية الأصيلة ليست فاعلة فى نفس كل مواطن، وما دام القبول الأصيل بالتنوع الفكرى الخلاق غائباً، ومادام الاحترام الذى لا تحده حدود للتعددية ليس موجوداً.

الديموقراطية الحقيقية تحتاج إلى نخبة سياسية تؤمن حقًا بالتعددية وتقبل بنتائج الانتخابات أيا كانت، ولكنها قبل ذلك تحتاج إلى شعوب حية منظمة، لها مؤسساتها المدنية القادرة على حماية مصالحها الحقيقية ضد طغيان الأقلية من النخب السياسية الحاكمة!

(٣)

الديموقراطية ومشكلة الوقت!

إذا كان ريتشارد هاس مدير قسم التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية الأمريكية قد أشار فى معرض تعداده للدروس التى تعلمتها الولايات المتحدة الأمريكية فى مجال الممارسة إلى نقطتين أساسيتين، هما أن هناك عدة نماذج للديموقراطية من ناحية، وأن الانتخابات لا تصنع الديموقراطية بالضرورة، فها هو ينتقل بسلاسة ملحوظة إلى القاعدة الثالثة من قواعد المنهج الديموقراطى الذى يتبناه ومفادها أن الديموقراطية تحتاج إلى وقت.

يقول هاس بالنص: «الديموقراطية تحتاج إلى وقت. إن زرع الأفكار وتطوير العملية السياسية والمؤسسات والتقاليد يحتاج إلى الوقت. فقياس العملية الديموقراطية لا يقاس بالأسابيع أو الأشهر بل بالسنين والعقود والأجيال. فكما لاحظت مؤخرا كوندا ليزا رايس مستشارة الأمن القومى: *استنادا إلى تاريخنا* نحن، نعرف فى الولايات المتحدة أن علينا أن نكون صبورين ومتواضعين. فالتغيير حتى عندما يكون المقصود منه الأحسن، كثيرا ما يكون صعبا. والتقدم كثيرا ما يكون بطيئا إن ديموقراطيتنا أبعد من أن تكون مثالية، وهى منفتحة دائما للتحسين، كما دلت على ذلك التعديلات التى أدخلت على دستورنا وكذلك الخطوات التى اتخذت لمنح الأمريكيين من أصول إفريقية والنساء كامل حقوق المواطنة».

تُرى من يستطيع أن يختلف مع هذه الأفكار الحكيمة، التى تقرر بحق أن تأصيل القيم الديموقراطية وترسيخها فى الممارسة يحتاج إلى وقت تتفاعل فيه القيم المعلنة بكل مثالياتها مع مختلف ضروب السلوك الفعلى لأنماط شتى من الطبقات الاجتماعية والجماعات السياسية والقيادات الفكرية. ليس ذلك فقط ولكن بلوغ آفاق عليا فى مجال الممارسة الديموقراطية الصحيحة، يقتضى من النخب السياسية والجماهير على السواء امتلاك القدرة على التجدد السياسى

والإرادة الفعالة لتغيير المسار، كلما اقتضت ذلك التغيرات العالمية وتحولات الظروف الإقليمية والمحلية. ومن هنا يصح القول أن الممارسة الديموقراطية عملية مفتوحة تحاول أن تلاحق التطور وليست بنية مغلقة ونهائية تتم صياغتها فى لحظة تاريخية معينة، وتطبق من بعد بصورة آلية منتظمة.

الديموقراطية والزمن الغربى

غير أن علاقة الديموقراطية بالوقت أعقد كثيرا من الصياغة المبسطة التى ساقها ريتشارد هاس. ذلك أنه أهم من اعتبارات الوقت الذى لابد أن يمر حتى تنضج الديموقراطية وترتقى ممارستها. لابد أن نشير أولا إلى الأهمية البالغة لعنصر الزمن.

ونقصد بذلك على وجه التحديد أن هناك فروقا كيفية بين الزمان الغربى والزمان العربى. ذلك أن الديموقراطية الغربية ترتبط ارتباطا وثيقا بعصر الحداثة السياسية فى أوروبا، حيث صاغ الأوروبيون نموذجا حضاريا للحداثة، شيدوه على أنقاض المجتمع الإقطاعى ودشنوا به بداية العصر الرأسمالى. وهذه الحداثة الغربية كانت فى الواقع مشروعا حضاريا متكاملا قام على أسس أهمها الفردية والعقلانية والاعتماد على العلم والتكنولوجيا وتبنى نظرية خطية Linear عن التقدم الإنسانى تذهب إلى أن التاريخ يتقدم من مرحلة إلى مرحلة. وقام هذا النموذج على إيمان عميق بقدرة الإنسان على التطور الدائم، وخصوصا إذا ما أتيحت له حرية التفكير وحرية التعبير والحق فى التعددية. وهذه الحقوق أصبحت من بعد من المفردات الأساسية للديموقراطية الغربية التى شقت طريقها عبر نضالات طويلة للطبقات الاجتماعية المقهورة حتى تكتسب حقوقها السياسية الكاملة فى حرية الانتخاب والترشيح والتنظيم السياسى. وعبر الزمن تبلورت قواعد تداول السلطة والتعددية السياسية ودورية الانتخابات النزيهة لانتخاب رؤساء الجمهورية (فى النظم الرئاسية) والمجالس المحلية والمجالس التشريعية.

وهكذا يمكن القول أن الديموقراطية الغربية الراهنة هى نتاج تطور تاريخى بطىء استمر قرونا طويلة. غير أنه مما يكشف عن قدرة النظم الرأسمالية والليبرالية على تجديد نفسها أنها لم تقنع بتراثها الديموقراطى القديم، ولم تبدد وقتها فى التعبد فى محراب الماضى، ولكنها فى كل حقبة تاريخية تواصل

عملية التجديد الديموقراطى سواء فى مجال النظرية ذاتها أو فى ميادين الممارسة.

الديموقراطية والزمن العربى

هناك فروق هائلة بين الزمن الغربى والزمن العربى. ذلك أنه فى الوقت الذى استطاع فيه الغرب أن يبتدع مشروعه الحضارى متمثلا فى الحداثة بكل صورها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كان فيه العالم العربى غارقا فى الجمود والتخلف، باعتباره كان حلقة رئيسية من حلقات الانحطاط الذى صاحب الإمبراطورية العثمانية فى مراحلها الأخيرة.

لم يتمثل الفرق بين الغرب والعالم العربى فى تفاوت المراحل التاريخية التى مر بها كل منهما، ونعنى التقدم فى كل الميادين الذى ميز الغرب الناهض والتخلف فى كل المجالات الذى وسم العالم العربى بسمات التقهقر الحضارى، وإنما أضيف إلى ذلك حقيقة تاريخية تعمد ريتشارد هاس وأضرابه من المحللين السياسيين الغربيين على تجاهلها، وهى أن العالم العربى خضع لصور شتى من الاستعمار الغربى، أدت إلى تعويق مسيرة التقدم العربى، ومنع العالم العربى من صياغة وبلورة مشروعه الحضارى فى الحداثة.

خضعت مصر للاحتلال الإنجليزى لمدة سبعين سنة، وهيمن الاستعمار الاستيطانى الفرنسى على الجزائر لمائة وثمانين عاما، وهيمنت إنجلترا وفرنسا على العراق وبلاد الشام من خلال نظم الوصاية والانتداب وسيطرت فرنسا على تونس والمغرب، وخضعت ليبيا للاستعمار الإيطالى، ولم تنج السودان من الاستعمار الإنجليزى.

وهكذا يمكن القول فى ضوء الحقائق التاريخية أن الغرب من خلال استعماره المباشر لأجزاء شاسعة من العالم العربى أسهم بفعالية فى تعويق مسيرة الحداثة بكل صورها، وعلى الأخص الحداثة السياسية.

وعلى ذلك فمقولة ريتشارد هاس من أن الديموقراطية تحتاج إلى وقت وإن كانت صحيحة فى ذاتها إلا أنها تفترض أن الممارسة الديموقراطية تتم فى بلد ليس مستعمرًا ولا محتلاً بقوى أجنبية ومن هنا يبدو بطلان النظرية الأمريكية، بانه يمكن تاسيس ديموقراطية عراقية فى ظل حكم أمريكى مباشر يحتل العراق ويتصرف كما يشاء فى مقدراته! وبنفس الدرجة تظهر عبثية وبطلان النظرية

الإسرائيلية الاستعمارية فى أنه يمكن تأسيس ديموقراطية فلسطينية وإنجاز إصلاح سياسى فى ظل احتلال الأراضى الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة.

هذه النظريات الأمريكية والإسرائيلية تزيف التاريخ وتتجاهل حقائقه، وفيها استهتار شديد بقواعد التفكير السياسى السليم، الذى لابد إن أريد له أن يكون فعالا ومنتجا فى مجال حل الأزمات أن يتسم بالموضوعية والنزاهة الفكرية، بدلا من أساليب التحايل والنصب الفكرى.

تجميد الزمن العربى!

غير أن ذلك لا يعنى تعليق سلبيات الممارسة الديموقراطية العربية على عاتق الغرب أو على شماعة الاستعمار! ذلك أنه منذ الخمسينيات كانت الدول العربية تحصل على استقلالها تباعا سواء بالمفاوضات كما هو الحال بالنسبة لمصر والعديد من الدول العربية الأخرى أو من خلال الثورة المسلحة البطولية كما كان الحال بالنسبة للجزائر التى استخلصت استقلالها بفضل التضحيات التاريخية لمليون شهيد.

استقلت البلاد العربية ولكن ماذا حدث فى مجال الممارسة الديمقراطية؟ كان من سوء حظ عديد من الدول العربية أنه قامت فيها انقلابات عسكرية شتى على أنقاض نظم بورجوازية عجزت عن التعامل بكفاءة مع متغيرات العصر، وخصوصا فى مجال التنمية وتحقيق العدل الاجتماعى. وهكذا تمت «عسكرة التنمية» إن صح التعبير وقامت نظم عسكرية أو حزبية تستند إلى القوات المسلحة وزعمت أنها هى التى ستقود تيار التغيير الاجتماعى وتحقق التقدم. وظهر من التجربة أن الخمسين عاما الماضية وإن شهدت بعض التقدم فى مجال البنية التحتية وفى مجالات التعليم والتصنيع والاستثمار إلا أن التخلف الحقيقى هو الذى ميز المسيرة السياسية. فقد تم القضاء عمليا على التعددية السياسية. ومارست عديد من النظم العربية ملكية كانت أو جمهورية تقدمية كانت أو رجعية - حسب أوصاف الستينيات الشهيرة - القهر المنظم على شعوبها وأبيدت مجتمعات مدنية بكاملها كانت حية وفاعلة فى عصر الاستعمار! وقضى على كل مراكز اتخاذ القرار المستقل وأممت الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية وشلت حركة الطلبة فى المدارس والجامعات وقهر المثقفون وتراجع المفكرون الحقيقيون أو تم نفيهم إلى الخارج أو انسحبوا طواعية ونفوا أنفسهم

فى الداخل خوفا من البطش ويأسا من تحقق الإصلاح وسيادة الديموقراطية الحقيقية.

نحن العرب طوال الخمسين عاما الماضية نعيش- حسب تصريحات قادة النخب السياسية الحاكمة- فى مرحلة انتقالية وتسرف وعودهم فى أن النور سيشع فى نهاية النفق وأن العدل الاجتماعى سيبسط آفاقه على فئات الشعب كلها وأن الحرية ستسبغ عباءتها العريضة على الجميع، بعبارة مختصرة فإن الوعود العلنية تبشر بأن الجنة الأرضية قادمة بإذن الله بكل ما تحتويه من لبن وعسل وحور عين!

غير أن الممارسة الفعلية تكشف عن أن مرحلة الانتقال العربية المعلنة قد تم تأبيدها!

ذلك أننا ننتقل فى الواقع بكل سلاسة من مرحلة انتقالية إلى مرحلة انتقالية أخرى ولا يبدو هناك أفق واضح لتحقق ديموقراطى أصيل!

ولا نستطيع أن ننكر أن هناك وعيا - محدودًا للأسف - يشيع بين النخب السياسية العربية الحاكمة يتمثل فى ضرورة القيام بالإصلاح السياسى وتوسيع إطار المشاركة وتطوير الممارسة الديموقراطية. وهذا الوعى يترجم عن نفسه فى خطوات بطيئة تهدف إلى إقناع الرأى العام بأن هناك تغيرا وأن ثمة حركة إلى الأمام. غير أن اتجاه الحركة وقياس الإيقاع يشى بكونها خطوة إلى الأمام وعشرات من الخطوات إلى الخلف! ومما يثير القلق أن المسئولية لا تقع فقط على عاتق النظم السياسية الجامدة ولكنها تقع أيضا على عاتق المجتمعات المدنية العربية التى نشأ فيها فى العقود الأخيرة الفكر الدينى المتطرف وتأسست جماعات إرهابية شتى تحاول باسم الدين وقف مسيرة التقدم.

وهكذا وقع المواطن العربى بين مطرقة الجمود السياسى للنظم وسندان التخلف الثقافى للجماهير العريضة!

(٤)
الديموقراطية والتعليم

مما لا شك فيه أن ريتشارد هاس مدير قسم التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية الأمريكية نجح فى محاضرته التى ألقاها فى مجلس العلاقات الخارجية فى واشنطن وذلك فى الرابع من ديسمبر٢٠٠٢ فى تجميع عدد من النقاط الأساسية التى تتعلق بالديموقراطية استقاها ـ كما يقول ـ من واقع الممارسة وهى تمثل للولايات المتحدة الأمريكية إطارا مرجعيا قامت عليه من بعد مبادرة الشراكة الديموقراطية التى أعلن عنها كولن باول وزير الخارجية الأمريكية.

وها هو فى النقطة الرابعة من خبرات الممارسة يثير قضية معروفة وإن كان يشتد الخلاف بين منظرى الديموقراطية حولها، وهو علاقة الممارسة الديموقراطية بالتعليم. ونحن نؤثر أن نقتبس عبارات ريتشارد هاس بهذا الصدد بالكامل لتكون أساسا لتحليلنا النقدى.

يقول: الديموقراطية تعتمد على شعب مطلع ومتعلم. التعليم يمكن الشعب من التعرف على حقوقه وعلى كيفية ممارستها. فالشعوب المتعلمة القادرة على اتخاذ قرارات تستند إلى معلومات تساعد الديموقراطية على التجذر. لقد حققت البلدان فى العالم الإسلامى تقدما بارزا فى تعزيزها القراءة والكتابة، لكنها قامت بجهود أقل فى إيجاد شعوب واسعة الإطلاع والقراءة. ويلاحظ المعلقون المسلمون أن الأنظمة التعليمية لا تعد الطلاب للنجاح فى القرن الحادى والعشرين. يحدد عبد الحميد الأنصارى عميد كلية الشريعة فى جامعة قطر المشكلة بصورة مباشرة تماما: «إن قسما مهما من خطابنا التعليمى منقطع عن العلوم الحديثة، وهو قائم على نظرة ذات بعد أحادى مما يوجد عقلية مقفلة ومنحى سهلا باتجاه التعصب. فهى تزرع مفاهيم خاطئة تتعلق بالنساء وبالأقليات الدينية أو الإثنية وتسيطر عليها أساليب الحفظ غيبا والتكرارية».

التعليم يعنى أكثر بكثير من مجرد الذهاب إلى المدرسة. فالديموقراطيات المزدهرة تتطلب تقاليد المساءلة وليس الحفظ عن ظهر قلب.

حقائق ثابتة وتعميمات جارفة

لو حللنا ما ذهب إليه ريتشارد هاس فيما يتعلق بالديموقراطية والتعليم لقلنا على وجه الإجمال أن أحكامه تتضمن حقائق ثابتة من ناحية وتعميمات جارفة تنقصها الدقة من ناحية أخرى. وسنقف وقفة نقدية أمام كل عبارة من العبارات التى صاغها بدقة ملحوظة.

ـ العبارة الأولى تقرر أن الديموقراطية تعتمد على شعب مطلع ومتعلم لأن التعليم يمكن الشعب من التعرف على حقوقه وعلى كيفية ممارستها. ونحن نوافق بشكل عام على هذه العبارة. ذلك أنه كلما زادت نسبة التعليم والإطلاع فإن ذلك يساعد المواطنين فى التعرف على حقوقهم وكيفية ممارستها. غير أن هذا المبدأ النظرى الذى لا خلاف عليه إطلاقا يتجاهل مشكلات الممارسة السياسية فى التطبيق. ذلك أنه ثبت تاريخيا أن انتشار التعليم فى بلاد أوروبية مثل ألمانيا لم يمنع من قيام النازية، وهى مذهب شمولى مضاد للديموقراطية على طول الخط. كما أنه لم يمنع الفاشية وهى مذهب شمولى آخر أن تسيطر على إيطاليا، وذلك فى الثلاثينيات من القرن العشرين. ويمكن أن نضيف إليهما النزعة العسكرية العنصرية التى سادت اليابان الإمبراطورية فى نفس الحقبة.

والسؤال هنا لماذا لم يمنع التعليم قيام النازية والفاشية والنزعة العسكرية فى كل من ألمانيا وإيطاليا واليابان؟ والإجابة أن التعليم شرط ضرورى وإن كان ليس كافيا لتحقيق الديموقراطية! إذ لابد من توافر شروط متعددة أخرى أهمها ولا شك أن يؤدى نضال الشعوب فى سبيل التحرر من هيمنة الأقلية أيا كانت دينية أو عسكرية أو طبقية أو سياسية، إلى ترسيخ قواعد الديموقراطية عن اقتناع تام وتراض بين النخبة السياسية والجماهير العريضة، وتؤكد ذلك الدراسة التاريخية لنشأة وتطور النظام الديموقراطى.

وعلى ذلك يمكن القول أن التعليم وانتشاره بين الجماهير ليس عاصما بذاته من نشوء نظم سياسية شمولية أو سلطوية.

– وإذا انتقلنا إلى العبارة الثانية المرتبطة بالأولى ارتباطا عضويا نجدها

تقرر أن الشعوب المتعلمة قادرة على اتخاذ قرارات تستند إلى معلومات تساعد الديموقراطية على التجذر.

وأول ملاحظة نقدية هنا أن الشعوب ليست هى التى تتخذ القرارات ولكنها النخب السياسية الحاكمة. وهذه النخب بحكم مصادر القوة المتعددة التى تمتلكها تسمح لها باتخاذ قرارات فى السلم والحرب مضادة تماما لمصالح شعوبها، تحقيقا لمصالحها الطبقية أو للمصلحة الاستراتيجية للدولة كما تتبلور فى إدراك هذه النخبة فى لحظة تاريخية ما، وقد يكون هذا سوء إدراك وليس إدراكا موضوعيا لتوازن القوى فى لحظة ما.

ولو نظرنا مليًّا إلى حالة الولايات المتحدة الأمريكية لوجدنا الإدارات الأمريكية المختلفة جمهورية كانت أو ديموقراطية فى مجال السياسة الداخلية تخضع لتأثير جماعات الضغط وجماعات المصالح، وتصدر تشريعات لمصلحة الأقلية من كبار رجال الأعمال الذين يمثلون الشركات العملاقة، مما من شأنه أن يضر ضررا بليغا بمصالح الجماهير العريضة.

ولو ولينا وجهنا إلى القرارات فى مجال الحرب لوجدنا أن الإدارة الأمريكية سبق أن اتخذت قرارا خطيرا أدى إلى تورط الولايات المتحدة فى حرب فيتنام بزعم مكافحة الشيوعية والحد من توسعها، مما أدى فى النهاية إلى ثورة الجماهير الأمريكية ضد الحرب بعدما تساقط الآلاف من الجنود الأمريكيين وظهرت الهزيمة الأمريكية الساحقة فى الحرب للعيان.

أين كانت الجماهير المتعلمة الأمريكية حين اتخذ قرار الحرب؟

وينبغى ألا ننسى أبدا أن إشارة هاس إلى أن الشعوب المتعلمة قادرة على اتخاذ قرارات تستند إلى معلومات تتجاهل أن أجهزة الدولة الإيديولوجية- لو استخدمنا التعبير الشهير للفيلسوف الفرنسى الماركسى لويس التوسير- والتى تتضمن الإعلام بكل فروعه بل والتعليم نفسه، قادرة على نشر الوعى الزائف بين الجماهير والتى لا حول لها ولاقوة فى إطار المجتمعات الجماهيرية التى تسيطر على صناعة الإعلام فيها مؤسسات وشركات كبرى وثيقة الصلة بالنخب السياسية الحاكمة، بل هى بالأصح عنصر أساسى من عناصرها. ولننظر إلى الإعلام الأمريكى وكيف غيب الحقائق المتعلقة بقضية الشعب الفلسطينى العادلة وحقه فى إقامة دولته المستقلة، فى نفس الوقت الذى يتحيز فيه تحيزا

مطلقا للدولة الصهيونية الإسرائيلية العنصرية. بل إن الأقلام المستقلة والأصوات النزيهة الأمريكية تجد صعوبات شتى فى التعبير الموضوعى عن عديد من المشكلات.

ومن هنا يمكن القول أن الشرط الأساسى لتجذر أى ديموقراطية هو الشفافية الكاملة فى مجال المعلومات فهى– بالإضافة إلى شروط أخرى مهمة– التى تسمح للجماهير بأن تناقش المشكلات الداخلية والخارجية عن وعى وأن تراقب درجة الرشد فى عملية صنع القرار. ويقول ريتشارد هاس إن الشعوب الإسلامية برغم جهودها فى تعزيز القراءة والكتابة قد فشلت فى إيجاد شعوب واسعة الإطلاع والقراءة.

ونحن– من باب النقد الذاتى– نسلم أن لدينا قصورا شديدا فى هذا المجال يتمثل فى ارتفاع نسبة الأمية فى الوطن العربى وانخفاض معدلات القراءة. ويكشف عن ذلك ولا شك مؤشرات كمية تتمثل فى عدد الكتب المطبوعة سنويا ومؤشرات كيفية عن مدى ارتفاع الوعى الناجم عن القراءة المنتظمة.

ولكن كان أجدر بريتشارد هاس أن يمارس النقد الذاتى أيضا بالنسبة للأوضاع ذاتها فى المجتمع الأمريكى. فبالرغم من الانخفاض الشديد فى نسبة الأمية وارتفاع نسبة المتعلمين فالحقائق العلمية تقرر أن جماهير الشعب الأمريكى تتسم بجهل شديد فيما يتعلق بالعالم. وعلى ذلك كان من السهل على القادة السياسيين تزييف الحقائق وخداع الناس بمصداقية سياسات عدوانية للولايات المتحدة الأمريكية. خذ على سبيل المثال عملية الوعى الزائف الكبرى التى قادها أركان إدارة الرئيس بوش من أول نائب رئيس الجمهورية تشينى إلى رامسفيلد وزير الدفاع إلى كولين باول وزير الخارجية فيما يتعلق بالعراق وبالخطط العسكرية الخاصة بغزوه والإطاحة بنظامه السياسى على أساس امتلاكه لأسلحة التدمير الشامل. إن تحليل الخطاب السياسى الأمريكى بهذا الصدد والتصريحات السياسية للقادة تكشف بوضوح عن قدرة الحكام على تزييف الحقائق بل والكذب الصريح والمراوغة المنهجية لخداع الرأى العام وإقناعه بأن هناك أخطارا هائلة محدقة بالأمن القومى الأمريكى، مما يدعو إلى حشد مئات الألوف من الضباط والجنود الأمريكيين تمهيدا للحرب. بل إن خطاب الاتحاد الذى ألقاه أخيرا الرئيس بوش ليحمل إلى الشعب الأمريكى رسالة

أساسية مفادها أن على الجماهير أن تستعد للتضحيات المصاحبة لشن الحرب على العراق.

وتتضمن عبارات ريتشارد هاس فيما يتعلق بتقويمه للأنظمة التعليمية العربية تعميمات جارفة لا سند لها. وإذا كنا فى الوطن العربى ننتقد سياسات التعليم ومحتواه واتجاهاته فلا يمكن أن نوافق على الحكم القاطع الذى قرره هاس من أن هذه الأنظمة التعليمية لا تساعد الطلاب على النجاح فى القرن الحادى والعشرين. وإذا كان صحيحا أن قسما من الخطاب التعليمى العربى ـ كما قرر عبد الحميد الأنصارى ـ منقطع عن العلوم الحديثة خاصة فى مجال التعليم الدينى مما من شأنه أن يؤدى إلى بروز عقليات مقفلة تؤدى فى النهاية إلى التعصب، فإن هذه الحقيقة ينبغى ألا تعمم على كل برامج التعليم العربى. وحتى فى هذا القسم التقليدى من التعليم العربى هناك محاولات متعددة لتطويره كما حدث بالنسبة لتطوير جامعة الأزهر فى مصر فى الخمسينيات مما أدى إلى تحديث التعليم الدينى بصورة ملحوظة وتحوله لكى يواكب التطورات العصرية فى مجال العلوم.

وإذا كانت الديموقراطيات المزدهرة- كما يقرر ريتشارد هاس أخيرا- تتطلب تقاليد المساءلة فعلينا أن نسأل هل نجحت هذه التقاليد- بالرغم من أهميتها القصوى فى أى ممارسة ديموقراطية- فى مساءلة الجماهير الأمريكية لقادتها السياسيين عبر عشرات السنين التى تعاقبت على الحكم فيها إدارات جمهورية وديموقراطية عن صحة القرارات السياسية التى أصدرتها فى مجال السياسة الداخلية أو فى مجال السياسة الخارجية؟ وإذا كانت تقاليد المساءلة قد مورست فعلا فما الذى دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إهدار الشرعية الدولية والتدخل غير المشروع فى الشئون الداخلية للدول بل وفى شن الحرب فى عديد من الجبهات ظلما وعدوانا ضد نظم سياسية ديموقراطية فى أمريكا اللاتينية وفى غيرها من البلاد؟ أسئلة مهمة نطرحها على السيد ريتشارد هاس المنظر الأمريكى للديموقراطية فى عصر الإمبراطورية!

(٥)
وهم الإعلام المستقل فى المجتمع الأمريكى

تأملت النقطة الخامسة من النقاط الأساسية التى بلور فيها ريتشارد هاس رئيس قسم التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية الخبرة الأمريكية فى مجال الممارسة الديموقراطية فى العالم، وتتعلق بأهمية توافر الوسائل الإعلامية المستقلة فى المجتمع.

يقول هاس بالنص «الوسائل الإعلامية المستقلة والمساءلة أمور ضرورية. وللوسائل الإعلامية دور حساس تلعبه كعنصر أساسى فى المجتمع المدنى. وتكون هذه الوسائل فى الديموقراطيات حرة ولا تسيطر عليها الدولة. وهذا يسمح بظهور آراء ووجهات نظر متعددة يجرى نشرها فى ساحة سوق الأفكار. وأن أفضل حماية ضد الأفكار التى تنشرها وسائل الإعلام ولا يوافق عليها الناس هو نشر أكبر عدد من وجهات النظر بدلاً من إسكات الأصوات الإعلامية. على وسائل الإعلام المستقلة، فى الوقت نفسه، مسئوليات كما على الحكومات والمواطنين مسئوليات. فعليها دعم المعايير المهنية والتشديد على تقارير تكون مستندة إلى حقائق. وعليها التثقيف وليس فقط الدعوة للقضايا».

لو حللنا هذه الفقرة الهامة من الفقرات التى تضمنتها محاضرة ريتشارد هاس أمام مجلس العلاقات الخارجية فى واشنطن فى الثانى من ديسمبر ٢٠٠٣ لأدركنا على الفور أنها تركز بشكل مباشر على أن الإعلام مستقل فى البلاد الديموقراطية، وأنه لا يتم إسكات الأصوات الإعلامية المخالفة. وهو فى هذا المجال ينقد الأوضاع فى الدول العربية والإسلامية بشكل غير مباشر، ويحثها لكى تحتذى النموذج الأمريكى فى استقلال الإعلام باعتبار ذلك عنصرا أساسيا من عناصر المجتمع المدنى.

وبالرغم من أننا نوافق ريتشارد هاس تماما على أهمية استقلال الإعلام، وضرورة احترام التعددية الفكرية، وضمان التعبير الحرّ للمخالفين فى الرأى

السائد، أو بمعنى أدق آراء السلطة، إلا أن المشكلة الحقيقية لا تكمن فى المبدأ، ولكن فى الوهم الذى يتبناه ريتشارد هاس والذى مبناه أن الإعلام الأمريكى - بحكم النظام الديموقراطى السائد - هو إعلام مستقل!

لقد أثبتت الدراسات العلمية الموثقة فى مجال تحليل وسائل الاتصال الأمريكية أن هناك تحيزا صارخا لصالح إسرائيل فى مجال عرض وقائع وأحداث الصراع العربى الإسرائيلى، وفى نفس الوقت هناك تعمد لنشر صورة مشوهة للسلوك العربى فى الصراع. وأبعد من ذلك هناك وقائع ثابتة تتعلق بمنع نشر آراء الأصوات الأمريكية المتعاطفة مع قضية الشعب الفلسطينى، أو تلك التى تنتقد السلوك الإجرامى الإسرائيلى فى مجال قمع الجماهير الفلسطينية. وغالبا ما توجه تهمة معاداة السامية لكل كاتب يتجاسر على طرح آراء وتحليلات مخالفة لنمط التحيز الإعلامى السائد لإسرائيل. فأين استقلال الإعلام هنا الذى يتحدث عنه ريتشارد هاس؟

ونحن لا نريد فى هذا المجال أن نركز على الفترات المعتمة فى التاريخ الأمريكى المعاصر حيث صودرت حرية الإعلام الأمريكى وخضع لابتزاز سياسى رهيب، ونقصد على وجه التحديد الحقبة المكارثية حيث استطاع عضو مجلس كونجرس واحد هو مكارثى بحكم رئاسته لإحدى اللجان الهامة أن يمارس لفترة طويلة إرهابا لا مثيل له على المفكرين والمثقفين والكتاب والعلماء الأمريكيين، وهو يشن حملة ضد الشيوعية ومعتنقيها فى المجتمع الأمريكى. وقائع هذه الفترة المظلمة مسجلة فى مراجع علمية أمريكية، يتبين منها ليس مصادرة حرية الإعلام فقط فى هذه الفترة بل ومصادرة الحريات الأساسية ذاتها.

ولماذا نذهب بعيدا لكى نرصد حقبة الخمسينيات بكل ما دار فيها؟ علينا أن نركز على الموقف الراهن فى الولايات المتحدة الأمريكية عقب الحادى عشر من سبتمبر، حيث أعلنت الحرب ضد الإرهاب، وساد جو من الرقابة الإعلامية غير الرسمية وغير المعلنة على آراء الكتاب الأمريكيين من المعارضين للحرب من زاوية أهدافها ووسائلها، بل إن تهم عدم الوطنية أصبحت سيفا مصلتًا على رقبة من يتجاسر على إبداء رأى مخالف. أين الإعلام المستقل هنا الذى يتحدث عنه ريتشارد هاس؟

والواقع أن وجود إعلام مستقل هو الشرط الضرورى - وإن لم يكن كافيا -

لتبلور رأى عام يتسم بالوعى الكامل بالأحداث فى إطار من الشفافية، يسمح للأفراد أن تتبلور آراؤهم الفردية إزاء قضايا السياسة الداخلية والخارجية. ولكن الرأى العام فى مختلف النظم السياسية شمولية كانت أو سلطوية أو ليبرالية، يمر بأزمة حقيقية نتيجة للقيود الرسمية وغير الرسمية التى تفرض على وسائل الاتصال، ولا تسمح للجمهور بأن يعرف الحقائق كما هى، ولا أن يستمع إلى الآراء المتعددة المؤيدة والمعارضة.

تحليل مقارن للظاهرة

وحين قرأت إشارات ريتشارد هاس الهامة فى حد ذاتها لأهمية الإعلام المستقل فى أى نظام ديموقراطى، تذكرت على الفور دراسة قديمة لى قدمتها لندوة «قياس الرأى العام فى مصر» التى عقدها جهاز الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى مارس ١٩٨١، وأعدت نشرها فى كتابى الصادر حديثا عن دار نهضة مصر «الحوار الحضارى فى عصر العولمة»، (٢٠٠٢).

كان عنوان الدراسة «أزمة الرأى العام ومشكلات الوعى الاجتماعى زائفا ومقيدا ومحاصراً». وقد حاولت فيها أن أحدد أنماط الوعى الاجتماعى بحسب طبيعة النظم السياسية السائدة فى عالم اليوم وهى الشمولية والسلطوية والليبرالية. فى النظام الشمولى، والذى كان مثله البارز هو الاتحاد السوفيتى، يصادر المجتمع المدنى تماما ويتم إسكات أصوات المعارضين بالقوة. ولا يسود فى الإعلام سوى صوت السلطة والحزب الواحد، ومن ثم أطلقنا على الوعى الاجتماعى فى مثل هذه المجتمعات الوعى المحاصر، لأن الرأى العام لا وجود له فى الواقع بحكم الهيمنة الكاملة على وسائل الإعلام. ولو رجعنا لنصوص المراسيم الثورية التى أعقبت ثورة ١٩١٧ الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى لاكتشفنا أن المرسوم الأول قضى بمصادرة الملكية الخاصة، أما المرسوم الثانى فيقضى بمنع صدور الصحف المعارضة لأنها صحف رجعية مضادة للثورة. ونص المرسوم على أن هذا المنع سيكون مؤقتا، حتى يستتب الأمر للثورة، غير أن هذا الوضع المؤقت استمر سبعين عاما إلى أن انهارت دولة الاتحاد السوفيتى نفسها!

ومن ناحية أخرى قررنا فى الدراسة أن النظام السلطوى يقع موقعا وسطا

بين الشمولية من ناحية والليبرالية من ناحية أخرى، بمعنى أنه يقيد من الحريات العامة وإن كان يترك ثغرة ضيقة للتنفيس عن الآراء المخالفة، يسود البلاد التى يطبق فيها وعى مقيد. فى حين أن النظام الليبرالى الذى من المفروض فيه نظريا أن تسوده الحريات جميعا، الحرية السياسية بما فيها التعددية الحزبية وحرية التنظيم وحرية الاجتماع، والحريات العامة وأبرزها حرية التفكير وحرية التعبير، بالإضافة طبعا إلى حرية وسائل الإعلام وأبرزها الصحافة، إلا أن الواقع يثبت أنه فى كثير من المجتمعات الديموقراطية وعلى الأخص فى المجتمع الامريكى تعمل أجهزة الدولة الإيديولوجية - لو استخدمنا هذا التعبير الذى صكه الفليسوف الفرنسى الماركسى التوسير - على إشاعة الوعى الزائف.

وقد ذهبنا فى هذه الدراسة إلى تعريف محدد للرأى العام باعتباره ليس مجرد حاصل جمع مجموعة من الأحكام والتقسيمات الفردية المنفصلة، وإنما هو نتاج اجتماعى لعملية اتصال وتأثير متبادل بين عديد من الأفراد فى المجتمع. وليس هناك رأى عام إذا لم يكن هناك اتفاق موضوعى. ولكن ليس هناك رأى عام إذا لم يوجد اختلاف. والرأى العام يفترض المناقشة العلنية وحين يصل موضوع ما إلى مرحلة النقاش العام فإنه يصبح موضوعا للرأى العام.

وهذا التعريف يركز على أربعة أمور جوهرية:

- لابد من وجود اختلاف أو أزمة أو صراع قبل أن يعبأ الرأى العام ليكشف اتجاهاته.
- لابد من وجود جماعات متعارضة لكل منها رأيها بالنسبة للمسألة أو للمسائل المطروحة للنقاش العام.
- التفاعل الاجتماعى شرط مبدئى لتشكيل الرأى العام وللتعبير النهائى عنه.
- عادة ما تعبر الجماعة عن أهدافها وهى تعبر عن رأيها العام.

ولسنا فى حاجة للتأكيد على أن كل هذه الأمور تفترض مجتمعا سياسيا لا يعانى معاناة حادة من أزمة المشاركة السياسية، وهو بالتالى يسمح للجماعات المختلفة أن تعبر عن آرائها فى إطار جماعى من ضمانات حرية التعبير والاجتماع والنشر.

وتساءلنا فى مقدمة دراستنا «ترى إلى أى مدى تتوافر هذه الشروط فى أنماط

النظم السياسية المعاصرة، وهل إذا انعدمت هذه الشروط كلها أو بعضها يختفى الرأى العام؟».

وهكذا يتضح أننا منذ الثمانينيات فى إطار المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وبفضل الرؤية الليبرالية الثاقبة لمؤسسه أستاذنا الراحل الدكتور أحمد خليفة، التفتنا مبكرا إلى أهمية المشاركة السياسية، وضرورة تحقيق حرية الصحافة، حتى يسود الوعى الاجتماعى الحقيقى، مما يسمح بتبلور للرأى العام.

وحتى لا نطلق تعميمات جارفة على كل النظم السياسية المعاصرة يمكن القول أنها تتفاوت بدرجة صغيرة أو كبيرة فى مدى حرية وسائل الاتصال، واستقلال الإعلام، بالرغم من سيادة النظم الديموقراطية.

ومن هنا يحق لنا فى النهاية أن نقرر أننا فى حاجة - فى كل المجتمعات المعاصرة - إلى أن نبذل جهودا واعية حتى يقترب المثال الديموقراطى فى حرية الإعلام من الواقع. تستوى فى ذلك البلاد العربية جميعا وإن كانت متنوعة فى نظمها السياسية مع المجتمع الأمريكى الديموقراطى ذاته، والذى يعانى معاناة شديدة من سيادة وهم حرية الإعلام واستقلاله، مع أن الواقع المعاصر، وخصوصا بعد الحادى عشر من سبتمبر يكذبه.

لماذا إذن لا ينشأ حوار إيجابى وفعال بين المثقفين العرب والمثقفين الأمريكيين من أجل تحرير كل من المجتمع العربى والمجتمع الأمريكى من القيود المفروضة على الإعلام، بدلا من زعم ريتشارد هاس أن حرية الإعلام متوافرة فى المجتمع الأمريكى وتحتاج إلى تدعيم فى المجتمع العربى المعاصر؟

(٦)
التحدى العالمى للإمبراطورية

مشهدان مثيران يستحقان أن نقف أمامهما بالتحليل والتأمل، والذى يجمع بينهما هو الثورة الاتصالية الكبرى والتى تتضمن البث التلفزيونى عبر الأقمار الصناعية، بالإضافة إلى شبكة الإنترنت التى تعتبر أهم حدث حضارى عالمى منذ اختراع المطبعة!

المشهد الأول هو البث التلفزيونى المباشر لجلسة مجلس الأمن التاريخية التى عرض فيها كل من الدكتور بليكس رئيس هيئة التفتيش الدولية على أسلحة الدمار الشامل فى العراق، والدكتور البرادعى رئيس وكالة الطاقة الذرية تقريرهما عن نتائج التفتيش فى العراق بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١.

تم بث الجلسة فى الوقت الواقعى لها real time بالتعبير الذائع الآن فى دراسات الاتصال، بمعنى ساعة وقوعها. ويؤكد ذلك طغيان ما أطلق عليه ثقافة الصورة على ثقافة الكلمة المكتوبة. أصبحت الصورة التى تذاع عالميا عبر الفضائيات فى مختلف البلاد هى الأداة الرئيسية لتشكيل الوعى العالمى المعاصر. ونحن جميعا نذكر ما أحدثه نشر صورة الاغتيال الإسرائيلى الإجرامى لمحمد الدرة على الوعى العالمى الذى أصيب بزلزال نفسى من منظر الأب الذى حاول جاهدا حماية ابنه من الرصاص الإسرائيلى المنهمر.

لقد شاهدت جلسة مجلس الأمن فى إذاعتها الحية مع ملايين المشاهدين فى مختلف أنحاء المعمورة. كان السؤال الذى طرحته شعوب العالم على نفسها: حرب أم سلام؟ بعبارة أخرى هل ستنجح الإمبراطورية الأمريكية فى فرض إرادتها السياسية على المجتمع الدولى متمثلا فى مجلس الأمن، وتستصدر منه قرارا فورياً بشرعية الغزو العسكرى للعراق بذريعة أنه خرق القرار رقم ١٤٤١، أم تستطيع الدول المعارضة للنزعة العدوانية الأمريكية، وفى مقدمتها فرنسا وألمانيا وروسيا أن تقف ضدها؟

لسوء حظ الولايات المتحدة الأمريكية كان رئيس الجلسة بحكم التناوب هو فيشر وزير خارجية ألمانيا، الذى سبق أن صرح تصريحات فى غاية الحدة والعنف ضد السياسة الأمريكية التى تروج للحرب باعتبارها هى السبيل الوحيد للتعامل مع العراق. ومع ذلك فقد كان الرجل ملتزما بأصول إدارة الجلسات فأعلن فى البداية أنه سيعطى وقتا مساويا لممثلى كل دولة تطلب الكلام. ولعل ذلك كان تصحيحا لما حدث فى جلسة سابقة حيث انفرد كولن باول وزير خارجية أمريكا بالحديث لمدة ساعة أو تزيد لكى يلقى بيانا زاخرا بالأكاذيب والتلفيقات والأدلة المشكوك فيها لإدانة العراق بصورة ما كان ينبغى لممثل دولة عظمى أن يظهر بها.

تحدث أولا فاروق الشرع وزير خارجية سوريا وكان موفقا غاية التوفيق وهو يفند الحجج الأمريكية فى مجال افتعال إدانة العراق، ولكنه لم يركز فقط على ضرورة إعطاء الفرصة للمفتشين لكى يقوموا بدورهم كما نص على ذلك قرار مجلس الأمن بدلا من الاستعجال فى الانتزاع الأمريكى لقرار شن الحرب، ولكنه – أبعد من ذلك – كشف عن ازدواجية المعايير فى مجال نزع أسلحة التدمير الشامل، وركز على حالة إسرائيل التى من الثابت أنها تملك ترسانة كاملة من أسلحة التدمير الشامل، وترفض تفتيش وكالة الطاقة الذرية، وتمتنع عن تنفيذ كل قرارات مجلس الأمن بصدد حل الصراع العربى الإسرائيلى فى ضوء الشرعية الدولية. وتحدث من بعده وزير خارجية فرنسا الذى عبر بصدق عن معارضة أوروبا للسياسة الأمريكية ضد الإرهاب عموما وضد العراق خصوصا. ولم تخل كلمته من إشارات ذكية للخبرة الأوروبية المريرة فى مجال الحروب التى عانت منها القارة، التى اتهمها رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى من قبل أنها قارة عجوز فقدت قيمتها، والدروس التى استخلصتها أوروبا من الإرهاب وضرورة التركيز على السلام وليس على الحروب. لقد كان خطاب الوزير الفرنسى خطابا حضاريا أشبه بدرس قاس يلقيه أستاذ يمثل حضارة عريقة على تلميذ مبتدئ فى مجال الحضارة، لا يعرف سوى لغة القوة، ولا يلوح إلا بالحرب لحل مشكلاته، ولا يتوانى عن التضحية بالنظام الدولى الراهن فى سبيل تحقيق مصالحه الاستراتيجية ولو كان ذلك على حساب شعوب العالم.

وتوالت الخطابات المعارضة للحرب من قبل ممثلى روسيا والصين. وأصبح

كولن باول وزير الخارجية الأمريكي، في موقف بالغ الحرج، وهو يستميت في الدفاع عن وجهة النظر الأمريكية التي تريد افتعال الذرائع للتعجيل بالحرب، ولا ننسى في هذا المقام منظر وزير الخارجية البريطاني الذي يمثل هو ورئيس وزرائه توني بلير دور التابع الذليل الذي لا كرامة له!

انقسم مجلس الأمن إذن، ولم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية بكل جبروتها وابتزازها السياسي لكافة الدول أن تستصدر قرارا جديدا من مجلس الأمن. بل إن قناة السي. إن. إن. نشرت تحليلا مؤداه أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اضطرتا للتراجع وعدم تقديم مشروع القرار الذي كان مخططا لتقديمه إلى مجلس الأمن باعتبار العراق في حالة خرق مادي للقرار رقم ١٤٤١، مما يبرر شن الحرب عليه. ويعكف الآن خبراء التلفيق الأمريكيون والبريطانيون على إعداد مشروع قرار جديد بصيغة مختلفة أملا في عرضه على مجلس الأمن وانتزاع الموافقة عليه.

شعوب العالم ضد الإمبراطورية

وبالرغم من أن جلسة الأمن تعتبر بما دار فيها هزيمة مدوية للولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها لاقت هزيمة أخرى أفدح على يد شعوب العالم في المظاهرات المليونية الحاشدة التي قامت ضد الحرب في كل عواصم ومدن العالم وفي جميع القارات.

وتقول وكالات الأنباء في هذا الصدد إن عواصم العالم شهدت أكبر مظاهرات في تاريخ البشرية مناهضة للحرب. ذلك أنه في أكثر من ٦٠٠ عاصمة ومدينة حول العالم امتدت من القطب الجنوبي مرورا بأوروبا وحتى الساحل الغربي للولايات المتحدة أعلن الرأي العام العالمي رفضه القاطع للحرب ضد العراق. وقد شارك في هذه المظاهرات ملايين البشر من كل الاتجاهات السياسية، وممثلون لكل الفئات الاجتماعية.

وهذا اليوم العالمي ضد الحرب جاء استجابة لمبادرة أوروبية اتخذت في القمة الاجتماعية بفلورنسا في إيطاليا في نوفمبر الماضي. لقد ضمت المظاهرة في لندن مليون شخص وفي روما مليون شخص وفي نيويورك حول مقر الأمم المتحدة مئات الألوف من الأمريكيين المناهضين لسياسة حكومتهم العدوانية الداعية للحرب. وقد شهدت حوارا أجرته قناة الجزيرة مع ممثل أمريكي شهير

شارك فى المظاهرة قرر فيه بكل وضوح أن الشعب الأمريكى - بالرغم من دعاية الإدارة الأمريكية - ضد الحرب، وأنه غير مقتنع على الإطلاق بالحجج الملفقة التى قدمتها السلطة الأمريكية لإثبات عدوان العراق.

لقد كان صوت هذا الفنان الأمريكى الشجاع تعبيرًا صادقًا عن مشاعر الشعب الأمريكى بل وكافة شعوب العالم ضد الحروب التى تخطط لها قلة من السياسيين المحترفين، الذين عادة ما يتشدقون بالحفاظ على المصالح الاستراتيجية لدولهم فى حين أنهم ليسوا سوى أدوات هزيلة تتحكم فيها مصالح الشركات دولية النشاط الكبرى فى بلادهم، بالإضافة إلى ما سماه بحق الرئيس أيزنهاور فى خطابه الوداعى بعد أن انتهت فترة رئاسته المجمع العسكرى الصناعى.

وهذا الحلف الشهير من الجنرالات فى أمريكا وشركات مصانع السلاح هو الذى وقف دائماً وراء الحروب التى خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تجن منها فى الواقع سوى الهزيمة والخسران، وإن كانت قد عادت ببلايين الدولارات أرباحاً محرمة لشركات صنع السلاح.

وليست المغامرة التى خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية فى فيتنام بدعوى مكافحة الشيوعية وحصارها بعيدة عن الأذهان. ذلك أنه بالرغم من ملايين الأطنان من القنابل التى ألقتها على الشعب الفيتنامى، لم تستطع تحقيق أى انتصار، بل إنها - بالرغم من قوتها العسكرية التكنولوجية الفائقة - لقيت هزيمة قاسية ومهينة على يد أبناء الشعب الفيتنامى البطل، ولم تدرك - نظراً للغباء السياسى لقادتها وضعف إحساسهم بتاريخ الشعوب وأهمية ذاكرتها التاريخية - أنه ليس بالسلاح المتفوق فقط تعيش الإمبراطوريات وتنتصر!

وها هى الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن أصدرت إعلانها الإمبراطورى الشهير، والذى يتمثل فى استراتيجيتها الجديدة للأمن القومى، والتى تقرر فيه حقها المطلق فى توجيه ضربات استباقية لأى دولة يشتم منها خطر على الأمن القومى الأمريكى، تلاقى أول هزيمة دبلوماسية ساحقة فى مجلس الأمن وأهم من ذلك هزيمة عالمية على يد شعوب العالم التى خرجت تقول لا للحرب، وتعارض السياسات الأمريكية العدوانية.

إن الإمبراطورية الأمريكية البازغة قد هزمت فى الواقع أخلاقيًا ومعنويًا قبل أن تخطو خطواتها الأولى فى مجال الهيمنة الكوكبية الجديدة! ولعل فى هذه

المظاهرات المليونية الحاشدة إجابة قاطعة على السؤال الساذج الذى رفعته الإدارة الأمريكية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر هى ومجموعة أخرى من مثقفى السلطة: لماذا يكرهوننا ؟

وقد رد على هذا السؤال الروائى والمفكر الأمريكى الشهير جور فيدال فى كتابه عن أحداث سبتمبر وكان عنوانه «حرب دائمة من أجل سلام دائم»، يكرهوننا نظراً للجرائم التى ارتكبتها مختلف الإدارات الأمريكية جمهورية كانت أو ديمقراطية منذ عام ١٩٥٠ حتى الآن. وهذه الجرائم تتمثل فى الانقلابات ضد الأنظمة الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية، والتدخل غير المشروع وغير الأخلاقى والمضاد لقواعد القانون الدولى فى عديد من البلاد.

وإذا كان السؤال الذى يتظاهر بالبراءة يقول: لماذا يكرهوننا وهو يشير فى الضمير المستتر إلى العرب والمسلمين، بحكم أنهم – فى الرواية الأمريكية – هم الذين قاموا بأحداث سبتمبر، فإن المظاهرات العالمية أثبتت أن الكراهية للسياسات الأمريكية ليست وقفاً على العرب والمسلمين بحكم ما حاق بهم من ظلم تاريخى خصوصاً فى فلسطين على يد التحيز الأمريكى للدولة الإسرائيلية الإجرامية، ولكنها عمت العالم كله من مشرقه إلى مغربه.

لم يكن المؤلف الفرنسى صاحب كتاب «إمبراطورية الفوضى» الذى صدر عقب أحداث سبتمبر مغاليًا حين اختار عنوان كتابه. إن الإمبراطورية الأمريكية البازغة والبائسة فى نفس الوقت لم تقم إلا لتحقيق مصالحها الاستراتيجية عن طريق الحرب كما صرح مؤخراً كولين باول، غير أن صوت الشعوب الذى ارتفع فى يوم تاريخى هو يوم السبت ١٥ فبراير ٢٠٠٣ سيعلو على صوت دعاة الحرب الذين حتى لو انتصروا فى معركة عسكرية لا تقوم على أى ندية بينهم وبين العراق، إلا أنهم قد انهزموا بالفعل قبل أن يطلقوا أول صاروخ، لأنه لا يصح إلا الصحيح ولو بعد حين !

(٧)
صعود وسقوط المؤامرة الدولية

منذ عقود يدور جدل عنيف في الوطن العربي حول نظرية المؤامرة في العلاقات الدولية. هناك فريق من الباحثين والمثقفين العرب يؤكد أن هناك مؤامرة غربية كبرى، اختلفت أطراف الفاعلين فيها حسب المراحل التاريخية، استهدفت ومازالت تستهدف الوطن العربي. ويدللون على رأيهم بوقائع تاريخية متعددة، لعل أهمها اتفاقية سايكس بيكو التي تم على أثرها تقسيم العالم العربي، ووعد بلفور الذي منحته إنجلترا للحركة الصهيونية والذي بناء عليه تمت إقامة دول إسرائيل عام١٩٤٨.

غير أن هذا الفريق من المثقفين العرب لم يتوقفوا طوال الأعوام الخمسين الماضية عند هاتين الواقعتين فقط بل إنهم- وأحيانا في سبيل التغطية على الهزائم الساحقة التي لحقت بدول عربية في معارك مشهودة سواء مع إسرائيل - كما حدث في هزيمة يونيو١٩٦٧ - أو فيما تبعها من هزائم- كانوا يثيرون مرة بعد مرة حجة المؤامرة المحبوكة الأطراف التي تضفر خيوطها الدول الإمبريالية التي تسعى بكل الطرق إلى منع تحقق الوحدة العربية، وإبقاء الدول العربية القطرية مجزأة ومنكفئة على ذاتها وحبيسة الدفاع عن مصالحها الضيقة. وفي المقابل كان هناك فريق آخر من المثقفين العرب الذين رأوا خطورة بالغة على العقل العربي في أن يظل مسكونا طوال الوقت بالمؤامرة، لأن من شأن ذلك شل الفاعلية الإنسانية العربية ودرء مسئولية الفشل العربي الذريع في مجال رشادة عملية اتخاذ القرار في مجال السياسة الخارجية وفي ميدان العلاقات الدولية عموما. وتطرف بعض ممثلي هذا التيار وأنكروا وجود هذه المؤامرة الغربية التي يزعم أنصار المدافعين عن وجودها أنها قائمة ومستمرة وهي التي تفسر الهزائم العربية المتتالية.

وتشاء الظروف أن يحسم موضوع المؤامرة العدوان الثلاثي على مصر

عام١٩٥٦ الذى أعقب قرار الرئيس جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس وشاركت فيه ثلاث دول: إنجلترا وفرنسا وإسرائيل.

فقد تبين بعد نهاية الحرب أنها كانت نتيجة مباشرة لتخطيط تآمرى محكم بين ممثلى الدول الثلاث. وقد رسمت خطوط المؤامرة للعدوان على مصر فى اجتماع سرى - عقد فى بلدة سيفر وهى بلدة فى جنوب فرنسا - تم فيه التوقيع على اتفاقية سرية من قبل ممثلى فرنسا وإنجلترا وإسرائيل تحدد خطة الحرب واستراتيجية الخداع التى ستتبع لتبرير بداية العدوان. وقع عن إسرائيل بن جوريون وعن فرنسا وزير الخارجية كريستيان بينو وعن إنجلترا باتريك دين نائب مدير عام وزارة الخارجية البريطانية.

وهذه الوثيقة السرية التى أطلق عليها كلمة بروتوكول أعدت منها ثلاث نسخ احتفظ بنسخة منها بن جوريون، ونسخة للفرنسيين ادعوا بعد ذلك أنها ضاعت، ونسخة للبريطانيين أمر إيدن بإعدامها حتى لا تكتشف مؤامرة بريطانيا، ولا يتضح كذبه العلنى أمام مجلس العموم، حيث أنكر وجود أى اتفاق بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل.

وبالرغم من أن مضمون ما جاء بالوثيقة كشف عنه الستار من خلال طرق غير مباشرة، اعتمدت على مذكرات بعض الساسة أو دراسات بعض الباحثين، فإن نص الوثيقة ذاته لم يكن قد اطلع عليه أحد.

غير أن أهم حدث فى تاريخ هذه المؤامرة الشهيرة التى دعمت موقف المثقفين العرب فى وجود مؤامرة غربية مستمرة على الوطن العربى هو أن جريدة هاآرتس الإسرائيلية نشرت نص الوثيقة السرية، وذلك بتاريخ ١٩٩٦/١٠/١ ونشرت ترجمته عن العبرية مجلة «مختارات إسرائيلية» التى يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وذلك فى عدد نوفمبر١٩٩٦، ولو قرأنا نصوص الوثيقة لاكتشفنا بكل جلاء كيف يعمل التفكير التآمرى الجماعى بين ثلاث دول للعدوان على مصر، وهى الدولة العربية المركزية المستهدفة من قبل الاستعمار الغربى التقليدى والجديد، باعتبارها دون أدنى شك قلب النظام العربى الذى يراد السيطرة عليه وإخضاعه بالكامل للهيمنة الغربية. كانت تمثل هذه الهيمنة فى الماضى دولتا الاستعمار القديم - فرنسا وإنجلترا - وتابعتهما إسرائيل، وتمثل هذه الهيمنة فى الوقت الراهن الإمبراطورية الأمريكية بحسبانها

القوة الأعظم فى العالم التى تريد نشر هيمنتها ليس على الوطن العربى كله ولكن على العالم بأسره!

المؤامرة العلنية

وإذا كانت المؤامرة ـ بحسب التعريف والسوابق التاريخية فى العلاقات الدولية القديمة والجديدة ـ فعلا يتم فى الخفاء وبعيدا عن العلانية، وأحيانا لا يمكن العثور على وثائق دامغة تثبته لأن كثيرا من المؤامرات الدولية– كما تحدثنا سجلات التاريخ ـ كانت تتم نتيجة اتفاقيات شفهية غير مكتوبة، فإن الانقلاب الحقيقى فى العلاقات الدولية اليوم هو سقوط عصر المؤامرات الدولية الخفية وبداية عصر المؤامرات العلنية!

وقد يبدو فى مصطلح المؤامرة العلنية تناقض فى الحد كما يقول المناطقة! فكيف تكون المؤامرة معلنة؟ إنها بذلك تفقد معناها، وقد يكون من الأصح أن نتحدث عن التخطيط الاستراتيجى المعلن. ولكن برغم صحة هذا الاعتراض شكليا إلا أنه فى المضمون، فإن التخطيط الاستراتيجى الأمريكى المعلن للغزو العسكرى للعراق وللإعداد لمرحلة حكمه بعد إسقاط النظام العراقى، ليست فى الواقع سوى مؤامرة ضد الوطن العربى ككل. وليس بعيدا عن أذهاننا تصريح كولين باول وزير الخارجية الأمريكية الأخير من أن الهدف من الحرب ضد العراق هو إعادة ترتيب خريطة الشرق الأوسط بما يتضمنه ذلك بطبيعة الأحوال من إدخال تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية قسرية فى بنية المجتمعات العربية المعاصرة حتى تتطابق مع النموذج الأمريكى الديمقراطى المزعوم!

وهذا التخطيط الاستراتيجى الأمريكى المعلن للغزو العسكرى للعراق وكيفية إدارته بعد إسقاط النظام لا تنفرد بنشر ملامحه الرئيسية مراكز الأبحاث الاستراتيجية الأمريكية ـ التى تلعب دورا فريدا فى رسم معالم السياسة الخارجية الأمريكية ـ بل إنه– وهذا من علامات حقبة العولمة السياسية والإعلامية التى نعيشها– تنشر خططه المتعددة فى الصحف وتعلن على شاشات التلفزيون وشبكة الإنترنت.

وأقرب مثال على ذلك المقالة التى كتبها ديفيد مونيز وترجمتها جريدة الشرق الأوسط يوم السبت٢٢ فبراير الحالى وعنوانها الحرب قد تبدأ الشهر المقبل، والكوماندوز الأمريكيون سيدخلون بغداد خلال٧٢ ساعة.

وحين نقرأ المقالة نكتشف أنها تتضمن الخطة العسكرية الكاملة للغزو العسكرى الأمريكى وتستند فى ذلك إلى مصادر عسكرية أمريكية موثوقة. وتحدد المقالة ملامح الخطة العسكرية كما يلى:

عملية القصف باستخدام القذائف الدقيقة التصويب، ستبدأ فى وقت متأخر من إحدى الليالى على أن دخول قوات الكوماندوز الخاصة العاصمة بغداد سيكون بعد٤٨ أو٧٢ ساعة من بدء الغزو، وهى تشتمل على أجزاء رئيسية من ضمنها ما يلى:

- ستقود قوات دلتا الخاصة المكونة من٣٦٠ فردا تعقب واصطياد صدام حسين و أسرته. جدير بالذكر أن عمل ووجود هذه القوات محاط بمنتهى السرية إلى درجة أن البنتاجون لا يعترف حتى بوجودها.

- ستنتشر وحدات القوات الخاصة فى عمليات بحث سريعة عن المستودعات والمخابئ المحصنة، بحثا عن أى أسلحة كيماوية أو بيولوجية من المحتمل أن يكون العراق قد خبأها.

- ستقوم فرق الكوماندوز بمساعدة طائرات الاستطلاع التى تعمل دون طيار بالانتشار فى الصحراء الغربية العراقية لتدمير صواريخ سكود المتحركة، التى يعتقد مراقبون أنها مخبأة هناك توطئة لتوجيه ضربة إلى إسرائيل.

- ستسارع القوات الأمريكية أيضا بالتوجه صوب حقول النفط العراقى منعا لإشعال النار فيها من جانب النظام العراقى.

- ستركز القوات الأرضية والطائرات القاذفة للقنابل على تدمير أى عدد من قوات الحرس الجمهورى، التى يقدر قوامها بنحو٢٥ ألفا إذ ستحاول هذه القوات حماية صدام حسين.

هذا مجرد مثل بسيط لعلنية الخطط العسكرية الأمريكية التى قد تقترب أو تبتعد بدرجات عن التخطيط الفعلى، ولكن هناك ما يشير إلى استنادها إلى مصادر موثوقة تعكس كيف يفكر العقل العسكرى الأمريكى. وبالإضافة إلى ذلك هناك خطط منشورة فى الصحافة أيضا عن التصورات الأمريكية لكيفية إدارة العراق بعد إسقاط النظام العراقى.

إذا كانت المؤامرة العلنية نستطيع أن نجد مكوناتها ومفرداتها العسكرية والسياسية على صفحات الصحف، فإنه أهم من ذلك كله الأبحاث الرصينة التى

تنتجها مراكز الأبحاث الاستراتيجية الأمريكية. وأنا أكتب هذا المقال وتحت يدى النص الكامل لأحدث تقرير أصدره فى يناير الماضى مركز الأبحاث الاستراتيجية والدولية الذى أنشئ فى واشنطن عام١٩٩٢، والذى يضم بين جنباته١٩٠ باحثا (أى إنه يضم كتيبة متكاملة من الباحثين!).

التقرير الخطير الذى نشره هذا المركز عنوانه «سلم أكثر حكمة A wiser Peace استراتيجية للتطبيق فى عراق ما بعد الصراع» وهو يتضمن عشر توصيات أساسية مقدمة للإدارة الأمريكية بشأن إدارة العراق بعد نهاية الحرب. ومن ناحية أخرى أصدر نفس المركز فى أكتوبر عام٢٠٠٢ تقريرا استراتيجيا بالغ الأهمية للباحث الاستراتيجى المعروف أنتونى كوردسمان الخبير فى شئون الخليج بعنوان «السعودية العربية تدخل القرن الحادى والعشرين» يتناول فيه بالتفصيل مستقبل السعودية أو فلنقل بدقة أكثر النموذج الأمريكى للدولة السعودية، كما تريد تحقيقه الولايات المتحدة الأمريكية!

وهكذا تحولت المؤامرات الدولية إلى تخطيطات استراتيجية معلنة! ويبقى علينا فى العالم العربى إن لم نستطع أن نبادر، أن نقرأ ونحلل ونفهم ماذا يراد بنا ونحن فى بداية القرن الحادى والعشرين!

(٨)
أزمة الكرامة العلمية فى عصر العولمة

هناك اتفاق فى مجال علم الاجتماع على أن البحث العلمى ينبغى النظر إليه باعتباره نسقا اجتماعيا فى المقام الأول مثله فى ذلك مثل باقى الأنساق الاجتماعية فى المجتمع كالنسق السياسى والنسق الاقتصادى والنسق الثقافى. ولذلك تخلق فى مجال العلم الاجتماعى العالمى فرع جديد من فروع علم الاجتماع هو سوسيولوجيا العلم أو الدراسة الاجتماعية للعلم.

ويمكن القول أن عالم الاجتماع الأمريكى الشهير روبرت ميرتون أحد الرواد المؤسسين لهذا المبحث العلمى. ويشهد على ذلك نشره منذ الأربعينيات لمقالته التأسيسية فى الموضوع عن «العلم والتكنولوجيا فى النظام الديموقراطى» والتى نشرت عام١٩٤٢ فى مجلة علم الاجتماع القانونى والسياسى (المجلد الأول). وقد صدر ميرتون عن فكرة أساسية قامت على أساسها كل الجهود العلمية اللاحقة فى الميدان مفادها أن العلم بحسبانه نشاطا اجتماعيا يرتكز على مجموعة محددة من المعايير مما يجعله يتخلق باعتباره نسقا فرعيا مستقلا داخل البناء الاجتماعى، ويمكن القول أن الجهود اللاحقة لميرتون وغيره من العلماء الذين أسسوا هذا العلم كانت فى الواقع تعميقا وتفريعا فى الوقت نفسه للأفكار التى استمدت من هذا التوصيف الأساسى. والواقع أن سوسيولوجيا العلم مر فى مراحل تطور متعددة وأصبحت له مدارس مختلفة تتعدد فى منطلقاتها النظرية ومناهجها ونظرياتها.

ولو تتبعنا تاريخ تطور البحث العلمى ومشكلات إنتاج المعرفة العلمية فى القرن العشرين لاكتشفنا أن الموضوع الذى سيطر على سوسيولوجيا العلم هو استخدام العلم بشكل متزايد لإنتاج أسلحة الدمار الشامل منذ أن اخترعت القنبلة الذرية، ليس ذلك فحسب بل منذ أن ألقتها الولايات المتحدة الأمريكية فى نهاية الحرب العالمية الثانية على نجازاكى وهيروشيما فى اليابان. ومنذ ذلك الوقت

ظهر سباق محموم بين الدول الكبرى لتملك السلاح النووى. وهكذا أصبح الاتحاد السوفيتى وفرنسا وإنجلترا دولا ذرية، وتشكل النادى الذرى المغلق والذى احتكرت دوله سر السلاح النووى. غير أنه سرعان ما امتدت العدوى برغم معاهدة حظر انتشار الأسلحة الذرية لتصبح دول نامية دولا ذرية أخرى مثل الهند والباكستان وكوريا الشمالية. وإذا كانت استخدامات العلم فى مجال أسلحة الدمار الشامل وما تثيره من مشكلات أخلاقية سبق للجيل الأول من العلماء الذريين مثل العالم الذرى الأمريكى اوبنهايمر أن أثاروها داعين لمنع التقدم فى هذا السبيل المدمر لمستقبل الإنسانية، فإن الاعتراض لم يقف عند حدود العلماء الذين شاركوا فى تطوير القنبلة الذرية بل إنه امتد ليتحول إلى حركة معارضة عالمية قادها اينشتين والفيلسوف الإنجليزى الشهير برتراند راسل اللذان كونا حركة الباجواش العالمية. والباجواش اسم لقرية كندية صغيرة اجتمع فيها نخبة من العلماء المعارضين للاستخدام السيئ للعلم فى مجال دمار البشرية. واستطاعت هذه الهيئة أن تكون صوت من لا صوت له من البشرية المعاصرة الذين يعارضون أن يستخدم العلم فى سبيل الدمار وليس فى سبيل التنمية.

العلم والعولمة

وقد أتيح لى منذ أن كنت باحثا بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية منذ نهاية الخمسينيات حتى منتصف السبعينيات أن أهتم فى أبحاثى الأكاديمية بموضوع العلم كنسق اجتماعى، إدراكا منى أن البحث العلمى هو ركيزة التقدم فى المجتمعات النامية وأن المجتمع العربى المعاصر لن يتاح له إطلاقا أن يخرج من أسار التخلف إلا إذا اعتمد على سياسة قومية عربية للبحث العلمى. وقد التفتت منظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية لهذا الموضوع، وقامت بمشروع بحثى رائد حين وضعت استراتيجية مقترحة للبحث العلمى قامت على أساس تقدير علمى دقيق للإمكانيات والقدرات العربية وإمكانية تطويرها حتى يصبح العلم فى خدمة المجتمع.

غير أننى لم أقنع بالدراسات الأكاديمية فى هذا المجال ولكننى انضممت إلى هيئة الباجواش العالمية وحضرت بهذه الصفة مؤتمرات دولية متعددة، كان هدفها الأساسى ترشيد استخدام البحث العلمى ووضعه فى خدمة التنمية وتحقيق أهداف السلام العالمى من خلال التخفيف من مخاطر المواجهة النووية

بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية. غير أنه بعد سقوط الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية وزوال خطر المواجهة النووية بين القوتين العظميين فى عالم الحرب الباردة، ظهرت فى عصر العولمة بكل تجلياتها العسكرية السياسية والاقتصادية والثقافية مخاطر من نوع جديد أهمها مخاطر وجود أسلحة الدمار الشامل لدى دول متعددة، والخوف من تسريبها إلى جماعات إرهابية أصبحت تهدد الأمن العالمى بشكل واضح كما ظهر فى حوادث متفرقة، وجهت أغلبيتها إلى مصالح الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لسياساتها الخارجية المتحيزة، وخصوصا فى مجال دعم المشروع الصهيونى الإسرائيلى على حساب المصالح المشروعة للشعب الفلسطينى.

العلـم والعولمـة

ويمكن القول أن العولمة أتاحت فضاء جديدا للعلم نتيجة للثورة العلمية التكنولوجية من ناحية، ولانطلاق الثورة الاتصالية وفى قلبها شبكة الإنترنت من ناحية أخرى.

ولعل هذا ما جعل الأمم المتحدة تعقد فى بودابست فى الأسبوع الأخير من شهر يونيو١٩٩٩ «المؤتمر العالمى عن العلم» الذى حضره ممثلون من مائة وخمسين دولة. وكان آخر مؤتمر مماثل قد انعقد فى فيينا منذ عشرين عاما. ولا شك أن انعقاد هذا المؤتمر بعد كل التطورات العلمية والتكنولوجية التى حدثت فى العقود الأخيرة بالإضافة إلى موجات العولمة المتدفقة وما أحدثته من تطورات عميقة فى العلاقات المتشابكة بين الدول، ليجعل انعقاد هذا المؤتمر حدثا بارزا وخصوصا ونحن فى بداية الألفية الثالثة.

ويمكن القول أن أهم حصاد للمؤتمر الذى حفل بالمناقشات عن العلم والعولمة والقيم العلمية وعلاقة العلم بالمجتمع، كان هو الإعلان الذى أصدره عن العلم واستخدام المعرفة العلمية، وكذلك أجندة العلم وإطار العمل.

ولقد كانت أمام المؤتمر الذى شاركت فيه الدول الفقيرة والدول الغنية على السواء خبرة ممارسة العلم طوال القرن العشرين بالإضافة إلى السجلات الحافلة بالتطبيقات التكنولوجية. وإذا حللنا هذه الخبرة وقرأنا هذه السجلات بعيون فاحصة لوصلنا إلى مجموعة مهمة من النتائج حول ممارسة العلم ومستقبل هذه الممارسة فى العقود القادمة. ولعل أولى هذه النتائج هى الصلة الوثيقة بين

البحث العلمى واعتبارات الأمن القومى فى الدول المتقدمة. وبيان ذلك أن الأمن القومى والحفاظ عليه يعد مطلبا أساسيا من مطالب الاستراتيجية القومية.

غير أننا إذا حللنا المشهد العالمى فى هذا المجال لاكتشفنا أن الدول المتقدمة تريد أن تحتكر لنفسها حق استخدام البحث العلمى لتحقيق أمنها القومى وتسعى فى الوقت نفسه إلى حرمان الدول الأخرى وخصوصا فى البلاد النامية من ممارسة هذا الحق.

ولعل ما يحدث هذه الأيام فى المواجهة التاريخية بين الإمبراطورية الأمريكية البازغة والعراق دليل على ذلك. فالولايات المتحدة الأمريكية تقرر أنها لا يمكن لها تطبيقا لاستراتيجيتها الجديدة المعلنة للأمن القومى أن تتسامح مع أى دولة مهما كانت تمتلك أسلحة الدمار الشامل، مما يهدد أمنها القومى ومن حقها أن تمارس ضدها ضربة استباقية أو إجهاضية بحكم مذهبها الجديد الذى لم يعد يقنع بسياسة الردع أو الاحتواء كما كان الحال فى عصر الحرب الباردة.

ومن هنا ركزت الدعاية الأمريكية على خطورة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، والتصميم الأمريكى على نزعها سواء أصدر مجلس الأمن قرارا يتيح لها ذلك أو لم يصدر!

وقد تتبعنا جميعا جهود فريق المفتشين الدوليين فى مجال البحث عن أسلحة الدمار الشامل فى العراق، وآخر مشهد فى ذلك هو قبول العراق تدمير صواريخ الصمود التى تجاوز مداها ما اتفق عليه من قبل.

غير أن الذى يلفت النظر بشدة فى هذه الجهود الأمريكية المؤيدة بقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١، هو تقرير أن من حق المفتشين استجواب العلماء العراقيين سواء داخل العراق أو خارجه وبغير رقابة من ممثلى الحكومة العراقية.

وقد استمر الشد والجذب بين المفتشين والعراق حول هذا الموضوع ورفض العديد من العلماء العراقيين أن يستجوبوا بغير حضور ممثلى هيئة الرقابة العراقية. غير أن ضغوطا دولية غير مسبوقة أدت إلى أن تصدر الحكومة العراقية فيما يبدو توجيهات إلى العلماء العراقيين بأن يخضعوا للاستجواب حتى فى غير حضور ممثلين للحكومة.

وهكذا انطلقت فرق التفتيش لتقتحم منازل بعض العلماء العراقيين وتنتهك حرماتها فى سابقة لم تحدث على الإطلاق فى التاريخ.

ولدينا هنا عدة أسئلة أساسية: على أى أساس قبل مجلس الأمن مبدأ إهدار حقوق وكرامة العلماء العراقيين الذين سبق لهم أن أسهموا بجهودهم العلمية فى استراتيجية الأمن القومى لبلدهم العراق؟!

أولا يعد ذلك انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان التى تتشدق بالدفاع عنها الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية؟!

وكيف تتيح الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها أن تجند علماءها لابتكار كل أنواع أسلحة الدمار الشامل من أسلحة ذرية وبيولوجية وكيماوية وتحتفظ بحقها فى استخدامها حين تشاء كما فعلت فى حرب الخليج الأولى وكما ستفعله فى حربها المعلنة ضد العراق، وتحرم الدول الأخرى من مجرد تملك هذه الأسلحة ولو على سبيل الردع؟

ومن ناحية أخرى كيف يقبل العراق أن يهدر كرامة علمائه الذين سبق له أن جندهم فى مشاريعه الاستراتيجية للأمن القومى ويسمح للمفتشين ولو كان ذلك باسم الامم المتحدة لاستجوابهم عن خبراتهم العلمية وكأنهم متهمون فى قضية جنائية، مع أنهم خدموا بلادهم بشرف وأمانة فى الماضى إيمانا منهم بحق بلادهم فى الدفاع عن أمنها القومى؟!

أسئلة مطروحة على المجتمع العالمى والمجتمع العربى فى الوقت نفسه حفاظا على كرامة العلماء فى عصر العولمة المتوحشة!

---

(٩)
محاكمة تاريخية للولايات المتحدة الأمريكية

ليس من رأى كمن سمع! عبارة تقليدية نتداولها جميعا منذ أزمان بعيدة، غير أنه فى عصر ثقافة الصورة ينبغى تعديلها لكى تصبح: ليس من قرأ كمن رأى! ذلك أن العبارة الأولى صيغت فى عصر سادته الثقافة الشفهية حيث كان الرواة ينقلون الأخبار من مكان إلى مكان آخر، ولكننا بعد أن سادت ثقافة الكلمة المكتوبة أصبحت القراءة أساسا هى مصدر المعرفة، يضاف إليها بالطبع الاستماع إلى الإذاعات المختلفة بعد اختراع الراديو. ولكن بعد أن ظهر التليفزيون وخصوصا بعد الثورة الاتصالية الكبرى التى فتحت طرق الاتصال واسعة وعريضة أمام البث التليفزيونى الفضائى وشيوع القنوات الفضائية التى تخترق الحدود ولا تلقى بالا إلى قيود الجغرافيا أو عقبات اللغة، أصبحت الصورة منافسة حقيقية للكلمة المكتوبة، ليس فى مجال المعرفة فقط ولكن وهذا هو الأخطر فى مجال تشكيل الوعى الكونى الإنسانى. لقد تحقق عن طريق وسائل الاتصال الحديثة ومن أبرزها ولا شك شبكة الإنترنت ما بشر به من عقود طويلة فيلسوف الإعلام ماكلوهان حين تحدث عن العالم باعتباره أضحى قرية صغيرة.

محاكمة أمريكا فى مجلس الأمن

لقد تواردت هذه الأفكار فى ذهنى وأنا أشهد فى بث مباشر أنا وغيرى من ملايين البشر فى كل أنحاء العالم الجلسة التاريخية التى عقدها مجلس الأمن فى السابع من مارس الحالى للاستماع إلى تقرير كل من بليكس رئيس هيئة التفتيش الدولية والبرادعى رئيس وكالة الطاقة الذرية عن نتائج التفتيش فى العراق الخاصة بأسلحة الدمار الشامل فى الفترة الماضية.

تأملت بإمعان فى استراتيجية خطاب بليكس التى كانت خليطا مدروسا من التقدم والتراجع، أو بعبارة أخرى: تقريرا لواقع تعاون العراق مع لجان التفتيش، ولكن مع تحفظات هنا وهناك عن بيانات غائبة وسبل تعاون مازالت مفتقدة.

ولعل البرادعى كان قاطعا بدرجة أكبر حين قرر أنه ليس هناك أى دليل على أن العراق أحيا برنامجه الذرى القديم.

وبدأت تعليقات ممثلى الدول فى مجلس الأمن بحسب ترتيب من طلب الكلمة. ويمكن القول بشكل عام أن الجلسة كانت محاكمة تاريخية غير مسبوقة للولايات المتحدة الأمريكية، وتضمنت الكلمات المتتابعة إدانة صريحة ومباشرة لسياسة الحرب التى تصر عليها الولايات المتحدة الأمريكية. وإن كان فاروق الشرع ممثل سوريا موفقا غاية التوفيق فى كلمته الرصينة التى فند فيها الدعاوى الأمريكية، بالإضافة إلى نقده العنيف لسياسة الكيل بمكيالين التى تتبدى فى ترك إسرائيل التى تعددت اعتداءاتها على البلاد العربية فى الماضى، ومازالت تحتل أراضى عربية فى الحاضر مطلقة السراح فى مجال امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

غير أن اخطر الانتقادات قاطبة جاءت على لسان الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة الأمريكية وهم فرنسا وألمانيا بالإضافة إلى روسيا والصين، وهذه الدول هى التى قادت بجسارة مشهودة جبهة الرفض لسياسة الحرب الأمريكية ودعت إلى الالتزام بسياسة السلام التى ينتهجها مجلس الأمن، وترك الفرصة للمفتشين كى يكملوا مهمتهم.

لقد كانت كلمة دومينيك دى فيلبان وزير خارجية فرنسا على الخصوص درسا بليغا فى النقد السياسى الجسور. بل إن كلمته تعدت النقد السياسى التقليدى لترقى لمرتبة التحدى المعرفى لأركان إدارة الرئيس بوش من دعاة الحرب، لأنه تحداهم بطرح مجموعة متتالية من الأسئلة التى فندت دعاواهم وأثبتت هشاشة نظامهم الفكرى الزاخر بالمتناقضات.

لقد بدأ وزير الخارجية الفرنسى بعبارة قاطعة هدد فيها بطريقة غير مباشرة باستخدام الفيتو لو أصرت الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وأسبانيا على محاولة استصدار قرار ثان من مجلس الأمن، يفتح الباب للغزو العسكرى للعراق. إذ قرر، وهذه هى عبارته بالنص: إن فرنسا لن تسمح بأن يصدر مجلس الأمن قرارا يجيز استخدام القوة تلقائيا ضد العراق وتقديرا لخطورة ازمة السلام العالمى التى تسببت فيها الولايات المتحدة الأمريكية، قرر أنه ينبغى على زعماء دول العالم أن يجتمعوا مرة أخرى فى الأمم المتحدة من أجل الاختيار بين الحرب والسلام، وقرر دوفيلبان فى كلمته التاريخية أن نشوب الحرب ضد العراق سيزيد

من تيارات الإرهاب فى العالم. وأضاف أن الاختيار بين الحرب والدبلوماسية لنزع أسلحة العراق يعد اختيارا حاسما أمام الديموقراطية فى العالم.

ولم ينس وزير الخارجية الفرنسى أن يذكر مجلس الأمن أن قضية الشرق الاوسط لابد أن تتصدر الأولويات، وأن إقرار السلام فى المنطقة يتطلب رؤية والتزاما بنشر الاستقرار والرفاهية. وهذه الإشارة المهمة تهدف إلى تذكير المجتمع الدولى بالقضية الأساسية التى تهدد السلام العالمى فى الشرق الأوسط والتى تتمثل فى محنة الشعب الفلسطينى الذى يناضل من أجل حريته ويسعى إلى اقامة دولته المستقلة بالرغم من حرب الإبادة المنظمة التى تشنها الدولة الإسرائيلية العنصرية ضد الشعب الفلسطينى بدعوى مكافحة الإرهاب، وهى فى هذا المجال مدعومة بالكامل من إدارة الرئيس بوش المزدحمة بأنصار الصهيونية المتطرفين الذين يخططون علانية لكى تصبح السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية فى خدمة أهداف إسرائيل التوسعية.

لقد حذر دوفيلبان بحكم ثقافته الخاصة وبفضل المنهج الفكرى الفرنسى المتميز من أن الحرب ضد العراق ستؤدى إلى صراع مزدوج، صراع حضارات من ناحية، وصراع أديان من ناحية أخرى، وستؤدى إلى انقلاب الأوضاع فى الشرق الأوسط مما سيدفع إلى زيادة العنف وعدم الاستقرار فى المنطقة كلها. وأشار إلى أن تعدد الأديان والمجتمعات فى ذاتها يحمل فى طياته مخاطر الصراع الذى ينبغى تجنبه؛ لأن كل المجتمعات المعاصرة لديها نفس المتطلبات وفى مقدمتها الأمن والديمقراطية، ولكن كما قرر يوجد منطق آخر وسبيل آخر سوى الحرب وحلول أخرى أكثر سلمية.

وأضاف فى اشارة ذكية إلى أن العالم كله تعاطف مع الشعب الأمريكى لما لحقه نتيجة أحداث الحادى عشر من سبتمبر، ومع تقدير معاناة الشعب الأمريكى إلا أنه ينبغى أن ينادى بالتسامح والعدل.

وفى موضع آخر من أهم مواضع خطابه قرر أننا نريد المزيد من الديمقراطية فى العالم، ولن نصل إلى هذا الهدف إلا فى إطار ديمقراطية عالمية تقوم على الاحترام والمشاركة والإدراك بأهمية القيم الاجتماعية والعالمية. إن الأمم المتحدة تمثل قلب هذا الاحترام وهذه الديمقراطية.

والواقع أن دوفيلبان قد لمس بهذه العبارات المكثفة المشكلة الكبرى التى

تواجه العالم بعد بروز ظاهرة العولمة باعتبارها العملية التاريخية الكبرى التى بدات فى تشكيل المجتمع العالمى بتجلياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ونحن فى بداية الألفية الثالثة.

وإذا كانت العولمة فى بعدها الاقتصادى تسعى إلى خلق سوق عالمية واحدة تزول فيها القيود والحدود أمام حرية انتقال السلع والأموال والخدمات والأفكار وتقنن أوضاعه منظمة التجارة العالمية، إلا أن عديدا من الباحثين فى البلاد الغربية أساسا بل وفى الولايات المتحدة الأمريكية يشكك فى صلاحية السوق لتكون هى خالقة القيم والمعايير التى سيهتدى بها السلوك الإنسانى فى المستقبل. وبعض كبار المفكرين الغربيين حذروا من طغيان السوق على حرية الأفراد وعلى مجمل فضاء المجتمعات، ومن ثم دعوا إلى صياغة قواعد ديمقراطية عالمية تضمن عدالة توزيع الحرية إن صح التعبير بين جميع الدول والمجتمعات. وهذه المؤسسات ينبغى أن يكون على رأسها الأمم المتحدة بمنظماتها المتعددة بحسبانها حارسة للديمقراطية.

ولعل هذه الدعوة هى صلب التقرير الذى أصدرته لجنة الحكماء التى أمر كوفى انان السكرتير العام للأمم المتحدة بتشكيلها لإعداد تقرير عن حوار الحضارات، وصدر بعنوان «عبور الخط الفاصل Crossing the divide» والذى هاجم بضراوة بنية النظام العالمى الراهن، ودعا إلى نموذج جديد للعلاقات الدولية يضمن العدل لجميع الدول والكرامة لكل الشعوب والاحترام لكل الثقافات.

وهكذا يمكن القول أن دوفيلبان تجاوز فى كلمته التاريخية حدود قضية العراق، لكى يعالج مشكلة النظام العالمى وأهمية تطويره مركزا على فكرة الديمقراطية العالمية.

ولم تكن كلمة فيشر وزير الخارجية الألمانى أقل نقدًا للسياسة الأمريكية، والرجل اشتهر أخيرا بنقده العلنى العنيف لسياسة الحرب. وانضم إليه ايجور ايفانوف وزير خارجية الاتحاد السوفيتى وكذلك ممثل الصين.

ولعل السؤال الذى ينبغى إثارته الآن ماذا كانت استجابة جبهة الحرب ممثلة فى كولن باول وزير خارجية أمريكا وجاك سترو وزير خارجية إنجلترا ووزيرة خارجية إسبانيا؟

أما خطاب باول الذى كان متجهما تماما فقد كان خطابا بالغ السطحية

زاخرا بالأكاذيب والتلفيقات، ويسيطر عليه هاجس أساسى للاستبعاد المطلق للحل السلمى والإصرار الغبى على شن الحرب ضد العراق. ومما أكد ذلك تصريحات الرئيس بوش فى الاجتماع الخاص الذى عقده فى البيت الأبيض لكى يبلغ الرسالة للشعب الأمريكى، إنه بقرار أو بغير قرار دولى فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستشن الحرب.

أما جاك سترو فهو فى خطابه العصبى المتوتر أراد أن يعوض بشكل غير مباشر إحساسه العميق بأن إنجلترا تقوم فى الواقع بدور التابع الذليل للولايات المتحدة الأمريكية، فبدا أكثر حماسا فى نبذ فكرة الحل السلمى والتأكيد على شن الحرب. ولذلك قدم تعديلا على مشروع القرار الأمريكى الإنجليزى الإسبانى لكى يعطى العراق إنذارا نهائيا ينتهى فى السابع عشر من مارس، وإن لم يمتثل تشن الحرب فورا!

ويبدو أنه تم الاتفاق من قبل بين أطراف جبهة الحرب على أن يكون ١٨ مارس هو موعد بداية القتال، بعد أن قامت الحرب فعلا منذ شهور حين بدا الحشد العسكرى يتراكم بالتدريج! وفى تقديرنا أن جلسة مجلس الأمن ستسجل فى التاريخ باعتبارها أول محاكمة علنية للولايات المتحدة الأمريكية تتم فى رحاب الأمم المتحدة ويحكم الثورة الاتصالية على مشهد من الملايين فى أنحاء العالم، الذين سبق لهم أن عبروا من خلال مظاهراتهم الحاشدة على رفضهم المطلق للحرب ودعوتهم للسلام. هذا هو صوت الحق يعلو على صوت العدوان الأمريكى.

---

(١٠)

الوصايا الأمريكية العشر لحكم العراق

نحن نعيش فى زمن عجيب! خطط الحرب الأمريكية المعلنة على العراق لنزع سلاحه التدميرى الشامل أو لتغيير نظامه السياسى وإقصاء الرئيس صدام حسين عن السلطة أو لنهب النفط العراقى لا يهم السبب، هذه الخطط تنشر تفاصيلها فى الصحف وتذيعها وكالات الأنباء ويناقشها الخبراء العسكريون فى كل مكان! ليس ذلك فقط ولكن أيضا صورة العراق بعد الغزو العسكرى اكتملت ملامحها الرئيسية فى أذهان المخططين العباقرة فى إدارة الرئيس بوش الذين لم يكتفوا بإذاعة أن العراق سيقسم إلى مناطق ثلاث، ولكنهم إمعانا فى الإعلان عن ثقتهم بأنفسهم وقدرتهم على تنفيذ مخططاتهم العدوانية رشحوا أسماء من سيحكم كل منطقة، وهم سفيرة أمريكية سابقة خدمت من قبل فى اليمن وبلاد عربية أخرى، وجنرال أمريكى متقاعد، وجنرال آخر قد يكون من بين من سيقودون الغزو العسكرى الأمريكى. بل إن خطة إعمار العراق بعد الحرب شغلت أذهان المخططين الأمريكيين الذين لا تفوتهم شاردة ولا واردة، مع أن خيبتهم السياسية والدبلوماسية فى مجلس الأمن واضحة للعيان بعد أن وقفت غالبية الدول ضد الحرب ولذلك دعت إدارة الرئيس بوش الشركات الأمريكية الكبرى لكى تتقدم بعطاءاتها التى تصل إلى مئات ملايين الدولارات لمشاريع إعمار العراق بعد الحرب!

ومع كل هذه الخطط العسكرية والاقتصادية فإن بعض مراكز الأبحاث الأمريكية وعلى رأسها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) الذى أسس فى واشنطن عام١٩٦٢ ويضم أكثر من ١٩٠ خبيرا وباحثا غير راض عن جاهزية إدارة الرئيس بالنسبة لعراق ما بعد الهزيمة العسكرية وسقوط النظام السياسى العراقى. وقد أصدر هذا المركز تقريرا مهما فى يناير٢٠٠٣ بعنوان «سلم أكثر حكمة: استراتيجية للعمل فى عراق ما بعد الصراع» ويقوم هذا التقرير على فكرة

مهمة مؤداها أن الخبرات الأمريكية السابقة من هايتى إلى أفغانستان تشير إلى أهمية الإعداد لمرحلة ما بعد الحرب فى أى معركة قبل أن تطلق الطلقات الأولى فعلا. وهو يتهم إدارة الرئيس بوش بأنها مقصرة تقصيرا شديدا فى هذا المجال. ويغض النظر عن موقف المركز إزاء الحرب وهل يوافق عليها أولا (تأمل ادعاءات الموضوعية والحياد!) فإنه معنى بأن يفصل أبعاد خطته المقترحة للحكم الأمريكى لعراق ما بعد السقوط المدوى للنظام، والذى أعلن أنه سيحكمه جنرال أمريكى، وكأننا عدنا من جديد للسياسات الاستعمارية فى القرن التاسع عشر!

الوصايا العشر

تستند هذه الوصايا العشر إلى النتائج الرئيسية التى تبلورت فى إطار مشروع بحثى قام به مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية عن «إعادة البناء بعد الصراعات». وقد ميز هذا المشروع بين أربع فئات يندرج تحت كل منها فئات وموضوعات فرعية وهى: الأمن والحكم والمشاركة والعدل والتوافق وتحقيق الرعاية الاجتماعية والاقتصادية.

ولنبدأ بالفئة الأولى وهى الأمن وسنكتشف أنه يندرج تحتها ثلاثة موضوعات رئيسية.

الموضوع الأول ضرورة إيجاد قوة أمن انتقالية معدة بشكل فعال ومكلفة بالقيام بمهام حفظ الأمن بعد نهاية الصراع، بما يتضمنه ذلك من توفير قوات شرطة.

والهدف هنا هو تحاشى وقوع فراغ أمنى خطير بعد نهاية الصراع. ومن ثم ينبغى التخطيط لتأسيس هذه القوات فى نفس الوقت الذى يتم فيه التخطيط للمعارك الحربية. ومن ثم لابد من تجهيز الخطط اللازمة لقوات الأمن الانتقالية. وهذه القوات ينبغى أن تكون من ضمن القوات المعدة للحرب غير أن وظيفتها ستكون ضمان الأمن المدنى على مستوى المحافظات والمستويات المحلية، وتعمل بشكل وثيق مع الحاكم المدنى المؤقت وإدارته وتدعم الاحتياجات الأمنية والإنسانية ومواجهة حالات الطوارئ.

وفى هذا الإطار لابد من توفير قوات شرطة لتجنب فراغ أمنى بعد تغيير النظام السياسى فى العراق. ويمكن للقيادات العسكرية الأمريكية أن تعتمد أيضا على قوات الشرطة العراقية لتلافى الثغرات فى مجال التطبيق الروتينى للقانون.

وهذه القوات الشرطية العراقية يمكن الاعتماد عليها بعد تطهيرها من القيادات البعثية وتلك التى كانت موالية للنظام العراقى بحكم وظائفها.

والموضوع الثانى هو ضرورة تصميم خطة شاملة لضمان القضاء على أسلحة التدمير الشامل. ذلك أن هذه الأسلحة تمثل خطرا داهما على الشعب العراقى نفسه وعلى الأمن الإقليمى والعالمى. والعراق له سجل حافل بتصنيع واستخدام أسلحة الدمار الشامل. ويتضمن هذا السجل عشر هجمات على الأقل بالأسلحة الكيماوية تمت بالفعل ضد الإيرانيين والأكراد. وسقوط النظام العراقى قد يؤدى إلى انتشار واسع المدى لأسلحة الدمار الشامل مما يمكن أن يمثل كارثة كبرى إن لم يتم تأمين البنية التحتية لهذه الأسلحة. والقضاء على أسلحة الدمار الشامل يتطلب تخطيطا تفصيليا وتعاونا بين الحكومة الأمريكية والمؤسسات الدولية، وأهمها لجنة التفتيش التابعة للأمم المتحدة. ويقتضى النجاح فى هذه العملية درجة عليا من الكفاءة فى تجميع المعلومات وتبادل الخبرات المخابراتية عن المواقع المحتملة لأسلحة الدمار الشامل والعلماء والفنيين العراقيين الذين سبق لهم أن أسهموا فى مشاريع العراق العسكرية.

ويقتضى ذلك كله تشكيل قوة عمل تمثل فيها وزارات الدفاع والطاقة ووكالة المخابرات، للقيام بعملية بحث عن أسلحة الدمار الشامل أثناء المعارك العسكرية وبعد الانتهاء منها. وأهم نقطة هنا هو وضع اليد على العلماء العراقيين ومنعهم من مغادرة العراق وتدمير كل الأسلحة التى يتم العثور عليها.

والموضوع الثالث الذى يتعلق بالأمن هو وضع خطة لإرساء الأسس اللازمة لجعل العراق بلدا مسالما وآمنا مما من شأنه أن يدعم الأمن الإقليمى.

هذا الهدف الأساسى يتضمن ست عمليات رئيسية بيانها كما يلى:

١ – وضع قوات الجيش العراقى تحت الرقابة وإعادة تأهيلها. ووضع هذه القوات تحت الرقابة معناه العودة إلى الحياة المدنية وإعادة تدريب قوات الجيش والذى سيكون عنصرا أساسيا من عناصر إعادة الوفاق بين عناصر المجتمع العراقى المتعددة.

ولابد من إعادة الجنود إلى الثكنات والإشراف على ملبسهم ومأكلهم. وكل جندى ينبغى أن يتم التعريف به وتصويره ومنحه أوراقا ثبوتية.. وفى نفس الوقت ينبغى تجميع أسلحة الجنود ووضعها فى مخازن آمنة. وكثير منهم

سيعادون إلى مواطنهم الأصلية وذلك فى إطار برامج مدروسة للتأهيل وإعادة التدريب. وفى ضوء السوابق التاريخية فإن المخططين العسكريين ينبغى أن يمنحوا مهلة لا تقل عن١٢٠ يومًا لاستكمال عملية نزع أسلحة الجنود وبداية برنامج نشط وفعال لإعادة التدريب للمقاتلين العراقيين.

ولابد ضمانا لتحقيق الأمن المشروع للعراق ضمان سلامة حدوده والتى يصل طولها إلى٣٦٥٠ كيلو مترا فى المناطق الحدودية منها١٥٠ كيلو مترا مع إيران. وهناك ضرورة قصوى لتخفيض عدد قوات الجيش العراقى التى تصل إلى٣٥٠٠٠٠ ألف ضابط وجندى إلى ما لا يزيد على١٥٠٠٠٠ ألف جندى نظامى وإعادة تدريبها لتصبح مجرد قوة دفاعية، ولابد من صياغة ثقافة لا سياسية لنشرها بين قوات الجيش العراقى الجديد، والقضاء على سياسة تسييس القوات المسلحة كما كان الحال فى ضوء النظام العراقى البعثى.

٢ – العملية الثانية هى ضرورة حماية البنية النفطية التحتية. ومعروف أن العراق يمثل المصدر الثانى أو الثالث فى الاحتياطى النفطى العالمى. ومن هنا أهمية وضع الإجراءات اللازمة لمنع صدام حسين من تدمير آبار النفط.

٣ – العملية الثالثة وتتمثل فى ضرورة الحفاظ على التكامل الإقليمى للعراق. ويقضى ذلك الحصول على ضمانات أكيدة من جيران العراق، وعلى الأخص من تركيا وإيران لعدم الاعتداء على حدود العراق. ونفس الضمانات ينبغى أخذها من قوى المعارضة الكردية لكيلا تعلن قيام دولة كردية مستقلة ولكيلا تتحرك عسكريا لاحتلال كركوك أو بغداد.

٤ – نزع سلاح الحرس الجمهورى والحرس الخاص وحله.

وهذه الوحدات العسكرية أسست لكى تحمى صدام حسين وأركان حكمه وخطط لها لكى تكون معادلة فى القوة لباقى وحدات الجيش. ويقترح التقرير التمييز بين القيادات العسكرية العراقية لهذه الوحدات، فبعضها يمكن بعد حلها وضعه تحت الاختبار وبعضها الآخر ينبغى إحالتهم للمحاكمة نظرا لارتكابهم جرائم حرب.

٥ – ينبغى الحفاظ على مقرات حزب البعث والقصور الرئاسية ومنع تخريبها لأنها قد تتضمن وثائق مهمة تتعلق بجرائم الحرب أو فيها بيانات عن أسلحة التدمير الشامل.

٦ - وأخيرا لابد من حل أجهزة الأمن والمخابرات العراقية. ومن المعروف أن هذه الأجهزة متغلغلة فى كل جوانب المجتمع العراقى وفى كل المؤسسات العراقية، ولابد من حلها جميعا وذلك للقضاء على مناخ الخوف والقهر الذى يميز الآن المجتمع العراقى.

هكذا تحدث تقرير مركز الأبحاث الاستراتيجية والدولية الأمريكى عن ضمانات الأمن بعد سقوط النظام السياسى العراقى، وهو التقرير الذى كان عنوانه «سلم أكثر حكمة» ووقع عليه كل من فريدريك بارتون وباتشيبا كروكر وصدر فى يناير عام ٢٠٠٣.

كان تحقيق الأمن هو الوصية الأولى، أما توفير الحكم الرشيد للمجتمع العراقى فهو الوصية الثانية التى سنعرض لجوانبها المختلفة فى المستقبل.

وفى تقديرنا أن الدراسة النقدية لتقارير مراكز الأبحاث الاستراتيجية الأمريكية بالغة الأهمية لأنها جديرة بإضاءة الجوانب المعتمة فى العقل الاستراتيجى الأمريكى، والذى تحول فى عهد إدارة الرئيس بوش إلى مجرد أداة لشن الحرب لضمان الهيمنة المطلقة على العالم.

(١١)
الحكم الرشيد فى ظل الاحتلال العتيد

أمضى ساعات طويلة فى متابعة تطورات الحرب الإجرامية التى شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق بزعم نزع سلاح التدمير الشامل الذى يمتلكه، وذلك باستخدام أسلحة التدمير الشامل الأمريكية ضد الشعب العراقى!

لقد وقف وزير الدفاع الأمريكى رامز فيلد فى مؤتمره الصحفى الأخير وهو يتغزل فى تكنولوجيا التدمير الأمريكية، ويصفها بأنها تتضمن قنابل ذكية وصواريخ دقيقة تعرف طريقها إلى أهدافها ولا تضل أبدا! بل إنها تصور فى المزاعم الأمريكية وكأنها يمكن أن تميز بين العسكريين والمدنيين!

ولأمر ما أحسست أننا فى حاجة إلى مؤرخ من طراز عبد الرحمن الجبرتى الذى سجل فى كتاباته المثيرة وقائع الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون، والتى بدأت بمنشورات وجهت للشعب المصرى زاعمة أنه قدم لكى يدافع عن الإسلام ويدعوه للترحيب بالقوات الفرنسية الغازية!

المؤرخ الذى سيؤرخ للحرب الأمريكية العراقية لابد له أن يسجل المشابهة التاريخية بين خطاب نابليون وخطاب وزير الدفاع الأمريكى المهووس بتكنولوجيا الدمار الشامل وقدرتها على حسم الصراعات، والمسكون بأفكار جنونية حول ضرورة الهيمنة الأمريكية المطلقة على العالم. وهاهو رامز فيلد يدعو – بكل خفة وسطحية – أفراد الشعب العراقى أن يلزموا بيوتهم حتى يتاح للقوات الأمريكية أن تحتل بلادهم بلا خسائر، كما أنه وجه دعوة ساذجة للقادة العسكريين العراقيين وللضباط والجنود أن يتقدموا (بكل شرف!) لكى يستسلموا للقوات الغازية، ويعدهم بمكافآت ضخمة، أهمها أن أمريكا ستشركهم فى حكم العراق بعد إزالة النظام السياسى العراقى الراهن!

سيقول الجبرتى الجديد «ولما جاءت السنة الثالثة بعد الألفين، وفى الأسبوع الثالث من شهر مارس تحديدا، أطلقت القوات المسلحة الأمريكية صواريخها من

ماركة كروز من السفن والغواصات القابعة فى مياه الخليج لكى تنهمر على رءوس سكان بغداد عسكريين ومدنيين، ولكى تهدم المبانى وفق خطة دقيقة تتضمن إصابة ثلاثة آلاف هدف على الأقل. وهدف إدارة الرئيس بوش المعلن هو القضاء على النظام المستبد للرئيس صدام حسين، وإقامة الحكم الأمريكى الرشيد لتأسيس ديموقراطية عراقية جديدة، وذلك بالاعتماد على صواريخ كروز التى بعد انهمارها على الشعب العراقى ستفتح الطريق إلى تحريره من ربقة الاستبداد!».

والواقع أنه من الصعب على أى باحث علمى أن يضع يده على الطريقة التى يفكر فيها أعضاء إدارة الرئيس بوش، وعلى رأسهم نائب رئيس الجمهورية تشينى ووزير دفاعه رامز فيلد. ذلك أن التحليل الدقيق للخطاب السياسى الأمريكى فيما يتعلق بالحرب ضد العراق لابد أن يكشف أن هناك خللا عقليا جسيما أصاب بالعطب الشديد جهاز التفكير الاستراتيجى الأمريكى. والدليل على ذلك أن إدارة الرئيس بوش – بما تضمه من أقطاب – فشلت فشلا ذريعا فى إقناع مجلس الأمن بأن قرار شنها الحرب على العراق له أى مبرر، بالإضافة إلى أنه يمثل فى الواقع مخالفة صارخة لقرارات مجلس الأمن وخصوصا القرار رقم ١٤٤١، بالإضافة إلى عدوانه على الشرعية الدولية. وإذا أضفنا إلى ذلك الرفض الكونى – إن صح التعبير – للحرب الأمريكية على العراق، والذى تمثل فى ملايين البشر من كل الأجناس والديانات وفى مختلف القارات، الذين ملأوا الساحات والميادين والشوارع رافضين للحرب، ومنددين بالسياسات العدوانية الأمريكية، لأدركنا أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت فى استقطاب مشاعر الرفض والكراهية لسياستها، حتى داخل المجتمع الأمريكى نفسه، حيث تظاهر مئات الآلاف من أعضاء الشعب الأمريكى ضد الحرب، واضطرت الإدارة الأمريكية فى ظل سياساتها القمعية ضد المواطنين الأمريكيين، أن تعتقل ولأول مرة آلافا منهم، بعد أن استطاعت المظاهرات الداعية للسلام أن تكشف الوجه القبيح للإمبريالية الأمريكية الجديدة، التى تريد إعادة إنتاج تقاليد الاستعمار البريطانى فى القرن التاسع عشر، والتى تتمثل فى الغزو العسكرى والاحتلال الدائم، بزعم تمدين الشعوب وتحريرها وفق المبادئ الديموقراطية الغربية المزعومة!

الحماقة السياسية علم وفن!

ولم أدرك إلا مؤخرا حين تابعت بدقة الخطاب السياسي الأمريكي منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتطورات الأحداث الأخيرة في شن الحرب على العراق، أن الحماقة السياسية علم وفن! غريب أن يتسم مجموعة الحكام الأمريكيين في إدارة الرئيس بوش بهذا القدر من الحماقة السياسية في بلد يضم أكبر عدد من مراكز الأبحاث الاستراتيجية في العالم، والتي تتوزع بين اليمين واليسار، وتنتج من الدراسات والأبحاث والرؤى المستقبلية فيضا من التحليلات، والتي يتسم بعضها بالرصانة العلمية.

وكنت أناقش كاتبا سياسيا مرموقا في هذه الظاهرة، وأكدت على الحماقة السياسية الظاهرة في الخطاب السياسي الأمريكي وفي السلوك الفعلي ذاته للقيادات الحاكمة في واشنطن. ولكنه فاجأني برفضه لوصف الحماقة السياسية، وقال على العكس، هذه المجموعة الأمريكية الحاكمة لديها فائض من القوة، وتمتلك رؤية محددة عن أهمية السيطرة الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية على العالم، وهم يعرفون ما يفعلونه.

لم أقتنع بمنطقه في الواقع، وخصوصا حين استمعت على شاشة التليفزيون إلى خطاب رامز فيلد وهو يدعو الشعب العراقي إلى الخنوع والقادة العسكريين إلى الاستسلام على أنغام صواريخ كروز التي تدمر بغداد كل يوم بزعم فتح الطريق أمام الشعب إلى الديموقراطية على الطريقة الأمريكية! أليست هذه حماقة سياسية، وجهلا فاضحا بفهم سيكولوجية الشعوب، والتي لديها بالضرورة ذاكرة تاريخية مازالت تحتفظ في فضاءاتها بالخبرات المؤلمة للاستعمار القديم؟ ولا أنكر أنني دهشت وسررت حين قرأت مقالا رائعا للصديق المفكر المغربي المعروف دكتور محمد عابد الجابري، وهو ينظر على البعد للفكرة التي عبرت عنها من قبل بصورة عامة. لقد نشر الجابري في جريدة الاتحاد بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٣ واحدة من أعمق مقالاته بعنوان «في نقد الحرب: وضعية الأحمق الغر!»، وهو يحلل فيها بشكل ساخر ظاهرة الحمق السياسي الأمريكي، من خلال تحليله للتصريحات السياسية الأمريكية، إذ قرر «ونظرا لكون تلك التصريحات صدرت عن رؤساء دول أو عمن عم في معناهم فإن درجة الغرابة فيها تنزل بها إلى أدنى درجات المعقولية، إلى «الحمق» الخالي من «الوعي بالحمق»!».

وقد أشار الجابرى إلى هذا الحمق وهو يعلق على نص مشروع القرار الذى تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى مجلس الأمن، تمنح فيه للعراق عشرة أيام ليكشف عن جميع ما لديه من أسلحة الدمار الشامل. ويقرر الجابرى «ووجه الغرابة فى هذا المشروع أعنى ما يجعله خارج المعقولية تماما هو أنه جاء بعد تقرير المفتشين الذين عينهم مجلس الأمن وقد نوهوا فيه بتعاون العراق وأفصحوا فيه عن أن مهمتهم لن تستغرق سنوات» ومع ذلك فالقرار المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى مجلس الأمن يطلب منه الترخيص لهما بشن الحرب باسم هذا المجلس نفسه!

ويحلل الجابرى بصورة رائعة سلوك الأحمق الذى لا ينتبه إلى شذوذ خطابه أو أفعاله، بأنه شخص مستغرق فى عالم الحمق يعيش فى حدود «بعد واحد» هو ما يمكن أن نطلق عليه «بعد الإنسان الأحمق»!

والجابرى فى الواقع بهذا التصوير الدقيق والساخر معاً إنما يعيد إنتاج عنوان الكتاب الشهير للفيلسوف هربرت ماركيوز «الإنسان ذو البعد الواحد» والذى حاول فيه أن يحلل أبعاد الإنسان الغربى المعاصر، الذى لوثت عقله سياسات تزييف الوعى التى تصوغها النخبة الرأسمالية الحاكمة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة، والتى تؤدى عملا إلى اختزال الفرد لكى يصبح مجرد حيوان مستهلك بلا وعى نقدى لما يدور حوله فى العالم.

الحكم الرشيد والمشاركة

وإذا كنت قد خططت من قبل أن يكون المقال الراهن استكمالاً لعرض وتحليل الوصايا الأمريكية العشر لحكم العراق كما وردت فى تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية فى واشنطن والذى صدر فى يناير ٢٠٠٣ بعنوان «سلم أكثر حكمة»، إلا أن ظاهرة الحماقة السياسية الأمريكية بمؤشراتها المتعددة على مستوى الخطاب والسلوك الفعلى، شغلتنى لفرط غرابتها فى عالم معاصر معقد يدعو إلى استخدام أقصى معدلات التفكير العقلانى الذى لا يقفز حول الواقع، ولا يستهين بتعقيداته ولا يقلل من شأن الخصوم، ولا يدوس قواعد الشرعية الدولية، أو يتجاهل المزاج العالمى للشعوب التى ترفض الحرب وسيلة لحل الصراعات، ويؤكد على السلام.

ومع ذلك فالمقال الراهن كان مخصصًا لعرض أفكار التقرير الأمريكى عن

«الحكم الرشيد والمشاركة». والحكم الرشيد ترجمة قد لا تكون دقيقة تماما لمصطلح أخذ يذيع استخدامه فى الدوائر الأكاديمية الغربية مؤخرا! «وهو الكلمة الإنجليزية Governance». ويلفت النظر أننا - أكاديميين ومثقفين عرب - سرعان ما تلقفنا المصطلح الجديد، كعادتنا مع «الموضات الفكرية» الغربية وأخذنا نلوكه بغير تدبر!

وأيا ما كان الأمر، فإن التقرير فى مجال الحكم الرشيد والمشاركة يعرض بخفة بالغة اقتراحين ينبغى الشروع فى تطبيقهما على الفور قبل إلقاء الصواريخ والقنابل على بغداد وبعدها مباشرة! الاقتراح الأول دعوة للولايات المتحدة الأمريكية وهو أن تقوم الأمم المتحدة بالمشاركة فى تأسيس إدارة مدنية فى العراق بعد القضاء على النظام السياسى العراقى الراهن. والاقتراح الثانى هو أن تشرع الحكومة العراقية الجديدة بعد غزو العراق فى القيام بعملية حوار وطنى واسع المدى لإشراك العراقيين فى صياغة مستقبلهم السياسى. ويقترح التقرير أن تعين الأمم المتحدة مفوضا خاصا لإدارة هذا الحوار، وذلك فى ظل الاحتلال الأمريكى العتيد!

كيف يمكن تحقيق هذه الاقتراحات الأمريكية التافهة إذا كانت الأمم المتحدة ممثلة فى الأعضاء البارزين فى مجلس الأمن قد اعتبروا الحرب الأمريكية على العراق عدوانا صريحا وإجراء مضادا للشرعية الدولية؟ ولكن ماذا نفعل مع الحماقة السياسية الأمريكية التى حار البشر فى كيفية التعامل معها!

(١٢)
قواعد المنهج فى تدمير الدول وتعميرها!

ستظل الأسئلة التى سبق للفيلسوف الفرنسى الشهير جان بول سارتر أن طرحها بصدد الكتابة قائمة تتحدى الكتاب، وخصوصاً فى الأزمنة الصعبة كتلك التى نعيشها الآن، ونحن نشاهد على شاشات التليفزيون كل ساعة تطورات الحرب الوحشية التى تشنها القوات الأمريكية الغازية على الشعب العراقى البطل.

■■ ماذا نكتب؟ وكيف نكتب؟ ولمن نكتب؟

أسهل الأسئلة السؤال الأخير. نحن نكتب للشعب العربى الذى ننتمى إليه أساساً، ولكن أيضاً للرأى العام العالمى الذى تظاهرت جماهيره بالملايين فى كل عواصم ومدن العالم ضد الحرب، وضد السياسة الأمريكية العدوانية التى خرقت مبادئ الشرعية الدولية، سعياً وراء مصالحها الاقتصادية ورغبتها العارمة فى السيطرة المطلقة على العالم، كما تحلم مجموعة مجنونة من أعضاء إدارة الرئيس بوش على رأسها تشينى نائب رئيس الجمهورية ورامز فيلد وزير الدفاع وريتشارد بيرل مهندس الحملة العسكرية الخائبة على العراق.

يظل سؤال ماذا نكتب يطاردنا بإلحاح ! هل نشرع فى تحليل الموقف الراهن برده إلى أصوله التاريخية حين بدأ يتشكل الوعى الأمريكى بأن الولايات المتحدة الأمريكية - بحكم ثرائها الخيالى ومبادراتها التكنولوجية وقوتها العسكرية وجشعها للتراكم الرأسمالى الذى لا يحده حدود - ينبغى أن تسلك باعتبارها إمبراطورية ؟ أو هل نذكر بالإعلان الإمبراطورى الذى أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر والذى تمثل فى استراتيجيتها الجديدة للأمن القومى والتى تنص صراحة على إهدار الشرعية الدولية، وتجاهل كل قواعد القانون الدولى، حين نصت على الحق المطلق للولايات المتحدة الأمريكية فى توجيه ضربات استباقية لأى دولة تشم منها رائحة خطر على الأمن القومى الأمريكى؟

أو نترك كل ذلك لنتحدث ليس عن النظرية الأمريكية فى تدمير الدول المنهارة Failed States بتعبير تقرير استراتيجى أمريكى حديث، ولكن عن الممارسة الفعلية لذلك كما نشهد فى القصف للبصرة وبغداد بعشرات الألوف من الصواريخ والقنابل؟

وهل نستكمل ذلك بتحليل قواعد المنهج التى أذاعتها لجنة مشتركة بين الجيش الأمريكى ومركز الدراسات السياسية والدولية فى واشنطن عن أصول إعادة إعمار الدول المنهارة بعد تدميرها ؟

كل هذه اختيارات متعددة أمامنا، وكل اختيار منها له وجاهته.

فالعودة إلى تاريخ الإمبراطورية الأمريكية يجعلنا نفهم الوحشية الراهنة فى الحرب الإجرامية ضد الشعب العراقى بدون تمييز بين العسكريين والمدنيين، ولا بين المواقع الاستراتيجية والبيوت السكنية. كما أن التحولات الاستراتيجية وخصوصاً مذهب الضربات الاستباقية الذى طبق لأول مرة ضد العراق يستحق أن نقف أمامه بالتحليل، لأنه يتضمن فى الواقع قضاء مبرما على نظام الأمم المتحدة وميثاقها الذى تمت صياغته بمشاركة فعالة - ويا للمفارقة - من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٥.

وهل يمكن تجاهل الممارسة اليومية الإجرامية للحرب، بالإضافة إلى أفكار مجموعة المقاولين السياسيين الأمريكيين فيما يتعلق بتوزيع غنائم الحرب، من بترول، وعقود لإعادة الإعمار، بدأ توزيعها فعلاً على عدة شركات أمريكية، أبرزها شركة كان يديرها لسنوات قليلة خلت ديك تشينى نائب رئيس الجمهورية الأمريكية، رجل الأعمال ورجل شركات النفط، ومقاول الشركات الكبرى، وصاحب الخطط الجنونية التى تتعلق بالأهمية التاريخية لاستعمار العالم كله بواسطة الإمبراطورية الأمريكية؟

ومع أهمية هذه الموضوعات جميعاً التى يستحق كل منها دراسة خاصة إلا أننى وقعت تحت تأثير ضرورة التعليق على أحداث الحرب البارزة من وجهة نظر التحليل الثقافى، وبعضها يفوق الخيال.

قصة الفلاح والأباتشى

لقد شغلت العالم كله قصة الفلاح العراقى العجوز الذى استطاع ببندقية «برنو» قديمة أن يصطاد طائرة أباتشى ويوقعها، ويتم أسر طيارها. هذه الطائرة

التى هى فخر سلاح الجو الأمريكى والتى أبلت بلاء حسناً فى المعارك من قبل، والتى يصل ثمن الواحدة منها إلى ملايين الدولارات، والمحصنة تحصيناً متيناً، هل يمكن لهذا الفلاح البسيط أن يوقعها حقاً ببضعة رصاصات أطلقها عليها من بندقيته ذات المدى الطويل، وصاحبة الشهرة العريضة فى فاعليتها رغم بدائيتها، إذا ما قورنت بالأسلحة المتطورة التى تنتمى إلى عائلة «الكلاشينكوف» وغيرها من الأسلحة السريعة ؟

اندفع الإعلام الأمريكى الغبى إلى التكذيب كالعادة، مؤكداً أنه ربما حدث لها عطل فنى، أو قد تكون رمال الصحراء العراقية الخبيثة قد تسللت إلى أجهزتها الدقيقة فأعطلتها، أو سقطت لأى سبب آخر، لأن إسقاط الفلاح العراقى لها فيه ما يمس الهيبة العسكرية الأمريكية ! بل إن القصة ذاتها لو صدقت من شأنها أن تسخر بشدة من الأوهام الجنونية التى يعتنقها رامز فيلد وزير الدفاع الأمريكى عن فاعلية القنابل الذكية «والصواريخ الدقيقة» فى الحرب الحديثة !

وتقول التقارير الأمريكية أن سر الخيبة العسكرية الأمريكية فى العراق يكمن فى أن رامز فيلد الذى لا يعرف شيئاً عن التخطيط العسكرى، أصر على أن يكون - بغروره الكامل وعنجهيته الكاذبة - هو مخطط الحملة العسكرية. وقد دخل بصفته هذه فى معركة ضارية مع جنرالات البنتاجون متهما إياهم بالتخلف فى الفكر العسكرى والتعصب لتكتيكات الحرب الباردة. لقد قرر المخطط العسكرى رامز فيلد أن الحرب فى العصر الإليكترونى لا تحتاج إلى حشد قوات كبيرة، ولا الاعتماد بشكل مبالغ فيه على المدرعات، وإنما عمادها قوات جوية عالية التكنولوجيا، وصواريخ موجهة، وقوات خاصة خفيفة الحركة. وتطبيقا لنظريته العبقرية - بالإضافة إلى أوهامه عن استسلام الشعب العراقى وثورته ضد الرئيس صدام حسين، وانقلاب القادة العسكريين العراقيين ضد النظام - قرر عدم الدفع إلى العراق بقوات عسكرية كبيرة الحجم، لأن المعركة ستحسم فى أيام قليلة!

وقد فشلت نظرية رامز فيلد، كما سقطت فى الوحل أوهامه عن استسلام الشعب العراقى أو انقلاب القادة العسكريين العراقيين. وفى آخر تصريح له يقول يبدو أنه ليس فى العراق شعب واحد، وإنما فئات شتى، وبعضها يحارب بشراسة غير متوقعة، معتبرا القوات الأمريكية غازية وليست محررة! ياللسطحية والجهالة!

غير أنه بالإضافة إلى تكذيب الإعلام الأمريكى لقصة الفلاح والأباتشى، انبرى عدد من أعضاء المعارضة العراقية الضالعين مع المخابرات المركزية الأمريكية والمتعاونة معها من أجل تحرير العراق! إلى تكذيب القصة، على أساس أنها ليست إلا أساطير يروج لها العراقيون، ويصدقها الشعب العربى البائس والمحبط، والذى يرنو إلى أى انتصار على الأمريكيين.

والقصة فى ذاتها - بغض النظر عن وقائعها ومفرداتها - تثير أسئلة فلسفية خاصة بعلاقة الإنسان بالتكنولوجيا. أثيرت هذه الأسئلة منذ عقود حين برزت وجوه الثورة العلمية والتكنولوجية بفتوحاتها الجبارة، وخصوصا فى مجال الذكاء الصناعى، حين طرح سؤال: هل يمكن اختراع كمبيوتر له قدرات ذهنية تجعله أذكى من الإنسان؟ وهل يمكن لو تطور الإنسان الآلى أن يتحكم فى مخترعيه من بنى البشر ويقرر مصيرهم؟

وبعيداً عن هذه الأسئلة الفلسفية، فقد حسمت الموضوع معركة فيتنام التى استطاع فيها الشعب الفيتنامى البطل أن يهزم الجيش الأمريكى هزيمة ساحقة، بالرغم من تقدمه التكنولوجى الساحق. وذلك تم ببساطة لأن الإرادة الإنسانية الفاعلة تستطيع أن تقف ضد أى تكنولوجيا مهما صعدت فى مدارج التقدم.

ومن هنا من حق الشعب العربى ليس فقط أن يصدق قصة الفلاح والأباتشى، بل أن يدعم بذلك إيمانه العميق - فى ضوء الإنجازات العراقية الخارقة فى الميدان - أن العواصم العربية ليست ميدانا مستباحا للغزاة الأمريكيين أو غيرهم، وأن المقاومة ينبغى أن تستمر حتى آخر لحظة - على عكس ما ينادى به بعض الانهزاميين العرب - وأن الخسائر الجسيمة لابد أن تصيب أكبر عدد من القوات الغازية حتى يكونوا ودولهم عبرة لمن يعتبر.

قصة الرئيس الأمريكى المؤمن!

وكيف أستطيع أن أمارس التحليل التاريخى أو السياسى للحرب الأمريكية ضد العراق، وأترك قصة الرئيس بوش المسيحى المؤمن الذى يبدأ كل صباح بصلاة عميقة، قبل أن يأمر بشن مزيد من صواريخ كروز والقنابل العنقودية على الشعب العراقى؟

لقد جاء خبر فى وكالات الأنباء يوم الأحد ٣٠ مارس مفاده كما يلى:

«طلب من الجنود الأمريكيين الذين يشاركون فى القتال ضد العراق الدعاء من

أجل رئيسهم جورج بوش. ووزعت كتيبات على آلاف من رجال مشاة البحرية «المارينز» تحمل عنوان «واجب المسيحيين» وتحتوى تلك الكتيبات على أدعية كما تحتوى على جزء يتم نزعه من الكتيب لإرساله بالبريد إلى البيت الأبيض ليثبت أن الجندى الذى أرسله كان يصلى من أجل بوش».

وطبقا لأحد الصحافيين المرافقين لقوات التحالف فإن هذا الجزء يقول «لقد صليت من أجلك ومن أجل عائلتك وموظفيك وجنودنا فى هذه الأوقات التى تسودها حالة عدم اليقين والاضطراب. ليكن سلام الله إليك». ويقدم الكتيب الذى وضعته جماعة تسمى «آن كولين تنيسترين» صلوات يومية من أجل الرئيس الأمريكى المعروف أنه من «المسيحيين المتجددين»، والذى يعمد دائما إلى ذكر الله فى خطاباته. وتقول صلاة يوم الأحد «أدعو من أجل أن يلجأ الرئيس ومستشاروه إلى الله وحكمته كل يوم ولا يعتمدون على فهمهم الخاص». أما صلاة الاثنين فتقول «أدعو أن يكون الرئيس ومستشاروه أقوياء وشجعانا لعمل الصواب بغض النظر عن النقاد» (راجع جريدة الحياة بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٣).

أليس من حقنا بعد أن نقرأ هذا الخبر المذهل أن نثير تساؤلات جوهرية عن السلامة العقلية لأركان إدارة الرئيس بوش؟ أليسوا هم سادة التكنولوجيا الرفيعة المستوى، وأرباب الصواريخ الذكية والقنابل العنقودية؟ مم يخافون هذا الخوف العميق؟ هل هددت سلامتهم النفسية مقاومة الفلاحين والمقاتلين العراقيين وفاجأتهم الحرب التى – كما يصرح جنرال إنجليزى خائب – لم يتدربوا عليها من قبل؟

وإذا كانت الجماهير فى العصر المملوكى حين فوجئت – كما يقرر الجبرتى – بالقنبر (القنابل) الفرنساوى يهبط عليهم من كل مكان قد صاحت «يا خفى الألطاف نجنا مما نخاف»! فهل دار الزمن دورته لكى يدور رامز فيلد وبطانته فى حلقة ذكر هستيرية مرددين نفس الهتاف؟ ترى هل هناك – كما تصورنا – فوارق فاصلة حقا بين التخلف والتقدم؟ سؤال مطروح!

(١٣)

نظرية إمبراطورية فى استعمار الشعوب

الآن وقد اتضح مشهد الحرب الأمريكية على العراق بوضوح شديد بكل مفرداته ومكوناته، يصبح التساؤل مشروعا: هل التخطيط الذى تمثل فى اصطناع أسباب الحرب من وجهة النظر الأمريكية، بكل ما حفل به من أكاذيب متعمدة وأدلة مزيفة، ومسار الحرب ذاتها كما تتضح معالمها على شاشات التليفزيون كل يوم، بما فيها من قصف عشوائى على المدن العراقية وإبادة للسكان المدنيين، مسألة جديدة وطارئة على السلوك الأمريكى لإدارة منحرفة برئاسة الرئيس بوش الابن، أم أنها فى الواقع سمة أساسية من سمات سلوك الدولة الأمريكية؟ يجيب على هذا التساؤل المؤرخ الأمريكى هوارد زين فى كتابه الخطير «تاريخ شعبى للولايات المتحدة الأمريكية من عام ١٤٩٢ حتى الآن» والذى نشر فى نيويورك لأول مرة عام ١٩٨٠، وصدرت طبعته المنقحة عام ١٩٩٩.

يقرر هوارد زين فى الفصل الثانى عشر من الكتاب الذى يحكى التاريخ الحقيقى لا التاريخ الرسمى المزيف للدولة الأمريكية وعنوانه «الإمبراطورية والشعب» أن تيودور روزفلت كتب إلى صديق له عام ١٨٩٧ «بينى وبينك أننى أرحب بأى حرب، لأننى اعتقد أن هذا البلد (أمريكا) تحتاج إلى واحدة».

والواقع أن هذا التصريح المبكر لروزفلت عن الحاجة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لإشعال الحروب من حين لآخر لفوائدها الإيجابية التى تنعكس على الاقتصاد الأمريكى، ولزيادة مساحة الهيمنة الأمريكية، يفسر الاتجاه الاستراتيجى الأساسى الذى اعتنقته كل الإدارات الأمريكية المتعاقبة، لا فرق بين الإدارات الجمهورية والديموقراطية. ولعل ما يؤكد هذا الاتجاه والذى قد يدفع بالرؤساء الأمريكيين إلى اصطناع أسباب حروبهم وافتعالها، أن روزفلت آخر هو فرانكلين روزفلت حين أصبح رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، الذى قرر أن يدخل الحرب العالمية الثانية لنصرة الحلفاء ضد دول المحور وهى ألمانيا

وإيطاليا واليابان، هو الذى استفز اليابان بصورة مدروسة حتى تقوم بغارتها الشهيرة على بيرل هاربر، حتى يتخذ من هذه الغارة مبررا لإلقاء القنبلة الذرية على هيروشيما ونجازاكى، مع أن تطورات الحرب لم تكن تستدعى على الإطلاق إلقاء القنبلة، لأن اليابان كانت قد هزمت فعلاً عسكريًا فى الميدان. وقد كشف عن هذا السر الخطير الذى ظل محجوبا عن الناس عموما وحتى عن الباحثين المحترفين، الروائى الأمريكى والناقد الاجتماعى الشهير جور فيدال فى أحد كتبه.

وهكذا يمكن القول أن الرئيس بوش وبطانته فى اصطناع أسباب الحرب العدوانية ضد العراق، بزعم امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، بالرغم من تقارير المفتشين الدوليين التى أنكرت ذلك، إنما جرى فى الواقع على سنة أسلافه من رؤساء الجمهوريات الأمريكيين، الذين زوروا الأدلة وساقوا الحجج الزائفة للعدوان على الشعوب وشن الحروب عليها، وآخر تلك الحروب الكبرى كانت حربهم ضد الشعب الفيتنامى والتى لقوا فيها هزيمة ساحقة ومهينة. وهى تلك الهزيمة التى أمرضت الشخصية الأمريكية المتباهية بقوتها الفائقة وتكنولوجياتها الفذة، لدرجة أن الرئيس بوش الأب صرح بعد إخراج قوات التحالف للعراق من الكويت عام ١٩٩٠ أن أمريكا شفيت من عقدة فيتنام!

ولكن دارت الأيام وجاء الرئيس بوش الابن، ولعله لن يشفى من عقدة بغداد، بعدما رأينا من تبعثر الهيبة الأمريكية على أرض العراق، وتهاوى مزاعم القوة التكنولوجية الصاعقة فى ضوء المقاومة البطولية والشرسة للشعب العراقى.

ولكن الرئيس بوش الابن أضاف هو وإدارته فى الواقع جديدا للتاريخ الإمبريالى الأمريكى، وهو ابتداع نظرية إمبراطورية لاستعمار الشعوب. وهذه النظرية مؤسسة فى الواقع على عدد محدود من الأفكار الإجرامية مبناها أن أمريكا تقوم من خلال القصف العشوائى بصواريخ كروز وقنابل الطائرات الثقيلة بتدمير الدولة التى تحاربها، ثم تبدأ بعد ذلك فى إعادة تعميرها من خلال نهب ثرواتها، والاستيلاء على مصادر دخلها، وتوزيع عقود الإعمار على الشركات الأمريكية.

وقد تولى صياغة هذه النظرية المستحدثة فى استعمار الشعوب لجنة مشتركة من جمعية الجيش الأمريكى بالاشتراك مع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطن (يضم ١٩٠ باحثاً وخبيراً). صدر هذا التقرير فى يناير عام

٢٠٠٣، بعد عام أو أكثر من البحث العميق، وله عنوان غريب يدل فى الواقع على العقلية السوقية الأمريكية التى لا تركز إلا على الربح والربح الوفير سواء فى مجال الاقتصاد أو فى مجال الحروب وما بعد الحروب. العنوان هو: «العب لتكسب!»، والعنوان الفرعى «لجنة إعادة الإعمار بعد نهاية الصراعات».

وقد صاغت هذه اللجنة ١٧ توصية موزعة على أربع فئات كبرى هى: ضمان الأمن، وتحقيق العدل والمصالحة، وإشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية، وأمور الحكم والمشاركة.

والحقيقة أن التقرير يتسم بصراحة فجة. ذلك أنه حين تحدث عن دور الولايات المتحدة فى إعادة إعمار الدول الفاشلة Failed States قرر بوضوح أن المسألة تعتمد أساساً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى أن الإسهام الأمريكى فى إعادة إعمار هذه الدول لا علاقة له البتة باعتبارات إنسانية أو غيرها. وعلى ذلك إن كانت هناك مصالح أمريكية كبرى فعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تلعب دوراً رئيسياً، أما إذا لم تكن هناك مصالح هامة فلا ينبغى الاهتمام بلعب أى دور أمريكى فى هذا المجال.

وحين نطالع التوصيات المتعددة التى نص عليها تقرير اللجنة المشتركة سنكتشف على الفور أنها لا تعدو كونها توصيات بيروقراطية تهدف أساساً إلى إنشاء لجان أمريكية للسيطرة على كل مقدرات البلد المستعمر (وهنا فى هذه الحالة هو العراق) لضمان الأمن، وتحقيق العدل وإشباع الحاجات الاقتصادية للسكان، وضمان إقامة نظام حكم استعمارى صريح قد يشارك فيه بعض سكان البلاد بصورة كبيرة أو صغيرة حسب الظروف والأحوال.

وتطبيقاً لهذا الفكر الاستعمارى المستحدث نشر أن الحاكم العسكرى المقبل للعراق هو الجنرال المتقاعد جاردنر الذى يمكث الآن فى أحد فنادق الكويت تمهيداً لاستدعائه لحكم العراق (يا للجهالة!). ونشر أيضاً أنه ستشكل وزارة مكونة من ٢٣ وزيراً أمريكياً قد يعين لهم مستشارون عراقيون !

وهكذا أثبت الأمريكيون – من خلال سير المعارك العسكرية – بالإضافة إلى جهلهم بالأراضى العراقية، جهلهم الفاضح بالتاريخ العراقى واستهانتهم الشديدة بفهم الشخصية العراقية. ويكفى أنهم تصوروا أن الشعب العراقى عن بكرة أبيه سيخرج للترحيب بالقوات الغازية باعتبار أفرادها محررين وليسوا

غزاة، كما أن القوات المسلحة العراقية ستقوم بالاستسلام للقوات الغازية ! هكذا تحدثت منشوراتهم التى أسقطوا الملايين منها على سكان العراق.

غير أنهم فوجئوا فى الواقع بهبة الشعب العراقى بكل طوائفه للحرب ضد الغزاة.

وهكذا يمكن القول أن علماء نفس العلاقات الدولية كانوا على صواب حين ركزوا على دراسة إدراك وسوء إدراك misperception القادة السياسيين فى مجال اتخاذ القرارات الكبرى الخاصة بالحرب. لقد خاب فأل عصابة تشينى ورامز فيلد كما خاب من قبل فأل جولدا مائير وقادة إسرائيل العسكريين، حين ظنوا أن القوات المصرية لن تجرؤ على اتخاذ المبادرة بالهجوم على إسرائيل وعبور خط بارليف الرهيب. ففاجأتهم حرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣ وأوقعت بهم الهزيمة الساحقة!

وإذا كانت تصريحات الرئيس بوش وأركان إدارته عن أهداف الحرب ومقاصدها وما ستفعله الإدارة الأمريكية بعد سقوط النظام العراقى من تولية حاكم عسكرى أمريكى للعراق لتأسيس نظام سياسى عراقى ديموقراطى يكون نموذجا ديموقراطيا يحتذى به فى العالم العربى، قد كشف عن سذاجة سياسية شديدة، فإن النظرية الاستعمارية الجديدة التى صاغتها إدارة بوش مستعينة فى ذلك بمراكز الأبحاث الاستراتيجية الأمريكية الكبرى لا تقل فى الواقع سذاجة عن الخطاب السياسى الأمريكى المتهافت بصدد الحرب. وهو الخطاب الذى رفضته فرنسا وألمانيا والصين وروسيا وعديد من دول العالم، لإدراكها لخطورة السياسات العدوانية الأمريكية، ليس على أمن العراق أو الشرق الأوسط فقط، ولكن على الأمن العالمى كله!

ولم يتردد بعض الاستراتيجيين الأمريكيين من الخبراء فى شئون العالم العربى والشرق الأوسط فى اتهام إدارة الرئيس بوش بالجهل الفاضح، وعدم الدراية بالأوضاع العراقية سواء العسكرية أو السياسية أو الاجتماعية. وينبهوا إلى أن اندفاع إدارة الرئيس بوش لشن الحرب ضد العراق، تحت ضغط إيديولوجية متطرفة يتبناها عدد من أركان هذه الإدارة، يمكن أن يؤدى إلى نتائج سلبية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية سواء على الصعيد العسكرى أو السياسى.

ومن الغريب أن كوردزمان صاحب المؤلفات الشهيرة عن الخليج العربى

أصدر تقريرا هاما فى وقت مبكر نسبيا وفى ٣١ ديسمبر عام ٢٠٠٢ تحديدا، عنوانه: «التخطيط لجرح نحدثه بذواتنا! سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة صياغة العراق ما بعد صدام».

والعنوان دلالته واضحة! فهو يقول صراحة أن التخطيط السياسى الأمريكى لشن حرب على العراق، والخطط المبدئية لإعادة إعمار العراق بعد سقوط النظام العراقى، خطط هزيلة إن كشفت عن شيء فإنما تكشف عن الجهل العميق لإدارة الرئيس بوش بالأوضاع العراقية الميدانية من النواحى السياسية والاجتماعية والثقافية. وقد قام بصراحة نادرة بتشريح أعراض المرض المتفشى فى فكر الإدارة الأمريكية، وقام بتقديم نصائحه الاستعمارية الموثقة المبنية على خبرة عريقة فى الاستهانة بحق الشعوب فى الحرية والكرامة، تطبيقا أمينا لرؤية إمبراطورية للعالم، ترى أن من حق الولايات المتحدة الأمريكية المطلق أن تهيمن على الكوكب كله، وفى سبيل ذلك من حقها أن تشن ما تشاء من حروب، وخصوصا بعد أن امتلكت الصواريخ الذكية التى تسمح لها بدك العواصم المعادية!

قد تكون الصواريخ ذكية – وإن كان حتى هذا مشكوك فيه فى ضوء عشوائية سقوط الصواريخ الشاردة على سوريا والسعودية وإيران – ولكن مما لا شك فيه أن السياسة الأمريكية وفقا لكل المقاييس سياسة غبية!

---

(١٤)
وصايا استعمارية للاحتلال الأمريكى

وأخيرا جاء اليوم المرتقب الذى خطط له الخبراء الاستراتيجيون الأمريكيون منذ حقبة طويلة، ونعنى إسقاط النظام السياسى العراقى بعد غزو عسكرى للعراق، تستخدم فيه كافة الأسلحة الذكية التى لا تفرق بين العسكريين والمدنيين كما قررت السياسة الأمريكية الغبية!

دخل أفراد قوات التحالف إذن بغداد غزاة فاتحين، ولكن فى ثوب محررين مزعومين للشعب العراقى. ولم تجد هذه القوات صعوبة فى العثور على عدد من المرتزقة يقدمون لها الورود كما نص على ذلك السيناريو الاستعمارى الأمريكى الإنجليزى. غير أن ما يدهشنا حقيقة أن بعض المثقفين العرب من أنصار الغزو الأمريكى لاقتلاع النظام الشمولى العراقى يصدقون فعلا هذه المشاهد السوقية الرخيصة التى رأوها على شاشات التليفزيون، والتى فى نظرتهم الساذجة تمثل ترحيبا عراقيا لا شك فيه بالاحتلال الأجنبى لبلادهم، الذى يتيح للأمريكيين أن يتحكموا فى رقابهم، وينهبوا ثرواتهم!

ولعل المنطق الكامن فى فكر هذه الفئة القليلة الشاردة من المثقفين العرب أن القوى من حقه أن يفعل ما يشاء. ومادامت الولايات المتحدة الأمريكية تملك القوة العسكرية الفائقة، ولديها التكنولوجيا المتقدمة، وعندها النية الأكيدة لكى تكون هى إمبراطورية القرن الحادى والعشرين والقرون التالية إلى أبد الآبدين، فما الذى يمنعهم من التعاون معها لتحقيق برنامج التطوير الديموقراطى للعالم العربى الذى أعلنه كولن باول وزير الخارجية الأمريكى، ورصد له تسعة وعشرين مليون دولاراً كدفعة أولى. لقد أصبح – فيما يبدو – التعاون الوثيق مع الحكومة الأمريكية بأجهزتها المتنوعة مهما كانت سياستها العدائية إزاء العرب وعلى رأسها وكالة المخابرات المركزية مسألة لا تشين حكومة، ولا تصم مثقفا أو باحثا عربيا أو ناشطا من نشطاء حقوق الإنسان! ذلك أن الولايات المتحدة

الأمريكية صاحبة السجل الأسود فى حماية النظم الديكتاتورية فى العالم الثالث، وقائدة الانقلابات فى أمريكا اللاتينية ضد النظم الديموقراطية - وحالة الانقلاب الأمريكى ضد اللنيدى رئيس جمهورية شيلى بارزة - أصبحت فجأة رائدة التطوير الديموقراطى فى العالم، وحامية حقوق الإنسان!

نقد للجهل الأمريكى بالعراق

ويلفت النظر بشدة أن عدة مراكز أبحاث استراتيجية أمريكية أجرت بحوثا منذ سنوات عن طريقة حكم العراق بعد إتمام الغزو العسكرى بحمد الله، والبدء فى استعمار هذا البلد الثرى بموارده الطبيعية والبشرية.

غير أن خبيرا أمريكيا مرموقا فى شئون العالم العربى هو أنتونى كوردزمان أستاذ كرسى الاستراتيجية فى مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطن، راجع بدقة كل الخطط الأمريكية لاستعمار العراق، ووصل إلى نتيجة أساسية هى أن أغلب الأفكار التى تضمها تكشف عن جهل عميق بأوضاع العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية! وقد ضمن نقده العنيف تقريرا نشره المركز فى ٣١ ديسمبر عام ٢٠٠٢ أى قبل الحرب الفعلية بمدة طويلة، تأكيدا للحقيقة أن غزو العراق - كما صرح بليكس رئيس لجنة المفتشين الدوليين - كان مخططاً له، وليس له أى صلة بحكاية نزع أسلحة الدمار الشامل، والتى كانت كذبة كبرى استخدمت كذريعة للحرب.

لقد اكتشف كورزمان باعتباره «حكيما» استعماريا راسخ القدم فى السياسات الاستعمارية مجموعة «أعراض مرضية» فى الفكر الاستراتيجى الأمريكى فيما يتعلق باستعمار العراق. وهو يقدم خبرته الثمينة فى تحليل هذه الأعراض، وتقديم النصائح المدروسة لتلافيها، وقد حصر هذه الأعراض - ويا للدقة - فى ثمانية عشر عرضا!

وقد يكون مفيدا لكى نعرف النيات المبيتة لاستعمار العراق لعدد غير محدد من السنين، أن نلقى الضوء على الأعراض التى يحددها كوردزمان. يقول الخبير الاستراتيجى الداهية فى تقريره الذى أصدره بعنوان «التخطيط لجرح نحدثه بأنفسنا: السياسة الأمريكية لإعادة تشكيل عراق ما بعد صدام»، وذلك فيما يتعلق بالسلبية الأولى، أن لدى المخططين الأمريكيين يقين مطلق يتمثل فى أنهم يعرفون تماما ما يخططون له. ويقول بعبارته اللاذعة «أول شيء

علينا أن نفعله هو أن نقبل حقيقة جهلنا العميق بالعراق!» ذلك أن عددا كبيرا من «الخبراء» المزعومين الذين يخططون لاستعمار العراق، لم يزوروا العراق إطلاقا حتى يكون لهم معرفة عملية بهذا البلد، وثانيا أنهم ركزوا طويلا على فكرة التهديد الذى يمثله العراق، لدرجة أنه ليس لديهم سوى معلومات استخباراتية ضئيلة عن طريقة عمل الحكومة العراقية والمجتمع المدنى والاقتصاد.

وأخطر من هذا أن الحكومة الأمريكية ليس لديها بيانات كافية تسمح لها بصياغة خطة سلام مفصلة. ويقول أنه إذا نظرنا للعشر سنوات السابقة فعلينا أن نعترف أننا فشلنا فى أن نعرف بشكل جدى ما الذى كان يحدث داخل العراق فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية، كما أننا لم نستطع أن نجمع ونحلل البيانات الضرورية عن التغير الاجتماعى والاقتصادى وطريقة عمل الحكومة.

ولابد لتلافى هذا النقص من جمع كل المعلومات الممكنة من المهاجرين العراقيين ورجال الأعمال الذين سبق لهم أن عملوا فى العراق، ومن هيئات الأمم المتحدة والجمعيات التطوعية وغيرها من المصادر، عن طريقة العمل اليومية على مختلف المستويات القومية والإقليمية والمحلية.

ولابد من فحص وتحليل المؤسسات العراقية بالتفصيل لنعرف ما الذى لابد من تغييره وما الذى يمكن الإبقاء عليه للبناء فوقه (إنه احتلال طويل الأبد إذن!). ولابد من مراجعة الدستور العراقى والنظام القانونى لنحدد ما هو الأساس الذى سينبنى عليه التغيير!

وينصح الخبير الاستعمارى الداهية بتشكيل فرق تكون جاهزة لمسح الموقف، فى كل منطقة ومدينة ومحافظة. وهذه الفرق لابد أن تكون مستعدة للعمل مع القادة المحليين. ولابد أن تكون هناك فرق جاهزة للعمل فى الوزارات فى اللحظة التى تصل فيها القوات الأمريكية إلى بغداد.

وينتقل كوردزمان إلى السلبية الثانية التى يراها بارزة فى الفكر الاستعمارى الأمريكى، وهو الوهم الذى ركز عليه الخبراء فى أن القوات الغازية هى فى الواقع قوات قدمت للعراق لكى تجرده من الطغيان ! (يلاحظ القارئ أنه من خبرة الحرب الفعلية تم تحرير الشعب العراقى من خلال إطلاق آلاف صواريخ كروز على المدن والقرى بغير تمييز بين العسكريين والمدنيين، بالإضافة إلى القنابل العنقودية،

ولا ننسى فى هذا المجال «أم القنابل» كما أطلقوا عليها، والتى تقضى على الحرث والنسل).

هذا هو التحرير «الذكى» الذى وعدت به الولايات المتحدة الأمريكية. يقول كوردزمان «نحن لا نعرف سلفا إذا ما كنا سنستقبل كغزاة أو كمحررين، ولا نعرف عن يقين مدى عمق المشاعر الوطنية لدى الشعب العراقى، ولا عن طريقة سلوك الشيع العراقية المختلفة، ولا ما هو تأثير القتال على الناس، ولا عن المصائب التى ستترتب على ضرب المدنيين». ويقول «إننا قد نجابه بسكان لديهم إزاءنا اتجاهات عدائية أكثر مما حدث حين دخلت القوات الأمريكية إلى أفغانستان».

ويشير كوردزمان إشارة ذكية إلى المشابهة التاريخية التى تعود أركان إدارة بوش على إقامتها بين ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية فى ألمانيا واليابان عقب الحرب العالمية الثانية وما تنوى أن تفعله فى العراق. لقد أكد أركان هذه الإدارة الاستعمارية الباطشة أن الخطة الأمريكية بصدد ترويض ألمانيا واليابان يمكن أن تصلح نموذجا يحتذى فى مجال ترويض وتركيع وإخضاع العراق. غير أن كوردزمان يرى أن هذه المشابهة التاريخية لا تصلح فى مجال السياق العراقى لأسباب عدة. وأهم هذه الأسباب أن الخطة الأمريكية نجحت فى كل من ألمانيا واليابان لأن الحكومة الأمريكية لم تحدث سوى الحد الأدنى من التغيرات على المؤسسات القائمة، بل إنها استفادت من هذه المؤسسات فى مجال استمرارية الأداء. ويقرر أن هذا التدخل الجزئى تم فى الواقع بضغط قيام الحرب الباردة، والتى أدت إلى إلغاء عديد من الخطط والسياسات الأمريكية التى كانت صيغت من قبل للتطبيق فى كل من ألمانيا واليابان. إن استعادة صحة الاقتصاد الألمانى استغرقت خمس سنوات. بالنسبة للسنة الأولى مات عديد من الناس بسبب الافتقار إلى الرعاية الطبية، وعديد منهم جاعوا وعانوا معاناة شديدة.

واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تهرب من مسئولياتها إزاء ذلك بحكم أن أغلب العالم كان يعانى أيضا من نفس المشاكل، وبفضل نوبة الغضب الشديد التى كانت موجهة لكل من ألمانيا واليابان. غير أن الموقف فى العراق اليوم مختلف تماما، ولن تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية فى حالة استعمارها العراق أن تتهرب من مسئولية إشباع الحاجات الاقتصادية

والاجتماعية للسكان، وإلا انكشفت أمام العالم باعتبارها قوة استعمارية مقصرة فى أداء واجباتها الاستعمارية!

ويقول كوردزمان وينبغى أن نضيف إلى ذلك الجراح العميقة التى ستترتب على وقوع آلاف الضحايا من بين المدنيين، إلى جانب أن كلمة «احتلال» لها أصداء بغيضة فى العالم العربى بسبب إسرائيل واحتلالها للضفة الغربية وغزة. ولا ننسى فى هذا المقام - يضيف كوردزمان - ذكريات وضع العراق تحت الانتداب البريطانى من قبل، وعلاقات الولايات المتحدة مع شاه إيران ودعمها لنظامه الاستبدادى.

وفى رأى كوردزمان أن أى خطة لاستعمار العراق لا تعالج بالتفصيل كل هذه المخاطر، أو تستعد لمواجهاتها يمكن أن تؤدى إلى آثار سلبية عميقة. ويقرر فى نصيحة يسديها للحكومة الأمريكية ينبغى أن نعطى العراقيين ما يريدونه لا ما نحس نحن أنهم يريدونه. والأفعال الأمريكية ينبغى أن تؤسس على الشراكة مع العراقيين، وتمارس بدرجة كبيرة من التواضع، ولا تؤسس على الاحتلال الفعلى ولا على الحذلقة فى التعامل مع الشعب.

وهكذا ابتدع كوردزمان فى نصائحه الذهبية مصطلحا جديداً هو «التواضع الاستعمارى» يا لروعة الإبداع!

(١٥)
حقائق الغزو وأوهام التحرير

ريما لم يشهد العالم - عقب سقوط النظام الثنائى القطبية ونهاية الحرب الباردة وتربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش الإمبراطورية الكونية العظمى- خطابا سياسيا متهافتا مثل الخطاب السياسى الأمريكى الذى أنتجته إدارة الرئيس بوش عقب الحادى عشر من سبتمبر. لقد بدأ هذا الخطاب الذى هيمنت عليه كل العلامات المرضية لغرور القوة بتقسيم العالم بطريقة أصولية يمينية متطرفة إلى فسطاطين (لو استخدمنا لغة الأصولى الشهير بن لادن) فسطاط من معنا وفسطاط من ليس معنا! ثم تابع الخطاب السياسى الأمريكى للرئيس جورج بوش تحليقه فى سماء التطرف الشديد حين زعم أن الحرب ضد الإرهاب لن يحدها زمان أو مكان! فهى حرب دائمة وأبدية مسرحها الكون كله! واستكمل السيد بوش خطابه بالإعلان الإمبراطورى الذى تمثل فى إصدار الوثيقة الجديدة للأمن القومى الأمريكى التى نصت على أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد قانعة باستراتيجيات الاحتواء والردع التى طبقتها بفاعلية طوال عصر الحرب الباردة، ولذلك تجاوزتها لتؤسس استراتيجية جديدة هى الضربات الاستباقية، التى تعنى بكل بساطة أن من الحق المطلق للولايات المتحدة الأمريكية أن تضرب عسكريا أى دولة تشتم منها رائحة خطر على الأمن القومى الأمريكى.

والواقع أن الغزو العسكرى الأمريكى للعراق يعد أول تطبيق لهذه الاستراتيجية الجديدة، وهى حقيقة غفل عنها عديد من المحللين السياسيين الذين شغلتهم طبول الحرب وأصداؤها الزاعقة، وضجيج صواريخ كروز والقنابل العنقودية التى انهالت على شعب العراق من السكان المدنيين، وليس على العسكريين كما زعمت آلة الدعاية الأمريكية المضللة.

ولذلك لا ينبغى أن نندهش من كون الحملة العسكرية على العراق التى لم تضع

أوزارها النهائية بعد، لم تمنع إدارة الرئيس بوش من أن تشن حملة شديدة على سوريا، وهى الهدف الثانى المعلن فى لائحة محور الشر. وشاهد العالم تصريحات منسقة بين الرئيس بوش وكولن باول وزير الخارجية ورامزفيلد وزير الدفاع، زاخرة بالمزاعم والأكاذيب، بنفس الطريقة التى استهدفت بها العراق وانتهت بالغزو العسكرى. وليس معنى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اتخذت قرارا بمهاجمة سوريا عسكريا بالرغم من التحريض الإسرائيلى المكشوف، ولكنها على الأقل بدأت بنشاط حملة الابتزاز السياسى التقليدية والتى - تحت ظروف معينة - يمكن أن تتحول إلى مواجهة عسكرية حتى لو كانت محدودة، لتحقيق الأهداف الإسرائيلية المعلنة، من ضرورة تحجيم سوريا وتقليم أظافرها وإخضاعها للمخطط الأمريكى الإسرائيلى، الذى يسعى إلى إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بما يخدم الأهداف الصهيونية أساسا.

غزاة أم محررون؟

دخل الغزاة أرض العراق وقابلتهم فى الأسابيع الثلاثة الأولى مقاومة عراقية شرسة وباسلة فى أم القصر والناصرية والفاو والنجف وكربلاء، قبل أن تفعل الخديعة والمؤامرة المكشوفة التى لم تتضح معالمها بعد أفاعيلها، وتسقط بغداد بغير معركة حاسمة إذا استثنينا معركة مطار بغداد.

دخل الغزاة حاملين علم التحرير، وحرصت أبواق الإعلام الأمريكى على أن تظهر عددا من السوقة والمرتزقة العراقيين وهم يرحبون بالغزاة باعتبارهم محررين! غير أن لحظة الحقيقة جاءت أسرع مما تصور الأمريكيون وبعض السذج من المثقفين المصريين الذى روجوا لحتمية ترحيب الشعب العراقى بالغزاة الذين سيخلصونهم من طغيان صدام حسين!

جاءت اللحظة حين نصبت القوات الأمريكية الغازية محافظا عراقيا، عميلا للموصل، فإذا بمظاهرة عراقية حاشدة تضم ألوفا من البشر تتوجه لمقر المحافظة رافضة هذا التعيين وتهتف بسقوط أمريكا! وكان رد الفعل «المحررين» غير المتوقع هو إطلاق الرصاص الحىّ على المظاهرة، مما أدى إلى مقتل عشرة عراقيين وجرح مائة شخص! وتكررت المظاهرات فى قلب بغداد وهى تهتف «تسقط أمريكا!» وهكذا تبددت أوهام التحرير، لتبقى واضحة جلية حقيقة الغزو العسكرى الذى يهدف فى الواقع إلى السيطرة الكاملة على كل مقدرات الشعب

العراقى وخصوصا ثروته النفطية، بالإضافة إلى ترويض الشخصية العراقية كما سبق وروضت الشخصية اليابانية والشخصية الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية، لكى تنتزع منها سمات العدوان والعنف، وأهم من ذلك لكى تستأصل منها التوجهات القومية العربية العميقة، وتحويلها إلى شخصية خانعة تتبنى نسق القيم الأمريكى، وتتجه للاعتراف الشامل بإسرائيل، من خلال توثيق العلاقات بين عراق محتل عسكريا وتابع سياسيا للولايات المتحدة الأمريكية، وبين الكيان الصهيونى فى إسرائيل.

تنبؤات مبكرة!

ولو عدنا مرة أخرى إلى التقرير الذى أعده أنتونى كوردزمان الخبير الاستراتيجى الأمريكى البارز والذى أصدره مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية فى واشنطن قبل الحرب وتحديدا فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ عن الأخطاء الجسيمة فى الفكر الاستراتيجى الأمريكى فيما يتعلق بالخطط الموضوعة للتعامل مع العراق بعد نهاية الحرب وكسب المعركة، لوجدناه يعدد عددا كبيرا من السلبيات، بعد أن أشار بذكاء إلى الجهل المطبق لخبراء إدارة الرئيس بوش بالعراق تاريخا، وسياسة وثقافة، مما أكدته المظاهرات العراقية المعادية لأمريكا والتى بددت فى الواقع وهم التحرير وأكدت واقع الغزو.

ويقرر كوردزمان فى توصياته للإدارة الأمريكية بأن السلوك الفعلى لقوات الاحتلال الأمريكية فى العراق سيكون تحت بصر العالم، بحكم أنه لا يمكن إخفاء أى ممارسات واقعية عن أعين وسائل الإعلام، ولذلك فأى تقصير أمريكى فى أى ميدان سيجلب انتقادات لا حدود لها للإدارة الأمريكية.

ومصداقا لهذه التنبؤات المبكرة، فإن ما حدث من سلب ونهب للمؤسسات الثقافية وخصوصا للمتحف العراقى فى بغداد والموصل، وللمكتبة الوطنية. والذى تم فى الواقع بناء على تشجيع ودعم وتجاهل من قبل قوات الاحتلال العسكرية الأمريكية، كان مثار انتقاد عالمى من قبل الدول والمثقفين والمؤسسات الدولية وفى مقدمتها اليونسكو. وبلغت حدة الاعتراض والاحتجاج حدا دفع باثنين من المستشارين الثقافيين للرئيس جورج بوش إلى الاستقالة من مناصبهما احتجاجا على نهب المتحف العراقى وإحراقه. وقد حملت الأنباء مؤخرا حقائق مثيرة. فقد تبين أن هذه العملية مخطط لها من خارج العراق، وأن

اقتحام المتحف تم باستخدام نسخ من مفاتيح القاعات ثم الحصول عليها من قبل، وأن الآثار المنهوبة وصل بعضها بالفعل إلى أسواق باريس ولندن. وهناك أسئلة هامة ينبغى إثارتها هنا: حتى لو آمنا بأن هناك عصابات «مثقفة» نهبت المتحف والمكتبة الوطنية، لماذا إشعال الحرائق فى هذه المؤسسات الثقافية؟ وهل الهدف هو محو الذاكرة التاريخية العراقية بالكامل؟ إن الآثار المنهوبة كما قرر عديد من الخبراء الغربيين تمثل أهمية خاصة لتاريخ الإنسانية كلها، بحكم أن أرض العراق هى مهد الحضارات القديمة والتى بدأت مسيرة التحضر التى أشعت على العالم كله.

وألا يلفت النظر بشدة الإجابة المراوغة لرامز فيلد وزير الدفاع الأمريكى حين سئل عن نهب المتحف والمكتبة، حين قال وما الغرابة فى ذلك لقد أصبح الشعب العراقى حراً بعد سقوط النظام الاستبدادى لصدام حسين، ومن حقه أن يمارس حريته بما فى ذلك حرية السرقة والنهب!

هذه الإجابة تحمل فى طياتها – بالإضافة إلى الاستهتار الواضح بالتراث العراقى – دلالات متعددة يفهمها اللبيب!

ويضيف كوردزمان إلى نصائحه أن الإدارة الأمريكية لو ركزت فقط على هدفها المعلن وهو تحويل العراق لتصبح دولة ديموقراطية بغير أن تلتفت بشدة لحل المشاكل المعقدة فى الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، فإنها تخطئ خطأ جسيما. فالمشاعر العربية معبأة ضد الحرب الأمريكية على العراق، ليس انتصارا لنظام صدام حسين، ولكن انتصارا للشعب العراقى، وهى مازالت معبأة ضد العدوان الإسرائيلى الهمجى ضد الشعب الفلسطينى.

وبالرغم من حذقه فإن كوردزمان لم يستطع أن يفلت من دائرة الوعى الزائف لأركان إدارة الرئيس بوش من السياسيين المتعصبين الذين يسيئون قراءة الواقع. فهو يكرر أهمية كسب عقول وقلوب العراقيين من خلال السيطرة على وسائل الإعلام العراقية وتغيير سياساتها بما يتفق مع الأهداف الأمريكية فى تحقيق الديموقراطية! وهو يقرر – ناقدًا – أن التعميمات الجارفة التى تتبناها الإدارة الأمريكية حول هذا الموضوع تتسم بالغباء المفرط، والتبسيط المخل. ذلك أن الواقع الثقافى والعراقى بالغ التعقيد، والمجتمع يزخر بشيع وطوائف شتى، وتحقيق الديموقراطية سيحتاج إلى وقت طويل، حتى تترسخ قيم التعددية

والتسامح مع الآخر. وفى ضوء ذلك كله، إذا ظن عدد من علماء السياسة الأمريكيون أن المجتمع العراقى أشبه ما يكون بحقل تجارب لنظرياتهم المجردة فهم يخطئون خطأ جسيما؛ لأن الشعب العراقى الحديث له عمر لا يقل عن ثمانين سنة، وهو مكون من ٢٤ مليون نسمة، لهم تاريخ ثقافى عريق، وتشكلت فى إطار المجتمع العراقى أبنية حديثة سياسية وقانونية واجتماعية متعددة. ومن هنا فإن تجاهل هذا الواقع من قبل المنظرين الأمريكيين ممن يعملون فى خدمة السلطة الأمريكية يمكن أن يؤدى إلى كوارث حقيقية للولايات المتحدة الأمريكية.

وينتهى الخبير الداهية كوردزمان إلى نقد أفكار الإدارة الأمريكية الخاصة بقدرتها على خلق عراق ديموقراطى يمكن أن يكون نموذجا يحتذى به فى العالم العربى، بأنها أفكار ساذجة ومضحكة، لأنها تتجاهل قوانين السببية، ومعايير التقدم الإنسانى.

أفكار ساذجة نعم، ولكنها بالغة الخطورة فى نفس الوقت؛ لأنها مدعومة فى الواقع بصواريخ كروز والقنابل العنقودية، وأم القنابل الأمريكية!

---

(١٦)

الإمبراطورية البريطانية نموذجاً للاستعمار الأمريكى

منذ أن بدأ التخطيط الأمريكى لغزو العراق، بدأت تتصاعد الأبحاث الاستراتيجية عن إعادة تشكيل العراق بعد تمام الغزو العسكرى وإعلان الانتصار الأمريكى على النظام السياسى العراقى.

وقد كشفت المصادر الأمريكية الرسمية أن الهدف الرئيسى للغزو هو «تحرير» العراق من النظام الاستبدادى البعثى وإعادة صياغة العراق ليصبح دولة ديمقراطية تكون نموذجا تحتذى به باقى الدول فى الوطن العربى. وأراد المخططون الأمريكيون فى سبيل الترويج لهذه الفكرة وإقناع المعارضين لها أن يعتمدوا على المشابهة التاريخية بين ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية فى ألمانيا واليابان بعد هزيمتهما العسكرية فى الحرب العالمية الثانية وما تنوى أن تفعله فى العراق.

وتذهب هذه النظرية التى تتعلق بترويض الشخصية القومية فى كل من ألمانيا واليابان إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت فى استئصال النزعات العدوانية التى كانت سائدة فى هذين القطرين، وأسست فى نفس الوقت نظما سياسية ديموقراطية مازالت مستمرة حتى الآن. ويلغ من حماس أصحاب هذه النظرية أن تساءلوا لماذا لا نجرب نفس الطريقة مع العراق، فنصوغ من السياسات الثقافية ما يكفل القضاء المبرم على التنشئة السياسية البعثية، من خلال التعديل الجذرى لبرامج التعليم والإعلام، تمهيدا لبناء ثقافة ديموقراطية جديدة.

وقد تولى بعض الخبراء الاستراتيجيين الأمريكيين ومن أبرزهم أنتونى كوردزمان تفنيد هذه النظرية، على أساس أن المشابهة التاريخية بين حالتى ألمانيا واليابان من ناحية والعراق من ناحية ثانية لا أساس لها؛ لأن وضع المجتمع العراقى بما يزخر به من أصول عرقية متعددة، ومن طوائف وشيع

متباينة فى رؤيتها للعالم يجعله مختلفا تماما عن كل من المجتمع الألمانى والمجتمع اليابانى. بالإضافة إلى سبب هام يشير إليه كرودزمان هو أن السياسات الأمريكية لترويض كل من الشخصية الألمانية واليابانية لم يتم تطبيقها بالكامل، نظرا لبداية الحرب الباردة عقب نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة من ناحية، واشتعال الحرب فى كوريا من ناحية ثانية والحاجة الشديدة للولايات المتحدة الأمريكية للاستعانة بالقدرات اليابانية، ومن بينها إنتاج الأسلحة للمواجهة العسكرية.

الإمبراطورية البريطانية نموذجا

غير أنه سرعان ما ظهرت نظرية أخرى بديلة هى أن المشابهة التاريخية ينبغى أن تركز على حالة استعمار بريطانيا للعراق من قبل!

وتقول البيانات التاريخية فى هذا الصدد أنه فى «يوم السادس من نوفمبر سنة ١٩١٤ نزلت قوات بريطانية فى جزيرة الفاو فى جنوب العراق» بهدف «تحرير» العراق من الحكم التركى. وكان ذلك بداية لاستعمار مباشر وغير مباشر استمر لأكثر من أربعين سنة. فى تلك السنة بدأت الحرب العالمية الأولى وانضمت تركيا إلى مجموعة القوى الوسطى فى أوروبا. وأعلنت بريطانيا وحلفاؤها الحرب عليها وعلى مستعمراتها. وكان العراق أكثر المستعمرات التركية إغراء، بسبب ثرائه الحضارى، ويسبب موقعه الاستراتيجى، ويسبب آبار البترول فى الموصل. وفى سنة ١٩١٧، بعد ثلاث سنوات من سقوط الفاو ثم البصرة، فى أيدى القوات البريطانية، سقطت بغداد.

وبعد ثمانية أشهر من سقوط بغداد، أرسل بلفور وزير خارجية بريطانيا الخطاب المشهور إلى اللورد روتشيلد رئيس الاتحاد الصهيونى البريطانى وفيه وعد بتأسيس وطن لليهود فى فلسطين، وزاد الخطاب فى ما بعد كراهية العراقيين للبريطانيين (راجع تقرير لمحمد على صالح من واشنطن منشور فى جريدة الشرق الأوسط عدد ١٨ إبريل ٢٠٠٣).

ويلفت النظر بشدة أن الأصوات الأمريكية الداعية للاحتذاء الأمريكى لنموذج الاستعمار البريطانى للعراق فى العشرينيات صدرت أساسا من مركز استراتيجى أمريكى شهير يمثل البوق الرئيسى للصهيونية والدولة الإسرائيلية وهو «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى» الذى أسسه مارتن إنديك الأسترالى الجنسية

الذى أصبح بعد سنوات قليلة من حصوله على الجنسية الأمريكية سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى إسرائيل وهى مسألة لا سابقة لها فى تاريخ الدبلوماسية الأمريكية. ويرأس المعهد الآن دينس روس الذى عمل طويلا منسقا للمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية! ولم تكتف هذه الأصوات بالدعوة لاستلهام تجربة الاستعمار البريطانى السابقة للعراق، ولكن المعهد المذكور أصدر كتيبا فى أكثر من ثمانين صفحة عنوانه «سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى عراق ما بعد صدام: دروس من التجربة البريطانية» وكتب هذا البحث المثير مايكل أيزنتشدات وإيريك ماتويسن وقد نشر تنويه عن صدور هذا الكتيب على صفحات الإنترنت فى الموقع الخاصة بالمعهد. ويشرح هذا التنويه لماذا ينبغى دراسة التجربة الاستعمارية البريطانية السابقة للعراق، لاستخلاص الدروس منها لتوجيه الاستعمار الأمريكى الراهن! يقول التنويه أن إطلاق عملية «تحرير العراق» بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية تمثل بداية مشروع كبير قد يتضمن إنشاء حكومة عراقية جديدة وتنفيذ التزامات طويلة المدى خاصة بالموارد.

وهذا المشروع يحمل فى طياته أوجه تشابه مع التجربة البريطانية التى قامت خلال النصف من القرن العشرين. بدأت التجربة باحتلال عسكرى خلال الحرب العالمية الأولى، حيث بنت بريطانيا دولة عراقية جديدة وحاولت أن تهيمن على تشكيل نموه عبر العقود التالية للاحتلال مؤسسة لملكية دستورية كانت ديموقراطية وإن كانت صممت أساسا لخدمة المصالح البريطانية. ومن الجلى أن هناك تغيرات عميقة حدثت فى العراق منذ هذه الحقبة التاريخية. غير أنه مع ذلك فهناك أوجه شبه ملفتة للنظر بين التجربة البريطانية السابقة وبين التدخل الأمريكى الراهن فى العراق، ومن هنا يمكن لصناع القرار الأمريكيين والمخططين أن يستفيدوا من دراسة سياق التجربة البريطانية والعوامل الفاعلة لها، وذلك فى مقام تحليل معضلات التدخل الأجنبى والمشكلات الأخرى التى واجهت بريطانيا من قبل وهى بسببها إلى وضع أسس الدولة العراقية الحديثة.

وتدور فصول الكتاب حول التقييم التفصيلى للتجربة البريطانية بالتركيز على العوامل السياسية والتاريخية والثقافية والاقتصادية والعسكرية التى أضفت سمات متميزة عليها وحددت فى نفس الوقت النتائج التى تحققت بالفعل على أرض الواقع.

والمؤلفون يشيرون فى سياق بحثهم إلى التحديات المتعددة التى ستواجه الولايات المتحدة الأمريكية فى مجال تدخلها فى العراق (يقصدون بشكل أصرح فى مجال استعمارها للعراق!). ومن أمثلة هذه التحديات إقامة التوازن الضرورى بين الحفاظ على المصالح التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية فى مجال ضمان استقرار منطقة الشرق الأوسط وهدف إقامة دولة عراقية ديموقراطية. وهناك تحد آخر يتمثل فى أهمية تعظيم الفاعليات الإدارية بعد نهاية الحرب وفى نفس الوقت الإقلال من حجم التواجد العسكرى. وهناك تحد آخر هو تحقيق لا مركزية القوة السياسية وفى نفس الوقت تأسيس حكومة عراقية تستند إلى قاعدة عريضة ممثلة لكل الجماعات العراقية التى تنتمى إلى الأصول العرقية المختلفة والمذاهب الدينية المتعددة. وفى هذا المجال ينبغى تجنب السياسات التى قد تؤدى إلى إذكاء الروح القبلية من جديد. وهناك تحديات إضافية تتعلق بإعادة تنظيم الجيش العراقى وإعادة تعريف العلاقة بين الجيش والحكومة. ولا يمكن إغفال ضرورة مواجهة ضروب القلق التى يحس بها العراقيون فيما يتعلق بمشكلات المنطقة ومن أهمها «الصراع الفلسطينى الإسرائيلى».

وإذا كان هذا التنويه قد حاول إجمال الأهداف الأساسية من تحليل التجربة البريطانية، فإنه قد يكون من المفيد تأمل الدروس التى استخلصها الكتاب من واقع التجربة البريطانية السابقة فى استعمار العراق، والنصائح التى يقدمها للإدارة الأمريكية لتلافى السلبيات، والاستفادة القصوى من النجاحات التاريخية للاستعمار البريطانى.

وإذا كان هذا الكتاب الذى أصدره مركز أبحاث استراتيجى أمريكى صهيونى الهوى، ما تأسس إلا لخدمة أهداف الدولة الإسرائيلية التوسعية من خلال مخاطبة جمهور أعضاء الكونجرس من ناحية ورجال الأعمال من ناحية ثانية، فإنه مما يلفت النظر بشدة أن يصدر منذ شهور قليلة كتاب ضخم لمؤرخ بريطانى مرموق يؤرخ للإمبراطورية البريطانية ويسوق خطابا لتمجيد أفعالها ونفى السلبيات المتعددة التى صاحبت الاستعمار البريطانى. المؤرخ هو نايل فيرجسون أستاذ التاريخ السياسى والمالى بجامعة أوكسفورد. وهو يكاد يكون الآن أشهر مؤرخ بريطانى ـ لأنه مع صغر سنه (٣٧ سنة)، سبق له أن نشر كتبا

رصينة وخصوصا عن تاريخ عائلة روتشيلد. وعنوان الكتاب له دلالة لأنه يعكس نظريته التى يحاول من خلالها أن يفند إجماع المؤرخين البريطانيين الذين سبق لهم أن أدانوا السلوك الاستعمارى للإمبراطورية البريطانية وما يزخر به من مذابح لسكان البلاد المستعمرة، ومن نهب منظم لثرواتها، ومن تعويق لمسار تطورها. عنوان الكتاب «الإمبراطورية: كيف صنعت بريطانيا العالم الحديث».

وهكذا مع بزوغ نجم الإمبراطورية الأمريكية بعد الحادى عشر من سبتمبر وحربها ضد أفغانستان واحتلالها للعراق، يلفت النظر بشدة المحاولات التاريخية والمعاصرة لاستعادة الخبرة الإمبراطورية السابقة فى حكم العالم، أملا فى استخدام التاريخ الماضى بما يتضمنه من عبر وسيلة للسيطرة على المستقبل العالمى إلى أبد الآبدين!

حلم إمبراطورى أمريكى شديد الطموح، وإن كانت فلسفة التاريخ تصرح بأبلغ عبارة، أنه سيسرى على الولايات المتحدة الأمريكية - مهما كانت الأوهام التى تسيطر على الرئيس بوش وأركان إدارته - القوانين الصارمة لسقوط الإمبراطورية بعد صعودها!

(١٧)
إعادة إنتاج الاستعمار الغربى

فى برنامج تليفزيونى تمت إذاعته على قناة تليفزيونية مصرية خاصة سأل مقدم البرنامج وهو صحفى معروف ضيفه وهو أستاذ جامعى شهير مزدوج الجنسية فهو مصرى أمريكى مدعوم رسميًا من الحكومة الأمريكية والكونجرس الأمريكى هذا السؤال: هل الغزو الأمريكى للعراق يعد استعمارا؟ وأجاب الخبير المراوغ مستنكرا بطريقة حاشا لله ! إنه ليس استعمارا بطريقة القرن التاسع عشر، ولكنه غزو عسكرى بغرض الهيمنة، لأن الولايات المتحدة خطتها هى الهيمنة على العالم!

شاهدت البرنامج وتعجبت لقدرة بعض المثقفين المصريين المراوغين من عملاء الولايات المتحدة الأمريكية على التلاعب بالألفاظ؛ لإخفاء الوجه القبيح للاستعمار الأمريكى للعراق! ذلك أن الهدف النهائى لأى استعمار هو الهيمنة على البلد المستعمر والسيطرة على مقدراته، وتكبيل إرادته السياسية وتسيير مقاليد الأمور بما يحقق مصالحه. فالاستعمار البريطانى لمصر - على سبيل المثال - كان هدفه الهيمنة على مصر، تماما مثل الاستعمار البريطانى للعراق قبل ٨٩ عاماً، فقد كان هدفه هو الهيمنة على العراق اقتصادا وسياسة.

ومن هنا فنحن لسنا فى مجال مباراة أكاديمية هدفها بيان الفروق - حتى لو وجدت - بين «الاستعمار» و«الهيمنة»، ولكننا فى مجال توصيف ظاهرة تتشكل أمام أبصارنا على شاشات التليفزيون، من أول وقائع الغزو العسكرى الأمريكى للعراق، إلى قصف المدنيين بصواريخ كروز والقنابل العنقودية تحت شعار «تحرير العراق»، إلى تنصيب العملاء العراقيين حكاما على الأقاليم ضد إرادة الشعب العراقى، الذى خرجت بعض طوائفه فى الموصل احتجاجا على تولية عراقى عميل محافظا فأطلقت القوات الأمريكية النار على المظاهرة السلمية فقتلت عشرة عراقيين وأصابت أكثر من مائة. ترى هل يهم الشعب

العراقى حذلقة بعض الباحثين من مزدوجى الجنسية فى التفرقة المزعومة بين «الاستعمار» و«الهيمنة» التى تصاغ لتبييض وجه السياسة الأمريكية، وإنقاذ سمعتها الشريفة من تهمة الاستعمار والعياذ بالله؟! إن الرصاص القاتل هو الرصاص سواء أطلق باسم الاستعمار أو باسم الهيمنة!

التجربة البريطانية

ولسنا نحن وحدنا الذين نصف الغزو العسكرى الأمريكى للعراق بأنه استعمار، بل إن مركزا من أهم المراكز الأمريكية الموجهة للسياسة الأمريكية وهو «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى» الذى أسسه السياسى الأسترالى الأمريكى الصهيونى مارتن إنديك - كما أشرنا فى مقالنا الماضى - هو الذى استعاد فى كتيب صدر عنه فى نهاية شهر إبريل الماضى التجربة الاستعمارية البريطانية للعراق والتى تمت من ٨٩ سنة، حتى تكون نبراسا هاديا للتجربة الاستعمارية الأمريكية الجديدة، من خلال استخلاص الدروس والعبر منها، وخصوصا بعد تغيير الظروف والأحوال. ذلك أن مرور حوالى ٩٠ عامًا على التجربة الاستعمارية البريطانية تدفع لصياغة موجهات جديدة للسياسة الأمريكية.

إن آخر جملة سطرها المؤلف مايكل أيزنتشدات فى الكتيب الذى نشره مركز واشنطن فى هذا الصدد، حسب ما ينقل محمد على صالح فى تقريره الصحفى الممتاز عن الموضوع فى جريدة الشرق الأوسط (راجع العدد بتاريخ ١٨ إبريل ٢٠٠٣) هى ما يلى: «التحديات فى العراق وفى المنطقة كثيرة. وأنا آمل أن تكون عند المسئولين الأمريكيين الحكمة والتعقل والاستفادة من دروس التاريخ».

هذه العبارة الختامية لها دلالة كبيرة، لأن جوهر الكتيب الذى أصدره هذا المركز الأمريكى الصهيونى الشهير هو الاستعادة التفصيلية لكل جوانب التجربة الاستعمارية البريطانية للعراق، لاقتراح موجهات جديدة مقترحة للسياسة الأمريكية، وضعا فى الاعتبار تغير الظروف.

ويقرر الكتيب ابتداء أن الخطة الأمريكية لاستعمار العراق أكثر طموحا من الخطة البريطانية الاستعمارية السابقة. فقد قنعت بريطانيا بالتعامل مع دائرة صغيرة من العراقيين على رأسها الملك وزعماء القبائل ومجموعة من العسكريين والسياسيين المؤيدين لبريطانيا. وتمثلت السياسة البريطانية فى تأسيس أول حكومة دستورية فى تاريخ العراق وأول نظام إدارى حديث، وبنوا بنية تحتية

اقتصادية. ومن ناحية أخرى اعتمدوا على الأقلية العربية السنية وعلى حكومة مركزية قوية، ولم يضعوا اعتبارا لرغبات الشيعة فى الجنوب أو الأكراد فى الشمال.

غير أن خطة الولايات المتحدة الأمريكية أوسع نطاقا من الخطة البريطانية السابقة. فأهدافها المعلنة هى تأسيس نظام ديموقراطى فى العراق يكون نموذجا يحتذى به فى العالم العربى، وإعطاء دروس للدول المجاورة للعراق وعلى رأسها إيران وسوريا. وقد تحقق ذلك بعد سقوط بغداد، من خلال توجيه إنذارات لكل من سوريا وإيران، بل الضغط على سوريا من خلال فرض شروط أمريكية عليها غير قابلة للتفاوض كما صرح مؤخرا كولن باول وزير الخارجية الأمريكى. والهدف الأهم - وإن لم يصرح به علانية - هو تحقيق تطبيع كامل للعلاقات بين العراق وإسرائيل من خلال الاعتراف الكامل بالدولة الصهيونية وتوثيق العلاقات الاقتصادية معها.

وإذا كانت التجربة الاستعمارية البريطانية فى العراق قد تمت فى مرحلة تاريخية لم يكن الشعور الوطنى العراقى فيها قد تبلور بشكل بارز، إلا أن الوضع الآن مختلف تماما. فالشعور الوطنى العراقى بالغ القوة، ولعل ذلك قد ظهر بوضوح فى المظاهرات الشعبية العراقية المضادة للاحتلال الأمريكى، والتى لم تخش مواجهة القوات المسلحة الأمريكية، وإنما هتفت فى مواجهتها «تسقط أمريكا!» وقد وصلت المجابهة الذروة فى «الفلوجة» حيث أعطت القوى الشعبية العراقية «إنذارا» للقوات المسلحة الأمريكية بالخروج من البلدة فى خلال ٤٨ ساعة، وإلا قامت مواجهة حقيقية. والقوات المسلحة الأمريكية وقعت هكذا فى ورطة، بين رغبتها فى الاستمرار فى احتلال البلدة لضمان الأمن كما تزعم، وبين خطورة المواجهة. ويمكن القول أن المناخ الاستعمارى من تسعين عاما كان مختلفا، حيث كان الاستعمار أداة مقبولة بين الدول الكبرى كوسيلة للسيطرة على الشعوب. كان هناك استعمار بريطانى واستعمار فرنسى، واستعمار إيطالى لعديد من بلاد الوطن العربى. ومع ذلك ثار العراقيون على الاستعمار الإنجليزى وواجهوه بشراسة وأسقطوا عديدا من الجنود الإنجليز قتلى، رغم فارق التسلح المهول بينهم وبين القوات الاستعمارية البريطانية، فما بالنا اليوم، ونحن نعيش فى عصر تحرر الشعوب؟

إن تجربة إعادة إنتاج الاستعمار على الطريقة الأمريكية، تتم فى مناخ عالمى مضاد للحرب، ولا يقبل على وجه الإطلاق فرض العبودية على أى شعب تحت أى مسمى من المسميات الزائفة، ويشهد على ذلك المظاهرات المليونية الحاشدة التى قامت ضد الغزو العسكرى الأمريكى على العراق، وشاركت فيها الملايين الذين ينتمون إلى كل ثقافات العالم، ولا فرق بين من شاركوا فيها من اليهود والمسيحيين والمسلمين والبوذيين. وهى واقعة تنفى فى حد ذاتها أسطورة صراع الحضارات التى روج لها مثقف السلطة الأمريكى الشهير صمويل هنتنتجون، لتكون مبررا لعقيدة الحرب الاستعمارية الأمريكية الجديدة. لقد كانت حقا نظرية «استباقية» سبقت استراتيجية الضربات «الاستباقية» الأمريكية التى نصت عليها وثيقة استراتيجية الأمن القومى الأمريكى الجديدة، وكانت بحق تمهيدا إيديولوجيا لها.

وتنص الدروس التى سطرها مايكل أيزنشتدات على ضرورة تفكيك جوانب الدولة العراقية المركزية، وذلك لتلافى قيام انقلابات عسكرية فى المستقبل تهدد المصالح الأمريكية، بالإضافة إلى تفتيت السلطة بحيث تتعدد مراكز السلطة فى الأقاليم العراقية، فى ظل تخطيط سياسى يقوم على أساس تأسيس دولة فيدرالية تتعدد فيها القوى وتتصارع، حتى لا تكون هناك وحدة فى القرار لسلطة مركزية واحدة.

ويشير التقرير الذى نعرض لأهم سماته إلى أهمية القضاء على احتكار السنة للحكم، من خلال خطة تفصيلية تهدف إلى إثارة النعرات الطائفية وذلك بابتداع نظام سياسى يقوم على أساس الحصص التى تقرر لكل طائفة، وبحيث تشارك كافة الأقليات فى الحكم. وهذا الاتجاه لإشعال الصراع بين الطوائف التفتت له القيادات الشيعية العراقية، كما ظهر من تصريحاتهم المعلنة على شاشات الفضائيات العربية، وتركيزهم على الوطنية العراقية التى لا تفرق فى الواقع بين السنى والشيعى، وإبرازهم لصلات الرحم بين كل الطوائف، بالإضافة إلى العلاقات الوثيقة بين كافة الجماعات العراقية أيا كان مذهبهم الدينى أو أصولهم العرقية. بل لقد صرح بعض قادة الشيعة أنهم لا يسعون إلى إنشاء دولة دينية، بل إنهم مع نموذج الدولة العلمانية، وهم واعون لخطورة خلط الدين بالسياسة. ويعد هذا فى الواقع وعيا متقدما للغاية، لأنه يأخذ فى الاعتبار

التجارب المريرة المعاصرة التى نجمت عن خلط الدين بالسياسة، وخطورة نموذج الدولة الدينية ونتائجها السلبية بالنسبة للديموقراطية وحقوق الإنسان، كما ظهر فى التجربة السنية السودانية من ناحية، والتجربة الشيعية الإيرانية من ناحية أخرى.

وهناك فى التقرير توصيات أخرى تتعلق بعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة استعمارية بالقبائل العراقية، والتى لا ينبغى لها أن تحتذى الخبرة الاستعمارية البريطانية، لأن الخبرة كانت سلبية، بالإضافة إلى توصيات خاصة بكيف يمكن تأسيس نظام ديموقراطى عراقى يقوم أساسا على تفعيل مؤسسات المجتمع المدنى، وبحيث لا يحدث تدخل فى السياسية العراقية! وهذه التوصية الأخيرة خادعة فى الواقع، ويراد منها الزعم أن الاستعمار الأمريكى للعراق سيحقق أهدافه الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية بغير أدنى تدخل فى السياسة العراقية للنظام الجديد!

وأيا ما كان الأمر، فإن إعادة إنتاج الاستعمار البريطانى بصورة معدلة على يد الولايات المتحدة الأمريكية، كما تدعو إلى ذلك بعض مراكز الأبحاث الأمريكية الصهيونية، قد لا يكون منفصلا عن الخطاب التاريخى الجديد الذى يحاول تمجيد الإمبراطورية البريطانية، كما فعل المؤرخ البريطانى المرموق نيل فيرجسون فى كتابه الصادر حديثا والذى تكفل عنوانه الفرعى بإبراز الهدف من كتابته وهو «كيف صنعت بريطانيا العالم الحديث».

ولعلنا فى حاجة إلى كتاب جديد يكتبه بعض أنصار الحقبة الأمريكية من المثقفين العرب يكون عنوانه «كيف ستصنع الولايات المتحدة الأمريكية القرن الحادى والعشرين!» وذلك باستخدام صواريخ كروز والقنابل العنقودية لفتح الأسواق أمام موجات العولمة العسكرية المتدفقة تحريرا للشعوب وانتشالا لها من ربقة الفقر والعبودية!

القسم الثالث

رؤى مستقبلية

(١)
رؤى مستقبلية للديموقراطية العراقية

وضعت الحرب الأمريكية على العراق أوزارها، بكل ما تضمنته من خروج على الشرعية الدولية، وجرائم حرب تمثلت فى القصف الوحشى للمدنيين من أبناء الشعب العراقى. هذا الشعب العربى الباسل الذى عانى من القهر العنيف لنظام سياسى متخلف بكل ما تعنيه الكلمة. ليس ذلك فقط بل عانى معاناة لا سابقة لها من الحصار الظالم وغير المشروع من وجهة نظر القانون الدولى، الذى فرضته عليه الولايات المتحدة الأمريكية بمباركة الأمم المتحدة للأسف الشديد، بدعوى معاقبة النظام الذى يرأسه صدام حسين.

انتهت الحرب وبدأت المعضلة الكبرى وهى كيف يمكن بناء نظام سياسى ديموقراطى فى العراق. وعلينا أن نحذر فى هذا المجال من أن نربط بين الدعوة للديموقراطية فى العراق وبين المزاعم الأمريكية التى ذهبت قبل الحرب وبعدها إلى أن هدفهم كان هو القضاء على النظام الاستبدادى وبناء نظام سياسى ديموقراطى جديد. ذلك أن الدعوة لتأسيس ديموقراطية عراقية على أنقاض النظام الشمولى العراقى دعوة قديمة تبناها المثقفون العراقيون داخل العراق وخارجه منذ سنوات طويلة. وإذا كان صدام حسين قد استطاع من خلال القهر المعمم أن يخرس الألسنة بل أن يقطعها أحيانا بالفعل بالنسبة لمن عارضوه جهارا نهارا، وأن يسكت كل صوت معارض، فإنه لم يستطع بالرغم من تهديده لاغتيال أفراد المعارضة العراقية فى خارج العراق، أن يسكت أصواتهم.

وفى هذا الصدد ينبغى أن تتم التفرقة الواضحة بين تيارات المعارضة العراقية فى المنفى. فهناك تيارات وطنية شريفة مارست النقد للنظام السياسى العراقى الاستبدادى، ولم تقنع بذلك بل اجتهدت من خلال المقالات والدراسات العلمية والأبحاث أن ترسم صورة للمستقبل، من خلال تقديم البدائل المدروسة لكل جوانب النظام السياسى العراقى المرغوب. وهناك تيارات أخرى من

المعارضة العراقية وضعت نفسها تحت إمرة المخابرات المركزية الأمريكية، وأنفقت عليها الإدارة الأمريكية ملايين الدولارات، وشاع بين صفوفها الفساد، بل ويمكن القول أن تقاريرها عن العراق التى قدمت للإدارة الأمريكية ضللتها حين قامت الحرب، لأنها صدقت الأوهام الباطلة التى مؤداها أن الشعب العراقى سيستقبل القوات الغازية حين تقوم الحرب بالورود باعتبارهم محررين وليسوا غزاه!

وسرعان ما حانت لحظة الحقيقة حين فرضت قوات التحالف عميلا من عملائها ليكون محافظًا للموصل، فإذا بالمظاهرات الشعبية تندلع احتجاجا، وكانت الهتافات ذات الدلالة «تسقط أمريكا!».

ويلغ من وعى المظاهرات الشعبية فى بغداد هتافها الدال: «لا لأمريكا ولا لصدام!» ومعنى ذلك بكل بساطة رفض استبداد نظام صدام حسين الذى أشقى الشعب العراقى وأفقره عبر أكثر من ثلاثة عقود نتيجة للمغامرات العسكرية الحمقاء التى قام بها فى حروبه ضد إيران وضد الكويت، وما أدت إليه سياساته من فرض الحصار الغاشم، وبالإضافة إلى ذلك يشير الهتاف إلى أن الشعب العراقى يرفض فى نفس الوقت الاحتلال الأمريكى.

ومن هنا يثور السؤال الرئيسى: هل سيقبل الشعب العراقى المخطط السياسى الأمريكى لفرض ديموقراطية عليه ليس الهدف منها فى الواقع سوى تحقيق المصالح الأمريكية، ويغض النظر عن المشكلات التى قد تثيرها مكونات هذا المخطط فى صورة صراعات بين الطوائف العراقية المتعددة؟ وقد تنبع بعض هذه المشكلات ليس فقط من الحرص على تحقيق المصالح الأمريكية، بل من مجرد الجهل العميق بالبنية المعقدة للمجتمع العراقى.

رؤى وطنية لمستقبل العراق

والمتتبع لأدبيات المعارضة العراقية فى المنفى سرعان ما يتبين له أنه فى غمار الكتابات السياسية المباشرة التى كان هدفها هو نقد النظام السياسى العراقى، والتحريض على تغييره سواء بالدعوة لقادته بالتنحى الطوعى عن الحكم وإلغاء الوضع المهيمن لحزب البعث، أو بالدعوة للقيام بانقلاب مسلح ضده، أو حث الأمم المتحدة على التدخل إنقاذا للشعب العراقى من استبداد النظام ومن قسوة الحصار وآثاره السلبية معا، نقول بالإضافة إلى هذه الكتابات كانت

هناك دراسات عراقية تتسم بكونها علمية وموضوعية، وهذه الدراسات تصدت للموضوع الرئيسى وهو كيف يمكن إقامة ديموقراطية عراقية جديدة على أنقاض النظام الاستبدادى الذى كان سائداً ؟

وهذه المهمة بالرغم مما يبدو أنها بالغة الصعوبة، إلا أن مما يخفف من صعوباتها أن العراق يمتلك تراثا ديموقراطيا قديما يمكن إحياؤه.

وهذه الحقيقة أكدها الأستاذ الجامعى العراقى المرموق الدكتور عضيد داويشة فى مقالة له بالغة الأهمية كتبها بالاشتراك مع زوجته كارين داويشة وعنوانها «كيف يمكن بناء عراق ديموقراطى» (نشرت فى مجلة فورين آفيرز عدد مايو / يونيو ٢٠٠٣).

والدكتور عضيد خبير فى ميدان العلاقات الدولية وله مؤلفات بارزة فى هذا المجال، وكنت قد تعرفت عليه منذ سنوات طويلة فى بعض المؤتمرات الدولية، وهو يتسم بصفاء النظرة وبالموضوعية فى معالجة المشكلات التى يتطرق لها بالبحث.

يقرر الدكتور داويشة فى مقاله أن عبء تأسيس الديموقراطية من جديد فى العراق سيسهله أن المؤسسات الديموقراطية ليست غريبة على العراق، بالرغم من طول فترة قمع نظام صدام حسين. ذلك أن العراق تحت نظام الملكية الهاشمى والذى حكم العراق منذ عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٥٨ أى طوال سبعة وثلاثين عاما، قد طبق نظاما برلمانيا صيغ على نمط نظام المملكة المتحدة، فى الوقت الذى كانت فيه إنجلترا تحتل العراق.

كانت هناك أحزاب سياسية، وحتى أحزاب سياسية معارضة، وكان الخلاف السياسى يتسامح معه. وكانت المناقشات فى البرلمان بالغة الحيوية، وكان يحدث أحيانا تصويت ضد الحكومة. كان ذلك يتم كممارسة عادية بدون خوف من أى قمع. وبالرغم من أن القصر والوزارة كانا يعدان جدول الأعمال، إلا أن البرلمان استطاع أن يؤثر على صنع السياسة. وقد امتدت هذه التعددية السياسية إلى مجال الصحافة. ويؤكد ذلك أنه قبل عام ١٩٥٨ تاريخ الانقلاب على الحكم الملكى، فإن ٢٣ صحيفة مستقلة كانت تطبع فى بغداد والموصل والبصرة. ولا يعنى هذا أن فترة النظام الملكى لم تشهد حوادث تزوير فى الانتخابات، أو ممارسة إجراءات للتضييق على الخصوم، أو مصادرة الصحف أحيانا، أو سوء استخدام سلطات الطوارئ أحيانا أخرى.

وللحقيقة - كما يقرر عضيد داويشة - فإن تاريخ العراق سواء فى العهد الملكى أو بعد انقلاب عام ١٩٥٨ زاخر بعديد من صور الشمولية، والقبلية، والعنف الطائفى أو الإثنى.

ومع ذلك يمكن القول - كما تشهد بذلك التجارب التاريخية سواء فى اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، أو فى دول الكتلة الاشتراكية بعد سقوط الاتحاد السوفيتى - أن تأسيس مؤسسات ديموقراطية يمكن أن يغير الاتجاهات السائدة فى بلد ما وبسرعة لم تكن متوقعة. غير أن التحدى الحقيقيى يكمن فى الصيغة الديموقراطية التى سيتم تطبيقها، وهل ستأخذ فى الحسبان البنية الاجتماعية الفريدة للعراق أم لا.

ولو راجعنا أدبيات المعارضة العراقية لاكتشفنا - كما أشرنا من قبل - أن بعض إصداراتها كانت تتسم بممارسة المنهج العلمى فى عرض ومناقشة مشكلات العراق فى الماضى والحاضر والمستقبل. ومن بين هذه الإصدارات البارزة نشرة باسم «الملف» كان يصدرها صديق عراقى قديم هو الدكتور غسان العطية الذى شغل من قبل منصب مدير مركز الأبحاث الفلسطينية فى بغداد. وقد تعرفت عليه منذ سنوات طويلة فى بغداد حين نظم هذا المركز ندوة دولية كان موضوعها «الصهيونية إيديولوجية عنصرية». واستمرت علاقتى بالدكتور عطية بعدما انتقل إلى المنفى فى لندن، من خلال اشتراكنا فى مؤتمرات عربية ودولية، وعن طريق تتبعى ـ وإن كان بشكل غير منتظم ـ لنشرته الملف.

وبالإضافة إلى النشرات الدورية هناك كتب رصينة كتبها أكاديميون عراقيون فى المنفى لم يرفعوا أعينهم أبدا عن العراق، وشغلوا أنفسهم بالتفكير المنهجى فى كيف يمكن حل المعضلة العراقية. ومن أبرز هذه الكتب فى تقديرى الكتاب الذى ألفه الدكتور عبد الوهاب حميد رشيد وعنوانه «مستقبل العراق: الفرص الضائعة والخيارات المتاحة» (نشرته عام ١٩٩٧ دار المدى فى سوريا).

والكتاب بفصوله العميقة دراسة شاملة لمختلف جوانب المعضلة العراقية، وهو بعد أن يقدم لمشروعه فى الفصل الأول بالحديث عن «لمحات من تاريخ العراق وجغرافيته وموارده»، يتحدث فى الفصل الثانى عن «هدر الإمكانيات والفرص الضائعة»، ثم ينتقل للحديث فى الفصل الثالث عن «معوقات التنمية فى

العراق» ويتحدث فى الفصل الرابع عن «شروط التنمية ومتطلباتها فى العراق». ويبرز الفصل الخامس باعتباره أهم فصول الكتاب لأنه خصصه للحديث عن «خيارات إيجاد نظام سياسى بديل»، قبل أن يتحدث عن العراق والمستقبل.

ويلفت النظر حقا أن الدكتور رشيد اتبع منهجا علميا فى استطلاع آراء عينة من أفراد المعارضة العراقية فى الخارج، من خلال تصميم استمارة استبيان تضمنت ١٣٥ مقولة طلب من كل مجيب على الاستمارة أن يوافق أو يعترض عليها. وبلغ عدد المعارضين العراقيين ممن أجابوا على الاستمارة ١٢٨ شخصا ينقسمون إلى ثلاث فئات هى الإسلاميون والديموقراطيون والقوميون العرب.

إن تحليل نتائج هذا الاستطلاع الفريد تلقى بأضواء قوية على المستقبل العراقى المرغوب فى نظر عينة من الوطنيين العراقيين فى المنفى. وبالرغم من أنها ليست عينة ممثلة إلا أنها تتضمن استبصارات ورؤى بالغة العمق تستحق أن نقف أمامها بالتحليل طويلا، لنحدد ملامح الرؤى الوطنية وليس الرؤية الأمريكية لمستقبل العراق.

إن هذا الكتاب وغيره عديد من الكتب العربية التى صدرت منذ عقود عن إشكاليات الديموقراطية فى الوطن العربى، والبدائل التى قدمها المثقفون العرب للأوضاع السياسية الراهنة، لتثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الديموقراطية ليست اختراعا أمريكيا، بل أنها كانت ومازالت أحد الموضوعات الرئيسية التى تناولها بعمق الإبداع السياسى العربى.

(٢)
رؤية وطنية لمستقبل العراق

مستقبل العراق موضوع مثار منذ سنوات بعيدة. وإذا كانت مناقشته داخل المجتمع العراقى كانت شبه مستحيلة بحكم القمع السياسى لنظام صدام حسين الذى قضى بحكم شموليته الحديدية على كل مؤسسات المجتمع المدنى، والانفراد المطلق لحزب البعث بكل الفضاء السياسى العراقى بعد تصفية كل الاتجاهات السياسية المعارضة، إلا أن المثقفين العراقيين فى المنافى المتعددة لم يتوقفوا لحظة عن تشخيص مشكلات بلدهم، وتصور الاستراتيجيات المختلفة لتنميته حين يزول النظام الذى جثم على صدر الشعب العراقى أكثر من ثلاثة عقود.

تعددت الاجتهادات، وتوزعت بين محاولات فردية لعدد من المثقفين العراقيين، ومنتديات ثقافية عراقية متنوعة، منها ما تميز بالاستقلال عن أى سلطة أجنبية، وبعضها عمل مباشرة تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية، التى حاولت قبل الغزو العسكرى الأمريكى للعراق أن تحشد صفوف المثقفين العراقيين سياسيا وفكريا استعدادا ليوم سقوط نظام صدام حسين.

ومن بين المنتديات الأخيرة منتدى أشرفت على تنظيمه وزارة الخارجية الأمريكية بمبادرة من كولن باول وأعطته اسما هو «مشروع مستقبل العراق». وقد جمعت فيه مئات من الباحثين والأكاديميين والمثقفين العراقيين للتباحث حول مستقبل العراق. ويلغ من ضخامة المشروع أنه ضم بين جنباته سبعة عشر لجنة متخصصة بيانها كما يلى:

المبادئ والإجراءات الديموقراطية، الاقتصاد والبنية التحتية، سياسة الدفاع ومؤسساته، التعليم، الصحة العامة والاحتياجات الإنسانية، بناء قدرات المجتمع المدنى، مؤسسات العدل، المياه والزراعة والبيئة، الحفاظ على التراث الثقافى العراقى، المالية العامة، النفط والطاقة، الإدارة المحلية ، التدابير المضادة للرشوة، الأمن الخارجى والقومى، حرية الإعلام، الهجرة، والعلاقات الخارجية.

ومن هذا السرد يتبين حجم الجهود التى بذلها هؤلاء الباحثون والمثقفون العراقيون لمناقشة مستقبل بلادهم. وإذا كانت آراؤهم تعددت، واختلفت وجهات نظرهم بصدد العديد من القضايا، إلا أنه يمكن القول أن تحليل أعمال هذه اللجان لو نشرت يمكن أن تلقى الأضواء على مناهج تفكير عينة من المثقفين العراقيين فيما يتعلق بالمستقبل. ونحن نعتمد فى الإشارة إلى هذا المنتدى على نشرة موجزة بعنوان «واجب إزاء المستقبل: العراقيون الأحرار يخططون لعراق جديد» وقد وزع هذه النشرة المركز الإعلامى الأمريكى بالقاهرة.

محاولة فردية رائدة

غير أننا سنركز حديثنا اليوم على المحاولة الفردية الرائدة التى قام بها الدكتور عبد الوهاب حميد رشيد فى كتابه الذى نشرته دار «المدى» بسوريا عام ١٩٩٧ وعنوانه «مستقبل العراق: الفرص الضائعة والخيارات المتاحة»، والذى أشرنا إليه من قبل. والمؤلف يبدو من منهجه أنه متخصص فى الاقتصاد السياسى، وكان يقيم فى السويد لحظة كتابة الكتاب.

يقول المؤلف فى مقدمة كتابه «هذا بحث فى نقد الاقتصاد السياسى للعراق، يحاول تحليل جهود التنمية للعقود الماضية ومتابعة أحداث العراق إلى ما بعد أزمة – كارثة الخليج (١٩٩٠ – ١٩٩٥) وإجراء توقعات لفترة خمس عشرة سنة تالية (١٩٩٧ – ٢٠١١) بغرض تقييم جهود التنمية وتكوين صورة مستقبلية للإمكانيات المتاحة لتجاوز آثار الكارثة التى حلت بالبلاد، وذلك فى ضوء عدد من المشاهد الاقتصادية لعراق المستقبل».

ويقيم المؤلف دراسته الشاملة على أساس ثلاث أطروحات تتعلق بالعراق المنشود فى المستقبل، ويعنى العراق الديموقراطى.

الأطروحة الأولى وتتمثل فى «رفض العنف بكافة أشكاله وصوره، لأن الديموقراطية ليس لها سوى وجه واحد هو الحوار وسماع الرأى الآخر وقبول قرار الأغلبية واحترام رأى الأقلية».

والأطروحة الثانية «تبنى الخيار السلمى وبناء إرادة الحرية لدى الناس أسلوبا وحيدا للتعامل السياسى وتأكيد قرار الأغلبية».

والأطروحة الثالثة هى «الدعوة لاعتماد التنمية المستقلة المعتمدة على النفس والموجهة نحو الداخل لتعبئة الناس والموارد الوطنية، والقائمة على تلبية

الاحتياجات الأساسية للأغلبية من منظور متطور، والهادفة إلى إعادة بناء الهيكل الإنتاجى للاقتصاد الوطنى على نحو متشابك ومستقل».

استطلاع آراء العراقيين

وإذا كان المجال لا يسمح لنا باستعراض أهم النتائج التى خلص إليها الدكتور عبد الوهاب رشيد فى دراسته القيمة، إلا أننا نحب أن نقف بالتحليل طويلا أمام استطلاع الرأى الذى صاغ أسئلته المؤلف وطبقه على عينة بلغ عددها ١٨٢ مثقفا عراقيا فى المنفى. ويقرر المؤلف أن «صحيفة الاستقصاء» كانت محل مناقشات عديدة قبل وضعها موضع التنفيذ على مستوى ندوة «١٤ تموز فى ستوكهولم». وقد حرص المؤلف على أن يعرض مشروع صحيفة الاستقصاء على عديد من زملائه وأصدقائه. وقد تسلم الباحث ملاحظات مدونة بشأنها من الدكتور بشير الداعوق أرسلت من باريس، والدكتور خير الدين حسب مدير مركز دراسات الوحدة العربية أرسلت من بيروت، ومن الدكتور كاظم حبيب أرسلت من برلين. وقد أرسلت نسخ من صحيفة الاستقصاء إلى العراقيين المغتربين فى ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة والدنمرك وبعض البلدان العربية ودول الجوار، بالإضافة إلى استوكهولم وبعض مدن السويد.

وبلغ عدد الذين استجابوا ١٢٨ مبحوثا شكلوا مجموعات ثلاث: الإسلاميون ٣٠ مبحوثا والديموقراطيون ٧٨ مبحوثا والقوميون العرب ٢٠ مبحوثا.

وصاغ الباحث صحيفة الاستقصاء على أساس إيراد ١٣٥ مقولة طلب من كل مبحوث أن يبدى رأيه فى كل منها بالموافقة أو المعارضة. وشملت المقولات عشرة موضوعات هى: نظام الحكم الحالى (ويقصد نظام صدام حسين) وسبل إيجاد نظام سياسى بديل، وملامح النظام المنشود، والمسألة الكردية، وقضية المغتربين، والمعارضة والأحزاب السياسية، والعقوبات والمقاطعة، والدفاع الوطنى، وقضايا اجتماعية، والعلاقات الخارجية. ونريد قبل أن نحلل رؤى المبحوثين العراقيين فى هذه الموضوعات الهامة لنستكشف أبعاد العقل السياسى العراقى المعاصر، أن نسوق مثالا من واقع صحيفة الاستقصاء للمقولات التى تضمنها القسم الأول منه والخاص بنظام الحكم الحالى والعراق الجديد- العراق الديموقراطى.

وهذه هى المقولات التى طلب من كل مبحوث أن يعلق عليها بالموافقة أو عدم الموافقة.

- نظام الحكم الحالى استبدادى، يتنافى مع كرامة الإنسان، ومعوق للتنمية.
- النظام الحالى فاقد للشرعية ولا يجوز التعامل معه فى سياق استمرار الاستبداد.
- الانتخابات الرئاسية الأخيرة فى العراق كانت غير شرعية.
- إزالة النظام الحالى عن طريق العنف لا تتنافى والديموقراطية.
- العقوبات الاقتصادية (المقاطعة) هى الطريق لإزالة النظام الحالى.
- استمرار العقوبات الاقتصادية هى الطريق لإزالة النظام الحالى.
- حرمان «الحزب الحاكم» من نشاطه السياسى فترة محدودة «خمس سنوات مثلا» فى العراق الجديد.
- ضمانات العراق الجديد إصدار عفو سياسى عام يشمل الجميع ويحقق الحرية للجميع فى ظل القانون.
- تخلى النظام الحالى عن الحكم هو الخيار الأفضل لبناء العراق الجديد.
- النظام الحالى هو حصيلة الصراعات السياسية بين الأحزاب الوطنية منذ عام ١٩٥٨.
- تخلى النظام الحالى عن مفهوم الحزب القائد واحتكار السلطة يفتح طريق التفاوض لبناء العراق الجديد.
- الطريق السلمى وتجنب سفك الدماء هو الخيار الأفضل لبناء العراق الجديد.
- أولوية خيار المقاومة المسلحة لإزالة النظام الحالى.
- أولوية خيار بناء جيش موحد من المعارضة لإسقاط النظام الحالى.
- أولوية التوجه الداخلى وبناء إرادة الحرية لدى الناس لبناء العراق الجديد.
- حصول انقلاب داخلى وإسقاط رأس النظام سيفتح الطريق أمام تحقيق الاجتماع الوطنى.
- أولوية خيار «الأمم المتحدة» فرض انتخابات ديموقراطية لبناء العراق الجديد.
- أولوية التوجه الخارجى (الإقليمى/ الدولى) للمعارضة لإسقاط النظام الحالى.

لقد حرصنا على إيراد هذه المقولات التى صاغها الباحث حوالى عام ١٩٩٦ بالتفصيل، لكى نلقى بالضوء على المناخ السياسى للمثقفين العراقيين

المغتربين، وكيف كانوا يفكرون فى مستقبل بلادهم فى هذه السنوات التى لم تكن قد اتخذت فيها الإدارة الأمريكية بعد قرارها بالغزو العسكرى للعراق لإسقاط النظام السياسى.

وإذا حللنا هذه المقولات لاكتشفنا أن الباحث نفسه كانت تلفه الحيرة البالغة، كيف يمكن الخلاص من نظام صدام حسين الذى يقف بشموليته واستبداده وقمعه الوحشى سدا منيعا أمام مستقبل أفضل للعراق؟

هل يكون ذلك عن طريق العنف؟ وما هى صورة هذا العنف؟ هل يتخذ شكل المقاومة المسلحة؟ أو شكل بناء جيش موحد من المعارضة لإسقاط النظام الحالى؟ أو قد يكون الحل فى حصول انقلاب داخلى وإسقاط رأس النظام لفتح الطريق أمام تحقيق الاجتماع الوطنى؟ أو هل يكون بالتوجه للأمم المتحدة لفرض انتخابات ديموقراطية لبناء العراق الجديد؟ أسئلة متعددة، فات أوانها بطبيعة الأحوال لأن الغزو العسكرى الأمريكى للعراق هو الذى تكفل بإسقاط النظام السياسى العراقى. وتبقى الأسئلة المعلقة التى تحتاج إجابات العراقيين المغتربين بصددها إلى تحليل نقدى. أى عراق ينبغى أن يبنيه العراقيون؟ وما هى سمات نظامه السياسى؟

ولكن يبدو أن المعضلة الرئيسية الآن تكمن فى السؤال المركزى: هل يمكن حقا بناء عراق ديموقراطى فى ظل الاحتلال الأمريكى؟

(٣)

الملامح الافتراضية للعراق الديموقراطى

إذا كان العقل الاستراتيجى الأمريكى مشغولا منذ عقود بأهمية تصفية النظام السياسى العراقى بوسائل شتى تتدرج من الحصار الاقتصادى والسياسى عن طريق العقوبات التى فرضها مجلس الأمن إلى الغزو العسكرى المباشر، إلا أنه لم يول التطورات السياسية التى يتبعها فى ضوئها إعادة صياغة النظام العراقى إلا مؤخرا.

ومن هنا تصاعدت بعد نهاية الحرب الأمريكية على العراق الدعوة إلى ضرورة صياغة نظام سياسى ديموقراطى، حتى يصبح العراق - وفقا للصياغة الأمريكية الشهيرة - نموذجا يحتذى فى مجال الديموقراطية على الصعيد العربى كله. وفى هذا الإطار أعلن كولن باول وزير الخارجية الأمريكى مبادرة الشراكة الديموقراطية الأمريكية العربية التى خصص لها بالفعل ٢٩ مليون دولار لتدعيم الديموقراطية فى العالم العربى.

وفى خطبة لويليام بيرنز وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأدنى ألقاها فى ١٦ مايو فى واشنطن فى المؤتمر السنوى الذى ينظمه مركز «دراسة الإسلام والديموقراطية» أكد فيها على مركزية الاهتمام الأمريكى بقضية التطور الديموقراطى.

وقد أشار بيرنز إلى نقاط أربعة رئيسية. أولها أن الولايات المتحدة الأمريكية تولى أسبقية عليا لقضية التغير الديموقراطى، وثانيها أن تنمية الديموقراطية ينبغى أن تكون جزءا من استراتيجية أوسع تتضمن إعادة إعمار العراق، وإقامة دولة فلسطينية تعيش فى سلام جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، وتحديث الاقتصادات العربية. والنقطة الثالثة أن تنمية الديموقراطية ودفعها إلى الأمام هى عملية تدريجية تتضمن تدعيم المجتمع المدنى، وإصلاح الحكم وتحسينه، وجعل الانتخابات أكثر شمولا لكل التيارات السياسية وأكثر إنصافا، وإعطاء قوة

أكبر للبرلمان ولكل الهيئات الأخرى المنتمية. والنقطة الرابعة والأخيرة أن التغير الديموقراطى ينبغى أن ينبع من داخل الأقطار العربية وإن كانت الولايات المتحدة تستطيع أن تلعب من الخارج دورا مساعداً.

وقال بالنص فى ختام خطبته «إذا كنا نستطيع أن نطبق القوة الأمريكية فى اتجاه محدد الأهداف وبمنظور صحيح وبطريقة تتسم بالتواضع، وإذا كنا نستطيع أن ندعم التغيير الديموقراطى فى إطار استراتيجية أوسع للتحديث الاقتصادى وتحقيق السلام الإسرائيلى الفلسطينى، وتأسيس عراق جديد مزدهر، وإذا استطعنا أن نفهم الصلة من بين هذه الأوضاع جميعا والمصالح الأمريكية، لسنوات قادمة، فإن وقت الأزمة يمكن أن يكون نقطة تحول، نقطة تحول يبدأ منها الأمل ليحل محل اليأس، والذى يساعد العنف على النمو».

وإذا كانت هذه التصريحات حول الديموقراطية سواء فى العراق أو فى العالم العربى تحمل فى طياتها كمية زاخرة من الأمنيات، ولكن يبقى السؤال الهام هل تدرك الولايات المتحدة الأمريكية بناء على دراسة علمية وموضوعية شاملة طبيعة البنية الاجتماعية البالغة التعقيد للمجتمع العراقى الذى تريد له أن تهبط عليه الديموقراطية بالمفهوم الأمريكى بالباراشوت، وهل هى على دراية حقيقية بالتحديات التى تواجه التطور الديموقراطى فى العالم العربى ككل؟

إن التخبط الذى تمارسه الإدارة الأمريكية للعراق فى الوقت الراهن والذى يبرز يوما بعد يوم، يكشف عن أن الإدارة الأمريكية لا تفهم بالقدر الكافى البنية المعقدة للمجتمع العراقى بكل ملله وأعراقه ومذاهبه الدينية المختلفة. فإذا أضفنا إلى ذلك التصريح الأمريكى الهام من أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقبل قيام حكومة دينية إسلامية حتى لو جاءت نتيجة انتخابات حرة، لأدركنا حجم التناقض الأمريكى بين الدعوة لديموقراطية مطلقة، والحدود التى وضعتها بالنسبة للتيارات الإسلامية.

المستقبل من وجهة النظر الوطنية

وعلى عكس وجهة النظر الأمريكية فى الديموقراطية العراقية نركز هنا على ما نطلق عليه وجهة النظر الوطنية العراقية، ونعنى على وجه التحديد آراء مجموعة من العراقيين الوطنيين فى المنفى، كما وردت فى استطلاع الرأى الذى طبقه الدكتور عبد الوهاب حميد رشيد على ١٢٨ عراقيا ينتمون إلى التيارات

السياسية المختلفة، ونعنى الإسلاميون والديموقراطيون والقوميون العرب، ونشر نتائجه فى كتابه الهام الذى سبق أن أشرنا إليه وهو «مستقبل العراق: الفرص الضائعة والخيارات المتاحة». (دمشق، دار المدى، ١٩٩٧).

تتضمن صحيفة الاستقصاء على قسم هام موضوعه «آراء المبحوثين فى النظام السياسى المنشود».

وقبل أن نعرض لنتائج الأسئلة علينا أن نعرف أن حوالى ثلاثة ملايين مواطن يمثلون عراقا مصغرا بتنوعهم العمرى والجغرافى والسياسى والطبقى والمهنى والتعليمى اضطروا إلى ترك الوطن. ومن ثم يمكن القول أن نتائج الاستطلاع لا يمكن أن تعبر عن مجمل اتجاهاتهم، بحكم أن عينة الاستطلاع لم تكن ممثلة، إلا أنها يمكن أن تلقى الأضواء على منهج تفكير عينة من المغتربين صاغوها وهم متجردون من كل التيارات. القمع والخوف، وأيضا قبل أن تقع الحرب الأمريكية على العراق.

فى مجال سؤال المبحوثين عن النظام السياسى المنشود، هناك موضوعان وهما المرحلة الانتقالية والسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية. تضمنت المرحلة الانتقالية ثلاث مقولات طرحت على المبحوثين، وقد رحب المبحوثون نسبة (٩٥٪) بتحديد مرحلة انتقالية بعد زوال الحكم العراقى لتحضير البلاد للديموقراطية. وقد وافق ٨٣٪ من المبحوثين على ضمان العراق الجديد إصدار عفو سياسى عام يشمل الجميع ويحقق الحرية للجميع فى ظل القانون.

أما المفاجأة - كما يقرر الدكتور رشيد القائم بالبحث - فهو موافقة عينة البحث بمجموعتها الثلاث ونعنى الإسلاميون والديموقراطيون والقوميون العرب بنسبة ٧١٪ على استفتاء الشعب العراقى بشأن نظام الحكم. (ملكى / جمهورى). هذا رغم أن هذه المقولة أثارت حفيظة بعض المبحوثين حيث ذكر أحدهم «أن مسألة الملكية أكل الدهر عليها وشرب والعودة لها تعد حلما يساور القليل من الذين لم يهضموا ثورة ١٤ تموز»، ويعلق الدكتور رشيد قائلا «كيف يمكن تفسير هذه النتيجة فيما يتعلق بالعراقيين المغتربين؟ هل هى مسألة الارتداد الفكرى أم الغربة واليأس من أوضاع المعارضة فى الخارج؟ أم هى الفترة الطويلة من الصراعات ونزيف الدم والاستبداد الذى مازال جاثما على الساحة السياسية العراقية؟».

أما آراء المبحوثين بشأن ملامح النظام السياسى المنشود فقد تلخصت فى:

- فضل ٨٨٪ من المبحوثين ضمان مبدأ التمثيل السياسى فى انتخابات البرلمان وليس التمثيل الطائفى. بينما اتفق ٨٤٪ على ضمان مبدأ التمثيل النسبى فى انتخابات البرلمان تمثيل الأقليات القومية.
- فيما يتعلق بالأحزاب السياسية، برغم الاتفاق بنسبة ٦٩٪ على ضمان قانونى بحق تشكيل الحزب السياسى دون موافقة مسبقة، إلا أن هذا الاتفاق كان أكبر (٨٠٪) فيما يخص تشكيل الحزب السياسى بشرط توقيع وثيقة شرف أمام اللجنة السياسية فى البرلمان بحماية الدستور واحترام الديموقراطية العلنية، كما وافق المبحوثون على حق الأحزاب السياسية فى الحصول على معونة مالية من الخزانة العامة.

أما موقف عينة البحث من حزب البعث فكان باتجاه حرمانه من النشاط السياسى فترة محدودة (نسبة ٥٨٪). ويقول الدكتور رشيد: (ومن الواضح أن هذه الموافقة البسيطة تحققت لأسباب تتعلق بفترة الإرهاب الطويلة التى اقتربت باسم الحزب. فقد تمنى العديد من المبحوثين فى ملاحظاتهم حرمان الحزب من نشاطه إلى الأبد) رغم أن الإجراء يتنافى مبدئيا والديموقراطية.

- تمويل الانتخابات العامة والرئاسية من الخزانة العامة (٨٦٪).
- نظام لا مركزية ديموقراطية وتحديد قانونى لسلطات الحكومة المركزية والحكومات المحلية (٦٧٪).
- اعتماد النظام الوزارى، أغلبية برلمانية مع إبقاء رئيس الجمهورية رمزاً (٨٧٪) هذا دون رفض للأنظمة الأخرى فى هذا الصدد.
- تحقيق رقابة متبادلة وفعالة ومتوازنة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.
- عدم جواز تعطيل الدستور كليا أو جزئيا خاصة ما يتعلق بالحريات الأساسية وسلطة القانون (٩٩٪).
- تحريم كافة أشكال التقديس والتبجيل والألقاب والصور والتماثيل الموجهة لعبادة الشخصية. (٩٨٪).
- وأخيرا وافق المبحوثون على مسألتين هامتين أخريين: أولهما أن العراق جزء من الأمة العربية مضمون فى الدستور (٨٤٪) وثانيهما فصل الدين عن الدولة أى علمانية الدولة (٧٧٪) ويقرر الباحث: إنه رغم الاتفاق بين المجموعات

الثلاث بشأن معظم المقولات المبحوثة، إلا أنها اختلفتٍ حول مسألتين هما نظام اللامركزية الديموقراطية، ومسألة فصل الدين عن الدولة، حيث كانتا محل رفض القوى الإسلامية على خلاف المجموعتين الأخرتين. ولو تأملنا بعمق نتائج الاستطلاع لتبين لنا أنها من خلال البصيرة النافذة للمبحوثين استطاعوا حقا أن يضعوا أيديهم على مفاتيح التغيير الديموقراطي في العراق ما بعد مرحلة صدام حسين، مع أنهم وقت أن أجابوا على الأسئلة كان النظام البعثي مازال قائما.

ولعله من أهم نتائج الاستقصاء ما وافق عليه ٨٣٪ من المبحوثين على ضرورة إصدار عفو سياسي عام يشمل الجميع ويحقق الحرية للجميع. وهذا المطلب لم تحققه الإدارة الأمريكية للعراق والتي أصدرت مؤخرا قرارا بحل الجيش العراقي وفصل ٢٥٠ ألف ضابط وجندي، بالإضافة إلى منع أعضاء حزب البعث من تولي الوظائف القيادية والوظائف العامة.

فإذا أدركنا أننا بصدد نظام سياسي بعثي كان يقوم على التعبئة وتجنيد كل المواطنين تقريبا لكي يكونوا أعضاء في حزب البعث، لأدركنا أن قرارات الإدارة الأمريكية من شأنها أن تخلق فراغا هائلا في مجال الجيش وتولي الوظائف العامة في نفس الوقت. وقد أجاد التعبير عن المشكلة عقيد عراقي من سلاح المدفعية في برنامج على إحدى القنوات الفضائية حين قال معلقا على قرار تصفية الجيش العراقي: (لقد كنا ندافع عن الوطن وليس عن نظام أو شخص كما هي التقاليد العسكرية في أي بلد في العالم. فهل نعاقب لأننا دافعنا عن الوطن؟).

ومن ناحية أخرى يلفت النظر اتجاه ٥٨٪ من المبحوثين إلى حرمان حزب البعث من النشاط السياسي فترة محدودة، مع أن العديد من المبحوثين تمنوا حرمان الحزب من النشاط إلى الأبد بالرغم من تناقض ذلك مبدئيًا مع الديموقراطية.

هذه مجرد أمثلة بارزة على العقبات الكبرى التي ستجابه عملية تأسيس عراق ديموقراطي، والتي حاول فيها عينة من العراقيين المغتربين رسم صورة افتراضية لمستقبل العراق.

(٤)
الديمقراطية العربية بين الانقطاع والإحياء

أصبحت المشكلة الرئيسية المطروحة على العالم العربى بعد انتهاء العمليات العسكرية فى العراق هى التطوير الديموقراطى لأنظمته السياسية. وهذه المشكلة - لو أردنا الدقة - لم تظهر على الساحة فجأة نتيجة مبادرة الشراكة الديموقراطية بين الولايات المتحدة والعالم العربى التى أعلنها وزير الخارجية الأمريكى كولن باول. ذلك أن المطالب الشعبية الموجهة للأنظمة العربية طوال العقود الماضية كانت موجهة أساسا تجاه توسيع إطار المشاركة السياسية، فى إطار إصلاح سياسى شامل يتضمن بين ما يتضمنه تطبيق مبدأ سيادة القانون، وضمان احترام حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما فى ذلك الحق فى التفكير والحق فى التعبير والحق فى التنظيم.

باختصار علا صوت مؤسسات المجتمع المدنى العربية بما تتضمنه من أحزاب سياسية ونقابات مهنية وجمعيات أهلية، مطالبة بضرورة تأسيس مجتمع مدنى حقيقى لكف يد الدولة المتوحشة عن أن تفترس الفضاء السياسى والاجتماعى والثقافى للمجتمعات العربية وتهيمن عليه، وتسيطر على اتجاهاته. قامت هذه المطالبات من خلال صراعات شتى كان بعضها صراعات دامية بين المعارضة والدولة العربية الشمولية أو السلطوية فى بلاد عربية متعددة. واشتدت المطالبات فى البلاد التى كانت تمتلك إرثا ديموقراطيا حتى لو كان منقوصا بحكم وقوعها فى ظل الاحتلال الأجنبى مثل مصر والعراق، أو فى ظل نظم الوصاية والانتداب مثل سوريا ولبنان.

وتقدم مصر على وجه الخصوص مثلا رائدا فى هذه الخبرة الديموقراطية القديمة التى قطعها انقلاب الضباط الأحرار فى يوليو عام ١٩٥٢، والذى تحول من بعد إلى ما أطلق عليه «ثورة يوليو». وقد تكفلت الثورة بعد عامين على قيامها فى ١٩٥٤ بإلغاء كافة الأحزاب السياسية المصرية، كما أوقفت العمل

بالدستور المصرى الذى صدر عام ١٩٢٣ والذى كان الأساس الذى قامت عليه الديموقراطية المصرية منذ هذا العام حتى عام ١٩٥٢.

كانت هذه الفترة حافلة حقا بالخبرات الثمينة فى المجال الديموقراطى. فقد تشكلت أحزاب سياسية شتى وبرز من بينها حزب «الوفد» باعتباره حزب الأغلبية الشعبية الكاسحة، ودارت حوله أحزاب سياسية أطلق عليها أحزاب الأقلية، وكان بعضها عبارة عن انشقاقات عن حزب الوفد ذاته.

كان البرلمان يقوم بمجلسيه مجلس النواب ومجلس الشيوخ بوظائفه خير قيام فى التشريع والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، كما أن القضاء الذى مثل السلطة القضائية كان يمارس وظائفه بطريقة ممتازة حقا، فى ظل تقاليد قانونية وقضائية عريقة. وشهدت مصر فى هذه الفترة لأول مرة إنشاء هيئة قضائية جديدة احتذاء بالنموذج القانونى الفرنسى هى «مجلس الدولة»، لرقابة القرارات الإدارية التى تصدرها الحكومة. وشهد هذا المجلس الذى أصبح عريقا اليوم أمجادا تتمثل فى انتصاره لقضية الحريات العامة ضد تعسف الحكومات، وأصدر أحكاما تاريخية متعددة لتقنين الحريات العامة، ووضع ضوابط للقرارات الإدارية حتى تصدر وفقا للقانون محققة هدف الشرعية، وتم ذلك بقيادة أكبر فقيه ومشرع دستورى وقانونى شهده العالم العربى وهو الدكتور عبد الرازق السنهورى باشا.

وقد أسهم هذا الفقيه العظيم فى وضع دساتير وتشريعات عربية متعددة فى العراق والكويت ومصر بطبيعة الحال، ولم يتوقف نشاطه حتى بعد أن انقلبت عليه ثورة يوليو وأقصته من رئاسة مجلس الدولة. ومارس الرجل دوره فى وضع الدساتير والتشريعات والتدريس فى الجامعات، وفى معهد الدراسات العربية بالقاهرة التابع لجامعة الدول العربية، حيث أخرج سفره العلمى غير المسبوق فى المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانونى الوضعى.

وهكذا حين تولى الرئيس السادات حكم مصر، وغير اتجاهها بعد إلغائه للحزب السياسى الواحد والذى كان هو الاتحاد الاشتراكى، وفتحه باب المنابر ثم الأحزاب السياسية المتعددة من بعد، كانت هذه العملية أشبه ما تكون بعملية إحياء لتراث ديموقراطى مصرى عريق له تاريخه منذ مجلس شورى القوانين الذى تأسس فى عهد الخديو إسماعيل عام ١٨٦٦، ولم يقطعه سوى انقلاب الضباط الأحرار فى يوليو ١٩٥٢.

غير أن مصر لم تكن وحدها فى هذا الميدان. ذلك أن العراق أيضا مرّ بتجربة ديموقراطية خصبة فى ظل العهد الملكى الهاشمى الذى حكم العراق من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٥٨. كان هناك نظام برلمانى صيغ على أساس نظام دولة الاحتلال ونعنى المملكة المتحدة، ومارست الأحزاب السياسية المختلفة وظائفها، وكان من بينها أحزاب معارضة، وكان هناك تسامح مع المعارضة. وشهد البرلمان العراقى مناقشات حية، وكان أعضاء البرلمان يصوتون مع الحكومة أو ضدها بغير خوف من ردع أو عقاب. وامتدت التعددية السياسية إلى الصحافة التى شهدت أنواعا شتى من التعددية الفكرية لدرجة أنه قبل ثورة ١٩٥٨ فى العراق كان هناك ٢٣ صحيفة مستقلة تصدر فى بغداد والموصل والبصرة.

ولا يعنى ذلك بالضرورة - كما كان الحال فى مصر - أن الحياة الديموقراطية كانت مثالية، فقد شابتها جوانب قصور متعددة لعل أهمها على الإطلاق تدخل سلطات الاحتلال فى الحياة السياسية، بالإضافة إلى تدخل النظام الملكى، بالإضافة إلى محاولات متعددة لتزوير إرادة الناخبين والغش فى الانتخابات. ورغم ذلك يمكن القول أن البدايات فى بلدين مثل مصر والعراق كانت تشى بإمكانات تطور ديموقراطى عميق، غير أن هذا التطور قطعته ولا شك ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر وثورة ١٩٥٨ فى العراق.

تحدى الانبعاث الديموقراطى

ولا ينبغى لنا فى تتبع هذه التطورات التاريخية للبلاد العربية فى مجال سعيها الدائب للديموقراطية أن نظن أن العالم العربى فريد فى هذا الخصوص. ذلك أن شعوبا متعددة فى مختلف أرجاء الكرة الأرضية اشتركت فى هذا السعى طوال القرن العشرين بطرق شتى وعبر مسارات متعددة، تراوحت بين الهدوء والعنف، بين الإصلاح والثورة.

ويشهد على ذلك تقرير «حالة المستقبل» الذى يصدره المشروع الألفى وهو أحد المشاريع البارزة لجامعة الأمم المتحدة فى طوكيو باليابان. وهذا التقرير الذى يقوم على أساس استطلاع آلاف العلماء والمفكرين والمثقفين فى العالم عن المشكلات التى ستواجه الإنسانية فى القرن الحادى والعشرين، استطاع أن يضع يده على خمسة عشر مشكلة أساسية، من بينها قضية التطور الديموقراطى على

النطاق العالمي، وصيغت القضية في شكل سؤال أساسي: هل يمكن للديموقراطية أن تنشأ من براثن النظم التسلطية؟

أجابت الخبرة التاريخية المعاصرة على هذا السؤال الخطير بالإيجاب. ويكفي تأمل خبرة بلاد الكتلة الأوربية الاشتراكية التي سقطت مع انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٩، وكيف أن النظم الشيوعية التي كانت سائدة فيها تحولت عبر مخاض عسير، ووفق اتجاهات شتى إلى نظم ديموقراطية، زاخرة بالتعددية السياسية والحزبية، وتتم فيها انتخابات دورية نزيهة، ويتولى الحكم فيها رؤساء حملتهم إلى سدة الرئاسة انتخابات شعبية. والسؤال هنا: هل يمكن لهذا المسار أن يتم أيضا في العالم العربي؟

تجيب على ذلك الخبرة المصرية في الانتقال من السلطوية إلى التعددية منذ الرئيس أنور السادات حتى الرئيس محمد حسني مبارك.

يمكن القول أن تحولا إيجابيا قد حدث مما لا شك فيه من زاوية تأسيس مبدأ التعددية في حد ذاته، وشهدت التجربة لحظات صعود كبرى ربما كان ذروتها برلمان عام ١٩٨٧ الذي نجح فيه عشرات من النواب المعارضين، غير أن التجربة عانت أيضا من لحظات هبوط، وخصوصا بتأثير الإرهاب الذي هدد الاستقرار السياسي، مما أدى إلى فرض قانون الطوارئ الذي ألقى بثقله على مجمل الحركة السياسية. بالإضافة إلى أمراض الأحزاب السياسية المصرية سواء في ذلك حزب الأغلبية أم أحزاب المعارضة، وعدم قدرتها على اجتياز عتبة الإرث السلبي للأحزاب السياسية المصرية القديمة، من زاوية سيطرة القلة، وسواء كانت هذه القلة عائلية أم طبقية أم شللية على مقدرات الأحزاب، أو عجزها – نتيجة أسباب شتى – عن اجتذاب الجماهير، وعزفت عن المشاركة السياسية إعلانا عن عدم اقتناعها ربما بمنطق وقواعد اللعبة السياسية السائدة.

وهكذا يمكن القول أن التجربة السياسية المصرية تمثل تعددية سياسية مقيدة سواء بنص قانون الأحزاب أو بحكم الممارسة.

وحين يطرح السؤال فيما يتعلق بمستقبل العراق، فإننا سنجد وضعا مشابها لمصر – وإن كان في ظروف مختلفة تماما – من زاوية محاولة إحياء التراث الديموقراطي العراقي التي استمر من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٥٨ حيث قطعت الثورة العراقية هذا المسار الديموقراطي. ونحن على يقين أن الشعب العراقي

سيخوض معارك شتى فى سبيل إحياء التراث الديموقراطى العراقى بطرق جديدة بعد سقوط النظام الاستبدادى الذى مثله النظام البعثى والصدامى.

وقد يكون أحد الطرق التى تضمن تطورا ديموقراطيا صحيحا للعراق تشكيل دولة فيدرالية تأخذ فى اعتبارها الأعراق المتعددة فى العراق، حيث يتعايش الأكراد والعرب والتركمان، وحيث تنقسم المذاهب الدينية إلى شيعة وسنة. بعبارة أخرى إن التنوع البشرى الخلاق فى المجتمع العراقى يمكن - من خلال وسائل ديموقراطية شتى - أن يتحول إلى قوة إيجابية فاعلة بدلا من أن يكون من أسباب التفتيت والانقسام.

وفى هذا المجال لا يحبذ أكاديمى عراقى مرموق يعيش فى الولايات المتحدة الأمريكية وهو عضيد داويشه أستاذ العلاقات الدولية تقسيم العراق إلى كيانات متمايزة، كيان كردى فى الشمال وشيعى فى الجنوب وسنى فى الوسط، لأن مثل هذا التقسيم سيكون عاملا من عوامل تفتت المجتمع العراقى، مما قد يصعد من الانقسامات وقد يؤدى إلى حروب أهلية تعلوها صيحات التطهير العرقى. ولذلك هو يدعو إلى الإبقاء على التقسيم الإدارى الحالى الذى يقسم العراق إلى ثمانية عشر محافظة، على أساس السماح لكل محافظة بانتخاب حكومة محلية، وإرسال مندوبين عنها إلى مجلس أعلى فى برلمان جديد، الذى يمكن أن تشكل من مجلس على النمط الألمانى أو الأمريكى، على أن يكون أحد المجلسين يمثل المناطق المختلفة، مما يعطيها صوتا مسموعا للتخفيف من غلواء السلطة المركزية. الفيدرالية إذن قد تكون مفتاحا للتطوير الديموقراطى فى العراق، وهى بالإضافة إلى نظم فرعية أخرى محل اجتهادات الفرقاء العراقيين السياسيين فى الوقت الحاضر.

وقد تكون تجربة العراق البالغة الصعوبة اليوم والتى تتمثل فى الانتقال العسير من السلطوية إلى الديموقراطية وخصوصا والعراق فى أسر الاحتلال الأمريكى، نموذجا لعديد من بلاد العالم العربى الغارقة فى إسار الشمولية والسلطوية، وباعثا للأمل فى أن هناك ضوءا سيظهر فى لحظة ما فى نهاية النفق المظلم !

(٥)
خريطة الطريق واللحظة التاريخية الفاصلة

ريما كان أهم الأحداث التى تشغل العقل السياسى العربى فى الوقت الراهن بعد انعقاد قمتى شرم الشيخ والعقبة، هو طرح خريطة الطريق لكى تجد طريقها إلى التنفيذ. وهناك ولا شك تساؤلات شتى عربية وإسرائيلية معا حول الخريطة. من الجانب العربى يمكن إثارة مدى موضوعية الخريطة فى النظر إلى حل مشكلات الصراع الفلسطينى الإسرائيلى من زاوية تحقيق المطالب الفلسطينية المشروعة. ومن الناحية الإسرائيلية برزت اعتراضات شتى داخل حزب الليكود ذاته، بل وقامت مظاهرات حاشدة قادها المستوطنون الإسرائيليون احتجاجا على «التنازلات» الخطيرة التى أقدم عليها شارون وخصوصا فيما يتعلق بتجميد المستوطنات وإزالة وتفكيك «البؤر الاستيطانية» غير الشرعية! وكأن هناك مستوطنات شرعية وغيرها غير شرعية، مع أنها جميعا فى الواقع كيانات غير شرعية أقيمت غصبا واحتلالاً لأراض فلسطينية.

وإذا تركنا جانبا مؤقتا الجدل المحتدم الدائر على كل من الجانب الفلسطينى والعربى والجانب الإسرائيلى حول الخريطة، فيستحسن أولا أن نركز على اللحظة التاريخية الفاصلة التى يمر بها النظام الدولى الراهن، والذى فى سياقه طرحت خريطة الطريق من قبل اللجنة الرباعية التى تمثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوربى والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. ولابد فى هذا المقام أن نؤكد على أن هذه اللحظة الفاصلة لم تبدأ كما يظن الكثيرون عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر بعد أن أبرزت الولايات المتحدة نزوعها الإمبراطورى، من خلال البيان الموجه ضد الإرهاب، والذى أعلن فيه الرئيس جورج بوش تصريحه الشهير من ليس معنا فهو ضدنا. كان هذا التصريح هو الخطوة الافتتاحية للحرب الأمريكية ضد الإرهاب، الذى سيطال كل أركان العالم بلا استثناء، والتى قد تستمر – وفقا للإدراك الأمريكى – إلى الأبد! إن اللحظة الفاصلة فى الواقع

حدثت عام ١٩٨٩ وهو التاريخ الفعلى لنهاية القرن العشرين، كما أكرر دائما فى أبحاثى ومقالاتى عن تطور النظام العالمى الراهن.

ففى هذا التاريخ أو حوله بقليل سقط الاتحاد السوفيتى، ليس بضربة عسكرية قاضية من قبل خصمه اللدود وهو الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما بالسكتة القلبية. وهذه النهاية التى أدهشت العالم لا سابقة لها فى التاريخ. فلم يحدث أن إمبراطورية عالمية ـ وتمثل فى نفس الوقت قوة ذرية جبارة ـ انهارت هذا الانهيار الكلى الشامل، مما جعل الاتحاد السوفيتى يهبط بسرعة خارقة إلى مهاوى التفكك والفوضى.

لقد كان انهيار النظام الثنائى القطبية الذى عاش عقوداً طويلة من الزمن إيذانا ببداية نظام أحادى القطبية، تتزعمه بمفردها الولايات المتحدة الأمريكية بحكم قوتها العسكرية الفائقة، وقدراتها التكنولوجية الجبارة، واقتصادها العالمى.

ومنذ هذه اللحظة الفاصلة بدأت الولايات المتحدة الأمريكية فصلا مختلفا من فصول هيمنتها العالمية، برزت فيه ظواهر جديدة، لعل أهمها ازدراءها للأمم المتحدة ورغبتها الأكيدة فى تهميش دورها فى حل الصراعات الدولية حتى تكون الإرادة السياسية الأمريكية هى الأعلى. وإذا أضفنا إلى هذه الظواهر عدم اعتداد الولايات المتحدة بالمعاهدات الدولية التى وقعت عليها، مثل انسحابها من معاهدة كيوتو لضبط المناخ العالمى، ومن معاهدة حظر انتشار الصواريخ، ورفضها الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، بل وسعيها الدءوب لعقد اتفاقيات ثنائية مع حوالى ٨٠ دولة لمنع محاكمة ضباطها وجنودها إذا ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية، فإن كل ذلك يكشف عن ممارسة جديدة للهيمنة الأمريكية. أما ما حدث بعد الحادى عشر من سبتمبر، والحرب التى شنتها ضد نظام طالبان فى أفغانستان وإسقاطه، ثم من بعد الغزو العسكرى للعراق وإسقاط نظامه السياسى، وأخيراً بداية التحرش بإيران لمحاصرتها والضغط عليها بدعوى سعيها لامتلاك القدرة النووية، فكل ذلك يكشف عن أننا نعيش فى الواقع عصر الإمبراطورية الأمريكية التى تريد أن تفرض على العالم كله إرادتها، لا فرق فى ذلك بين حلفائها وأعدائها الإرادة الأمريكية.

خريطة الطريق

وفى هذا السياق وبعد النجاح الأمريكى فى الغزو العسكرى للعراق وإسقاط

نظامه السياسى، اختطفت الولايات المتحدة الأمريكية خريطة الطريق، التى هى نتاج تفكير سياسى للجنة الرباعية التى تضم ممثلين للأمم المتحدة والاتحاد الأوربى وروسيا بالإضافة إليها. وانفردت هى بإعلان الخريطة وبتقديمها للأطراف المتصارعة فى قمة العقبة حيث لم يحضر أى ممثل لأعضاء اللجنة الرباعية حيث كان ذلك واجبا، باعتبارها نتاج عمل جماعى. كما أنها انفردت فى قمة شرم الشيخ بطرح الموضوع وطرح مسألة الإرهاب على أطراف عربية بعينها، مستبعدة فى ذلك سوريا ولبنان وجامعة الدول العربية.

ودلالة هذا السلوك الأمريكى واضحة جلية وهى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية فى قطف ثمار نصرها السهل فى العراق، ولكى تضيف إلى رصيدها الدولى باعتبارها هى القادرة على حل المشاكل الدولية المستعصية. ولا شك أن الصراع العربى الإسرائيلى فى مقدمتها، بالإضافة إلى تدعيم رصيدها فى العالم العربى على أساس أنها استخدمت ثقلها الكبير وقدراتها فى الضغط على الدولة الإسرائيلية، لتفرض حلا نهائيا يتمثل فى إنشاء دولة فلسطينية عام ٢٠٠٥، بعد مرور الأطراف المتصارعة بمراحل متدرجة شتى وصولا إلى الحل الشامل والنهائى للصراع.

ومن شأن هذه المبادرة – فى الإدراك الأمريكى – نزع جذور الكراهية العربية العميقة للولايات المتحدة الأمريكية بحكم تحيزها الصارخ للدولة الإسرائيلية، وإعطائها الضوء الأخضر لها بعد أحداث ١١ سبتمبر لتدمير البنية التحتية الفلسطينية، وممارسة إرهاب الدولة الذى يتمثل فى اغتيال القيادات الفلسطينية بزعم أن ذلك يندرج – تشبها بالنموذج الأمريكى البازغ – فى محاربة الإرهاب!

ولدينا أمل فى أن تعى القيادات الفلسطينية بكل اتجاهاتها وفى مقدمتها قيادات حماس والجهاد دلالة هذه اللحظة التاريخية الفاصلة التى يمر بها النظام الدولى. لقد مال الميزان تماما إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، واستطاعت ردع الدول من حلفائها الذين تجاسروا وعارضوا حربها ضد العراق، مثل فرنسا التى بدأت خطة تراجعها من خلال سياسة براجماتية أعلن عنها الرئيس شيراك، بالإضافة إلى ألمانيا التى مازالت الولايات المتحدة الأمريكية غاضبة غضبا شديدا لموقفها المناوئ للحرب ولم تعلن بعد صفحها عنها! ووعى القيادات الفلسطينية باللحظة التاريخية الفاصلة، أو بسيادة الزمن الأمريكى

بعبارة أخرى، يفرض عليها - تحقيقا لمصالح الشعب الفلسطينى ومطالبه العادلة - ألا ترفع شعارات الكل أو لا شيء! وذلك لأن الموقف الدولى الراهن لا يسمح على وجه الإطلاق بتحقيق كامل مطالب الشعب الفلسطينى.

ومن هنا يصبح قبول ما هو معروض أمرا تفرضه اعتبارات الملاءمة السياسية والذكاء فى مجال المناورة، حتى لا يفقد الشعب الفلسطينى التعاطف الدولى مع قضيته، والتأييد العربى لحقوقه. وعلى ذلك فالمواقف المعلنة لحماس فى قطع الحوار مع أبى مازن عقابا له على البيان الذى ألقاه فى قمة العقبة والذى- كما تقول حماس- قنع فيه بإدانة المقاومة، وتعهد باسم القضاء على العنف بتصفية كافة فصائلها، يعد فى نظرنا سلوكا سياسيا غير مسئول.

وإذا كنا منذ البداية لا نثق فى السلوك الإسرائيلى من زاوية رغبة الدولة الإسرائيلية فى تنفيذ التزاماتها التى تنص عليها خريطة الطريق، إلا أننا مع ذلك نرى ضرورة أن تعطى حماس وغيرها من فصائل المقاومة أبو مازن فرصة كافية لتنفيذ خريطة الطريق، من خلال وقف عمليات المقاومة بكل أنواعها والتى يطلق عليها أعمال العنف، حتى لا تتخذها إسرائيل ذريعة لوقف مسار الحل السلمى تماما على أساس أن الفلسطينيين غير مؤهلين للدخول فى عملية السلام. وكنا نتمنى من حماس بدلا من مجرد إدانتها لنقرة وردت فى البيان الذى ألقاه أبو مازن، أن تمارس النقد السياسى المسئول للخريطة ومفرداتها حتى نعرف أى النقاط توافق عليها بغير تحفظ، وأيها تعترض عليها. لقد كان مثل هذا المسلك جديرا بإثارة حوار سياسى ديموقراطى بين كافة الفصائل الفلسطينية.

وقد يكون رفض حماس - وهذا هو الأرجح - يعود أساسا إلى نظرتها إلى استراتيجية حل الصراع الفلسطينى الإسرائيلى. ونعرف من متابعتنا للأدبيات الفلسطينية والعربية أن هناك فى هذا المجال مدرستان، المدرسة الأولى تذهب إلى تكييف الصراع بأنه صراع وجود، بمعنى أنه إما نحن وإما هم على أرض فلسطين. بعبارة أخرى لابد من تحرير أرض فلسطين التاريخية من البحر إلى النهر. والمدرسة الأخرى تقول بأن الصراع هو صراع حدود، بمعنى القبول بإمكانية حل الصراع على أساس وجود دولتين إسرائيلية وفلسطينية جنبا إلى جنب، فى ضوء تحديد قاطع لحدود كل من الدولتين، وعلى أساس انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧، وذلك على أساس أن التفاوض هو

السبيل الأمثل لحل الصراع، ولا يمنع ذلك من ممارسة حق مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

وإذا كانت حماس مازالت مصرة على أن الصراع هو صراع وجود وليس صراع حدود، فهى فى هذه الحالة ستدخل الشعب الفلسطينى فى مأزق تاريخى حقا. فليس فى النظام الدولى الراهن، ولا فى النظام العربى المنهار حاليا، أى فرصة لدعم هذا الاتجاه أو تأييده. ومن هنا السؤال ما هى الأطراف الدولية أو العربية التى يمكن أن تدعم هذا الاتجاه الذى تتبناه حماس؟

ومن ناحية أخرى - كما يصرح السيد دحلان وزير الأمن فى حكومة أبو مازن - أن رفض حماس للحوار مع الحكومة الفلسطينية معناه الوحيد أنها اختارت المواجهة وطرحت خيار الحوار. إن لم يستطع الشعب الفلسطينى- بعيدا عن الجمود العقائدى والمواقف المتطرفة والغوغائية الفكرية - أن يوحد صفوفه، وأن يعطى الفرصة كاملة لأبى مازن لكى يقود عملية تطبيق خريطة الطريق التى هى الممكن الوحيد المتاح دوليا وعربيا لحل الصراع، مهما كانت جوانب قصورها، فمعنى ذلك ببساطة الإيذان باقتتال فلسطينى.

وأيا ما كان الأمر، فإن على الدول العربية من خلال الحوار أن تسعى لمنع نشوب حرب أهلية فلسطينية من ناحية، وأن تضغط من ناحية أخرى على الولايات المتحدة الأمريكية لتكون ضامنة حقيقة لتنفيذ إسرائيل الكامل لالتزاماتها فى خريطة الطريق.

قد تكون هذه الفرصة التاريخية هى آخر فرصة متاحة لحل الصراع الفلسطينى الإسرائيلى الممتد بصورة سلمية، وإلا ستغرق منطقة الشرق الأوسط كلها فى فوضى عارمة، ولن يسيطر عليها إلا الأطراف الأقوى، وخصوصا ونحن نعيش - للأسف الشديد - فى عصر العجز العربى.

---

(٦)
ثلاثية المواجهة والتسوية والمقاومة

ليس هناك أدنى شك فى أن الصراع العربى الإسرائيلى الممتد هو القضية المركزية التى شغلت وما تزال تشغل العقل السياسى العربى منذ عام ١٩٤٨ تاريخ تأسيس الدولة الإسرائيلية حتى الآن. ليس العقل السياسى العربى هو فقط المشغول بقضية الشعب الفلسطينى وحقه المشروع فى إقامة دولته المستقلة، من خلال الاجتهادات الفكرية المتنوعة والتحليلات السياسية المتعددة، ولكن المجتمع العربى كله بأنظمته السياسية وبمكونات المجتمع المدنى من أحزاب سياسية ونقابات مهنية وجمعيات تطوعية، بالإضافة إلى جماهير الشعب العربى التى خرجت طوال العقود الأخيرة فى مظاهرات حاشدة فى كل العواصم العربية استنكارا، للسياسات الإسرائيلية ودعما لمقاومة الشعب الفلسطينى.

ولا نستطيع أن نتعقب كل المراحل التى مر بها الصراع العربى الإسرائيلى ولا اللحظات التاريخية الفاصلة فيه. ولعل هزيمة حرب ١٩٤٨ التى لاقتها الجيوش العربية التى دخلت أرض فلسطين ضد العصابات الصهيونية لمنعها من استمرار مشروعها الاستيطانى وتحويله إلى دولة، تعد هى العلامة الفاصلة الأولى فى تاريخ الصراع. وهذه الهزيمة بالذات أدت إلى انقلابات عسكرية شتى فى بلاد عربية متعددة، كرد فعل للهزيمة، وإعلان جهير عن رفض مختلف الأوضاع السياسية والاجتماعية فيها. ونشأت نظم سياسية حاولت أن تواجه مهتمين فى نفس الوقت، بناء الدولة الوطنية من ناحية، ومواجهة الصراع العربى الإسرائيلى من ناحية أخرى.

كانت إسرائيل تراقب بدقة تنامى القوة العربية عسكريا ومعرفيا وسياسيا فى بلاد عربية شتى، واستطاعت بعد سنوات طويلة بعد عام ١٩٤٨ أن تتآمر مع الدول الغربية أولا، للعدوان على مصر عام ١٩٥٦، فيما أطلق عليه العدوان الثلاثى الذى شاركت فيه إنجلترا وفرنسا وإسرائيل كرد فعل على تأميم مصر

لقناة السويس. غير أن الغرض الرئيسى الذى توخته إسرائيل من الاشتراك فى هذه الحرب كان فى الواقع التصفية النهائية للقوة المسلحة المصرية، باعتبارها مصدر التهديد الرئيسى للأمن الإسرائيلى كما استقر فى صميم إدراك قادة إسرائيل.

انتهى العدوان الثلاثى بنصر سياسى لمصر، بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وضغطها على الدول الثلاث للانسحاب من الأرض المصرية. غير أن التآمر الإسرائيلى ظل نشطا عبر الزمن، وحول وجهته فى اتجاه التحالف العضوى مع الولايات المتحدة الأمريكية. وأثمر هذا التحالف العدوان العسكرى الإسرائيلى على مصر عام ١٩٦٧، والتى وقعت فريسة لهزيمة ساحقة نتيجة لتخبط صانعى القرار السياسى المصرى فى إدارة المعركة، بالإضافة إلى تعثر القيادة العسكرية المصرية وفشلها فى الارتقاء لمستوى المعركة.

غير أن مصر شعبا وقيادة لم تقبل الهزيمة، بل إن الشعب المصرى بكل طوائفه كان يضغط على القيادة السياسية لشن الحرب على إسرائيل ليس فقط لاسترداد الأرض المحتلة، ولكن لاستعادة الكبرياء القومى الذى جرح فى هزيمة يونيو ١٩٦٧ نتيجة مباشرة للأخطاء الجسيمة للقيادة السياسية. وهكذا بدأت حرب الاستنزاف التى كسرت طوق الرهبة من التفوق العسكرى الإسرائيلى، وسرعان ما قامت حرب أكتوبر المجيدة التى اشتركت فى شنها مصر وسوريا، وعبرت مصر بجيشها الباسل خط بارليف وأنزلت خسائر جسيمة بالقوات الإسرائيلية.

لقد كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ من أهم اللحظات التاريخية فى مسار الصراع العربى الإسرائيلى، لأنه ترتب عليها خوض مسار التسوية السلمية لأول مرة مع إسرائيل من خلال توقيع اتفاقية كامب دافيد، ثم توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية. وبعد فترة مقاطعة عربية لمصر أجمعت الدول العربية فى مؤتمر مدريد الشهير على استراتيجية الأرض مقابل السلام، إعلانا عن القبول بمنطق التفاوض مع إسرائيل والاعتراف بها إذا انسحبت من الأراضى العربية المحتلة. ووقعت الأردن – فى إطار هذا المنظور – معاهدة سلام مع إسرائيل.

غير أن لب قضية الصراع العربى الإسرائيلى وهى حل مشكلة الشعب الفلسطينى، ظل قائماً بالرغم من تطورات كبرى حدثت لعل أهمها اتفاقية أوسلو التى ترتب عليها قيام السلطة الوطنية فى الضفة الغربية وغزة. ومنذ هذا التاريخ

والتذبذب الشديد فى العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية كان هو العلامة البارزة، واشتدت الأزمة بعد زيارة شارون الاستفزازية للمسجد الأقصى وقيام الانتفاضة.

ما بعد الانتفاضة

ولقد كانت خبرة الانتفاضة المجيدة للشعب الفلسطينى زاخرة بالدروس، فهذه الانتفاضة التى بدأت سلمية تقنع بإلقاء الحجارة على جنود الاحتلال سرعان ما تعسكرت وبدأت لغة البنادق ترتفع فى المواجهات، حتى تحولت الضفة الغربية وغزة إلى ساحة حرب حقيقية بين طرفين غير متكافئين بالمرة. جيش إسرائيل مزود بأحدث آلات القتال من طائرات ودبابات ومدافع وعشرات من المقاومين الفلسطينيين ليس فى أيديهم سوى البنادق والمدافع الرشاشة. ومع ذلك استطاع الشعب الفلسطينى حين طور أدوات المقاومة أساساً فى شكل العمليات الاستشهادية التى هى ذروة التضحية بالحياة انتصاراً لحرية الشعب، أن تكسر نظرية الأمن الإسرائيلى التى دعا إليها شارون، والتى تتعلق بتكسير عظام المقاومين، وهدم بيوت الفلسطينيين، واغتيال قياداتهم السياسية.

غير أن السلطة الفلسطينية إدراكاً منها أن قدرة المقاومة على التصدى العسكرى الشامل للاحتلال الإسرائيلى مهما عظمت فهى محدودة ولا يمكن أن تحقق هدف التحرير، لجأت عبر وسائل شتى إلى التفاوض متعدد المسارات مع الدولة الإسرائيلية، بتشجيع من الدول الأوروبية ومن الولايات المتحدة الأمريكية، التى حاولت مراراً رأب الصدع بين الطرفين. ولعل مفاوضات ياسر عرفات مع الرئيس السابق كلينتون فى كامب دافيد الثانية تمثل ذروة الجهود الأمريكية.

وها نحن اليوم أمام محاولة أمريكية أخرى يقودها الرئيس بوش لاختراق جمود الموقف الراهن، والذى يشير إليه التدهور الخطير فى أوضاع الشعب الفلسطينى نتيجة لحرب الإبادة الإسرائيلية للشعب الفلسطينى التى شنتها إسرائيل تحت شعار مكافحة الإرهاب. وأثمرت هذه المحاولة إنتاج خريطة الطريق التى قبلتها السلطة الفلسطينية على لسان أبى مازن وقبلها شارون.

ولقد عبرنا عن أملنا فى المقال الماضى أن ترتفع الفصائل الفلسطينية المعارضة لطريق التسوية السلمية إلى مستوى الفهم العميق للحظة التاريخية الفاصلة التى يمر بها النظام العالمى، وميل الميزان لصالح الولايات المتحدة الأمريكية. ودعوناها لكى تعطى الفرصة لأبى مازن لكى يشرع فى تطبيق الالتزامات

الفلسطينية التى نصت عليها الخريطة، حتى يمكن إلزام إسرائيل بضغط دولى بتنفيذ التزاماتها، لأن الهدف المعلن هو إنشاء دولة فلسطينية فى العام ٢٠٠٥.

غير أن أملنا هذا تبدد وتبددت معه آمال الجناح العقلانى فى السلطة الفلسطينية بقيادة أبى مازن، بعد أن لم تكتف حماس بوقف الحوار معه، ولكن بشن هجمة ضد أهداف إسرائيلية شاركت فى تحمل مسئوليتها ثلاث منظمات فلسطينية. وهكذا بدأت الحرب من جديد، والتى زاد من إشعالها محاولة إسرائيل اغتيال الدكتور الرنتيسى القيادى البارز فى حماس. وكل هذا مؤشر على مخاطر نشوب حرب أهلية فلسطينية، لأن أبا مازن بالرغم من كل ما حدث مصر على تنفيذ خريطة الطريق والتى ترفضها حماس رفضاً قاطعاً.

استراتيجية ثلاثية الأبعاد

وقد سبق لنا ونحن نتابع تطورات الانتفاضة أن دخلنا فى الجدل الدائر فلسطينياً وعربياً حول خيار المقاومة، وهل هو الخيار الوحيد أم لا بد لنا ألا نهدد خيار التسوية السلمية، وذلك من منطق أن كل حركات التحرر الوطنى جمعت بين المقاومة والمفاوضة.

ونشرنا مقالة بعنوان «ثلاثية المواجهة والتسوية والمقاومة» وهى التى اقتبسنا عنوانها لمقالنا الحالى، لمجرد التذكير بأن الجدل الدائر اليوم بين أبى مازن وحماس يعكس خلافاً عميقاً داخل الفصائل الفلسطينية حول الاستراتيجية المثلى للمواجهة مع إسرائيل.

وإذا كانت مشكلة الشعب الفلسطينى هى القضية العربية المركزية كما أسلفنا فلابد من صياغة استراتيجية عربية شاملة للمواجهة مع إسرائيل. ونقصد بهذا على وجه التحديد تبنى استراتيجية حضارية عربية تقوم على النفس الطويل، وتأخذ بمختلف أشكال القوة التى ينبغى أن تتوافر لكل دولة عربية على حدة، ولكل الدول العربية فى الوقت نفسه. ويمكن القول أن مصادر قوة الدول لا ترتكز فقط كما كان فى الماضى على القوة العسكرية وحدها، بل إن عوامل القوة الاقتصادية والسياسية التى تتمثل أساسا فى أهمية الممارسة الديمقراطية، والقوة المعرفية ونعنى القدرة على استيعاب المعرفة المعاصرة والإسهام الفعال فى إنتاجها على المستوى العالمى، كل هذه العوامل تسهم فى بناء قوة الدول اليوم.

والتسوية من ناحية أخرى تعنى القبول بفكرة اعتبار السلام خياراً

استراتيجيًا، وبالتالى التخلى عن منطق أن الصراع مع إسرائيل هو صراع وجود، والقناعة بأن الصراع هو صراع حدود، يمكن من خلال المفاوضات أن يؤدى إلى تحقيق جزئى وليس شاملا للمطالب الفلسطينية، بما يترتب عليه من إنشاء دولة فلسطينية والاعتراف الرسمى بدولة إسرائيل. ولكن هل يعنى ذلك أن خيار التسوية ينفى بالضرورة خيار المقاومة؟ ليس بالضرورة، ولكن يتعين اختيار أساليب المقاومة بما يتناسب مع كل مرحلة من مراحل الصراع. فى مرحلة معينة كانت سياسة المقاومة من خلال العصيان المدنى وإلقاء الحجارة على جنود الاحتلال فعالة. غير أن تطورات الأوضاع فى الضفة الغربية وغزة وخصوصا توغل قوات الجيش الإسرائيلى فى المدن الفلسطينية أدى بالتدريج إلى عسكرة الانتفاضة بالرغم من اعتراضات تيارات فلسطينية شتى، رأت فى هذا التوجه خطورة بالغة على الشعب الفلسطينى نتيجة عدم تكافؤ القوة بين الطرف الفلسطينى والطرف الإسرائيلى. وسرعان ما ظهر أسلوب العمليات الاستشهادية التى تحمست لها تيارات عربية وإسلامية، إلا أنها أثارت ردود فعل سلبية متعددة فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وخصوصا بعد ١١ سبتمبر، ونجاح إسرائيل فى التركيز على أنها عمليات إرهابية. ودافعت الولايات المتحدة على هذا التوصيف، وأصبحت سياسة تدمير البنى التحتية الفلسطينية التى اتبعتها الدولة الإسرائيلية تحظى بموافقة ضمنية أمريكية. وصلنا إلى طريق مسدود، وإذا بخريطة الطريق تحاول أن تفتح الآفاق المغلقة للحل السلمى. غير أن معارضة حماس القاطعة، والتى برزت بشكل درامى عنيف بالهجوم على مواقع إسرائيلية وسقوط أربع إسرائيليين قتلى وعدد من الجرحى، جعل الشك يتصاعد فى إمكانية تنفيذ الخريطة العتيدة، بالرغم من استنكار الرئيس بوش والوزير باول لمحاولة إسرائيل اغتيال الرنتيسى.

بهذا الموقف المتشدد الذى يقوم على أن الصراع صراع وجود يمكن القول أننا للأسف على مشارف حرب أهلية فلسطينية، بالرغم من تصريحات أبى مازن من إيمانه بضرورة الحوار ولكنه موقف فى سياق فلسطينى متشدد رافض لاتباع منهج سياسى مرن يؤمن بأهمية الجمع بين المواجهة والتسوية والمقاومة. الموقف المتشدد يقوم على مبدأ ببساطة الكل أو لا شىء، ونخشى ألا يتحقق أى شىء للشعب الفلسطينى إذا ما تم التشبث حتى النهاية بهذا الشعار.

(٧)
استعمار العقل العلمى العراقى

تشهد سجلات التاريخ العالمى على أن الاستعمار كظاهرة تتعدد صوره وأنماطه. وإذا كنا فى إطار نظرية الاستعمار نفرق بين الاستعمار التقليدى الذى يقنع بالاحتلال العسكرى من قبل قوة كبرى لدولة صغرى أو متوسطة القوة، والاستعمار الاستيطانى كالاستعمار الصهيونى لفلسطين، والذى يهدف إلى إحلال مجموعة بشرية مستعمرة محل سكان البلاد الأصليين، وينزع عادة إلى محو هويتهم الثقافية، إلا أن هناك أنماطا أخرى من الاستعمار، كالاستعمار الاقتصادى، والاستعمار الفكرى الذى يسعى إلى غزو عقول سكان البلاد الأصليين، من خلال فرض إيديولوجيته السياسية وتوجهاته الثقافية. وهو فى سبيل ذلك يستعين بوسائل وأدوات متنوعة، من بينها شراء مجموعات من المثقفين من أهل البلاد، وإغرائهم بالمال وبالمناصب وبالنفوذ، حتى يتحولوا إلى أدوات طيعة لنشر الفكر الاستعمارى بين صفوف مواطنيهم، من خلال تبنى شعارات براقة، والتأكيد على قيم ليس هناك مجال للطعن فى شرعيتها مثل الديموقراطية، والتعددية واحترام حقوق الإنسان!

وليس بعيدا عن ذهننا المبادرة الأمريكية للشراكة الديموقراطية مع العالم العربى التى سبق لوزير الخارجية الأمريكى باول أن أعلنها، ولم ينس أن يشير إلى أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد خصصت لهذه المبادرة ٢٩ مليون دولار.

وهذا المبلغ المبدئى سينفق على تحويل مجموعات من المثقفين العرب الذين يقبلون أن ينضموا – تحت إشراف أمريكى وثيق – لكتائب المثقفين المتعاونين مع السلطات الأمريكية لنشر الديموقراطية على الطريقة الأمريكية فى ربوع الوطن العربى السعيد! ولا نستبعد أن تصدر جرائد ومجلات ثقافية ممولة أمريكيا لهذا الغرض، بالإضافة إلى تمويل عدد كبير من الجمعيات الأهلية لتنفيذ برنامج

التغيير الاجتماعى والثقافى الأمريكى فى مجالات التعليم والثقافة والبرامج الدينية، وفى كل مجالات التنمية.

وهناك سوابق أمريكية بارزة تمت فى عصر الحرب الباردة، ومن أشهرها إنشاء مجلة «حوار» باللغة الإنجليزية والتى رأس تحريرها الشاعر الإنجليزى الشهير ستيفن سبندر، والتى صدرت منها نسخة عربية فى بيروت بنفس العنوان، استكتبت عددا من كبار الأدباء والمفكرين العرب، بغير أن يعرفوا أنها ممولة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية!

ونحن نتوقع فى مجال استعمار العقل العربى إبداعا أمريكيا فى مجال تجنيد الباحثين والإعلاميين والمثقفين العرب، خصوصا حين يتصدر صفوف هؤلاء أسماء مثقفين معروفين لا يمكن الشك ابتداء فى صدق وطنيتهم، ولا فى عميق ولائهم للعروبة.

استعمار العقل العلمى

غير أن استعمار العقل العربى ليس سوى العنوان العريض لمحاولات الهيمنة الأمريكية على الفكر العربى المعاصر، ومحاولة ترويضه من خلال نزع جذور الكراهية العميقة التى يكنها المثقفون العرب للولايات المتحدة الأمريكية أيا كانت أسبابها، ودفعهم من خلال وسائل مدروسة إلى تغيير اتجاهاتهم من خلال استراتيجية ثقافية محددة يطلق عليها «غرس ثقافة حب العدو السابق»!

وهذا موضوع يستحق أن نبحثه بعمق فى المستقبل، لأننا نريد اليوم أن نركز على المحاولات الأمريكية لاستعمار العقل العلمى العربى. وقد سبق لنا أن نشرنا مقالا فى السادس من مارس ٢٠٠٣ بعنوان «أزمة الكرامة العلمية فى عصر العولمة» وكان ذلك قبل الغزو العسكرى الأمريكى للعراق، وأبدينا فيه دهشتنا واستنكارنا لإعطاء المفتشين التابعين للأمم المتحدة بحكم القرار رقم ١٤٤١ حق استجواب العلماء العراقيين سواء داخل العراق أو خارجه، وبغير رقابة من ممثلى الحكومة العراقية. وقررنا فى هذا المقال أنه «قد استمر الشد والجذب بين المفتشين والعراق حول هذا الموضوع ورفض العديد من العلماء العراقيين أن يستجوبوا بغير حضور ممثلى هيئة الرقابة العراقية. غير أن ضغوطاً دولية غير مسبوقة أدت إلى أن تصدر الحكومة العراقية فيما يبدو توجيهات إلى العلماء العراقيين بأن يخضعوا للاستجواب حتى فى غير حضور ممثلين للحكومة».

ثم حدث الغزو الأمريكى للعراق، وانطلقت القوات العسكرية الأمريكية فى حملة محمومة للقبض على العلماء العراقيين ممن شاركوا فى الجهد العلمى العراقى من قبل، وأطلقت الصحافة الأمريكية بغير حياء أو خجل ألقابا ساخرة على بعضهم مثل «الدكتورة جراثيم» وغير ذلك من الأوصاف المخلة. تم ذلك فى تجاهل تام لحقيقة أن المعامل الأمريكية بالذات هى التى ابتدعت وسائل الحرب البيولوجية والكيماوية، وهى التى أنتجت من قبل القنابل الذرية!

ولقد كان غريبا أن تتخلى الحكومة العراقية فى ظل النظام السياسى العراقى البائد عن حقها فى حماية علمائها الذين شاركوا بشرف وأمانة فى البرامج العلمية الوثيقة الصلة بالأمن القومى العراقى، وهو نشاط علمى مشروع فى أى دولة معاصرة. وقد سبق لنا أن طرحنا عدة أسئلة هامة: على أى أساس قبل مجلس الأمن مبدأ إهدار حقوق وكرامة العلماء العراقيين، وألا يعد ذلك انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان التى تتشدق بالدفاع عنها الولايات المتحدة الأمريكية؟ وكيف لم تتحرك احتجاجا على ذلك اتحادات العلماء فى مختلف أنحاء العالم، وكذلك المؤسسات العربية كجامعة الدول العربية ومنظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة لها؟

تخريب العقل العلمى العراقى

ولم تكن ملاحقة العلماء العراقيين وتدمير البنى التحتية العلمية العراقية المتطورة سوى الفصل الأول من الاستعمار الأمريكى للعقل العلمى العراقى. أما الفصل الثانى المثير فهو إغراء عدد من أبرز العلماء العراقيين سواء فى ذلك المقيمين فى الخارج، أو من الذين ظلوا فى داخل العراق على زيارة إسرائيل، وعقد أواصر العلاقات المتينة بينهم وبين مؤسسات العلم الإسرائيلية تمهيدا لتجنيد الكفاءات العلمية العراقية البارزة لخدمة المخططات الإسرائيلية والأمريكية.

وقد نشر الكاتب الصحفى المصرى معتز أحمد فى جريدة «الاتحاد» بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠٠٣ موضوعا بالغ الأهمية بعنوان «علماء العراق أهلا فى إسرائيل». وفيه رصد بالغ الدقة من واقع الصحف الإسرائيلية حول زيارة عدد من العلماء العراقيين لإسرائيل على رأسهم الدكتور كنعان مكية، والدكتور الطاهر لبيب أستاذ علم الفيزياء النووية، ومحمود أبو صالح المتخصص فى

مجال التكنولوجيا. وقد صرح الدكتور كنعان مكية الذى زار إسرائيل قائلا: «لقد حضرت إلى إسرائيل لعدة أسباب مهمة ولتحقيق أهداف سامية ربما لا يستطيع الكثيرون أن يستوعبوها بسهولة، ولكننى متأكد أن التاريخ سيخلد اسم كل مسؤول أو مفكر ساهم بأى قدر فى قيام علاقات طبيعية بين بغداد وتل أبيب، حيث أن كلتا الدولتين العراق وإسرائيل من شأنهما وبفضل ما يمتلكانه من حضارة وإمكانيات إنشاء العديد من الدعائم والأسس التى لن تفيدهما وحدهما بل ستفيد المنطقة والعالم بأسره».

وكنعان مكية هو رئيس قسم الدراسات الشرق أوسطية فى جامعة برانديس فى بوسطن، والمحاضر فى عدد من الجامعات الأوربية. عقب سقوط بغداد عاد إلى العراق بعد غيبة استمرت ٣٤ عاما. ويقول معتز أحمد فى تقريره الصحفى ومنذ اللحظة الأولى لوصوله إلى إسرائيل بات واضحا مدى الاهتمام الشديد الذى حظى به فى كافة الأوساط حتى أن أكثر من ٤ آلاف طالب و١٥٠ أستاذاً جامعيا كانوا فى استقباله عندما هبط فى مطار بن جوريون فى تل أبيب بالورود!

ويلفت النظر بشدة أنه عقدت فى إسرائيل حتى الآن ٢٥ ندوة وحلقة نقاشية حول العراق منذ سقوط بغداد، وحظيت هذه الندوات باهتمام كبير من المسئولين الذين حرصوا على حضور بعضها مثل ايهودا أولمرت وزير التجارة والصناعة، وليمور لفنت وزيرة التعليم، وتومى لبيد وزير العدل، ويوسف برتيسكى وزير البنية التحتية ويهوديت تاوت وزيرة البيئة وغيرهم من المسئولين السياسيين وحتى العسكريين الذين دعموا هذا التوجه.

وقرر إيهودا بين دافيدس أستاذ علم الاجتماع فى الجامعة العبرية أن مسألة التطبيع مع العراق يجب أن توضع فى أولى مهام الحكومة. وأشار كوهين أولمرت أستاذ الأدب العربى فى الجامعة العبرية إلى ضرورة منح أكبر عدد من العلماء والمفكرين العراقيين المناصب المهمة حتى يصبحوا مدينين لإسرائيل بالجميل والعرفان. ونبه إلى أن أهم فئة يجب إغراؤها وفتح الباب أمامها من أجل التطبيع مع إسرائيل هى فئة الشباب والباحثين صغار السن الذين يتولون مسئولية قيادة بلادهم فى المستقبل، ويجب غرس حب إسرائيل والتعامل معها كدولة طبيعية فى داخلهم.

إن الاستقبال الأسطورى لكنعان مكية فى إسرائيل ومنحه درجة الدكتوراه فى العلوم الإنسانية (الأدب) من جامعة تل أبيب، لم تكن سوى الفصل الأول من

فصول الخطة الإسرائيلية الأمريكية لاستعمار العقل العلمى العراقى، وتوجيهه لخدمة أهداف كل من إسرائيل وأمريكا، حتى يصبح العلماء العراقيون وفيهم كفاءات نادرة - مجرد مجموعة من الباحثين التابعين لمشروع الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية على الوطن العربى.

ولنتأمل فى هذا الصدد تصريحات طاهر لبيب أستاذ علم الفيزياء النووية وثانى أستاذ عراقى يزور إسرائيل منذ سقوط بغداد، والتى يقول فيها أنه حضر لينال درجة الدكتوراه من جامعة بن جوريون، وأنه سعيد للغاية بالخطوة العظيمة التى قام بها لعدة أسباب أهمها أنه اقتحم بذلك ولأول مرة ما وصفه بالسور المنيع الذى يقف حائلا أمام تحسين العلاقات بين ما وصفهم بأكبر دولتين فى المنطقة العراق وإسرائيل!

أما محمود أبو صالح المتخصص فى التكنولوجيا فقد صرح قائلا أنه حضر إلى إسرائيل فى نهاية شهر مايو الماضى من أجل الحصول على درجة الماجستير فى العلوم التكنولوجية من معهد وايزمان للعلوم، ليصبح ثالث عراقى يقوم بذلك بعد سقوط بغداد. إن ما سبق ليس سوى إرهاصات تطبيق المخطط الإسرائيلى الأمريكى لاستعمار العقل العلمى العراقى، فى ضوء الاستراتيجية التى ألمح إليها إيهودا بن دافيد أستاذ علم الاجتماع والتى أطلق عليها - كما سبق أن أشرنا - «غرس ثقافة حب العدو السابق».

يحدث ذلك كله أمام أبصارنا، والمؤسسات الثقافية والعلمية العربية فى غيبوبة كاملة، لا تدرك الخطر الماثل أمام العقل العلمى العربى، ولا تتخذ الوسائل والتدابير المناسبة لحمايته، ولا تتحرك فى المجالات الدولية بفاعلية احتجاجا على إهدار كرامة العلماء العراقيين، باسم حقوق الإنسان، ولا تنشط لحمايتهم من الإغراءات الإسرائيلية والأمريكية.

مطلوب حملة قومية عربية لحماية كرامة العلماء العرب فى عصر العولمة المتوحشة من ناحية، ولمقاومة المحاولات الأمريكية والإسرائيلية لاستعمار العقل العلمى العربى.

(٨)

الهيمنة الأمريكية وترويض الشخصية القومية!

موضوع الشخصية القومية - والتى يمكن تعريفها بأنها دراسة أكثر سمات الشخصية شيوعا فى أى مجتمع للوصول إلى تقديم صورة مؤلفة من هذه السمات - ليس من الموضوعات التى يسود بصددها الاتفاق بين الباحثين. ذلك أن الحديث عن سمات الشخصية اليابانية أو الألمانية أو العربية أو اليهودية يمكن فى كثير من الأحيان أن يكون زاخرا بالتعميمات الجارفة والأوصاف النمطية الثابتة، التى قد تتجاهل أعماق بنية الشخصية من ناحية، والتغيرات الكبرى التى تطرأ عليها عبر الزمن. ويبدو مصداقًا لذلك لو اختزلنا الشخصية اليابانية فى بعد واحد هو الخضوع المطلق للسلطة التى مثلها قبل الحرب العالمية الثانية الإمبراطور، والنزوع الحاد إلى العنف فى العلاقات مع الشعوب المجاورة الذى تمثل فى اتجاه اليابانيين إلى حملاتهم الاستعمارية. ومثل هذه الملاحظة النقدية يمكن أن تصاغ بصدد اختزال الشخصية الألمانية فى بعد واحد هو سيادة الشخصية التسلطية.

وهذا الاتجاه الخاطئ فى اختزال الشخصيات القومية برز بشكل واضح عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧، حين شنت الدوائر الأكاديمية الإسرائيلية بقيادة الجنرال هاركابى الذى كان مدير المخابرات وأصبح بعد خروجه على المعاش أستاذاً لعلم النفس الاجتماعى فى جامعة تل أبيب.

فقد نشر هاركابى مقالا شهيرا فى مجلة «أوريس» الأمريكية فى العدد الثالث الصادر عام ١٩٦٧ بعنوان «العوامل الأساسية لانهيار العرب فى حرب الستة أيام»، اختزل فيه الشخصية العربية بكل ثرائها وتنوعها فى أبعاد جد محدودة، تمثل فى الواقع تعميمات جارفة، تتركز فى نزوعها إلى الفردية، والعجز عن العمل الجماعى من ناحية، والاتجاه السلبى إزاء الحقيقة والواقع، والذى يتمثل فى اصطناع الكذب وممارسة التزييف فى المجال العام.

وقد حرصنا فى كتابنا «الشخصية العربية بين مفهوم الذات وصورة الآخر» الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية عام ١٩٧٣ على التفنيد العلمي المفصل لمقولات هاركابى ومزاعمه عن الشخصية العربية، هو وغيره من العلماء الاجتماعيين الغربيين.

نتيجة لهذه الممارسات يرفض فريق من العلماء الاجتماعيين استخدام مفهوم الشخصية القومية؛ لأنه لا يؤدى إلى فهم موضوعى عميق لسيكولوجية الشعوب المختلفة. غير أن هناك فريقا آخر من العلماء الاجتماعيين، وخصوصا أولئك الذين يطبقون أدوات البحث الميدانية، يرون أنه يمكن ضبط مصطلح الشخصية القومية من خلال صياغة تعريف إجرائى له من ناحية، وتطبيق أدوات البحث المناسبة مثل اختيار عدد من الاختبارات النفسية التى يمكن أن تكشف عن أعماق شخصية الأفراد، بالإضافة إلى المقابلات المقننة والمفتوحة وتطبيق استمارات البحث.

ويمكن القول أن تاريخ البحث فى الشخصية القومية ينقسم إلى مرحلتين متمايزتين: مرحلة التفكير المبنى على الأفكار النمطية، والمرحلة العلمية التى يرى كثير من الباحثين أنها بدأت مع الحرب العالمية الثانية وتتميز باستخدام المناهج والأساليب الشائعة فى العلوم الاجتماعية.

الاستعمار الأمريكى لعقول الشعوب

ومما له أهمية بالغة بصدد الاحتلال الأمريكى للعراق، الإشارات التى وردت فى الخطاب السياسى الأمريكى لأركان إدارة الرئيس بوش بصدد العراق، من أن هناك خطة أمريكية متكاملة لترويض الشخصية العراقية، تبدأ بوضع دستور عراقى جديد انتدب لصياغته قانونى أمريكى يهودى شهير نشر من قبل دراسات هامة عن الإسلام، وتنطلق من بعد لإعادة صياغة النظام السياسى العراقى على أسس ديموقراطية، والتركيز على تغيير النظام التعليمى العراقى، من خلال تأليف مقررات مدرسية جديدة تحت إشراف أمريكى، ومن خلال مكتب خاص أعضاؤه عراقيون منفيون ممن أقاموا فى الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكيون، وبالإضافة إلى ذلك الهيمنة على نظام الإعلام العراقى. والهدف النهائى الثانى هو ترويض الشخصية العراقية ونزع جذورها القومية العربية، واستئصال الاتجاه إلى العنف لديها الذى بلوره النظام السياسى البعثى السابق، وإدخال قيم أمريكية فى نسق القيم الاجتماعية العراقية.

ويلفت النظر بشدة أن الساسة الأمريكيين وهم يشرحون خطتهم الساعية إلى تغيير البنية النفسية والشعورية والقيمية للشعب العراقى، أشاروا إلى سابق خبرة الولايات المتحدة الأمريكية فى ترويض الشخصية اليابانية عقب هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية، وكذلك ترويض الشخصية الألمانية. ومعنى ذلك أنهم يعترفون بكل بساطة أنهم يمتلكون «نظرية» فى ترويض الشخصيات القومية المعادية، وأهم من ذلك أن لديهم كنزا من الخبرات العملية فى هذا المجال.

ولنا أن نتوقع أن تحاول الإدارة الأمريكية بعد ترويض الشخصية العراقية أن تمارس نفس الخبرة بعد أن تصطدم مع إيران، وتتعامل معها على الطريقة الأمريكية كما عبرت عن ذلك بوضوح كوندا ليزا رايس فى تصريح أخير، ثم تنتقل من بعد للتعامل مع كوريا الشمالية. والطموح الاستعمارى الأمريكى فى هذا الصدد لا يتمثل فقط فى الضربات العسكرية التى يمكن توجيهها إلى كل من إيران وكوريا الشمالية، ولكن فى خطتها التى ستعمد إليها بالتأكيد لترويض كل من الشخصية الإيرانية والكورية، وفق نفس التوجهات التى سبق لها أن طبقتها بالنسبة لليابان وألمانيا.

وهذه الاستراتيجية الثقافية التى تحاول تطبيقها الآن الولايات المتحدة الأمريكية فى العراق وضعت لها عنوانا له دلالة هو «غرس ثقافة حب العدو السابق»!

الفروق بين الشعوب

ولو نظرنا للفروق بين الشعوب نظرة علمية بعيدا عن النزعات الاستعمارية فى ترويض الشخصيات القومية، لأدركنا أنه كانت للمعلومات المتعددة التى جمعها الباحثون فى الأنثربولوجيا الاجتماعية عن المجتمعات غير الغربية، أثر كبير فى إمداد الباحثين برؤية أوسع عن مدى الفروق التى توجد بين الشعوب فى مسائل عديدة أهمها: –

اختلاف اللغات واختلاف الأنماط المعرفية والإدراكية التى تحدد وتعرف البيئة الطبيعية والاجتماعية، واختلاف أنماط العلية والمنطق، والأنماط غير المعتادة لاتخاذ القرارات فى الجماعات الاجتماعية المختلفة، وأنماط المسؤولية وأنماط السلطة، والأنماط المختلفة للتعبير عن النفس، وطرق إخفاء المشاعر والأحاسيس، والاختلاف فى التعريفات الأخلاقية للقيم.

ويمكن القول أن هذه البيانات الثرية المتنوعة قد ألقت بظلال الشك على السمات «العامة» (الثابتة) التى كانت تضفى على الطبيعة النفسية للإنسان، وعلى العناصر الأساسية لحياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ويكاد يجمع الباحثون على أن الحرب العالمية الثانية كانت نقطة انطلاق ضخمة لبحوث الشخصية القومية. فقد كون عدد من الأنثروبولوجيين خلال فترة الحرب فكرة مؤداها أن فهم المحددات الثقافية للاختلاف بين الشخصيات القومية له أهمية قصوى فى فهم المجتمعات الغربية ذاتها. وآمن هؤلاء أيضا بأن التفهم الواعى للسمات العامة المشتركة فى الحرب، يمكن أن يؤدى إلى فهم وتحليل التطورات الاجتماعية والسياسية التى تأخذ مجراها فى هذه الأمم. واعتقدوا من ناحية أخرى أن التحليل المنهجى للشخصية القومية داخل المجتمعات الغربية، يمكن أن يؤدى إلى اكتساب استبصارات خاصة بضروب الأزمات الدورية وسوء الفهم، الذى كثيرا ما كان يقع بين الأفراد الذين ينتمون إلى الجماعات القومية المتعددة الداخلة فى حدود الدول المتحالفة وقتذاك.

وقد تتالت والدراسات والبحوث التى دارت حول الشخصية القومية. ففى المدة بين عام ١٩٤٢ وعام ١٩٥٣ صدرت فى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من عشرة كتب ألفها أنثروبولوجيون، وتناولت موضوع الشخصية القومية عن الأمريكيين واليابانيين والصينيين والألمان والروس.

وليس هناك خلاف بين الباحثين فى أن الحاجة العملية التى أملتها المصالح السياسية لبعض الدول، كالولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص كان لها أكبر الأثر فى دفع الدراسات ويحوث الشخصية القومية. فقد أدت الحرب العالمية الثانية إلى ضرورة أن يفهم الأمريكيون اليابانيين بغرض السيطرة على الحرب وللوصول إلى سلم دائم. ولذلك جمعت بعض الهيئات الرسمية فى الولايات المتحدة الأمريكية عددا من الأنثروبولوجيين وعلماء النفس، وطلب منهم التوصل إلى تحديد سمات الشخصية القومية لليابانيين. وقد واجهت هؤلاء العلماء مشكلة عويصة، هى ضرورة دراسة الشعب اليابانى «عن بعد» In Absentia ذلك أن الملاحظة المباشرة كانت مستحيلة فى ظروف الحرب. ولذلك أجروا مقابلات مع مئات اليابانيين الموجودين خارج اليابان، كالمهاجرين وأسرى الحرب. وطبقت عليهم اختبارات نفسية، كما طلب منهم

كتابة سير ذاتية عن تواريخ حياتهم، ودرسوا بطرق أخرى متعددة، ومثلهم أيضاً الأمريكيون الذين سبق لهم أن عاشوا فى اليابان. كما حللت الأفلام السينمائية اليابانية لاكتشاف نمط الشخصية اليابانية. ومن بين الوسائل التى لجأوا إليها أيضا قراءة الكتب التى ألفت عن اليابان وتحليلها، كما ترجمت كتب أدبية وتاريخية يابانية، وفحصت المجلات الشعبية، والكتيبات السياسية والكتب الدراسية.

وقد استخدمت كل البيانات التى جمعت فى أغراض شتى أهمها إعداد البرامج الإذاعية الموجهة لليابان، وفى كتابة النشرات والمطبوعات الموجهة لهم، وفى تدريب الجيش الأمريكى وضباط البحرية الأمريكية، وإعدادهم للحكم العسكرى لليابان، وفى وضع وتحديد سياسية الاحتلال الأمريكى، وأخيرا فى إعداد معاهدة السلم مع اليابان.

وقد نشرت بحوث متعددة فى المجلات العالمية عرضت لأهم نتائج هذه البحوث والدراسات. كما أن عالمة الأنثربولوجيا الشهيرة زروث بندكتز قائدة فريق البحث والمشرفة عليه جمعت أبرز النتائج فى كتاب معروف عنوانه «زهرة الكريز أنتيم والسيف».

وفى تقديرنا أنه من الأهمية البالغة أن نعرض بالتحليل النقدى للتجربة الأمريكية السابقة فى ترويض الشخصية اليابانية، حتى نتنبأ فى ضوء معرفتنا العلمية بالشخصية العربية عموما والشخصية العراقية خصوصا هل ستنجح الولايات المتحدة الأمريكية حقا فى ترويض الشخصية العراقية وإعادة صياغتها من جديد، حتى تخرج إلى العالم منزوعة الجذور، هلامية الملامح، وقد فقدت وجهها الأصيل، أم أن المحاولة الأمريكية ستفشل، وخصوصا بعد أن تصاعدت أعمال المقاومة العراقية لتبدد الأوهام الأمريكية الخاصة بتحرير العراق؟!

القسم الرابع

تحليل

ثقافي للأزمة العربية

(١)
رؤية نقدية للثقافة العربية !

اجتمع مجموعة متميزة من المفكرين العرب والمصريين من ١ - ٣ يوليو بالقاهرة فى رحاب مؤتمر الثقافة العربية الذى دعا إليه فاروق حسنى وزير الثقافة، سعيا من خلال بحوثهم المتعمقة ومناقشاتهم النقدية إلى صياغة خطاب ثقافى جديد، واضعين فى اعتبارهم تحديات الحاضر، ومستشرفين آفاق المستقبل(١).

وهذه المجموعة من مثقفى الأمة العربية وباحثيها، والذين يمثلون الاتجاهات المعرفية الأساسية فى الفكر العربى المعاصر، لبوا الدعوة التى انطلقت من مصر، فى ضوء الإدارك العميق بأن الوطن العربى يمر بلحظة تاريخية فاصلة، تتمثل فى عودة الاستعمار بعد الغزو العسكرى الأمريكى للعراق. هذا الوطن الذى ناضل فى سبيل الاستقلال منذ أكثر من خمسين عاماً، وخاضت طلائعه الفكرية وزعماؤه السياسيون وجماهيره الحاشدة معارك متصلة للتحرر من ربقة الاستعمار بكل أشكاله، والخلاص من الاحتلال الأجنبى، والانطلاق بعيدا عن الهيمنة الأجنبية. وقدم الشعب العربى فى سبيل الحرية والاستقلال ملايين الشهداء فى معارك الاستقلال والتحرر.

عاد الاستعمار إلى الوطن العربى من جديد، بكل ما يحمله ذلك من مخاطر على الأمن القومى، بل وعلى مسيرة التنمية البشرية العربية بكل مكوناتها السياسية، والتى تتمثل أساسا فى الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، والاقتصادية والتى تتبلور حول مفهوم التنمية المستقلة فى عالم العولمة، والثقافية والتى تنزع من خلال الحوار الحضارى إلى التفاعل الإيجابى الخلاق مع العالم بدون تضحية بأساسيات الهوية.

(١)

ومن هنا فإن صياغة خطاب ثقافى عربى جديد، لابد له أن ينطلق من التحليل

(١) نص الكلمة التى ألقيتها فى المؤتمر باسم المثقفين المصريين فى جلسة الافتتاح.

النقدى الدقيق للتطورات التى لحقت ببنية المجتمع العالمى منذ عام ١٩٨٩ حين انهار النظام الثنائى القطبية، والذى دار فى رحابه طوال القرن العشرين الصراع الدامى بين الشيوعية والراسمالية، وتحوله إلى نظام أحادى القطبية، تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية بحكم قوتها العسكرية الفائقة ومبادراتها التكنولوجية وإمكانياتها الاقتصادية، والتى تحولت إلى القطب الأوحد، فى العقد الذى مضى بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠١ حيث مارست فيه الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها العالمية، وأظهرت ازدراءها للأمم المتحدة وعدم احترامها للمعاهدات الدولية، مثل انسحابها من معاهدة كيوتو الخاصة بضبط المناخ العالمى، ومن معاهدة حظر انتشار الصواريخ، ورفضها الموافقة على المحكمة الجنائية الدولية.

غير أن ما تبع الأحداث الإرهابية التى وقعت عليها فى ٢٠٠١ من سياسات أمريكية مثلت نقلة نوعية فى الهيمنة الأمريكية. فقد تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إمبراطورية شعارها «من ليس معنا فهو ضدنا»، ومارست التدخل العسكرى بغير شرعية دولية فى أفغانستان والعراق.

نحن فى حاجة إلى قراءة دقيقة لهذه التطورات الكبرى فى النظام العالمى، وخصوصا فى ضوء معارضة فرنسا وألمانيا وروسيا والصين للغزو الأمريكى البريطانى للعراق. والسؤال المطروح: هل تنجح هذه الدول فى تأسيس عالم متعدد الأقطاب بدلا من الهيمنة المطلقة للإمبراطورية الأمريكية؟

وأهم من ذلك هل نستطيع نحن كمثقفين عرب أن نلتحم بالحركة الفكرية النقدية لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية والتى تصاعدت فى أوربا من خلال ممارسة النقد الثقافى المسئول من ناحية، وفى ضوء إنشاء تحالف ثقافى عضوى بين المثقفين العرب والمثقفين الأوربيين وغيرهم فى روسيا والصين والهند، فى إطار مشروع لتأسيس نظام دولى متعدد الأقطاب لا تنفرد فيه قوة عظمى أيا كانت بتقرير مصير العالم؟

لقد سبق للمثقفين العرب من مختلف الاتجاهات أن شاركوا بفاعلية فى المناظرة الفكرية الكبرى التى دارت حول العولمة بسلبياتها وإيجابياتها، وكان الحصاد إيجابيا بعد ما تبين من خلال الحوار، أن الوطن العربى لا يستطيع تحقيق مصالح جماهيره العريضة من خلال القبول المطلق بالعولمة على أساس

أنها المفتاح السحرى للتنمية البشرية كما يروج لذلك أنصارها. أو على أساس الرفض الكامل لكل سياساتها وتوجيهاتها كما يدعو لذلك أعداؤها. وإنما الموقف الملائم كما برز فى عديد من الكتابات العربية يتمثل فى تبنى موقف نقدى من العولمة، ولا يمنع ذلك من التفاعل الإيجابى الخلاق مع هذه الحركة العالمية، سعيا وراء تعظيم إيجابياتها، وتحييد سلبياتها.

على غرار هذا الحوار حول العولمة، نحن فى حاجة شديدة لقراءة دقيقة لتحولات النظام العالمى وعلى رأسها سياسات الإمبراطورية الأمريكية، ونتائجها، ليس فقط على السياسة العربية ولا على الاقتصاد العربى، وإنما فى المقام الأول على الثقافة العربية.

نحن نعيش فى مرحلة تتصاعد فيها الدعوات الأمريكية لإعادة تنشئة الشعب العربى على القيم الديموقراطية من خلال سياسات أمريكية مفروضة وممولة، وبالاستعانة بهيئات عربية ومثقفين عرب يقبلون بكل صراحة مبدأ التدخل الأمريكى، ويروجون له ويحاولون إضفاء الشرعية عليه، على أساس اليأس من التحولات الديموقراطية العربية النابعة من الداخل. ولقد ساعد على هذه الاتجاهات طغيان النظام السياسى العراقى السائد وممارسته القهر على الشعب العراقى، وإحداثه شرخا عميقا فى الأمن القومى العربى بعد غزوه العسكرى للكويت عام ١٩٩٠، وبروز عدم القدرة على الإطاحة به. ما هو موقفنا من المحاولات الأمريكية للتدخل فى سياسات التعليم العربية، وحتى فى لغة الخطاب الدينى؟ ليس فى هذه الأسئلة ما يعنى رضاءنا عن الأوضاع الديموقراطية المتردية فى الوطن العربى، ولا على قناعتنا بمستوى التعليم العربى، ولا بقبولنا للغة المحافظة بل والرجعية للخطاب الدينى السائد، ولكننا نشير فقط إلى خطورة التدخل الأجنبى فى مسار التطور السياسى والاقتصادى والثقافى العربى، وإلى أهمية تصعيد النقد الثقافى المسئول بمعناه الشامل للأوضاع السائدة فى الوطن العربى.

(٢)

ولعل هذه الاعتبارات تقودنا إلى محور أساسى متعلق بالأهمية القصوى لممارسة النقد الذاتى. وتنبع هذه الأهمية من أن النقد الذاتى – لو ألقينا فى هذا المجال نظرة مقارنة – هو أحد أسباب التقدم فى المجتمعات الغربية.

ونحن فى هذا المجال نحتاج إلى ممارسة نقد ذاتى صارم لمسيرة الوطن العربى خلال الخمسين عاما الماضية فى مجال الحداثة السياسية والاقتصادية والثقافية.

هل نجحنا حقا فى اجتياز اختبار الحداثة السياسية، أم أننا فشلنا فشلا ذريعا فى تأسيس المواطنة بكل حقوقها وواجباتها، وفى ترسيخ الديموقراطية وفى احترام حقوق الإنسان؟

وإذا كنا قد نجحنا نجاحات جزئية هنا أو هناك، أو فشلنا تماما فى هذه الميادين، فما هى الأسباب التى أدت إلى الفشل؟ وهل الفشل يمكن رده إلى موروثات ثقافية لم نستطع أن نتخلص من إسارها، أم هو راجع لانقلاب النخب السياسية العربية الحاكمة على المثال الديموقراطى متمسحين فى ذلك بشعارات الثورة والاشتراكية والوحدة؟

وهل نجحنا فى تحقيق تنمية بشرية عربية مستدامة هدفها الأساسى هو إشباع الحاجات الأساسية للجماهير العريضة، والرقى الحضارى بها، أم أن هذه التنمية سادت مسارها السياسات الاقتصادية المتخبطة ، بالإضافة إلى تحكم النخب السياسية الحاكمة، واستئثارها بعملية إصدار القرار، مما فتح الباب أمام شيوع الفساد؟

وهل نجحنا فى تحقيق الحداثة الحضارية، بحيث يصبح العقل هو محك الحكم على الأشياء، أم أننا خضعنا لتأويلات جامدة، وفى بعض الأحيان منحرفة للنصوص الدينية، مما أدى إلى تجميد التطور الحضارى نتيجة سياسات ثقافية اتبعتها بعض الأنظمة العربية تدعيما لشرعيتها السياسية، أو نتيجة جمود بعض الحركات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع المدنى العربى ممن تبنت رؤية ماضوية للعالم، من خلال رؤية ثقافية مغلقة، ناتجة عن فكر متطرف، أدى من بعد إلى الإرهاب الصريح داخل الوطن العربى وخارجه؟ ألم تكن الأحداث الإرهابية فى سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة الأمريكية أحد الأسباب التى أدت إلى الهجمة الأمريكية والغربية على الإسلام والمسلمين والعرب، وكأنهم إرهابيون بالطبيعة؟

إن ممارسة النقد الذاتى الذى لا يقنع بالاعتراف بالأخطاء وإنما يعطيها التكييف الصحيح، ضرورة مبدئية إن أردنا صياغة خطاب عربى جديد.

(٣)

والقراءة النقدية لتحولات النظام العالمى وللسياسات الثقافية التى نجمت عنها، ويراد فرضها على الوطن العربى، وممارسة النقد الذاتى للمسيرة العربية طوال الخمسين عاما الماضية، ليست سوى المقدمة اللازمة لمهمة أخطر وهى ضرورة صياغة خطاب ثقافى جديد يستشرف المستقبل.

وفى هذا الإطار نحن فى حاجة إلى حركة فكرية مدروسة للإحياء الثقافى، تقوم أساسا على صياغة منهج علمى عصرى لقراءة التراث، لمواجهة هؤلاء الذين يريدون أن يكون الماضى هو مرجعيتنا، بحيث يتحكم الأموات فى الأحياء.

ونحن فى حاجة إلى منهج نقدى لقراءة الواقع السياسى والاقتصادى والثقافى، يسمى الظواهر بمسمياتها الحقيقية، ويشخص السلبيات، ويضع البدائل الواقعية لكل مجالات التطور الحضارى.

ونحن أخيرا فى حاجة فى هذا الخطاب الثقافى الجديد إلى أن نتبنى نظرة مستقبلية، ترتكز على فهم عميق للتحول الحضارى الخطير الذى حدث فى بنية النظام العالمى، وهو الانتقال من نموذج المجتمع الصناعى إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمى، والذى يتحول ببطء وإن كان بثبات إلى مجتمع المعرفة.

ستصبح عملية إنتاج المعرفة هى التحدى الحقيقى للمجتمعات الإنسانية فى القرن الحادى والعشرين، وسيصبح معيار التقدم هو الفرق بين من يعرفون ومن لا يعرفون.

(٢)

الخطاب النقدى للمثقفين العرب!

على عكس الانتقادات المجحفة التى توجه للمثقفين العرب على أساس أنهم لم يقوموا بدور فعال فى تطوير المجتمع العربى، فإنه يمكننا التأكيد على أنهم كانوا منذ النهضة العربية الأولى طلائع أمتهم العربية فى السعى إلى الاستقلال والحرية، وفى تأسيس الديموقراطية، وفى الطموح لتحقيق العدالة الاجتماعية، فى ضوء مشروع حضارى متكامل.

نعم دارت بين فصائلهم المتعددة خلافات فكرية وصراعات سياسية شتى، تحولت فى بعض الأحيان - للأسف الشديد - إلى مواجهات دامية، غير أن الهاجس الرئيسى لهم، ليبراليين كانوا أو ماركسيين أو قوميين أو إسلاميين، كان مما لا شك فيه النضال الدءوب لتحديث المجتمع العربى.

وهنا نصل إلى عقدة الموضوع: تحديث المجتمع العربى، كيف ووفقا لأى نموذج حضارى؟ وهل باستخدام أساليب الإصلاح التدريجى، أو باصطناع أدوات الثورة الجارفة التى تقلب الأوضاع السياسية القائمة، وتقيم بنية مجتمعية وثقافية جديدة بعد حرث الأرض وتقليب التربة، وإزاحة الطبقات الاجتماعية المستغلة، وتنصيب الطبقات الاجتماعية الصاعدة مكانها.

مسيرة طويلة ومعقدة شهدها المجتمع العربى طوال القرن الماضى، اختلطت فيها المؤثرات الأجنبية، ومن بينها الاستعمار المباشر، والاحتلال الأجنبى، وجاذبية الأفكار والإيديولوجيات الغربية، بالعوامل الداخلية والتى تتعلق بالموروثات الثقافية ونوعية الطبقات السياسية المسيطرة، والصراع الدامى الذى دار فى صفوف النخب السياسية العربية بين المدنيين والعسكريين.

ولا شك أن الانقلابات العسكرية التى شهدها الوطن العربى فى عديد من البلاد مثل سوريا ومصر والعراق وليبيا، كان لها أبلغ الأثر فى تحديد مصائر عديد من الشعوب العربية، بل وفى رسم ملامح التاريخ العربى المعاصر، سلبا كان ذلك أم إيجابا.

بؤس المثقف العربى

ولم يكن المثقف العربى غائبا عن تلك المسيرة، بل لقد كان حاضرا فيها بقوة، حيث مارس أدواراً متعددة بفعالية متزايدة، ودفع الثمن غاليا فى عديد من الحالات.

لقد استطاع فريق من المثقفين العرب الذى ناضلوا فى سبيل الحرية والاستقلال والتحديث أن يتولوا السلطة مباشرة فى بعض البلاد العربية بعد انقلابات عسكرية قامت بها حركات سياسية. وينبغى أن نقف بالدراسة النقدية طويلا أمام هذا الفريق من المثقفين الانقلابيين اللذين غالبا ما رفعوا شعارات بالغة الجاذبية للجماهير العريضة فى حقبة الخمسينيات، وهى الثورة والاشتراكية والوحدة. كانت هذه هى شعارات المرحلة فى المشرق العربى الذى كان يمور باضطرابات شتى ويعانى من توترات سياسية لا حدود لها. وقد التحق بهذا الفريق من الانقلابيين مجموعات عريضة من المثقفين يمكن أن نطلق عليهم «مثقفى السلطة»، الذين انحصر دورهم فى الترويج لسياسات الانقلابيين أيا كانت، والدفاع عنها ونقد المعارضين لها. مع أن هذه السياسات كانت فى عديد من الأحيان واضحة الفساد، وبعضها تضمن مخالفات خطيرة لأبسط الحقوق الإنسانية، فى بلاد غابت فيها سيادة القانون، وانتشرت المحاكمات العشوائية، وصدرت أحكام غير قانونية بالإعدام على عشرات من المثقفين المعارضين، وكان من بينهم نخبة من أفضل المثقفين العرب.

فى ظل الهستريا السياسية التى سادت بعض البلاد العربية «الثورية» ضاع صوت المثقفين النقديين، لأن من جرؤ على النقد كان يفقد حياته أو يغيب فى السجون، أو يفرض عليه المنفى فرضا، واختار بعض المثقفين أن ينفوا أنفسهم اختيارا داخل بلادهم.

لقد شهدت الخمسون عاما الماضية معارك دامية بين المثقفين الملتزمين والسلطة، وكانت السلطة - بحكم احتكارها لوسائل القهر وتحكمها فى أسباب الرزق - تنتصر فى كثير من الأحيان، مما أشاع مناخا من الاغتراب المعمم، أحس فيه المواطن العربى مثقفا كان أو غير مثقف، أنه فقد السيطرة على عالمه السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

صعود المثقف العربى

ويمكن القول أن بؤس المثقف العربى الذى امتد منذ بداية الخمسينيات وتعمق

فى خضم ما أطلق عليه «الحرب الباردة العربية» حيث دارت المعارك الإيديولوجية الضارية بين الدول «التقدمية» والدول «الرجعية» كاد أن ينتهى عقب الهزيمة العربية الساحقة فى حرب يونيو ١٩٦٧.

لقد كانت هذه الهزيمة التى هزت الوجدان العربى، علامة بارزة على الفشل الذريع الذى لاقته السياسات التى قادها مجموعة من الساسة والمثقفين الذين اتشحوا فى كثير من الأحيان برداء الثورة، وزعموا أنهم سيحققون الاشتراكية، ويلبون مطالب الجماهير فى تحقيق الوحدة. غير أن مسيرتهم المضادة للديموقراطية أثبتت العكس على طول الخط، وجاءت هزيمة يونيو ١٩٦٧ لتكشف بؤس هذه الأنظمة السياسية التى سبق أن ارتفع صوتها، غير أنها انكشفت فى ميدان المعركة، وظهرت هشاشتها، وتجلى للعيان الآثار المدمرة للغوغائية السياسية وللفساد الاجتماعى فى نفس الوقت.

ولا نكون مبالغين لو أكدنا أن هزيمة يونيو ١٩٦٧ قد قادت إلى الموجة الثانية للنقد الذاتى العربى بعد الموجهة الأولى التى بدأت بعد الهزيمة عام ١٩٤٨ فى الحرب العربية الإسرائيلية. وهذه الموجة الثانية ركزت تركيزا شديدا على غياب الديموقراطية وخرق مواثيق حقوق الإنسان، وفساد أساليب التنشئة السياسية والاجتماعية. سقطت الشعارات القديمة، ودخل المجتمع العربى فى إطار مرحلة جديدة، بدأت بالاستعداد الجدى لتحدى الاحتلال الإسرائيلى للأرض العربية، وانتهت بحرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣، التى بادرت بها مصر وفق تخطيط سياسى دقيق تلافى العشوائية فى صنع القرار السياسى الذى ساد فى حرب يونيو ١٩٦٧، وبناء على استعداد عسكرى فائق، وتنسيق كامل مع سوريا.

لقد أدت حرب أكتوبر بعد نهايتها إلى توقيع مصر لاتفاقية كامب دافيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية والاعتراف بدولة إسرائيل، مما أدى إلى انشقاقات عربية واسعة، انتهت باتفاق عربى فى مؤتمر مدريد على تبنى استراتيجية الأرض فى مقابل السلام. ولم تسفر هذه الاستراتيجية حتى الآن إلا عن توقيع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية وتوقيع اتفاقية أوسلو بين السلطة الفلسطينية والدولة الإسرائيلية، والتى تم تجميدها، مما أدى إلى اشتعال الصراع من جديد، وهو الذى لم يخمد أواره بعد، ولم يتحقق للشعب الفلسطينى مطالبه المشروعة فى دولة فلسطينية مستقلة. غير أن العالم سرعان ما دهمته موجات

العولمة المتوحشة، والتى تضمنت خصخصة المشاريع العامة، واستقالة الدولة العربية فى عديد من البلاد من أداء عدد من وظائفها التنموية الأساسية، مما أدى إلى اتساع دوائر الفقر وتصاعد حدة التهميش الاجتماعى. وقد أدت هذه التطورات إلى تصاعد ملحوظ فى الدور النقدى الذى مارسه المثقفون العرب فى نقد العولمة وسياساتها المتوحشة من جانب، وفى النضال فى سبيل الديموقراطية وحقوق الإنسان. وشهدت العقود الأخيرة إحياء للمجتمع المدنى بما يتضمنه من أحزاب سياسية ونقابات مهنية وجمعيات أهلية وتطوعية، وبرزت جمعيات جديدة تخصصت أساسا فى الدفاع عن حقوق الإنسان، واستطاعت أن تحد فى كثير من الأحيان من المخالفات الصارخة التى تعودت الحكومات العربية أن تمارسها ضد عديد من المواطنين.

كانت المسيرة النقدية للمثقفين فى سبيل تحديث المجتمع العربى سائرة فى طريقها، وتتعمق كل يوم، وتكسب معارك ضد السلطة الغاشمة هنا وهناك، إلى أن وقعت أحداث سبتمبر ضد الولايات المتحدة الأمريكية التى باشرت على أثرها حربها ضد الإرهاب، ووجهت عديدا من سهامها ضد المسلمين عموما والعرب خصوصا. وسرعان ما استهدفت العراق، والذى خضع للحصار عقب نهاية حرب الخليج الثانية وانسحابه من الكويت، وتحولت الأحداث حسب ما نعرف إلى غزو عسكرى مباشر للعراق، قادته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أدى إلى احتلال أجنبى.

هل كان يمكن فى ظل هذه الأحداث الخطيرة التى أدت إلى عودة الاستعمار من جديد إلى العالم العربى أن يبقى صوت المثقفين العرب غائبا عن معركة المواجهة؟

لم يكن ذلك منطقيا وضعا فى الاعتبار الأدوار النقدية التاريخية التى قام بها المثقفون العرب فى سبيل تحرير بلادهم من ربقة الاستعمار.

ومن هنا حين انطلقت مبادرة من القاهرة بدعوة فاروق حسنى وزير الثقافة المصرى لعقد مؤتمر عربى حاشد فى القاهرة لمناقشة الثقافة العربية فى ظل الظروف المستجدة وصياغة خطاب ثقافى جديد، كان من المنطقى أن تبادر نخبة من ألمع المثقفين العرب من المشرق والمغرب بالاستجابة جنبا إلى جنب مع مجموعة من المثقفين المصريين.

عقد المؤتمر في الأول من شهر يوليو ٢٠٠٣ واستمر ثلاثة أيام حافلة بالمناقشات الحرة بدون أدنى قيد أو شرط، وانتهى بإصدار إعلان القاهرة الثقافي، والذي يعد في نظرنا ذروة من ذرى ممارسة المثقفين العرب لدورهم النقدي، ليس فقط في مواجهة الآخر الذي يمثله الاستعمار الأمريكي وأعوانه، ولكن أيضا وهذا هو المهم في مواجهة الذات، من خلال ممارسة النقد الذاتي الصارم للمسيرة العربية طوال الخمسين عاما الماضية.

يضم الإعلان تسع فقرات مترابطة، تبدأ بالتأكيد على وحدة الثقافة العربية، والدور التاريخي الذي لعبته الأجيال المتعاقبة من المثقفين العرب في الدفاع عن مصالح الأمة، وتؤكد ثانيا على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وتندد بكل قوة بالاحتلال العسكري الأمريكي على العراق، ويطالب بإلغاء الأوضاع العرفية التي تحاصر الحريات العامة، ومنها حرية الرأي والفكر والمعتقد والإبداع. وينادي بتحديث النظم السياسية بما يجعلها نظما دستورية. ويطالب البيان بتطوير التعليم والقضاء على محو الأمية، وأهمية إنتاج خطاب ديني متطور ومنفتح على العصر. ولم ينس البيان أن يشدد على وحدة الحضارة الإنسانية والتأكيد على هوية الأمة العربية ورفض دعوات الانعزال عن العالم أو مناصبته العداء.

ولم يغفل البيان أهمية صياغة سياسات ثقافية تؤدي إلى الارتقاء بالوعي الاجتماعي. وفي النهاية يدعو البيان المثقفين العرب – مواصلة لدورهم النقدي التاريخي – رفع صوتهم عاليا لتحدي القمع والتهميش وإعادة طرح القضايا والأسئلة باتجاه مد جسور بين المجتمع المدني والدولة.

إن إعلان القاهرة الثقافي يعد في الواقع التعبير البليغ عن الدور النقدي للمثقفين العرب الذي مارسوه في الماضي، من أجل استقلال الوطن العربي وضمان حريته، والذي يمارسونه الآن في ظل تطورات دولية بالغة التعقيد، بدأت بالعولمة المتوحشة وانتهت بعودة الاستعمار.

(٣)
أين صوت العرب؟

بمناسبة مرور خمسين عاما على إنشائها دعتنى إذاعة صوت العرب بالقاهرة لندوة فكرية موضوعها «تحديث المجتمع العربى» أدارها الرائد الإذاعى السيد الغضبان وشاركت فيها نخبة من الأساتذة الجامعيين المتخصصين فى المعلوماتية وعلم الحياة والتربية والاقتصاد والدراسات الاستراتيجية والثقافية.

كان ولا شك احتفالا غير تقليدى، أريد منه – بطريقة غير مباشرة – إلقاء نظرة تقييمية على حصاد الخمسين عاما الماضية، والقيام بتحليل نقدى لأوضاع العرب الراهنة، واستشراف المستقبل فى ضوء توجهات مستنيرة، تأخذ فى اعتبارها ما حدث من انقلاب حقيقى فى الأوضاع الدولية والإقليمية والمحلية بعد النهاية الدرامية الفعلية للقرن العشرين فى عام ١٩٨٩، حين سقطت الإمبراطورية السوفيتية وتوابعها من البلاد الاشتراكية، وأخليت الساحة العالمية لتتربع عليها قوة عظمى وحيدة هى الولايات المتحدة الأمريكية، التى سرعان ما تحولت– بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١– إلى إمبراطورية جديدة، شعارها من ليس معنا فهو ضدنا!

صعود صوت العرب

ولا نبالغ لو قلنا أن بدايات إذاعة صوت العرب التى قامت بدور تاريخى بارز فى رفع الوعى القومى فى المشرق العربى وفى المغرب العربى كذلك، أسهمت إسهاما مشهودا فى حركة تحرير كثير من الشعوب العربية التى كانت مازالت راسنة فى نير الاستعمار، أو خاضعة لقيود الهيمنة الأجنبية التى سيطرت على إرادتها السياسية. ولم يكن صعود إذاعة صوت العرب صدفة، ولكنه كان ترجمة أمينة لصعود العرب كقوة دولية فاعلة منذ بدايات الخمسينيات. وذلك أن هذه المرحلة شهدت حصول عديد من الدول العربية على استقلالها الوطنى بعد جلاء القوات الأجنبية عنها، وبدأت على الفور العملية المعقدة المتعلقة ببناء الدولة الوطنية، من

النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد صاحب ذلك صعود التيار القومى ونجاح قادته فى الوقوف ضد الأحلاف الأجنبية وأبرزها «حلف بغداد» الذى كان يراد منه تطويق الاتحاد السوفيتى فى ظل استراتيجية «الاحتواء» الأمريكية التى تبلورت بعد الحرب العالمية الثانية من ناحية، وتحويل الدول العربية التى نالت استقلالها حديثا إلى دول تابعة للمعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد لعب الرئيس جمال عبد الناصر المعبر البارز عن التيار القومى العربى فى هذه المرحلة دورا حاسما فى هذه المعركة التصادمية الكبرى والتى كان لها ما بعدها. ذلك أن السياسات الأمريكية تجاه مصر كبرى دول المنطقة العربية، وخاصة سحب تمويلها للسد العالى الذى أدى إلى تمصير مصر لقناة السويس، وتبع ذلك عدوان ثلاثى شاركت فيه إسرائيل وفرنسا وإنجلترا.

وارتفع صوت العرب عاليا فى مجال عدم الانحياز، وكانت مصر رائدة فى هذه الحركة العالمية التى أريد منها أن توازن النظام العالمى حتى لا يميل بشدة يمينا مع الولايات المتحدة الأمريكية أو يساراً مع الاتحاد السوفيتى، مع الصعوبة البالغة لهذه المهمة المستحيلة بحكم طغيان الانحياز للإيديولوجيات الماركسية والرأسمالية، وحرص القوتين العظميين على فرض التبعية السياسية لكل منها على عديد من دول العالم.

وشهدت هذه المرحلة أيضا - بالرغم من الصراعات الدامية التى دارت بين ما أطلق عليه الدول التقدمية والدول الرجعية - محاولات متعددة فى مجال التنمية. وبالرغم من تخبطها بحكم عدم استنادها لمنطلقات نظرية متماسكة، واعتمادها على التجربة والخطأ، إلا أنها أشارت بوضوح إلى أن دول الوطن العربى تسعى للسير فى مضمار التنمية، وهى السياسة العالمية التى سادت العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والتى كانت إيذانا ببذل الدول كل مجهوداتها لترقية أحوال المجتمعات التى تحكمها. بل إن الفشل والنجاح فى محال التنمية أصبح هو الفيصل فى صعود الحكومات وسقوطها، وفقا لنتائج صناديق الاقتراع وخصوصا فى الدول الديموقراطية. ذلك أن الفشل فى المجال التنموى كان يختفى وراء ادعاءات كاذبة بالنجاح الساحق فى الدول الشمولية، التى سادتها أنظمة ديكتاتورية كانت تمنع الشفافية، وتحتكر الإعلام لصالح النخب السياسية الحاكمة والتى كانت فى الواقع نخبا مستبدة وفاسدة.

فى هذه الحقبة أيضا شاركت عديد من الدول العربية فى نشاطات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وكان لها صوت مسموع في عديد من القضايا الدولية، وارتفع هذا الصوت بصدد حقوق الشعب الفلسطيني على وجه الخصوص، ومن أجل الدفاع عن الحقوق العربية على وجه العموم.

خفوت صوت العرب

غير أن صوت العرب العالى الذى ارتفع فى الخمسينيات والستينيات خفت بعد الهزيمة العربية الساحقة أمام إسرائيل فى حرب يونيو ١٩٦٧. كانت الهزيمة فى الواقع إشارة إلى تراجع تدريجي فى الصوت العربى عبر المحافل الدولية، نتيجة تطورات داخلية عربية، بالإضافة إلى تغير موازين القوى الدولية لغير صالح العرب. تمثلت التطورات الداخلية فى عجز الدولة الوطنية العربية عن الارتقاء إلى مستوى الحداثة السياسية بترسيخ المواطنة، وتدعيم الممارسة الديموقراطية، فى مرحلة سادتها الصدامات الدامية بين التيارات الإسلامية والماركسية والاشتراكية والقومية، حيث حدثت تصفيات جسدية لمئات السياسيين من مختلف الاتجاهات، وترسخت ممارسات الدولة البوليسية، نتيجة هيمنة أجهزة الأمن على مختلف مقدرات المجتمع. وازدادت حدة الخلافات العربية فى إطار ما أطلق عليه بعض الباحثين الأجانب «الحرب الباردة العربية»، وفى نفس الوقت كانت قوة الاتحاد السوفيتي - الحليف الرئيسى للعرب - تضمحل شيئا فشيئًا بعد أن فقد المبادرة الاقتصادية، فى الوقت الذى زادت فيه قوة الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن القادة العرب فشلوا فى القراءة الدقيقة لتحولات النظام العالمى، فى الوقت الذى أجادت فيه إسرائيل هذه القراءة، بعد أن حولت ثقلها بالكامل للتأثير فى عملية صنع القرار الأمريكى.

ومع أن الصوت العربى انطلق من جديد فى محاولة لاستعادة زمام المبادرة بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، وذلك من خلال حرب الاستنزاف المجيدة ضد إسرائيل التى صممها وأدارها الرئيس جمال عبد الناصر، ثم من بعد فى ضوء حرب أكتوبر التى صممها وأدارها باقتدار الرئيس أنور السادات، بالاشتراك مع الرئيس حافظ الأسد، فى عملية تنسيق سياسية وعسكرية عربية نادرة، إلا أنه يمكن القول أنه سادت بعد حرب أكتوبر صراعات عربية شتى قللت من فاعلية الصوت العربى الموحد. وليس هناك شك فى أن اتفاقية كامب دافيد والمعاهدة المصرية

الإسرائيلية أدت إلى انشقاقات عربية شتى، انتهت بمحاولة عزل مصر، بعد تشكيل جبهة الصمود والتصدى، والتى تهاوت بعد سنوات بعد فشلها الواضح، وانتهت المسألة بقبول التوجه المصرى إزاء السلام مع الدولة الإسرائيلية، من خلال مؤتمر مدريد الذى شاركت فيه الدول العربية تحت شعار «الأرض مقابل السلام».

وانطلقت بعدها محاولات متعثرة لتحقيق السلام مع الدولة الإسرائيلية لم تثمر بعد سنوات طويلة إلا عن توقيع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، واتفاقية أوسلو السرية التى سقطت نتيجة للمراوغة الإسرائيلية التقليدية.

ومما لا شك فيه أن من بين العلاقات الفارقة التى أدت إلى خفوت الصوت العربى الغزو العراقى للكويت، غير الشرعى وغير المبرر بأى حجة، والذى أدى إلى الإضعاف الشديد للنظام العربى الإقليمى، والذى كان قد بدأ يتعافى ببطء من أمراضه المزمنة بعد نشأة المجالس العربية، ونعنى مجلس التعاون الخليجى والاتحاد المغربى والمجلس العربى، والذى انطلق على أساس تحقيق التكامل الاقتصادى كخطوة ضرورية للتنسيق السياسى ولا نقول الوحدة العربية.

لقد أدى الغزو العراقى للكويت إلى استدعاء القوات الأجنبية إلى الوطن العربى بكثافة شديدة، وهى القوات التى بقيت حتى بعد نجاح قوة التحالف الدولى فى تحرير الكويت. وهكذا شهدت منطقة الخليج على وجه الخصوص تدعيما للقوات العسكرية الأمريكية، بل استحداثا لقواعد عسكرية لم تكن موجودة من قبل.

ولسنا فى حاجة إلى سرد تاريخ استهداف العراق من بعد، وحصاره اقتصاديا بموافقة الأمم المتحدة، وتعرضه المنظم لغارات عسكرية أمريكية وبريطانية فى المنطقة المحظورة، إلى أن انتهت المسألة بالاحتلال الأمريكى البريطانى للعراق بعد الغزو العسكرى، وهذا يعنى - للأسف الشديد - عودة الاستعمار بشكل صريح للوطن العربى بعد خمسين عاما من الاستقلال.

استعادة صوت العرب

ولكن هل يعنى صعود صوت العرب فى الخمسينيات والستينيات ثم خفوته من بعد فى السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، أنه قضى عليه إلى الأبد، فى ظل الهيمنة شبه المطلقة للإمبراطورية الأمريكية التى لا تتردد فى الإعلان لحلفائها قبل خصومها أن على العالم أن يستسلم بالكامل لمطلق الإرادة السياسية الأمريكية؟

فى تقديرنا أن جدل التاريخ لن يتوقف أبدا، ومعنى ذلك أن الصعود الإمبراطورى غير المسبوق فى التاريخ للولايات المتحدة الأمريكية لن يستمر إلى الأبد. وبنفس المنطق نقول أن خفوت الصوت العربى فى العقود الماضية والذى يرد فى جزء كبير منه إلى الأخطاء العربية الجسيمة فى إدارة الدولة الوطنية لشئون المجتمع، وفى إدارة العلاقات العربية العربية، يمكن أن يتحول - من خلال جهد دءوب على مختلف الأصعدة - إلى صوت عربى مسموع مرة أخرى على النطاق الدولى والإقليمى والمحلى.

شرط هذا التحول هو القيام بثلاثة مهام مترابطة، لا يمكن للإنجاز فى واحدة منها أن تغنى عن الإنجاز فى المهام الأخرى.

ولعل أولى هذه المهام هى ضرورة بلورة رؤية استراتيجية عربية، تقوم أساسا على جهد مجموعات مختارة من أفضل الخبرات العلمية العربية، وذلك فى إطار جامعة الدول العربية، أو فى إطار قومى محدد متحرر من بيروقراطية العمل فى الجامعة، فى صياغة الخطوط الاستراتيجية لنهضة الوطن العربى.

ومما لا شك فيه أن الخطوة الأولى لذلك هى القراءة العلمية النقدية لتطورات النظام الدولى وآفاق تطوره المستقبلية، حتى تبنى التحالفات العربية على أساس متين من الفهم العميق والمصالح المتبادلة فى نفس الوقت. والمهمة الثانية تتعلق بضرورة ممارسة النقد الذاتى للمسيرة العربية فى الخمسين عاما الماضية.

وتبقى أخيرا مهمة وضع سياسات للمستقبل العربى، تقوم فى المقام الأول على عملية إحياء ثقافى واسعة المدى تنهض بالتعليم، وتستند إلى البحث العلمى، وتطور المبادرات التكنولوجية، وقبل ذلك كله تحيى القيم الإيجابية فى تراثنا الثقافى، والتى كانت يوماً ما أحد أسباب ازدهار الحضارة الإسلامية فى عصرها الذهبى.

(٤)
أزمة الشرعية السياسية العربية

إذا كنا طرحنا من قبل سؤالا رئيسياً هو «أين صوت العرب؟»، وركزنا على صعود وخفوت هذا الصوت، وخصوصا فى المجال الدولى حيث كان العرب فاعلون فى التاريخ المعاصر، وأكدنا على أهمية استعادة هذا الصوت مرة أخرى، فإننا لا ينبغى أن نتجاهل حقيقة أساسية مفادها أن هذه الاستعادة لا يمكن أن تتحقق بغير إعادة صياغة شاملة لبنية المجتمع السياسى العربى. وقد سبق لنا منذ عام ١٩٩٠ أن نشرنا سلسلة من الدراسات النقدية للأوضاع السياسية العربية جمعناها من بعد فى كتابنا «الوعى القومى المحاصر: أزمة الثقافة السياسية العربية»، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩١.

ولو عدنا لدراسة من بين هذه الدراسات نشرناها عقب نشوب أزمة الخليج ونعنى حرب الخليج الثانية بعد الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠، لوجدنا لها عنوانا هو «سقوط الأساطير السياسية». ويجد عنوان الدراسة منطقه فى أن أزمة الخليج جاءت فى مرحلة تاريخية تتسم بسقوط الأساطير السياسية على المستوى العالمى. ذلك أنه فى عام ١٩٨٩ الذى شهد انهيار الاتحاد السوفيتى، والذى سيعد فى المستقبل إحدى العلامات الفاصلة فى التاريخ العالمى، سقطت أسطورة سياسية كبرى مفادها أن الشمولية كنظام سياسى أفضل من الليبرالية، وأكثر منها كفاءة فى تحقيق العدالة الاجتماعية وفى تطبيق الديموقراطية. وقام هذا الزعم على أساس معادلة زائفة مفادها تحقيق العدالة الاجتماعية فى مقابل التنازل عن الحريات الديموقراطية، التى وصفت بأنها حريات بورجوازية، ثم ثبت أن هذا النظام الشمولى لم يستطع حتى إشباع الحاجات الأساسية لجماهير الشعب، التى حرمت بالإضافة لذلك من التمتع بالحريات الأساسية. ولو تتبعنا نشأة النظام السياسى العربى المعاصر وخصوصا منذ الخمسينيات التى شهدت مجموعة من الانقلابات العسكرية التى رفعت من بعد شعارات الثورة والاشتراكية

والوحدة، لاكتشفنا التأثر الشديد بالعديد من الأفكار التى سادت فى البلاد الاشتراكية. وقد ترجم هذا التأثر عن نفسه فى تبنى سياسات محددة أدت إلى الوضع الراهن الذى نعيشه فى الوطن العربى. ونعنى على وجه التحديد سيادة النظم السلطوية التى قضت على المجتمع المدنى بمؤسساته.

وقد حاولنا فى دراستنا السابقة أن نجمل الأساطير السياسية التى سادت الوطن العربى منذ عهد الاستقلال العربى فى ثلاث:

الأسطورة الأولى هى الثورة بغير ديموقراطية.

الأسطورة الثانية هى الاشتراكية بغير مشاركة شعبية.

والأسطورة الثالثة هى إمكانية تحقيق الوحدة العربية باستخدام القوة.

والواقع أن مصطلح الثورة الذى أسرفت الانقلابات العسكرية العربية فى استخدامه، قام فى التطبيق على أساس استبعاد الجماهير الشعبية، وانفراد مجموعة صغيرة من الضباط الانقلابيين بالحكم، وتأسيس نظم سياسية سلطوية قامت على أساس القمع، ومحو التعددية السياسية، وتدمير الحريات العامة. بعبارة مختصرة، قامت هذه النظم على أساس محو المجتمع المدنى بمؤسساته الفعالة، كالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية، وإخضاعها مباشرة للسلطة السياسية، والقضاء على استقلال المؤسسات الثقافية، ومحو دولة القانون، وتأسيس الدولة البوليسية. ولن نستطيع الدخول فى تفصيلات التطور السياسى للبلاد التى شهدت هذه الانقلابات العسكرية، أو «الثورات» كما جرى الخطاب السياسى على تسميتها. ولكن ما يجمعها جميعا بالرغم من بعض الخلافات الجزئية، أنها وبلا استثناء قامت على أساس الانفراد بالسلطة، ونفى التعددية السياسية والفكرية فى ظل هيمنة تنظيم سياسى واحد، يدعى المعرفة المطلقة بالحقيقة السياسية ويحتكرها، ولا يقبل على وجه الإطلاق أى معارضة لسياساته.

قامت هذه «الثورات» إذن رافعة شعار تحديث المجتمع، ولكن يبقى السؤال بالنسبة «للنظم الثورية» و«للنظم المعتدلة» على السواء، ماذا تحقق بالفعل على أرض الواقع بالنسبة لهذه العملية المعقدة التى نطلق عليها فى العادة «التحديث» بجوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ فى الإجابة على هذا السؤال المحورى لابد لنا أن نؤكد أن كافة الأقطار العربية «ثورية كانت

أو معتدلة» قامت بجهود متواصلة طوال العقود الأخيرة فى مجالات التنمية المختلفة وخاصة فى مجال التنمية الاقتصادية. وتراوحت معدلات نجاح هذه التنمية، نتيجة عدم الانطلاق من نظرية تنموية شاملة، تضع ازدهار الشخصية الإنسانية فى قلبها.

غير أن الفشل الذريع الذى لابد من الاعتراف به صراحة هو عجز الأنظمة السياسية العربية على حل عقدة التأليف الخلاق بين الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية. ذلك أنه بالرغم من أن بعض الدول العربية الثورية والمعتدلة على السواء سارت أشواطا فى مجال تحقيق بعض صور العدالة الاجتماعية، إلا أنها جميعا وبغير استثناء، لم تستطع أن تحقق الحرية السياسية بالمعنى الحقيقى للكلمة.

الدعوة للإصلاح السياسى

ولعل هذا هو الذى دفع بفئات متعددة من السياسيين والمثقفين العرب إلى الدعوة للإصلاح السياسى كمدخل أساسى لتحديث المجتمع العربى. وتفاوتت هذه الدعوات للإصلاح السياسى اتجاها وشدة حسب البلاد العربية المختلفة، وفى ضوء التفاوتات الملحوظة فى طبيعة النظم السياسية السائدة فيها، ونضج طبقاتها الاجتماعية، وتبلور ايديولوجيات المثقفين المعبرين عن مصالحها.

فى مصر - على سبيل المثال - حين ألغى التنظيم السياسى الواحد «الاتحاد الاشتراكى العربى»، فى بداية عهد الرئيس أنور السادات، وفتح الباب أمام التعددية السياسية، ساعدت التجربة الليبرالية المصرية السابقة التى امتدت منذ عام ١٩٢٣ (تاريخ صدور الدستور المصرى) إلى يوليو ١٩٥٢ تاريخ قيام الثورة، على إعادة إحياء بعض الأحزاب السياسية القديمة، كحزب العمل الذى استفادة من تجربة حزب مصر الفتاة، وحزب الوفد الجديد الذى أراد استعادة تجربة حزب الوفد القديم، وإن كان ذلك فى ظروف مختلفة. كما أنه تمت محاولات إيجابية لإحياء المجتمع المدنى المصرى الذى كان قد تم تجميده فى الحقبة الناصرية، استفادة وتجاوزا فى نفس الوقت لخبرات المجتمع المدنى فى حقبة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢.

وإذا ولينا وجوهنا إلى المغرب العربى، لوجدنا النظام الملكى فى المغرب يحاول تحقيق نوع من الإصلاح السياسى استجابة لمطالب المعارضة، وذلك بابتداع نظام «التوالى السياسى» الذى يسمح بتكليف أحزاب المعارضة بتشكيل الحكومة، كما حدث بالفعل من تكليف حزب الاتحاد الاشتراكى بالحكم

بالاشتراك مع أحزاب أخرى. وهى تجربة تستحق التأمل، فى مجال مدى فاعليتها، وتستحق التساؤل هل هى تمثل إصلاحاً سياسياً حقيقياً أم أنها كانت مجرد خطوة «تكتيكية» من النظام لاحتواء المعارضة فترة، ثم الإدعاء من بعد أنها فشلت فى تحقيق برنامجها، ومن ثم حق إنهاء التجربة، والعودة إلى الأسلوب القديم فى تشكيل الحكومات.

ولو نظرنا إلى تجربة تونس، وخصوصا فيما يتعلق بالتعديلات الدستورية التى أدخلها الرئيس زين العابدين بن على فيما يتعلق بجواز أن يتنافس أكثر من شخص فى انتخابات رئاسة الجمهورية، أو إتاحة الفرصة لأحزاب سياسية غير الحزب الحاكم لكى تكون ممثلة فى البرلمان، فإن السؤال يظل مطروحا أيضا - على غرار الحالة المغربية - هل هذه إصلاحات حقيقية الغرض منها تحقيق تداول السلطة فعلا، أم هى مجرد إصلاحات شكلية توحى بالتغيير مع أنه ليس ثمة تغير حقيقى؟

ولو عدنا للمشرق العربى مرة أخرى، فيمكننا فى مجال الإصلاح السياسى أن نشير إلى ثلاث تجارب، فى سوريا، والبحرين، والسعودية. فى سوريا كانت هناك محاولات بعد رحيل الرئيس حافظ الأسد وتولى الرئيس بشار الأسد لإدخال تغييرات فى بنية النظام السياسى السورى المغلق، والذى يدور حول حزب البعث الذى يهيمن على مجمل الساحة السياسية السورية، ويؤثر بشكل حاسم على كل مقدرات البلاد، ويسد الطريق فى نفس الوقت على أى محاولة للانفتاح السياسى أو التحديث الاقتصادى. غير أن هذه المحاولات سرعان ما أجهضها «الحرس القديم» خوفا على اهتزاز مصالح أعضائه الطبقية والسياسية. غير أن ما يلفت النظر أنه بعد الضغوط الأمريكية الشديدة على النظام السورى بعد أحداث سبتمبر، بدأت بوادر التغير تحت الضغط الخارجى، ويبقى السؤال قائما إلى أى مدى يمكن لهذا التغير أن يأخذ مداه؟

أما فى البحرين فقد حدثت إصلاحات سياسية ملحوظة، وأجريت انتخابات لأول مرة منذ عقود، وتم تغيير الإمارة إلى ملكية، ويبقى الوقت مبكرا للحكم على فاعلية هذه الإصلاحات السياسية، واستيعابها لكل مطالب المعارضة السياسية.

وأخيرا نستطيع أن نشير إلى السعودية والتى بدأت منذ سنين بوادر الإصلاح السياسى فيها من خلال تشكيل مجلس للشورى وتوسيع اختصاصاته. غير أنه من اللافت للنظر أن السعودية تخضع فى الوقت الراهن لضغوط أمريكية شديدة

لتحقيق عديد من أوجه الإصلاح السياسى، والتعليمى والثقافى. ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت لديها قناعة فى الوقت الراهن أن ما تطلق عليه اسم «الإسلام الوهابى» هو مصدر التطرف الفكرى فى العالم العربى، هذا التطرف الذى قاد من بعد إلى الإرهاب سواء داخل السعودية ذاتها أو داخل البلاد العربية عموما، أو الإرهاب الذى وقع على الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها.

ومن اللافت للنظر أن الدعوة للإصلاح السياسى لم تأت فقط بضغوط من الخارج، ولكن نتيجة مطالب من المثقفين السعوديين فى الداخل، ذلك بأن أكثر من مائة مثقف سعودى قدموا للأمير عبد الله ولى العهد السعودى عريضة بإصلاحات سياسية ضرورية. وقد قابل ولى العهد ممثلين عنهم، وناقش معهم بعض الأفكار المتضمنة فيها.

وفى تقديرنا أن محاولات الإصلاح السياسى فى المشرق والمغرب على السواء لن يتاح لها النجاح بغير مراجعة أوضاع الشرعية السياسية فى كل البلاد العربية بدون استثناء.

والشرعية السياسية – فى أبسط تعريفاتها – هى «قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم فى أن يحكم، وأن يمارس السلطة، بما فى ذلك استخدام القوة».

غير أن هذا التعريف التقليدى يحتاج إلى مراجعة جادة فى ضوء الممارسات الفعلية للأنظمة السياسية العربية، والتى فى عديد من الأحيان تجبر الأغلبية العظمى من المحكومين على إظهار قبولهم لحق الحكام فى أن يحكموا. وفى هذا الصدد تبرز النتائج الوهمية عن الاستفتاءات المزيفة والتى تصل أحيانا إلى ٩٩٪ من الموافقين على انتخاب رئيس ما، وقد استطاع الرئيس العراقى المخلوع صدام حسين أن يتجاوز كل الأرقام القياسية فى مجال التزييف السياسى العربى، بأن أعلن أنه حصل فى آخر استفتاء عليه على ١٠٠٪! وهناك صور متعددة للتحايل السياسى لإثبات شرعية عديد من النظم السياسية العربية، ملكية كانت أو جمهورية، مع أن هناك أدلة شتى على تآكل شرعيتها السياسية.

ومن هنا يحق القول أن دعوات الإصلاح السياسى، لابد لها أن تتحطم على صخرة جمود الشرعية السياسية العربية، وعجز الأنظمة عن ابتداع صور مستحدثة تقبل فى المقام الأول بتداول السلطة.

(٥)
النظام العالمى والوضع العربى

حين تلقيت دعوة من مؤسسة عبد الحميد شومان الثقافية ومقرها عمان بالأردن لإلقاء محاضرة موضوعها «حال العرب اليوم» أدركت لأول وهلة أن تعرضى لهذا الموضوع بالبحث والتحليل سيضعنى أمام امتحان عسير! والسؤال الذى تبادر إلى ذهنى على الفور هو: ما هو المنهج الذى علىّ أن أطبقه إن أردت حقا أن أنفذ إلى صميم هذا الموضوع المعقد؟

ووجدت الجواب فى المنهج الذى بلورته وطبقته فى عديد من البحوث والدراسات التى نشرتها فى العقود الماضية منذ بدأت رحلتى مع البحث فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى منتصف خمسينيات القرن الماضى! وهو المنهج التاريخى النقدى المقارن. وهكذا يمكن القول أن نقطة البداية فى خطة البحث التى وضعتها لاستجلاء ملامح المشكلة العربية الراهنة هى تحديد العلاقات المتشابكة والمعقدة بين النظام العالمى والوضع العربى منذ بداية التاريخ المعاصر حتى الآن، قبل أن أتعرض من بعد فى مبحث ثانى إلى تشخيص الوضع العربى، لأنتهى بسؤال أساسى: هل يمكن الخروج من المأزق العربى الراهن؟

استقلال الوضع العربى

ولعله من بين الحقائق التاريخية الهامة التى ينبغى الالتفات إليها منذ البداية أن الوضع العربى الراهن له تاريخ بالغ الخصوصية.

ذلك أن الوضع العربى ونعنى بذلك فكرة العروبة ذاتها، واستقلال الأقاليم العربية التى كانت جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية لم تتضح ذاتيته إلا من خلال صراع عنيف مع الحكم العثمانى على مستوى الفكر والسياسة معًا. ولعل مما يشهد على ذلك أنه انعقد فى باريس عام ١٩١٣ المؤتمر العربى الأول لتثبيت فكرة العروبة، وللسعى لاستقلال الأقاليم العربية، وانفصالها عن الحكم العثمانى.

وقد أدت التسويات الاستعمارية بين الدول العظمى من بعد إلى تصفية

الميراث العثمانى ووقعت اتفاقية سايكس بيكو التى وضعت الحدود بين البلاد العربية، لخدمة الأهداف الاستعمارية أساسا وبغض النظر عن الوحدة العضوية التى كانت تربط بعض الأقاليم العربية ببعضها الآخر.

وهكذا يمكن القول أن النظام الدولى قد أثر تأثيرا بالغا على الوضع العربى منذ البداية. ولم يقف هذا التأثير عند ظروف النشأة وملابساتها، ولكن ظل تأثيره قويا غلابا فى كل مراحل تطوره.

ولو شئنا أن نقف عند لحظة تاريخية فاصلة من لحظات تطور الوضع العربى المعاصر، لركزنا على الحقبة التى تلت مباشرة الحرب العالمية الثانية، أى عام ١٩٤٥ وما بعده. ذلك أن انتهاء الحرب بكل المشكلات التى دارت فى جنباتها أدى فى النهاية إلى بروز معسكرين. الأول هو ما أطلق عليه من بعد «العالم الحر» بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وعضوية الدول الغربية الرأسمالية، والثانى هو «المعسكر الاشتراكى» بقيادة الاتحاد السوفيتى وعضوية دول أوروبا الاشتراكية بالإضافة إلى الصين. ولا شك أن الصراع الذى اشتعل فور نهاية الحرب العالمية الثانية بين المعسكرين قد أثر تأثيرا بالغا على الوضع العربى الناشئ. وخصوصا بعد أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة «الاحتواء» التى تعنى صياغة استراتيجية للأمن القومى الغربى تركز على وقف المد الشيوعى واحتوائه. وتطبيقا لهذه السياسة فكرت الولايات المتحدة الأمريكية فى عهد الرئيس أيزنهاور بتشكيل حلف دفاعى فى الشرق الأوسط أطلق عليه «حلف بغداد» أريد منه تجنيد الدول العربية - إن صح التعبير - لتشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية لصد العدوان الإيديولوجى السوفيتى الذى يمكن أن يؤدى إلى توسيع نفوذ الاتحاد السوفيتى فى منطقة الشرق الأوسط الحيوية، بحكم تواجد النفط فيها. وقد أدى هذا الاتجاه إلى نشوء أول صدام كبير بين الدول العربية التى كانت قد استقلت حديثا وفى مقدمتها مصر، وبين الدول الغربية والدول العربية التى قبلت فكرة الحلف وفى مقدمتها العراق حين كانت مازالت ملكية وتخضع للنفوذ الإنجليزى.

لم تكن معركة حلف بغداد سوى بداية الصراع بين النظام العالمى ممثلا أساسا فى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الرأسمالية والوضع العربى الناشئ. وإذا أضفنا إلى ذلك إنشاء الدولة الإسرائيلية عام ١٩٤٨ بعد هزيمة الجيوش العربية فى حرب فلسطين، وما ترتب عليه من صراعات دامية

بينها وبين الدول العربية، لأدركنا أن الوضع العربى منذ بداياته وحتى الآن يؤثر فيه النظام العالمى تأثيرات عميقة.

سقوط الثنائية القطبية

وحتى لا نستغرق فى تعقيدات التاريخ المعاصر للنظام الدولى والوضع العربى على السواء، علينا أن نقفز إلى عام ١٩٨٩ حين انهار الاتحاد السوفيتى وسقط النظام الدولى الثنائى القطبية الذى دارت فى جنباته الصراعات الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة العالمية باعتبارها القطب الأعظم الأوحد.

وقد يكون من قبيل الصدف التاريخية التى تؤكد العلاقات المعقدة بين النظام العالمى والوضع العربى أنه فى نفس الوقت تقريبا الذى سقط فيه الاتحاد السوفيتى قام الرئيس العراقى صدام حسين بالغزو العسكرى للكويت عام ١٩٩٠، وترتب على هذا الغزو انشقاق خطير فى العالم العربى، بين دول مؤيدة ودول رافضة، بل لقد حدث انشقاق أيضا ليس بين المثقفين العرب فقط ولكن فى صفوف الجماهير العربية.

لقد أدى هذا الحدث - الكارثة إلى سقوط نظرية الأمن القومى العربى التى كانت تقوم على أساس أن إسرائيل هى مصدر التهديد الرئيسى، لأن العراق بعد الغزو أصبحت هى مصدر التهديد للدول العربية الخليجية أولا ولبعض الدول العربية الأخرى فى المقام الثانى. كما أن هذا الغزو استدعى تدخلا أجنبيا فى العالم العربى غير مسبوق، حين شكلت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفا دوليا من عديد من الدول من بينها بعض البلاد العربية على رأسها مصر وسوريا لتحرير الكويت. وهكذا أصبح التدخل الأجنبى معلما أساسيا من معالم الوضع العربى بعد تحرير الكويت - وتمثل الوجود الأجنبى فى إنشاء قواعد عسكرية أمريكية جديدة فى بعض البلاد العربية بالإضافة إلى تدعيم القواعد التى كانت موجودة سلفا.

وبدأت بعد تحرير الكويت سياسة استهداف العراق بفرض الحصار عليه وتوقيع عديد من العقوبات وذلك تحت مظلة الأمم المتحدة، إلى أن وقعت الأحداث الإرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية فى سبتمبر ٢٠٠١، والتى أدت إلى بروز الإمبراطورية الأمريكية وشعارها من ليس معنا فهو ضدنا. وأعلنت الحرب ضد الإرهاب، وما تضمنته من هجوم إيديولوجى وسياسى على العرب

والمسلمين عموما، مع تركيز الهجوم على بعض الدول العربية وفى مقدمتها المملكة العربية السعودية.

ويمكن القول بأن خطة استهداف العراق والتى بدأ تنفيذها عقب تحرير الكويت مباشرة، كانت تتضمن أجندة سرية غير معلنة، هى ضرورة غزو العراق عسكريا واحتلاله لاعتبارات استراتيجية بالغة الأهمية، رأت النخبة السياسية الأمريكية أنها ضرورية للحفاظ على الأمن القومى الأمريكى، وخصوصا فيما يتعلق بضمان تدفق النفط العربى فى العقود القادمة. ومما يكشف عن صدق هذا التحليل أن مجموعة نافذة من السياسيين الأمريكيين قدموا إلى الرئيس كلينتون مذكرة طالبوا فيها بضرورة غزو العراق عسكريا واحتلاله لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التى تحدثنا عنها. ولو طالعنا أسماء من وقعوا على هذه المذكرة قد تصيبنا الدهشة لأن على رأس الموقعين: تشينى نائب رئيس الجمهورية الأمريكية الآن، ورامز فيلد وزير الدفاع، وولفويتز مساعد وزير الدفاع، وريتشارد بيرل رئيس المجلس الاستشارى للأمن القومى والذى استقال من منصبه مؤخرا، وإن كان ما زال عضوا فاعلا فى المجلس. ومعنى ذلك أن المجموعة التى قدمت المذكرة الشهيرة إلى الرئيس كلينتون والذى لم يقم بتنفيذ ما جاء فيها، هم أنفسهم الذين يحكمون الآن مباشرة فى إدارة الرئيس بوش.

قامت الحرب ضد العراق إذن تنفيذا لمخطط موضوع سلفا، واستفادت الولايات المتحدة الأمريكية - بالرغم من معارضة دول عظمى للحرب على رأسها فرنسا وألمانيا والصين وروسيا - من الأخطاء الجسيمة التى ارتكبها الرئيس صدام حسين ونظامه السياسى المتخلف بدءا من غزو الكويت ضد الشرعية الدولية والشرعية العربية على السواء، وانتهاء بمراوغاته العميقة مع الأمم المتحدة، وتخبطه السياسى الناضح، والذى يدل على أنه - مع أطراف عربية أخرى للأسف الشديد - لم يتقن قراءة تحولات النظام العالمى، ولم يبن سياساته فى ضوء هذه القراءة، وأنه مثله فى ذلك مثل عديد من القادة العرب - لم يفهم منطق التحول الحضارى ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين، والذى يتمثل فى الانتقال من نموذج المجتمع الصناعى الذى هيمن على أحوال البشرية عموما طوال قرون، إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمى والذى هو نتاج عملية تراكمية طويلة لعبت فيها الثورة العلمية والتكنولوجية والثورة الاتصالية أدوارا حاسمة ومشهورة.

(٦)

تشخيص الوضع العربى

إذا كنا فى بداية حديثنا عن «حال العرب اليوم» وهو المحاضرة التى ألقيتها فى مقر مؤسسة عبد الحميد شومان الثقافية فى عمان بالأردن، قد آثرنا أن نحدد العلاقة الوثيقة المحقدة والمتشابكة بين النظام العالمى والوضع العالمى، فإنه لابد لنا أن تشير إلى التحول الحضارى الحاسم فى بداية الألفية الثالثة على مستوى العالم من نموذج المجتمع الصناعى إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمى. وهذا التحول الكيفى فيما نطلق عليه «المجتمع العالمى» تفوت دلالاته الهامة على عديد من المثقفين فى العالم العربى.

والمجتمع العالمى باعتباره أصبح اليوم وحدة أساسية من وحدات التحليل الاجتماعى يعبر عن التحولات الكبرى التى حدثت فى بنية النظام العالمى فى مجال السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا والاتصال بحيث تضاءلت أهمية الجغرافيا وبرزت أهمية التفاعلات العميقة بين الدول والنظم السياسية والثقافات والشعوب. ولعل الآثار التراكمية لنشأة وتطور وتمدد النظام الرأسمالى منذ القرن السادس عشر - على ما يقرر ذلك المفكر البارز فالرشينتى فى كتابه الشهير «النظام العالمى» - والتى أدت من بعد بحكم وحدة السوق العالمى إلى عملية العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية، هى التى أبرزت اليوم مفهوم «المجتمع العالمى» ورسخت أهميته فى التحليل العلمى للعالم المعاصر. وليس أول على ذلك من تتبع التدفقات المالية والتى تنتقل من بلد إلى أخر بسرعة البرق بحكم الثورة الاتصالية التى تقع فى قلبها شبكة الإنترنت والتى أدت على بروز نمط «التجارة الإلكترونية» والتى تبلغ الأموال المتداولة فيها بلايين الدولارات سنويا. وليست التدفقات المالية وحدها هى المؤشر البارز على المجتمع العالمى، فلدينا أيضا شعارات العولمة السياسية وهى الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان التى باتت أحد معايير الشرعية السياسية البالغة الأهمية

للنظم السياسية المعاصرة. ولعل ما يكشف عن أهميتها بروز ظاهرة التدخل الدولى سواء فى شكل التدخل الإنسانى كما حدث فى الصومال حين تدخلت قوات الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية لوقف الاقتتال بين العصابات الصومالية بما هدد بحروب إبادة، أو فى شكل التدخل السياسى والذى قد يتخذ صورة التدخل العسكرى كما حدث فى حالة العرب، أو أخيرا فى حالة الغزو العسكرى الأمريكى للعراق والذى كان فى الواقع ضد الشرعية الدولية.

ظاهرة التدخل الدولى إذن تشير - بالرغم من سوء استخدامه أحيانا - إلى بروز المجتمع العالمى الذى لا تقبل الأطراف المكونة له وهى الدول والشعوب ممثلة فى مؤسسات المجتمع المدنى العالمى تجاوزات الدول ضد شعوبها، أو ضد السلام العالمى.

وبالإضافة إلى التدفقات المالية والتأثيرات السياسية فهناك أيضا التدفقات الثقافية التى أصبحت - تفضل العولمة - تؤثر على عديد من بلاد العالم. وقد تأخذ هذه التدفقات أشكالاً إيجابية حين تركز على قيم التسامح فى التفاعيل بين الأديان والثقافات المختلفة والاعتراف بالآخر، أو حين يتم التأكيد على التنوع البشرى الخلاق. وقد تأخذ أشكالاً سلبية حين يتم الانطلاق من يقوله صراع الحضارات التى يمكن أن تذكى فعلا صراعات ثقافية شتى وكما حدث بالفعل بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حين شنت حملات مغرضة أمريكية خصوصا وغربية خصوصا ضد العرب والمسلمين وكأنهم إرهابيون بالطبيعة، بل وتعدت هذه الحملات كل الحدود لتوجه إلى الإسلام ذاته باعتباره دينا يحض على الإرهاب كما يزعمون، وذلك من خلال تسوية مفهوم الجهاد.

وأيا ما كان الأمر فإن الانتقال الحضارى فى إطار المجتمع العالمى من نموذج المجتمع الصناعى إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمى يعنى فى الواقع التركيز على قضايا ومشكلات وسائل لم يسبق للمجتمع الصناعى أن طرحها. ذلك أن مجتمع المعلومات العالمى - الذى يتحول ببطء وإن كان بثبات إلى مجتمع المعرفة لا يعنى فقط تكنولوجيا المعلومات المتقدمة كما يظن الكثيرون فى العالم العربى، ولكنه فى الواقع لابد من قيام تحقيق الديموقراطية بالفعل فى المجتمع، لأنه يقوم على مبدأ الشفافية وحرية تداول المعلومات، وحق كل مواطن فى الحصول على المعلومات مجانا وفى أى وقت - ومن شأن ذلك فى

الواقع ترشيد عملية اتخاذ القرارات فى المجتمع، على المستوى الكلى ونعنى القرارات التنموية وعلى المستويات الجزئية من أول المجتمعات المحلية إلى مستوى الأسرة.

ومن هنا يصح القول أن تطبيق الديموقراطية فى كل الميادين أصبح هو المقدمة الضرورية لتأسيس مجتمع معلوماتى عربى، ينبغى التخطيط بدقة لكى يتحول إلى مجتمع من مجتمعات المعرفة، بحيث تصبح عملية إنتاج المعرفة – التى ستصبح هى المعيار الفاصل بين المجتمعات المختلفة والمجتمعات المتقدمة – هى الشاغل الأساسى للنخب السياسية العربية وللنخب العلمية والفكرية والثقافية.

تشريح الحالة العربية

وإذا كنا حرصنا على رصد العلاقات المعقدة التاريخية والراهنة بين النظام العالمى والوضع العربى من جانب، وبين المجتمع العالمى والمجتمع العربى، فقد كان ذلك مجرد مدخل لتشريح ما يمكن أن نطلق عليه الحالة العربية.

والحالة العربية مفهوم يشير إلى أن المجتمع العربى المعاصر أصبح يمر بأزمة بالغة الحدة والعنف نتيجة لتراكم السلبيات عبر نصف القرن الماضى فى مجال الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذه الحالة العربية مارست تشخيصها ووضع البدائل يتجاوزها عديد من المؤسسات العلمية والثقافية العربية، بالإضافة إلى النقد الصارم الذى وجهه إليه عدد كبير من المثقفين العرب النقديين والذين ينتمون إلى تيارات فكرية شتى. منهم الماركسيون والاشتراكيون والقوميون والليبراليون والإسلاميون، والذين أجمعوا جميعا على وجود علل أساسية فى الممارسات العربية، شخصها كل فريق وفقا لمرجعيته الفكرية. وكان طبيعيا أن تختلف سيناريوهات المستقبل التى رسمها كل فريق من هذه الفرق.

ويلفت النظر بشدة أن «الحالة العربية» لم تعد هما عربيا داخليا، بل أنه نتيجة لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية حربها ضد الإرهاب، وبعد الغزو العسكرى الأمريكى للعراق والمزاعم الأمريكية أنها قدمت لتجريد شعب العراق، وإقامة نموذج ديموقراطى عراقى يمكن أن تحتذ به باقى البلاد العربية، وأصبحت الحالة العربية مشكلة عالمية!

ويكفى للتدليل على ذلك الإشارة إلى التقرير الصحفى الذى أعده كل من يثير سلينفى وروبين راين بعنوان «إدارة بوش تعلن أن نشر الديموقراطية فى الشرق الأوسط المهمة الأخلاقية لهذا العصر» (انظر ترجمة عربية لهذا التقرير العام فى جريدة الشرق الوسط عدد ٢٠٠٣/٨/٩).

وجاء فى هذا التقرير الذى يبنى على أساس كلمة ألقتها كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومى الأمريكى أمام الجمعية الوطنية للصحافيين السود جاء فيها أن تطوير الحرية فى الشرق الوسط هو «التحدى الأمنى والمهمة الأخلاقية لعصرنا» وانتقدت الذين يقولون إن الثقافة العربية ليس على استعداد لتقبل الديموقراطية. وقالت أن الأهداف الأمريكية فى الشرق الوسط تتمثل فى خلق منطقة ذات مجتمعات مفتوحة بطريقة متزايدة وازدهار اقتصادى وحكومات تمثيلية، وقالت رايس «أن نظم الحكم غير الديموقراطية تظل هى النظام الاعتيادى فى منطقة يسودها التوتر، للولايات المتحدة فيها مصالح نفطية مكثفة، وعلاقات سياسية تعتبرها أساسية للحرب ضد الإرهاب وصنع السلام العربى – الإسرائيلى».

وأضافت: «إنها منطقة يؤدى فيها اليأس إلى خلق تربة خصبة لإيديولوجيات تقنع بالتطلع ليس للتعليم الجامعى والوظائف وتكوين الأسر، بل إلى تفجير أنفسهم وقتل أكبر عدد من الأبرياء معهم بقدر الإمكان» وإذا كنا لا نتردد فى الموافقة على تشخيص كوندوليزا رايس للحالة العربية الراهنة بأنها تتسم بالافتقار إلى الممارسات الديموقراطية الحقيقية، إلا أننا نرفض تماما المزاعم الأمريكية فى كون هدف الولايات المتحدة هو ترسيخ الديموقراطية فى الوطن العربى!

ذلك أن الإمبراطورية تسعى فى الواقع إلى نهب ثروات المنطقة العربية والنفط فى مقدمتها، بالإضافة إلى ترسيخ وجودها العسكرى لممارسة هيمنتها العالمية، ولكى توجه إشارات قد مؤكدة لكل الدول الكبرى بما فيها روسيا والصين والهند إلا أنها قادرة على الاحتواء العسكرى لأى تهديد يتمثل فى صعود هذه الدول الكبرى فى سلم النظام الدولى فى العقود القادمة لخلق عالم متعدد الأقطاب، لا تنفرد فيه الإمبراطورية بتقرير مصير العالم.

كما أننا من ناحية أخرى ندين الرياء السياسى الصارخ لكوندوليزا رايس فى

إشارتها إلى تفجير الشباب الفلسطيني لأنفسهم، لأنها فى الواقع لا تجسر على أن تعترف بالحقيقة المرة والتى مبناها أن هذه العمليات الاستشهادية هى رد فعل لإرهاب الدولة الإسرائيلية العنصرية التى تهدد الشعب الفلسطيني بالإبادة، والذى لا يتوقف عن تجريف الأراضى الفلسطينية كل يوم، بالإضافة إلى هدم المنازل، وبناء السور العازل الذى هو فى الواقع إعلان جهير عن رفضها لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وتدعيم لمقولة الدولة اليهودية التى وافقت عليها الإدارة الأمريكية. الحالة العربية الراهنة معقدة فى الواقع. هى محل انتقادات شديدة من قبل المثقفين العرب، فى الوقت الذى هى أيضا محل انتقادات من دوائر عالية متعددة، تتراوح بين الموضوعية والتحيز.

ترى الذى أدى إلى نشوء واستمرار هذه «الحالة العربية» طوال نصف القرن الماضى؟ سؤال يستحق أن يجيب عليه فى المستقبل القريب.

(٧)
تغييب الديموقراطية

ليس من المبالغة أن نؤكد أن الموضوع الرئيسى الذى سيطر على الفكر العربى المعاصر هو الديموقراطية، سواء من حيث التأكيد عليها باعتبارها منطلق التقدم فى المجتمع العربى، وذلك من قبل المفكرين الليبراليين، أو من حيث نقدها بعنف فى صورتها الغربية، والتى وصفت بالديموقراطية البورجوازية من قبل المفكرين القوميين الشموليين.

غير أن عبارتنا هذه قد تحمل فى طياتها تعميما جارفا على كل المفكرين القوميين، وكأنهم كانوا جميعا شموليين لا يؤمنون بالديموقراطية! وليس هذا صحيحا فى الواقع، ذلك أن قسطنطين زريق المؤرخ والمناضل القومى البارز، التفت مبكرا منذ عام ١٩٤٠ إلى أهمية إنشاء المؤسسات الحديثة فى المجتمع العربى وترسيخ التفكير العلمى المنهجى، ومواجهة تحدى العنصر الحديث بعقلانية ودراية وفكر. فقد كتب يقول: «وما من أحد يلقى نظرة على الحياة العربية الحديثة إلا ويلحظ أن روح التنظيم الصحيح لم تتسرب بعد إلى نفوسنا ولم تختلط بلحمنا ودمنا، ولعلها لن تبلغ هذا الحد إلا عندما يسود حياتنا هذا النظام الاقتصادى المتماسك الأركان المتصل الحلقات الذى يكيف حضارة الغرب الحديثة» (مذكور فى وليد خدورى، «القومية العربية والديموقراطية، مراجعة نقدية»، فى كتاب: الديموقراطية والأحزاب فى البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

غير أن قسطنطين زريق لم يقنع بالدعوة لتأسيس دول عربية عصرية، ولكنه تجاوز هذه الدعوة فى كتابه الهام «معنى النكبة» الذى صدر عام ١٩٤٨ تعقيبا على الهزيمة العربية فى حرب ١٩٤٨ على أيدى العصابات الصهيونية المسلحة، لكى ينادى بأهمية تحقيق الديموقراطية، وضرورة ترسيخ الممارسات الليبرالية فى المجتمع العربى.

غير أن دعوة قسطنطين زريق ضاعت فى خضم العملية المعقدة التى تتعلق ببناء الدولة العربية عقب استقلال عديد من الدول العربية، والتى تقاطعت كعملية تاريخية مع الدعوة للوحدة العربية التى قادتها الأحزاب والتيارات القومية فى ضوء حركة القومية العربية.

ولو رجعنا إلى دراسة وليد خدورى الممتازة التى أشرنا إليها سابقا لوجدناه يعطى تعريفا دقيقا للقومية العربية والتى هى - كما يقرر - كما نعرفها اليوم هى غطاء واسع للعديد من الحركات السياسية التى برزت على الساحة العربية بشكل أو بآخر منذ الحرب العالمية الأولى، وبالذات مع الرعيل الأول الذى انضم إلى الأمير فيصل. إلا أن القومية العربية كما نعرفها اليوم .. هى القومية التى تمت فى الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتى لا تزال معالمها حاضرة معنا اليوم على رغم انكماشها منذ أوائل السبعينيات. والقومية العربية تعنى عند معظم المراقبين حزب البعث العربى الاشتراكى بشقيه فى سوريا والعراق والحركة الناصرية وحركة القوميين العرب، كما تضم الحكم القائم فى ليبيا والنظام السياسى فى اليمن منذ أوائل الثمانينيات وفترة حكم جبهة التحرير الجزائرية فى عهدى الرئيسين أحمد بن بلا وهوارى بومدين والعهد العارفى فى العراق فى الستينيات.

وإذا تأملنا بشكل نقدى الخطاب القومى العربى من ناحية وممارسات الدول التى رفعت شعاراته وركزت على مفرداته من ناحية أخرى، لوجدنا أنه ركز أساسا على قضية استقلال الدول العربية بحكم رزوح معظم الدول العربية تحت حكم الاستعمار الأجنبى، كما أكد أيضا على مشكلة فلسطين وقضية تحرير الشعب الفلسطينى، وأخيرا عنى عناية خاصة بمسألة تغيير البنى والعلاقات الاجتماعية المحلية لتوسيع هامش العدالة الاجتماعية للطبقات الفقيرة والمتوسطة، حتى يتاح لها أن تندمج فى المجتمع وتشارك فعليا فى بنائه الجديد.

غير أن هذه الأولويات الهامة فى ذاتها، تجاهلت فى نفس الوقت موضوع الديموقراطية والحريات ومساءلة السياسيين، وتحديد دور الدين فى الدولة، والعلاقات مع الأقليات.

ولو ألقينا نظرة فاحصة على حصاد الخمسين عاما الماضية لأدركنا بوضوح أن نقطة الضعف الخطيرة التى أدت إلى هزائم متتالية للدول العربية التى رفعت

شعارات القومية العربية هى غياب الديموقراطية، وشيوع الاستبداد، وسيادة القمع المباشر على الجماهير فى ظل خطاب سياسى واحدى، لم يكن يسمح أبدا للتيارات السياسية المختلفة أن تعبر عن نفسها بحرية.

وإذا أضفنا إلى ذلك الاقتتال الإيديولوجى والسياسى الذى دار بين الحركة البعثية والحركة الناصرية، والحرب الباردة العربية التى دارت بين معسكر الدول العربية القومية «التقدمية» ومعسكر الدول «الرجعية» لأدركنا أن كل هذه المعارك أدت إلى إضعاف الديموقراطية خطابا وممارسة. بل إن غياب الديموقراطية فى هذه الدول وانعدام المشاركة السياسية وانفراد القلة باتخاذ قرارات الحرب والسلم، هو الذى أدى فى الواقع إلى الهزيمة الساحقة المدوية فى حرب يونيو ١٩٦٧، والتى كانت فى الواقع إشارة دالة على هزيمة المشروع القومى ذاته، بعدما استبان نزوع الدول التى مارست السياسة فى ظله إلى الاستبداد الصريح والقمع المباشر من ناحية، والعجز عن الدفاع الفعال عن التراب الوطنى، والفشل الذريع فى تبنى نظرية إيجابية للأمن القومى العربى، من شأنها أن تحشد القوى العربية للدفاع ضد محاولات الاعتداء الصهيونية والأجنبية.

المقاومة العربية للديموقراطية

وقد كان وليد خدورى موفقا فى الواقع وهو يتعرض فى بحثه الذى أشرنا إليه إلى الوضع العربى الراهن، الذى بدأنا مناقشة ملامحه البارزة فى مقالاتنا الماضية حين قرر: «تعيش الساحة العربية من مؤسسات وأفراد حالة نفسية عربية يصعب فهمها بسهولة. فهناك خطاب سياسى ممتد على صعيد معظم الدول القائمة والحركات السياسية فحواه تغييب الديموقراطية. وتتنوع الأعذار والحجج لهذه الظاهرة. فهناك من يعود إلى التراث، وهناك من يتحجج بالأوضاع الاستثنائية للأمة والتى لا يبدو أن هناك أى نهاية لها، وهناك من يتعلل بالتكوين الاجتماعى للبلد المعين. كما أن هناك فئة من المسئولين الحزبيين الذين يحملون قناعات عميقة ومتجذرة ضد الممارسات الديموقراطية ويعتبرونها نوعا من الضعف والعقم، وألا لاشىء غير السيف يستطيع حل مشاكل البلد. ومؤخرا أصبح الكلام عن الديموقراطية وكأنه نوع من الترف الفكرى، بل أسوأ من ذلك، نوع من الانسياق وراء السياسة الأمريكية، على رغم حيوية الموضوع وضرورته للأمة بغض النظر عمن يدعو له أو يعمل من أجله».

ونحسب أن هذه الفقرة المكثفة التى وردت فى دراسة وليد خدورى تحمل فى طياتها الأسباب المتعددة التى تتعلل بها النخب السياسية والحاكمة فى مختلف الأنظمة العربية، من رفع منها شعارات القومية العربية ومن لم يرفعها، لمنع تطبيق الديموقراطية.

ولو ألقينا نظرة متفحصة على أنماط النظم السياسية العربية المعاصرة لوجدنا أولا هذا النمط المحافظ التى يرفع شعارات الإسلام، والتى تفسر سياسيا على أن هذه النظم تنطلق من مبدأ الشورى الإسلامى، وهى بالتالى لا توافق على تطبيق النموذج الديموقراطى الغربى، والتى ترى أنه مضاد فى الواقع للتراث. وهذه المناظرة الشهيرة بين الشورى والديموقراطية اشتد رحاها فى العقود الأخيرة من خلال محاولة بعض تيارات الإسلام السياسى مثل الإخوان المسلمين فى مصر دخول الحلبة السياسية. فى البداية انطلقت هذه التيارات من التركيز على مبدأ الشورى، وكان هذا مانعا أمامها فى دخول الساحة السياسية التى تطبق النظرية الديموقراطية، حتى لو لم يكن التطبيق مكتملا وخاصة فى مجال تداول السلطة. ثم ما لبثت هذه التيارات - أملا منها فى القبول بها سياسيا - فى التخلى عن شعار الشورى والقبول بمرجعية الديموقراطية الغربية، من خلال توفيق نظرى مبناه أن الديموقراطية الغربية تنطوى بحسب التعريف على فكرة الشورى الإسلامية وبالتالى فليس هناك تعارض. غير أن اجتهاد هذه الجماعات التى تنتمى إلى تيارات الإسلام السياسى لم يكن ملزما بالطبع للدول العربية التى مازالت متشبثة بفكرة الشورى الإسلامية، والتى تحت ضغوط داخلية وخارجية، أسست مجالس للشورى بالتعيين وليس بالانتخاب، وبعضها قبل فكرة انتخاب جزء من هذه المجالس وتعيين جزء آخر.

أما الدول التى تتحجج بالأوضاع الاستثنائية للأمة، فقد طبقت أنواعا شتى من القوانين العرفية التى أتاحت للسلطات فيها أن تجمد العمل بالقوانين السائدة، والتى تعطى ضمانات لا بأس بها للمواطنين فى مجال الحريات العامة. وهذه الأوضاع الاستثنائية المزعومة تتراوح بين مواجهة الخطر الصهيونى والاعتداءات الإسرائيلية، وضرورة مواجهة الإرهاب بقوانين الطوارئ.

ويحكم أن هذه القوانين العرفية مطبقة فى بعض البلاد العربية طوال العقود الثلاثة الماضية على الأقل، فإن الظروف الاستثنائية تبدو وكأنه لا نهاية لها،

بحيث أصبح الاستثناء وهو تقييد الحريات العامة وتجميد الضمانات القانونية فى القبض والتفتيش والأحكام هو القاعدة!

ومن ناحية أخرى تتعلل بعض النخب السياسية الحاكمة بأن التكوين الاجتماعى فى بلد معين لا يسمح بتطبيق الديموقراطية، مثل سيادة القبلية والطائفية. ومعنى ذلك أن الديموقراطية مؤجلة إلى حين أن يتغير البناء الاجتماعى، وهذه العملية قد تحتاج إلى عشرات السنوات، مما يتيح الفرصة للنخب السياسية الحاكمة أن تحكم حكما مطلقا بغير رقابة وبغير مساءلة وبغير تداول للسلطة، والتى هى من أساسيات الديموقراطية. غير أنه إذا تأملنا المشهد السياسى العربى لوجدنا بعض البلاد العربية تطبق نوعا من أنواع التعددية السياسية المقيدة، إيهاما منها أنها تسير فى طريق تعميق المسار الديموقراطى، مع أن النظرة الفاحصة من شأنها أن تكشف أنها تعددية صورية، بحكم تحكم حزب سياسى واحد أيا كانت توجهاته، فى مجمل الفضاء السياسى، ومن ثم تتحول باقى الأحزاب المعارضة إلى دمى سياسية تمثل دورا بائسا فى الواقع فى مسرحية الديموقراطية المزعومة!

وربما كانت الخلاصة التى انتهى إليها وليد خدورى فيما يتعلق بظاهرة تغييب الديموقراطية مصيبة تماما وتحتاج إلى تأمل عميق. وهو يقرر «تكمن أزمة القومية العربية مع الديموقراطية فى كيفية القبول بها والتعامل معها باحترام وبشكل كلى ومتكامل داخل الحركات نفسها. فالتربية السياسية الأولى لأعضاء هذه المؤسسات السياسية لم تكن قائمة على أسس ديموقراطية ليبرالية تفقه بكل معنى الكلمة أهمية الشورى والاحتكاك مع الجماهير للتعرف على متطلباتهم الأساسية والمتغيرة والتعامل باحترام ضمن الأطر المحددة مع الأحزاب الأخرى ومع الفئات الاجتماعية المتعددة والقبول بتداول السلطة».

ومعنى ذلك أن النخب السياسية العربية الحاكمة تحتاج إلى إعادة تنشئتها سياسيا حتى تقبل بالديموقراطية نظرية وقيما وسلوكا.

هل هذا المطلب يدخل فى عداد المستحيلات، أم أن هناك أملا تحت وقع المطالب الداخلية والضغوط الخارجية، أن يبدأ أعضاء النخب السياسية العربية الحاكمة فى تعلم أبجدية اللغة الديموقراطية؟

(٨)
لابد من «أصيلة» وإن طال السفر !

حين وصلتني دعوة من الصديق محمد بن عيسى وزير خارجية المغرب وأمين عام مؤسسة أصيلة لحضور ما أطلق عليه «ندوة الندوات» في ختام المهرجان السنوي الذي انعقد هذا العام بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاما على نشوء هذا المشروع الثقافي الرائد، قلت لنفسي ما أسرع ما يمر الزمن! أصيلة قرية صيادين صغيرة تقع على المحيط الأطلنطي، لم يكن لها أي وضع خاص في الخريطة المغربية على المستوى السياسي أو على الصعيد الثقافي. وفجأة بدأ يتردد اسمها على الصعيد المغربي ثم على الصعيد المغربي والصعيد العالمي من بعد، نتيجة مبادرة جسورة قام بها منذ أكثر من عشرين عاما شابان غير معروفان بالمرة هما محمد بن عيسى ومحمد المليحي. نجحا في انتخابات المجلس البلدي وتقدما بأفكار جديدة حول مشروع لتنظيف القرية، وركز أساسا على الأطفال من خلال ممارسة الفن التشكيلي برسم جداريات على حوائط المنازل، لرفع الوعي الاجتماعي للمواطنين بأهمية الجمال في الحفاظ على البيئة والرقي بها، انطلاقا من مقولة لم تكن ذائعة منذ خمسة وعشرين عاما، وهي أن الثقافة – بكل ما تعنيه من معان – ينبغي أن تكون هي منطلق التنمية. وذلك في ضوء فهم عميق لمفهوم التنمية المستدامة، هذا المصطلح الذي أخذ يشيع استخدامه في دوائر الأمم المتحدة، ويعنون به، توسيع الخيارات وفرص الحياة أمام الناس. استطاع بن عيسى والمليحي من خلال المجلس البلدي في أصيلة وفي ضوء جهود تطوعية بحتة أن يجمع طاقات الشباب لتأسيس مشروع ثقافي شامل في أصيلة، أخذت تتسع دوائره شيئا فشيئا، وأصبح هذا المشروع الرائد يضم أنشطة فكرية تمثل في ندوات ثقافية مفتوحة تمارس الحوار الحي الخلاق الذي لا يستبعد أي تيار، ولا يتنكر لأي صوت مخالف، وفي عروض مسرحية، وفي حفلات موسيقية، وفي ندوات شعرية شارك فيها شعراء بارزون ليس من المغرب أو العالم العربي فقط،

ولكن من إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، فى مبادرة انفتاح حضارى نادرة، لم تمارس كثيرا فى العالم العربى، الذى كان طوال قرون مشغولاً بالنموذج الأوربى فقط، فى السياسة والاقتصاد والثقافة، والذى حين اتسعت الرؤية اهتم بالنموذج الأمريكى، وتجاهل كافة النماذج الحضارية الأخرى الزاخرة بالتراث الثقافى العميق، وبالتجارب التنموية المعاصرة الناجحة.

الديموقراطية القاعدية

ولا تكمن أهمية مشروع أصيلة – الذى تطور مع الزمن تطورًا هائلاً – فى أبعاده الثقافية، ولا فى آفاقه الفكرية الواسعة التى فتحها أمام العقل العربى فى تفاعله مع العالم المعاصر، ولكن الأهمية الكبرى للمشروع تكمن فى أبعاده الديموقراطية.

ذلك أن الديموقراطية – كما أشرنا مراراً من قبل – ليست مجرد نظام سياسى، ولكنها فى المقام الأول ينبغى أن تكون أسلوب حياة يسرى فى كل جنبات المجتمع، من أبسط القواعد الاجتماعية التى قد تتمثل فى الأسرة والحى والقرية، حتى يصل إلى المدينة والمجتمع، وتصبح ترجمته الحقيقة نظامًا سياسيًا يؤمن بالتعددية واحترام حقوق الإنسان وحرية التفكير وحرية التعبير، مع التركيز على ضرورة تداول السلطة.

جاءت أصيلة – حين نشأت – فى موعدها، لتعلن عن ضرورة التنمية القاعدية التى تقام على أساس مبادرات جماهيرية، تدعمها جهود تطوعية لتنمية المجتمع المحلى، وفق منظور ثقافى شامل أولا قبل التركيز على الأبعاد الاقتصادية.

غير أن صينعة أصيلة جاءت فى زمن كانت فيه الدولة الوطنية العربية قد هيمنت على المجال العام كله، بأبعاده السياسية من خلال الاحتكار السياسى للحزب الواحد أو لنخبة الدولة، وبأبعاده الاقتصادية من خلال سيطرة الدولة على الإدارة الاقتصادية، أو بأبعاده الثقافية من خلال فرض خطاب السلطة الثقافى الأحادى الذى تتمثل مهمته الأساسية فى تبرير وجود السلطة ذاتها، وفى استمرار هيمنتها، وفى شرعية منعها لكل الأصوات الثقافية المعارضة، وفى استخدام القمع المباشر فى بعض الأحيان، والقمع غير المباشر فى كل الأوقات لتأكيد وجود السلطة وفرض هيمنتها إلى الأبد.

جاءت أصيلة كنموذج مجتمعى يريد أن يتحدى الممارسات السائدة، ولم يكن

ذلك سهلا على الإطلاق. فقوى المقاومة التى تتمثل أساسا فى أجهزة الدولة الإيديولوجية جاهزة لتشويه صورة أى مبادرة جماهيرية فى الثقافة أو السياسة أو المجتمع، كما أن أجهزة الدولة الأمنية مستعدة أيضا فى كل حين لملاحقة هؤلاء الذين لا يعارضون الدولة بالضرورة، ولكنهم قد يختلفون مع بعض توجهاتها، وقد يبادرون بتبنى صيغ ثقافية مثل صيغة أصيلة للتنمية المحلية ذات الأفق الحضارى الواسع، الذى يمتد ليلمس دوائر العالم الحضارية كلها.

حين حكى الوزير بن عيسى تجربة أصيلة فى الجلسة الختامية لندوة الندوات، كان صريحا صراحة مثيرة للإعجاب حقا، حين حكى كيف حاولت أجهزة الدولة الإيديولوجية والأمنية ملاحقة تجربة أصيلة، وليست أجهزة الدولة فقط ولكن الأحزاب السياسية المغربية التى عادت فى البداية التجربة الرائدة، بحكم عدم معرفة التوجهات السياسية لمن بادروا بها، بالإضافة إلى أنها لم تتحمس للتجربة على أساس أنها لم تنبع بها.

وإذا كان تخطيط «ندوة الندوات» فى ختام مهرجان أصيلة يتمثل فى دعوة محمد بن عيسى باعتباره أمين عام المؤسسة وليس باعتباره الآن وزيراً للخارجية خمسة وعشرين شخصا من أصدقائه كما كتب فى الدعوة، ممن حضروا أحد مهرجانات أصيلة فى العشرين عاما الماضية، لنتذكر ما مضى والتأمل فى التجربة، واستخلاص الدروس، فيمكن القول أن جلستى الندوة كانت عامرة ليس فقط بالشخصيات الفكرية البارزة سواء من العالم العربى أو من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وكلهم من أصدقاء أصيلة، ولكن أيضا بالذكريات التى حكاها كل واحد منهم عن تجربته مع أصيلة وتأملاتهم فى تجربتها.

كانت أغلب الكلمات فيضا من الإعجاب بأصيلة والثناء على أصحاب فكرتها الرئيسية وفى مقدمتهم بالطبع بن عيسى، غير أننى حين دعيت للحديث آثرت ألا أنحو هذا المنحى الذى لا يتفق لا مع طبعى ولا مع توجهاتى الفكرية. فقد آثرت أن يكون حديثى تحليلا نقديا لتجربة أصيلة من زاوية قدرتها كتجربة فى الديموقراطية القاعدية على تحدى هيمنة الدولة فى كل المجالات التى ألمحنا إليها، ليست الدولة المغربية فقط، ولكن الدولة العربية المعاصرة مهما اختلفت النظم السياسية التى تنتمى إليها. وشجعنى على ذلك أن الكاتب المغربى أحمد المدينى الذى سبقنى فى الحديث قدم مداخلة ممتازة، حاول فيها أن يربط بين

تجربة أصيلة وتحولات النظام السياسى المغربى عبر العقود الخمسة الأخيرة، من زاوية محددة هى مدى انغلاق النظام أو انفتاحه على القوى السياسية الأخرى، ومدى تسامحه مع المبادرات الجماهيرية القاعدية التى كانت أصيلة ولا شك نموذجا بارزا لها.

ولذلك بدأت حديثى فى الندوة بتأكيدى على أن أصيلة تثير فى الواقع أسئلة متعددة أكثر من قدرتها على تقديم إجابات جاهزة، بالرغم من الإنجاز الهائل الذى حققته! ولعل أهم سؤال ينبغى طرحه هل يمكن - على مستوى الوطن العربى كله - أن تنجح مبادرة جماهيرية تتعلق بالتنمية المحلية فى ظل هيمنة الدولة على كل المجالات، وحرصها الشديد على ألا تخرج أى مبادرة جماهيرية عن الأطر الحديدية التى وضعتها لتقييد حركة الجماهير سياسيا واقتصاديا وثقافيا؟

طرحت هذا السؤال فى إطار التساؤل: هل يمكن تعميم تجربة أصيلة فى بلاد عربية أخرى، أم أن نجاح هذه التجربة يرد إلى أسباب مغربية بحتة؟

حين حكى بن عيسى تجربته مع أصيلة وركز على ملاحقة أجهزة الدولة له، كان يشير فى الواقع إلى السدود التى وضعت أمام أصيلة حتى لا تنمو وحتى لا تصبح نموذجا يحتذى من بعد فى أقاليم أخرى. ومن هنا فقد كانت اللحظة التاريخية الحاسمة فى عمر تجربة أصيلة هى حين استدعاه الملك الحسن الثانى لمقابلته وسأله سؤالا مباشرا: ماذا تريد أن تفعل فى أصيلة؟ وأجاب بن عيسى أردت فقط أن أؤكد أن المبادرات الثقافية ليست وقفا فقط على قوى اليسار فى البلاد، وان اتجاهات سياسية أخرى - أيا كان تعريفها - يمكن أن تبادر أيضا وتصوغ مشروعات ثقافية للرقى بالمجتمعات المحلية بعيدا عن برامج الدولة، وليس بالضرورة فى تضاد معها. بارك الملك المشروع، وبذلك أعطيت أصيلة نفسا جديداً للحياة بعدما كادت أن تتوقف التجربة. ولعل اسم القاعة التى تعقد فيها الندوات تشير إلى مباركة الدولة للمشروع وهو «مركز الحسن الثانى للمنتديات الدولية».

ما هو الدرس الذى يمكن أن نستخلصه من هذه الحكاية الدالة؟

أعتقد أن الدرس يتمثل فى أن مبادرات التنمية القاعدية التى قد تأتى من قبل جمعيات تطوعية وجهود أهلية لن يتاح لها الاستمرار ما لم تباركها الدولة - بصورة أو بأخرى - حين تتأكد بطريقتها التقليدية المعروفة من «سلامة نيات»

النشطاء الثقافيين والاجتماعيين، وأنهم لا ينتمون بطريقة أو بأخرى إلى قبيلة من قبائل المخربين! ووصف التخريب متداول فى إطار خطاب الدولة العربية المعاصرة، لكى تسم به جبين كل من خالفها بصورة جذرية، مما قد يهدد مصالحها السياسية والطبقية المتضخمة!

غير أن ذلك لا يعنى بالضرورة أن الدولة العربية المعاصرة لم تتطور أساليبها منذ عقود، ذلك أننا شهدنا صحوة جزئية فى أساليب عمل هذه الدولة وخصوصا فى المجالات الثقافية، فى عديد من البلاد العربية التى أدركت الأهمية القصوى للأبعاد الثقافية فى التنمية المستدامة.

ولذلك كنت حريصا فى مداخلتى على الإشارة إلى الجهود الرائدة لمحافظ الإسكندرية الذى جدد شباب المدينة فى عناية خاصة بالفن التشكيلى، ورافق ذلك المشروع الثقافى الرائد الذى تمثل فى إنشاء مكتبة الإسكندرية، التى سيقدر لها فى المستقبل القريب أن تكون مركز إشعاع ثقافى فى البحر الأبيض المتوسط. بل إننى ضربت المثل أيضا بمحافظ قنا الذى استطاع من خلال موقعه تجديد مدينة قنا، وهو مثل زميله محافظ الإسكندرية استطاعا التغلب على ترهل البيروقراطية، وضعف الاعتمادات المالية، من خلال حشد قوى المجتمع المحلى، وهى تجارب رائدة تستحق البحث، لأنها يمكن أن تكون نماذج بارزة للنجاح تعطينا الأمل ونحن نعيش فى آفاق عربية زاخرة بالتشاؤم.

الدرس الثانى لأصيلة هو أهمية الانفتاح الحضارى على ثقافات العالم المتعددة، مع التركيز على الثقافات الآسيوية والإفريقية والأمريكية اللاتينية التى تجاهلناها طويلا.

وأيا ما كان الأمر، فما أبعد الفرق بين بدايات أصيلة وموقعها الآن بعد خمسة وعشرين عاما مضت، جرت فيها تحت الجسور مياه جديدة، وأصبحت الدولة العربية المعاصرة تحت ضغوط الرأى العام الداخلى والرأى العام الدولى، مطالبة بالانفتاح ديموقراطيا على قوى ومؤسسات المجتمع المدنى، ومدعوة بعدم الوقوف أمام المبادرات الجماهيرية فى التنمية القاعدية، بل تقدم لها المساعدة والعون، بدلا من تقييد حركتها من خلال آلتها التشريعية وأجهزتها الإيديولوجية. لقد انتصر مؤخرا نموذج أصيلة، الذى نشأ فى المغرب، ولكن صداه يتردد الآن فى أركان العالم جميعا.

(٩)
طبيعة الحكم العربى

لماذا غابت الديموقراطية عن الوطن العربى طوال الخمسين عاما الماضية؟ سؤال أساسي طرحناه من قبل حين تحدثنا عن تغييب الديموقراطية. وهو سؤال لا يتعلق فقط بالماضى من حيث ضرورة تقييمه تقييما نقديا صارما للبحث عن الأسباب العميقة الكامنة وراء الشعارات الزاعقة المرفوعة من قبل مختلف النظم السياسية العربية، وللحفر وراء الجذور التاريخية للظاهرة، ولكنه متعلق أساسا بالمستقبل. وذلك مرده إلى سبب بسيط ولكنه بالغ الأهمية، وهو أنه لا مستقبل إطلاقا للوطن العربى فى عصر العولمة بتجلياتها السياسية المتمثلة فى الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان بغير الامتثال الكامل لهذه القيم الأساسية. ولا ينبغى أن نلتفت للأصوات السياسية الغوغائية – سواء صدرت من قبل أنصار تيار الإسلام السياسى أو القوميين أو الماركسيين – والتى تقول أن هذه القيم ليست مطبقة بالكامل فى الدول الغربية المتقدمة التى ترفعها. قد يكون هذا صحيحا وهو صحيح فى حالات محددة، وفى مراحل تاريخية بعينها، أو فى سياقات اجتماعية ثقافية محدودة، ولكن الأصح أن هذه الدول الغربية المتقدمة يطبق فيها جوهر القواعد الديموقراطية، وأهمها حرية التعبير وحرية التفكير وحرية التنظيم والانتخابات الحرة النزيهة، وأهم من ذلك كله تداول السلطة بشكل سلمى. ولا ينبغى أن نخدع أنفسنا فى هذا الصدد، لأنه بغير تداول حقيقى للسلطة فليس هناك ديموقراطية، وإذا غابت الديموقراطية فمعنى ذلك بكل بساطة سد آفاق التقدم أمام الشعوب، بحكم سيطرة القلة على عملية إصدار القرار، وتغليب المصالح الطبقية والفئوية الضيقة على المصالح العامة لجماهير الشعب.

وإذا كنا ركزنا من قبل على أنه كان من قدر العالم العربى أن تتقاطع عمليتان تاريخيتان أساسيتان، وهما عملية بناء الدولة الوطنية التى استخلصت نفسها

من إسار الاستعمار من ناحية، والدعوة القومية لتحقيق الوحدة العربية من ناحية أخرى بكل ما رافقها - على صعيد الممارسة - من صراعات بين الحركات القومية العربية ذاتها، وبين الدول التى رفعت شعارات القومية، فى خضم ما أطلق عليه بحق الحرب الباردة العربية، فإن السؤال يبقى مفتوحا، لماذا غابت الديموقراطية من آفاق الفكر القومى ذاته، وأهم من ذلك على صعيد الممارسات القومية نفسها إن صح التعبير؟

مشروع دراسات الديموقراطية

لقد تصدى للإجابة على هذا السؤال وغيره من الأسئلة المرتبطة «مشروع دراسات الديموقراطية فى البلدان العربية» الذى يشرف عليه فى جامعة أوكسفورد صديقنا الدكتور على خليفة الكوارى والدكتور غيد كاظم الصالح. وقد عقد هذا المشروع عديدا من الندوات الهامة، من بينها ندوة موضوعها «الديموقراطية والأحزاب فى البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة». وقد قدم فى هذه الندوة الباحث العراقى المعروف وليد خدورى ورقة ممتازة بعنوان: «القومية العربية والديموقراطية: مراجعة نقدية» وهى الورقة التى علقنا من قبل على إحدى فقراتها الهامة التى أبرز فيها الباحث الأسباب والتعلاّت التى تتبناها النظم العربية المختلفة لعدم تطبيق الديموقراطية. والواقع أن ورقة خدورى تتسم بالجسارة النقدية لأنه اقتحم مجالات محظورة فى الفكر السياسى العربى المعاصر، وأهمها على الإطلاق التشريح الدقيق للأخطاء الفكرية والممارسات الواقعية الاستبدادية للحركات القومية، والتى حصرها فى ثلاث: حركة البعث بفروعه المختلفة، وحركة القوميين العرب، والحركة الناصرية. وقد أثارت ورقته مناقشات بالغة الخصوبة، حيث وافق على طروحاته بالكامل بعض أعضاء الندوة، وخالفها كلها أو بعض منها آخرون. وقد نشرت أبحاث الندوة ومناقشاتها فى كتاب حرره على خليفة الكوارى ونشره مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت عام ١٩٩٩، وعنوان الكتاب هو نفس عنوان الندوة. وللأسف الشديد لم يلتفت عديد من المثقفين العرب لهذا الكتاب بالرغم من أنه يتضمن أجرأ نقد ذاتى عربى للممارسات السياسية فى النصف قرن الأخير.

وقد وفق وليد خدورى فى تركيزه على محاور أربعة فى ورقته للإجابة على

السؤال الذى طرحه على نفسه: ما هى بعض التصرفات والتجاوزات التى طغت على الحركة القومية العربية خلال النصف قرن الماضى؟ وهذه المحاور هى أولا غياب إطار نظرى - واقعى للأمور المحلية والإقليمية، وثانيا غياب الديموقراطية داخل الحركات نفسها وفى الحكم أثناء تسلم السلطة، وثالثا غياب المرونة فى التعامل مع متطلبات المجتمع والمتغيرات الدولية، ورابعا غياب الصراحة وعدم الاعتراف بالخطأ.

وفى تقديرنا أن هذه المحاور الأربعة وما ورد تحت كل محور من قضايا ومشكلات وتفسيرات، تصلح نواة لنظرية عامة تفسر لنا أسباب غياب الديموقراطية فى الوطن العربى.

وقد تصدى الدكتور الكوارى للإجابة على سؤال لماذا غابت الديموقراطية فى الوطن العربى؟

وقد تمنى فى بداية رده على تأكيد أن غرض الندوة إجراء حوار نقدى تحليلى لمواقف الحركات والأحزاب القومية فى البلدان العربية من الديموقراطية مثلما عقد المشروع ندوة سابقة عن «الحركات الإسلامية والديموقراطية». وبالتالى فليست الحركات القومية هى المقصودة أساسا بالنقد، ولكنه سؤال مطروح على كل الحركات السياسية العربية بدون استثناء.

غير أن أهم ما ورد فى مداخلة الكوارى رده غياب الديموقراطية إلى ما أسماه طبيعة الحكم العربى. وأنا أفضل أن أقتبس كلامه بالكامل لأهميته الكبرى فى تفسير الظاهرة وأعتذر مقدما عن طول الاقتباس.

يقول الكوارى: «وبحسب اجتهادى فإن مشكلة الفكر القومى ليست على المستوى الفكرى بالدرجة الأولى وإنما على مستوى التطبيق. والفكر القومى استغل مثلما استغل غيره من تيارات الفكر على السابقة العربية. ويعود السبب الأساسى لذلك إلى طبيعة الحكم العربى. فطبيعة الحكم العربى لا تترك فرصة لأى حركة سياسية لأن تنمو بشكل طبيعى تعبر عن نفسها بشكل علنى مفتوح وشفاف، وإنما يقفل الحكم التسلطى كل الأبواب، ولا يعود هناك مجال للتغيير إلا طريق الانقلابات والتآمر على الحاكم وإزاحته بالقوة، وتأسيس حكم يقوم على مبدأ الغلبة، ويستمر بفضل غلبته على مقدرات الناس إلى أن يأتى من يغلبه بالقوة والعنف. وهكذا تستمر الحلقة المفرغة عبر تاريخنا العربى والإسلامى.

ولذلك كان قتل الحاكم أو إقصاؤه بالقوة السبيل الوحيد إلى «تداول السلطة»، وفيما ندر كان هناك طريق آخر لتداول السلطة».

وإذا كان الكوارى فى هذا التأصيل يعود إلى ممارسات الدولة العربية الإسلامية ويرصد فيها أبرز ملامح تاريخها، وهو الحكم عن طريق الغلبة وسيادة الانقلابات وغياب إعمال مبدأ الشورى، فإنه من بعد يتقدم خطوة أخرى لتحليل الواقع المعاصر من خلال استخدام مصطلح معروف فى التحليل السياسى الحديث وهو «الأقلية الاستراتيجية». فيقرر أن طريق الوصول إلى السلطة كما مورس ومازال يمارس حتى الآن هو طريق قيام «أقلية استراتيجية» بمعنى وجود نفر قليل من الناس بينهم صلات قوية قبلية أو مهنية أو مذهبية أو مناطقية حتى يثقوا فى بعضهم ويأمن كل منهم على نفسه وعدم انكشاف أمره تجاه الحاكم. وهذه الأقلية لها هدف استراتيجى واحد هو الوصول إلى السلطة. وبالتالى فليس لديها أى فرصة للتثقيف السياسى أو وضع البرامج ودراسة البدائل أو تكوين الكوادر الصالحة للحكم. فكل ذلك مؤجل لأن الهدف هو الانقضاض على السلطة.

ويجيد الكوارى التوصيف الدقيق لاتجاهات هذه الأقلية الاستراتيجية حين يقرر أنها «نجدها من ناحية تخاطر بكل شئ من أجل الوصول إلى السلطة بما فى ذلك حياة أفرادها. فالحاكم العربى شعاره «لنا الصدر دون العالمين أو القبر». ولابد من أن يكون من يروم التصدى له من طبيعته نفسها، ومن أصحاب شعار «الصدر أو القبر». فالحصاة لا تكسرها إلا أختها. ومثل هؤلاء الناس لديهم دافعية خاصة قوية يهون فى سبيلها كل شىء. ولذلك فإنها عندما تصل إلى الحكم لا تكون مهيأة نفسيا وذهنيا لمشاركة الآخرين، فالحكم غلبة وهى أخذته بالغلبة. وفى هذا يتساوى أصحاب الأهداف العامة مع أصحاب المصالح الشخصية أو الفئوية».

وإذا كنا نتفق مع الكوارى فى تشخيصه الدقيق لطبيعة الحكم العربى كما مورس طول نصف القرن الماضى، إلا أننا نختلف معه حين يقرر أن هذه الأقلية الاستراتيجية حين تصل للحكم تجد نفسها فى حاجة إلى غطاء فكرى يعبر عن حاجات لدى المجتمعات التى تحكمها، ولذلك تتبنى أحد التيارات الفكرية الذى قد تجده أكثر قبولا لدى أفرادها، أو تجد نفسها أكثر قدرة للتحدث باسمه.

ومعنى ذلك فى الواقع أن تبنى هذه الأقليات الاستراتيجية لإيديولوجيات محددة ليس سوى سلوك انتهازى فى الواقع، ولا يعبر عن اقتناع أعضاء هذه الأقلية الاستراتيجية بالمبادئ التى حاولوا تطبيقها أو بالشعارات التى رفعوها. والواقع أن البحث التاريخى وتحليل الخطاب السياسى لهذه الأقليات الاستراتيجية من ناحية، ودراسة الممارسات الفعلية للبعث والحركة الناصرية لا يؤيدان هذا التفسير. فمن المؤكد أن البعث كحركة سياسية صاغ منذ البداية وقبل أن يحكم فى سوريا والعراق مجموعة مترابطة من الأفكار، والتى وإن بدت غامضة أحيانا، ومتناثرة أحيانا أخرى بحيث لا يجمعها نسق متكامل، كانت هى التى وجهت ممارساته الفعلية. وذلك بغض النظر عن الانحراف فى التطبيق أو سوء التطبيق، كما حدث على – سبيل المثال – فى حركات التأميم العشوائية فى كل من سوريا والعراق والتى أضرت ضررا بليغا بالاقتصاد الوطنى فى كل من هذين البلدين.

ومن المؤكد أيضا أن الحركة الناصرية التى قام بها مجموعة الضباط الأحرار، والتى يمكن اعتبارها بمصطلحات الكوارى «أقلية استراتيجية» لم تبحث لنفسها عن غطاء فكرى بعد أن استلمت السلطة فى مصر، لأنها فى الواقع وحسب تفسيرى الذى سبق لى نشره فى عدد من الدراسات، تبنت المشروع الوطنى الذى سبق للحركات السياسية المصرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار صياغته، قبل ثورة ١٩٥٢، والذى ركز على الاستقلال الوطنى، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتصنيع مصر، وبناء قوات مسلحة قادرة على الدفاع عن الوطن.

وأيا ما كان الأمر، فإن تفسير الكوارى لطبيعة الحكم العربى قد يشتم منه أنه يشير إلى حتمية تاريخية عربية فى سيادة الحكم المطلق والقضاء على تداول السلطة من خلال الانقلابات المتتالية. إذا كان هذا صحيحا فمعنى ذلك أن أفق التقدم الديموقراطى فى الوطن العربى مغلق تماما بحكم رسوخ التقاليد التاريخية واستمرار الممارسات الاستبدادية المعاصرة.

غير أننا نرى أن الحتمية كما سقطت فى العلم المعاصر، سقطت أيضا فى المجتمع والتاريخ، ومن ثم فالآفاق العربية مازالت – لحسن الحظ – مفتوحة، ويبقى أن نسأل كيف الوصول إلى ديموقراطية بلا ضفاف ؟!

(١٠)
الحركات القومية والديموقراطية العربية

هل كانت الدراسة الهامة التى قدمها الباحث العراقى المعروف د. وليد خدورى عن «القومية العربية والديموقراطية: مراجعة نقدية» والتى نوقشت فى ندوة الديموقراطية والأحزاب فى البلدان العربية التى سبق أن أشرنا لها عبارة عن «تشييع للعمل القومى والفكر القومى» كما عبر عن ذلك أحد المشاركين، أم كانت كما قرر صاحب الدراسة فى تعقيبه النهائى مصارحة نقدية ومراجعة صريحة ووجدانية من إنسان يؤمن بالفكر القومى؟

والحقيقة أننا نحتاج فى مناقشة موضوع الحركات القومية والديمقراطية العربية إلى جسارة نقدية كتلك التى أبداها وليد خدورى فى نقده للممارسات القومية التى تمت فى الوطن العربى طوال الخمسين عاماً الماضية. والسؤال الرئيسى هنا لماذا فشلت هذه الحركات وعلى رأسها حزب البعث بفرعيه فى سوريا والعراق وكذلك الحركة الناصرية فى تحقيق الديموقراطية؟ وأخطر من ذلك لماذا سادت ممارسات هذه الحركات نزعات استبدادية صريحة، قامت على أساس القضاء على الخصوم السياسيين، ومنع الحوار الحر فى المجتمع، وتبنى سياسات فى مجال التنمية وفى مجال العلاقات الدولية تقوم على استئثار «الأقلية الاستراتيجية» – لو استخدمنا مصطلحات على خليفة الكوارى– بعملية إصدار القرار، والتى ترتب عليها فى الواقع فشل ذريع فى الداخل على الصعيد الاقتصادى، وكوارث كبرى على صعيد الصراع العربى الإسرائيلى، ربما كان رمزها البارز هزيمة يونيو ١٩٦٧؟

وفى مجال مناقشة دراسة وليد خدورى برزت بشكل خاص مداخلة المفكر السورى المعروف برهان غليون، والذى أجاد صياغة أسئلة الديموقراطية التى أثارتها الدراسة.

وليس هذا غريباً فى الواقع، وذلك أن غليون وهو أستاذ مرموق فى العلوم

السياسية يشغل حاليًا منصب مدير مركز بحوث الشرق الأوسط فى جامعة السوربون بفرنسا، معروف على صعيد الفكر العربى باهتمامه الأصيل بمشكلة الديموقراطية العربية. وربما يكشف عن ذلك كتابه المبكر الهام «بيان من أجل الديموقراطية» والذى نشر منذ سنوات بعيدة، ليؤكد حقيقة أكدنا عليها مراراً، وهى أن اهتمام المثقفين العرب بقضية الديموقراطية اهتمام قديم، ودعوتهم لها اليوم، ليست – كما يزعم بعض الغوغائيين من الكتاب العرب– استجابة لمبادرة الولايات المتحدة الأمريكية حول الشراكة الديموقراطية الأمريكية العربية.

برهان غليون ينتمى إلى المعارضة السورية، وغادر وطنه منذ سنوات بعيدة وأقام فى فرنسا، حيث حصل على الدكتوراه فى العلوم السياسية. غير أنه عاد إلى سوريا فى زيارات متكررة بعد تولى الرئيس بشار الأسد رئاسة الجمهورية، وواصل اهتمامه القديم، وأصدر حديثاً كتاباً بالغ الأهمية عنوانه «الاختيار الديموقراطى فى سوريا» وهو عبارة عن حوار طويل بينه وبين لؤى حسين نشرته دار بترا فى دمشق عام ٢٠٠٣.

وترد أهمية هذا الكتاب الى أنه يناقش الأوضاع السياسية فى سوريا بشفافية كاملة، ويدعو إلى تطوير ديموقراطى مدروس، لا ينطلق من حجج نظرية، أو مشاريع فكرية، وإنما ينبعث من تحليل عينى دقيق للواقع السورى، ويضع فى اعتباره عدم القفز حول الواقع. وهو منهج يستحق التأمل العميق، لأنه يمكن أن يطبق فى أكثر من بلد عربى يعانى من نفس المشكلات التى تعانى منها سورية. وميزة هذا الحوار الحى الخلاق أن برهان غليون يطرح جملة القضايا الشائكة التى لابد لأى تطوير ديموقراطى حقيقى أن يتصدى لها. وقد يتاح لنا مناقشة الكتاب فى فرصة قادمة.

أسئلة الديموقراطية

ولكن بعد هذا الاستطراد الضرورى عن التاريخ الفكرى لبرهان غليون ننتقل الآن إلى الأسئلة التى أجاد صياغتها حول الديموقراطية العربية.

يقول غليون إن السؤال المطروح هو:– إذا كانت الحركات القومية العربية حركات غير ديموقراطية فلماذا صارت كذلك؟ لماذا كانت غير ديموقراطية؟ ثم هل كانت ديموقراطية ثم تحولت بعد نشأتها إلى حركات لا تمارس الديموقراطية؟

يحاول غليون الإجابة على السؤال من واقع دراسة خدورى فيقول «الجواب الأول هو أنه كانت الحركات القومية غير ديموقراطية، لأن الممارسة التاريخية والسياسية دفعتها لأن تكون كذلك. والمقصود بظروف الممارسة أولويات العمل الوطنى. فقد كانت أولويات دول خارجة من الاستعمار ومعنية بإعادة الاعتبار للهوية، وإعادة الاعتبار لكرامة الشعب، وإعادة الاعتبار للثقافة المحلية. هذه التوجهات غلبت على رؤية الحركات القومية وجعلتها تقلل من أهمية الأهداف الديموقراطية».

ويضيف غليون نقطة ثانية تتعلق بإخفاق الحركات القومية فى تطوير نظام ديموقراطى، وهو إخفاقها فى إقامة نظام اقتصادى ثابت ومستقر وناجح. مما يعنى العجز عن بناء دولة حديثة، بمعنى دولة مؤسسات، فقد بقيت السلطة التى ظهرت تحت قيادة حركات قومية سلطة شخصية، بعبارة أخرى هذه الحركات عملت على تشخصن السلطة ولم تعمل على بناء مؤسسات. والنقطة الثالثة أن هذه الحركات القومية قامت بينها وبين بعضها نزاعات وخلافات، بل حدثت انقلابات عنيفة داخل كل حركة من هذه الحركات. ويراجع فى ذلك تاريخ حزب البعث فى كل من سوريا والعراق، وكذلك الحركة الناصرية.

والنقطة الرابعة هى العلاقة المعقدة بين السلطة والمثقفين الذين كان من المفروض أن يغذوا الحركات السياسية بأفكار، وأهم من ذلك أن يقوموا بمراجعات نقدية للسياسات المطبقة سواء من حيث منطلقاتها النظرية أو ممارساتها الفعلية.

غير أن هذه العلاقة كانت سلبية فى الواقع إلى حد بعيد، بل وانتهت بطرد المثقفين كلياً من مجال السياسة. والنقطة الخامسة والأخيرة أن الثقافة السياسية التى كانت سائدة فى عصر الحركات القومية كانت معتمدة على الانغلاق وعدم المرونة، وعدم الإيمان بالمشاركة وبالتعددية.

كل هذه الأفكار تصلح فى نظر برهان غليون أساساً لتفسير لماذا لم تنجح الحركات القومية فى تحقيق تحول ديموقراطى.

غير أنه ينتقل للتعقيب على مداخلات بعض أعضاء الندوة ويقف عند طرح لأحد الأعضاء تمت صياغته فى سؤال: ماذا لو فكرنا أن كل فكر الحركات القومية أصلاً هى غطاء لممارسة صعود نخبة جديدة نحو السلطة واحتكار مكاسب هذه السلطة؟

وبالتالى كل خطاب الحركة القومية هو كلام فى خدمة هذا الهدف، وبعبارة أخرى لم يكن هناك حركة قومية عربية فعلاً تفكر فى الديموقراطية أو غير الديموقراطية، وإنما كان هناك صعود لطبقات تستخدم القومية العربية لتخدم مصالحها الخاصة، وهذا الصعود يحتاج إلى ديكتاتورية ولا يحتاج إلى ديموقراطية.

ويعقب غليون أن هذه فكرة مهمة لتحليل «طبقى» اجتماعى على أساس أن هناك مصالح اجتماعية للفئات الصاعدة تمنعها أساسًا من التفكير، بالرغم من الأيديولوجية التى تتبناها فى الموضوع الديموقراطى.

وفى تقديرنا أن هذا الطرح يتضمن تبسيطًا مخلاً للوقائع واختزالاً غير مقبول للتاريخ. ذلك أن تجريد قادة الحركات القومية من كل نزوع قومى حقيقى، والادعاء أن أفكارهم القومية كانت مجرد غطاء يتسترون به لتحقيق مصالحهم الطبقية فيه ظلم بين. وذلك على عكس ما تصور برهان غليون من أن هذا الطرح نموذج للتحليل الطبقى الاجتماعى الذى يمكن أن يضىء السؤال الرئيسى، وهو سر غياب الديموقراطية عن الحركات القومية. وذلك لأن التحليل الطبقى الأصيل-وهو بالغ الأهمية - ينبغى أن يوجه لتحديد الطبقات التى تنتمى لها القيادات السياسية القومية من ناحية، والتى صاغت سياساتها لصالح طبقات معينة ينبغى رصدها من ناحية أخرى.

هكذا فعل «حنا بطاطو» فى كتابه القيم عن «الطبقات الاجتماعية فى العراق»، والذى يمثل المرجع المعتمد فى مجال رصد وتحليل صعود وسقوط الطبقات الاجتماعية العراقية. ونحتاج إلى مرجع مماثل يحدد الوضع فى سوريا، وإن كانت هناك دراسات متعددة قيمة فى الموضوع، وكذلك بالنسبة للوضع فى مصر.

وعلى عكس هذا الطرح ناقش غليون طرحًا آخر يقرر أن المشكلة ليست فى بنية الطبقة وإنما فى بنية الفكر القومى ذاته، ليس الفكر القومى العربى فقط، وإنما الفكرة القومية فى حد ذاتها. فهى مبنية على أساس رفض الديموقراطية. ويشهد التاريخ على أن القومية عمومًا لا تفكر فى الحريات الفردية بقدر ما تفكر فى موقف الجماعة من الآخرين، لذلك فالفكر القومى - كما يذهب إلى ذلك أصحاب هذا الرأى - فيه كره للآخرين وعدم اعتراف بالتعددية، وعدم اعتداد بالوضع الاجتماعى للآخرين. ويقف برهان متسائلاً عن صحة هذا الطرح.

وأيًا ما كان الرأى فى كل هذه الأسئلة التى صاغها برهان غليون، وهى تحتاج إلى تفكير وتأمل، فإنه يلفت النظر إلى مسألة بالغة الأهمية تتعلق – من خلال نظرة عالمية مقارنة – بروح العصر ذاته الذى مارست فيه الحركات القومية العربية حكمها الذى افتقر حقًا إلى الممارسة الديموقراطية الصحيحة. ولذلك يقرر أن الحركات القومية العربية فى النصف قرن الماضى لم تكن هى الحركات الوحيدة فى العالم غير الديموقراطية. فالحركات التى صعدت فى الخمسينيات والستينيات كالماركسية والقومية وغيرها التى سيطرت على المناخ السياسى كانت غير ديموقراطية، ويعنى ذلك أن الظاهرة تتجاوز حدود القوميين العرب بكثير.

ومن ناحية أخرى يضيف غليون «فليست البلدان العربية هى الوحيدة التى مرت فى هذه الفترة بمرحلة سيطرت فيها على الأحزاب فكرة نفى الديموقراطية والتركيز على أهداف أكثر ارتباطاً بالعدالة الاجتماعية، وأكثر ارتباطاً بمسألة الهوية ومسألة الإمبريالية إلى آخره. فى العالم كله من أفريقيا إلى آسيا إلى أمريكا اللاتينية وروسيا، أى فى جميع تلك المناطق التى كانت فيها الأوضاع قريبة من أوضاع الوطن العربى، الأفكار والقيم التى سيطرت هى قيم التحويل الاجتماعى، عن طريق تغير العلاقات الطبقية وتغيير النظام السياسى. وكان هناك اعتبار أن النظام الليبرالى الديموقراطى لا يفيد فى التغيير وإنما هو عقبة أمام التغيير. وأن التغيير يفترض تحطيم ديكتاتورية الطبقة البورجوازية. هذا الفكر أيضاً لم يمكن خصوصية عربية، وإنما كان فكراً عالمياً شاركت فيه النخب العربية مع غيرها من النخب العالمية».

وفى تقديرنا أن هذه العبارات الأخيرة التى أوردها غليون تتضمن بذاتها نظرية متكاملة تفسر أسباب غياب الديموقراطية من الممارسات القومية العربية. وذلك لأنها على عكس التفسيرات المبتسرة السابقة التى ركزت على المصالح الطبقية الضيقة التى سيطرت على قادة الحركات القومية ومنعتهم من تطبيق الديموقراطية، أو على تلك التى تحدثت عن البنية المغلقة للفكر القومى ذاته الذى لا يؤمن بالحريات الفردية، فإن هذه النظرية الصحيحة – من وجهة نظرنا– تركز على عدم إيمان الحركات القومية بالفكرة الديموقراطية أصلاً، على أساس أن الممارسات الديموقراطية كاملة كانت أو نسبية والتى طبقت فى بلاد متعددة

عربية وغير عربية، فشلت فشلاً ذريعًا فى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الخطوات الإصلاحية البطيئة المتعثرة. ومن هنا استقر فى يقين قادة هذه الحركات القومية على مستوى القارات جميعاً وعلى الأخص فى أوربا وإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، أن الثورة القومية الجذرية هى نقطة الانطلاق للتحويل الاجتماعى الثورى، ولا بأس فى هذا المسار أن تغيب الديموقراطية التقليدية، على أساس أنها يمكن إحياؤها بعد ذلك.

غير أن الشواهد التاريخية تقول أن التغيب المؤقت للديموقراطية انتهى بكونه إلغاء كاملاً لها، وأن العدالة الاجتماعية التى شيدت أسسها الحركات القومية قضت عليها تطورات المجتمع العالمى، وخصوصاً فى عصر العولمة وتحرير التجارة والخصخصة.

وهكذا ضاعت حقوق الشعوب فى العدالة الاجتماعية وفى الديموقراطية معًا! أليست هذه إحدى مفارقات التاريخ المؤلمة؟

(١١)

الوهم الضائع والفردوس الموعود!

إذا كنا اهتممنا بتحليل الدراسة النقدية الجسورة للباحث العراقى المعروف دكتور وليد خدورى عن «القومية العربية والديموقراطية» والتى حاول من خلالها أن يفسر لماذا أخفقت الحركات القومية العربية على تعددها فى أن تحقق الديموقراطية، فإننا نريد اليوم أن نستكمل حوارنا حول الديموقراطية بتحليل نص آخر لا يقل جسارة فكرية كتبه الدكتور جورج طرابيشى موضوعه «الايديولوجيا الثورية والاستحالة الديموقراطية».

وقد حاول المفكر السورى المعروف برهان غليون أن يستخلص من دراسة وليد خدورى أهم الأسئلة التى طرحها، وفى مقدمتها سؤال رئيسى: إذا كانت الحركات القومية العربية حركات غير ديموقراطية فلماذا صارت كذلك؟

يقدم جورج طرابيشى إجابة غير تقليدية على هذا السؤال المحورى، تختلف عما خلص إليه خدورى، وهو أن الحركات القومية كانت غير ديموقراطية لأن الممارسة التاريخية والسياسية دفعتها لأن تكون كذلك.

على عكس ذلك يرى طرابيشى أن هذه الحركات القومية كانت غير ديموقراطية لأن طبيعة بنيتها وتوجهاتها الأساسية لا تسمح لها على الإطلاق أن تكون ديموقراطية حتى لو أرادت!

أسطورة الديموقراطية!

ويبدأ طرابيشى دراسته بعبارة مثيرة تصف المناخ الثقافى العربى الراهن والذى تستبد به فكرة واحدة هى أن الديموقراطية هى الحل السحرى لكافة مشكلات المجتمع العربى! ويقول بعبارته «لا شك فى أن الديموقراطية تأخذ أكثر فأكثر فى نهاية التسعينيات فى الوطن العربى أبعاد أسطورة خلاصية، وهو دور كانت اضطلعت به فى منتصف الستينيات إلى منتصف الثمانينيات فكرة الاشتراكية، ومن قبلها فى الخمسينيات والستينيات فكرة الوحدة».

وهذه العبارة الموجزة تكشف فى الواقع عن إحدى سمات المجتمع العربى المعاصر، والذى فى كل حقبة تاريخية ولأسباب متعددة خارجية وداخلية، كانت تسيطر عليه فكرة محورية، تعقد عليها كل الآمال، وتصاغ على أساسها كافة المشاريع السياسية من قبل الجماعات السياسية التى تؤمن بها، وتحاربها الجماعات السياسية المنافسة بمشاريع مضادة، وتنتهى الحقبة ويتبين للجميع أن حصاد المعارك والمعارك المضادة كان سلبيا، ويبدأ التحول لتبنى فكرة أخرى أو لنقل إيديولوجية ثانية تبذل كل الجهود لنقلها من مجال الفكر إلى أرض الواقع، وسرعان ما يتبين أن المحصلة غير إيجابية.

هكذا سيطرت على المسرح السياسى العربى من الخمسينيات إلى منتصف الستينات - كما يقرر طرابيشي - فكرة الوحدة التى دارت تحت شعاراتها الزاعقة معارك عربية عربية كبرى، ودخلت فيها تأثيرات أجنبية من قبل الدول العظمى لا حدود لها، ثم بعد خفوت صوت الوحدة، ارتفعت أعلام الاشتراكية من منتصف الستينيات إلى منتصف الثمانينيات، وثبت بعد ذلك أن الشعارات الزاعقة والتطبيق البيروقراطى، واستئثار القلة باتخاذ القرار فى السلم والحرب على السواء، أدت إلى فشل ذريع لكل الممارسات الاشتراكية فى الوطن العربى، ضاعف منه سقوط الاتحاد السوفيتى الذى كان النموذج المقدس لأول نظام اشتراكى فى التاريخ.

وهكذا وجدنا النخبة العربية المثقفة تتجه إلى الديموقراطية باعتبارها سبيل الخلاص الوحيد، الذى ينبغى تأسيسه على أنقاض تجارب الوحدة الفاشلة، ومغامرات الاشتراكية الفجة!

والسؤال المطروح الآن: هل تتحول الديموقراطية بدورها إلى أسطورة سياسية جديدة ترتفع شعاراتها فى كل مكان، بدون التفكير المنهجى العميق فى الشروط المبدئية التى ينبغى توفرها حتى تتحقق، وبمتطلباتها والتزاماتها سواء بالنسبة للنخب أو للجماهير؟

اغتيال فكرة الديموقراطية

وإذا كانت إحدى سمات الأساطير السياسية زعم أنصارها بقدرة الأسطورة على نقل المجتمع من واقع التخلف إلى مثال التقدم، كما زعمت كل من أسطور الوحدة والاشتراكية من قبل، فإن أسطورة الديموقراطية التى يتم الترويج لها

الآن فى المجتمع العربى باعتبارها الحل السحرى لكل المشكلات تتسم بسمة خاصة – كما يقرر طرابيشى – وهى اضطلاعها بوظيفة إضافية «ألا وهى تقديم براءة غفران وراحة ضمير للحركات السياسية والإيديولوجية العربية التى تتحمل الشطر الأكبر من المسؤولية عن الاغتيال النظرى لفكرة الديموقراطية، قبل الاغتيال العملى أيضا فى الحالات التى أمكن فيها لتلك الحركات أن تتحول إلى أحزاب حاكمة».

والدليل على ذلك أن الأحزاب اليسارية سواء كانت قومية أو اشتراكية أو شيوعية عمدت فى خطابها السياسى إلى تشويه الديموقراطية الغربية باعتبارها نظاما سياسيا له منطلقاته النظرية وله تاريخ العملى الحافل فى أقطار متعددة. ومن هنا – من خلال التلاعب اللفظى – استخدمت مفاهيم جديدة لتحل محلها وتؤكد المعانى الجديدة التى يريد الخطاب السياسى لهذه الأحزاب والحركات تأكيدها، مثل الحديث عن «الديموقراطية الصحيحة» أو «ديموقراطية الشعب العامل» كما فعلت الحركة الناصرية، أو «الديموقراطية الاجتماعية» وهو شعار الحزب القومى السورى، أو «الديموقراطية القومية» كما فعلت الأحزاب الشيوعية، أو «الحرية» .. كما هو خطاب حزب البعث.

وصدق طرابيشى حين قرر أنه بالرغم من عمق الخلافات الإيديولوجية التى كانت ولا تزال قائمة بين جميع هذه الحركات والأحزاب، فإن الذى يجمع بينها هو هذا الرفض المشترك لما أسمته «الديموقراطية الليبرالية» أو «الديموقراطية البرجوازية» أو «الديموقراطية الغربية».

وهذه الحركات السياسية والأحزاب التى عادة ما تصف نفسها بأنها حركات وأحزاب ثورية تقوم فى المقام الأول فى مجال التغيير السياسى والاجتماعى والثقافى على فكرة «الانقلاب» وليس على فكرة الإصلاح التدريجى التى تؤمن بأن التراكم هو مفتاح تقدم المجتمع، لو حدث ترشيد وعقلنة لمسيرته، من خلال النقد الذاتى، والقدرة على تشخيص الأخطاء وإعطائها التكييف الصحيح، وإمكانية تصحيح هذه الأخطاء، من خلال التجديد المعرفى والسياسى والاقتصادى.

وإذا كانت هذه الحركات والأحزاب تقوم أساسا على فكرة الانقلاب لتحقيق الثورة، فعلينا أن نلتفت منذ البداية إلى أن الثورة تقوم على الاستبعاد. وهكذا

– فى مجال الممارسة – فإن الحركات والأحزاب القومية العربية الانقلابية لم تتردد لحظة فى مجال الممارسة من استبعاد القوى المغايرة، من خلال اعتقال أنصارها، ليس ذلك فقط بل وإعدام قادتها، ومحاولة الإبادة الكاملة لقواها الحية من خلال الاعتقال الجماعى، والتصفية الجسدية.

ويقول طرابيشى – متأملا تجريته الذاتية مع التيار الماركسى وممارسا للنقد الذاتى الجسور فى نفس الوقت – قد يقال «أن هذه تدابير تضطر إليها كل ثورة لحماية نفسها، وهذا اعتراض وجيه ولكن من وجهة نظر الثورة وليس من وجهة نظر الديموقراطية، فهما قطبان لا يتلاقيان أبدا»!

ومن هنا فهناك – فى نظر طرابيشى – تناقض منطقى فى العبارات التى تتحدث أحيانا عن «الثورة الديموقراطية» أو «الديموقراطية الثورية». وذلك لأن الديموقراطية فلسفة واقعية تنطلق من الواقع ولا تقفز عليه، فى حين أن الثورة فلسفة مثالية تريد باستخدام كل الوسائل – مشروعة كانت أو غير مشروعة – تجاوز الواقع من خلال الانقلاب عليه سعيا وراء نموذج مثالى للمجتمع الإنسانى، تتم صياغته وفقا لإيديولوجيات متكاملة تتسم بكونها أنساقا فكرية مغلقة كالماركسية الجامدة أو الاشتراكية المتطرفة أو الإسلامية السياسية المتشددة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأنساق الفكرية المغلقة سقطت كلها مع نهاية القرن العشرين، بعدما تبين من خلال الخبرة التاريخية المتنوعة لشعوب شتى، أنها ربما – بحكم انغلاقها الكامل الذى أدى إلى جمودها – فشلت فشلا ذريعا فى تغيير الواقع، بل وأسوأ من ذلك أنها قضت على عديد من الجوانب المضيئة فى المجتمعات التى طبقت فيها، ودمرتها تدميرا.

ويشهد على ذلك القضاء على كل التقاليد الديموقراطية التى كانت سائدة فى المجتمع الروسى قبل قيام الاتحاد السوفيتى بعد انتصار الثورة البلشيفية عام ١٩١٧، وتحويله إلى مجتمع لا يرتفع فيه إلا صوت الحزب الشيوعى الذى أصبح خطابه الغوغائى هو عنوان الحقيقة! ويصدق ذلك على البلاد العربية التى حكمها حزب واحد، مثل حزب البعث فى سوريا والعراق، والاتحاد الاشتراكى فى مصر. وقد أدت السمات الفارقة بين النظم الثورية والديموقراطية إلى اتخاذ مواقف متعارضة فى مجال استخدام العنف.

فالنظم الثورية فى سعيها للانقلاب على الواقع تبرر استخدام أقصى درجات العنف مع المخالفين لها، وقد تطلق عليه زالعنف الثوريس لتبريره، فى حين أن الديموقراطية تقنن العنف وتحصر استخدامه الشرعى فى الدولة بمفردها بحكم الصيغة الشهيرة التى تذهب إلى أن الدولة وحدها هى التى تمتلك وسائل القهر، والتى لا يمكن استخدامها إلا وفق الدستور والقانون.

ولا نريد من العرض السابق أن يخلص القارئ إلى أننا مع موافقتنا على كثير من آراء جورج طرابيشى، نرى أن الدعوة الرائجة الآن للديموقراطية فى المجتمع العربى هى مجرد أسطورة سياسية تضاف إلى رصيد الأساطير السياسية السابقة التى سقطت فى التطبيق. وذلك لأننا وإن كنا نؤمن بضرورة تطبيق الديموقراطية، لا نعتقد أنها هى الحل السحرى لمشكلات المجتمع العربى. وذلك لأن الديموقراطية- كنظام سياسى - لها أمراضها، كما سبق لفقهاء القانون الدستورى أن علمونا منذ زمن ونحن بعد فى مقاعد الدراسة بكليات الحقوق. ويكشف التاريخ السياسى فى فرنسا- على سبيل المثال - أن أمراض الديموقراطية الفرنسية وشيوع تشكيل الوزارات وسقوطها، وسيادة الفساد السياسى، واستئثار أصحاب المصالح الاقتصادية بعملية اتخاذ القرار كاد أن يؤدى بفرنسا إلى مهاوى الفوضى والانهيار. ولم ينقذ هذا البلد العريق إلا مقدم الرئيس شارل ديجول الذى وضع دستورا جديدا، وحول النظام الفرنسى إلى نظام رئاسى، وأصبحت فرنسا من بعد نموذجا للاستقرار السياسى.

الديموقراطية واجبة التطبيق فى المجتمع العربى، ولكن لها متطلباتها، وتحتاج إلى تأمل عميق فى أهمية تغيير الاتجاهات وترسيخ القيم بين أعضاء النخبة السياسية والثقافية العربية، وبين الجماهير على حد سواء. ومن هنا يأخذ السؤال الذى طرحته بعض الملتقيات الفكرية العربية الهامة أهميته الكبرى: هل يمكن تحقيق الديموقراطية بغير ديموقراطيين؟

(١٢)
أسئلة الديموقراطية

نشر مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٩٥ كتابا ملفتا للنظر بالاشتراك مع معهد إيطالى هو فونداسيونى إينى إنريكوماتى عنوانه: «ديموقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح فى العالم العربى الإسلامى».

ويتضمن الكتاب حصيلة الأبحاث التى قدمها لندوة فكرية مجموعة بارزة من الباحثين العرب والأجانب، تضم غسان سلامة المفكر اللبنانى المعروف الذى حرر الكتاب وعزيز العظمة المفكر السورى البارز وباحث الإسلاميات ومحمد عبد الباقى هرماسى أستاذ علم الاجتماع التونسى ووزير الثقافة حاليا فى بلده. أما الكتاب الأجانب فهم من أبرز الباحثين المتخصصين فى دراسات العالم العربى من أمثال جون ووتربورى الأمريكى وجان ليكا الفرنسى وروجر أوين البريطانى وجياكومو لوتشيانى الإيطالى.

وقد كتب غسان سلامة للكتاب مقدمة تتضمن تأملات عميقة فى المسألة الديموقراطية وإشكالياتها فى العالم العربى والإسلامى. وإذا أضفنا هذه الإشكاليات إلى الأسئلة التى سبق أن أثارها وليد خدورى وجورج طرابيشى وبرهان غليون، والتى عرضنا لها بإيجاز فى المقالات الماضية، يصبح لدينا فى الواقع قائمة أولى بما يمكن تسميته أسئلة الديموقراطية، ونعنى بها المشكلات التى تثار حين الحديث عن التطوير الديموقراطى للعالم العربى.

أى نمط من الديموقراطية؟

ولعل السؤال الأول الذى يفرض نفسه والذى ظل لعقود طويلة موضوعا للجدل المحتدم بين المفكرين العرب هو أى نمط من أنماط الديموقراطية ينبغى أن نحتذيه؟ وهل من المقبول فى مجتمعات عربية تهيمن عليها ممارسات تراثية قديمة وراسخة مرجعيتها هى الإسلام، أن تتبنى نموذجا غربيا للديموقراطية، وتترك تراثها الأصيل المتجذر فى أعماق التربة الاجتماعية والثقافية العربية؟

ونحن نعلم من قراءتنا للتاريخ الفكرى العربى أن هذا الجدل يرتد فى أصوله التاريخية إلى الصدمة الحضارية التى أصابت المجتمع المصرى بل والمجتمع العربى فى مجمله، حين غزت الحملة الفرنسية بقيادة نابليون مصر المملوكية، والتى كانت ترسف فى هذا الوقت - ولأسباب شتى - فى غياهب التخلف الثقافى. وبالرغم من أن الحملة لم تستمر إلا ثلاث سنوات إلا أنها استطاعت بحكم ممارسات القادة العسكريين والعلماء الذين اصطحبتهم الحملة معهم وتفاعلاتهم المتعددة مع المشايخ الأزهريين الذين كانوا يمثلون فئة المثقفين فى هذا العصر أن تحدث نوعا من أنواع الانقلاب فى التفكير السائد، بحكم ما أدخلته من مفاهيم جديدة تتحدث عن الدستور والجماهير إلى غير ذلك من مفردات. ولو رجعنا إلى مؤرخنا العظيم الجبرتى لوجدناه وهو يسجل وقائع محاكمة سليمان الحلبى قاتل كليبر يبدى اندهاشه الشديد من الإجراءات القانونية للمحاكمة، ومن بينها انتداب محام للدفاع عنه، ويقارن بين هذه الإجراءات والممارسات الفوضوية التى كانت تطبق فى مثل هذه الأحوال، ومن بينها القتل الفورى لمرتكب مثل هذا الحادث!

غادرت الحملة مصر عائدة إلى بلادها، ولكنها فتحت الباب أمام مناظرات فكرية شتى. أى نموذج حضارى ينبغى أن نحتذيه حتى نخرج من واقع التخلف إلى آفاق التقدم؟

هل نجدد الفكر الإسلامى ونحدثه ونجعله معاصراً قادراً على التفاعل الحى الخلاق مع مشكلات العصر، بحيث لا نركن لحلول الماضى ونظن وهما أنها تصلح حلولا لمشكلات الحاضر والمستقبل؟

كان هذا هو الرأى الذى تبناه بقوة الشيخ محمد عبده، والذى دافع عنه فى كتابه الشهير «الإسلام والعلم»، حيث أكد أن الإسلام لا يتناقض إطلاقا مع العلم. أم يكون الحل الأمثل هو طرح التراث كلية بكل ما فيه من اتجاهات نظرية وممارسات فعلية ونتبنى النموذج الأوربى بالكامل فى مجال السياسة والاقتصاد والثقافة؟ تلك هى الوجهة التى اختار أحمد لطفى السيد أن يدافع عنها.

وفى هذا الاتجاه يمكن أن يندرج أيضا رأى سلامة موسى الذى انفرد بتركيزه على التصنيع والتكنولوجيا، والذى كان معاديا لما يطلق عليه ثقافة المجتمعات الزراعية المتخلفة.

هذه المناظرات جميعا حللها المؤرخ المغربى المعروف عبد الله العروى فى كتابه الشهير «الإيديولوجية العربية المعاصرة»، والذى اعتمد فيه منهجيا على فكرة الفيلسوف الألمانى ماكس فيبر والتى تذهب إلى أنه فى مجال تحليل الأفكار يستحسن صوغ «نماذج مثالية» Ideal Types بحيث يمثل كل تيار فكرى فى قالب نظرى يتسم بالنقاء، وبعيدا عن التفاصيل المعقدة حتى يمكن إجراء المقارنات بينها بوضوح.

ولا يظن أحد أن هذه المناظرات التى دارت فى بدايات عصر النهضة العربية الأول قد مضى زمانها وجرفتها تطورات الأحداث الواقعية. بل إننا شهدنا فى العقود الأخيرة – وربما بسبب صعود تيار الإسلام السياسى – بعد خفوته وصمته الطويل مكرها تحت وقع الضربات السياسية التى وجهت إليه، وأرغمته على الانزواء وأحيانا العمل تحت الأرض – صعودا لهذا الجدل من جديد والذى يلخصه سؤال وحيد البعد: نطبق الشورى الإسلامية أم الديموقراطية الغربية؟

وهنا أيضا انقسمت الآراء على صعيد السلطة والمثقفين والجماهير فى طول الوطن العربى وعرضه!

على صعيد السلطة السياسية هناك دول عربية أقامت شرعيتها السياسية على أساس تطبيق الشريعة الإسلامية، ومن الناحية العملية إعمال الشورى بشكل محدود يتمثل فى إقامة مجالس شورية بالتعيين! وحين أرادت بعض الدول أن «تحدث» هذا النظام سمحت بإجراء انتخابات محدودة لانتخاب عدد من الأعضاء، فى حين أن الأعضاء المعينين هم الذين – تحت إشراف السلطة المباشر والدقيق – هم الذين يمسكون بمقاليد الأمور.

وحتى بالنسبة للدول العربية التى ترفع لواء العلمانية بمعنى فصل الدين عن الدولة لم تتأخر – والحق يقال – عن التمسح بالتراث الإسلامى لدعم شرعية نظمها السياسية، سواء صراحة مثل مصر التى أنشئ فيها فى عهد الرئيس السادات «مجلس الشورى» أو بلدا مثل العراق الذى نزع خطابه فى العقود الثلاثة الأخيرة قبل سقوط نظامه السياسى البعثى العلمانى إلى استخدام المصطلح الإسلامى، والذى غلب على الخطاب السياسى لقادته، وخصوصا بعد أن عدل رسم العلم العراقى لتنقش عليه عبارة الله أكبر!

إذا كان ذلك على صعيد ممارسات السلطة السياسية العربية، فالموقف فى

مجال الصراع الفكرى بين المثقفين اتسم بالضراوة فى العقود الأخيرة، خصوصا بعد أن ساد الفكر الإسلامى المتطرف والذى كان دافعا قويا للإرهاب ضد الدولة العربية المعاصرة، والذى تحول من بعد ليصبح إرهابا عالميا موجها ضد الكفار. وهكذا يمكن القول أن الصراع بين المثقفين العلمانيين الذين يحملون رايات التنوير وخصومهم من المثقفين الذين ينتمون إلى تيار الإسلام السياسى بكل فئاته المختلفة هو الذى يميز المناخ الثقافى العربى فى العقود الأخيرة.

وتبقى الجماهير من بعد، وهى لم تكن بعيدة إطلاقا عن ساحات هذه المناظرة التاريخية. وهناك مؤشرات كمية وكيفية عن ازدياد معدلات التدين الشعبى بين هذه الجماهير، التى قد تتبنى بغير وعى كاف أفكارا مشوشة وغامضة عن ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية، هكذا بغير تحديد.

وإذا كانت هذه المناظرة بين الشورى الإسلامية والديموقراطية الغربية تجدد فى الواقع - وإن كان فى ظروف مختلفة - الجدل القديم الذى دار فى بداية النهضة العربية الأولى، إلا أن الجدل الجديد يتسم بسمات مستحدثة، غير مسبوقة.

الديموقراطية نموذجا عالميا

ولعل أهم هذه السمات أن سياق العصر والذى يتمثل فى نهاية القرن العشرين، الذى شهد حوالى عام ١٩٨٩ سقوط إمبراطورية الاتحاد السوفيتى وانهيار النموذج الشمولى فى السياسة، والأسلوب التخطيطى فى الاقتصاد، وهيمنة الدولة على مجمل فضاء المجتمع المدنى، قد دفع بالنموذج الديموقراطى الغربى إلى صدارة المسرح السياسى العالمى.

تحولت الديموقراطية التمثيلية الغربية لتصبح هى النموذج السياسى الأمثل، الذى يمكن تطبيقه فى كل بلاد العالم وبغض النظر عن التمايزات الحضارية والثقافية. بعبارة أخرى أصبحت الديموقراطية الغربية عابرة للقارات والثقافات، وخصوصا فيما يتعلق بملامحها البارزة، وهى حرية التعبير وحرية التفكير وحرية التنظيم والانتخابات الدورية النزيهة على كافة المستويات، وقبل ذلك كله تداول السلطة. ويمكن القول أنه يسود فى هذه الحقبة يقين عالمى بأن الديموقراطية الغربية بغض النظر عن منشئها وتاريخها ملك مشترك للإنسانية. وتحولت الديموقراطية فى عصر العولمة - وهذا هو أخطر التطورات التى ألمت بها - ليصبح توافر مقوماتها الأساسية معيارا للحكم على شرعية النظم السياسية المعاصرة.

ولا ينبغى الاستخفاف بهذا التطور ؛ لأننا أمام تبلور مجتمع عالمى أصبحت له أعرافه وقيمه وأحكامه، وهذا المجتمع العالمى أصبحت أحد أدواته الفعالة – وخصوصا ونحن فى عصر ثورة الاتصالات وبروز شبكة الإنترنت – ما يطلق عليه مؤسسات المجتمع المدنى العالمى. وهذا المجتمع يتمثل فى الجمعيات التطوعية التى تراقب على مستوى العالم التطور الديموقراطى واحترام حقوق الإنسان من خلال تقارير دورية تصدرها مثل «لجنة العفو الدولية»، التى أصبح لتقاريرها تأثير بالغ.

فى ضوء كل هذه التطورات العالمية يثور تساؤل هام: هل البلاد العربية تمثل استثناء فى هذا المجال، أم أنها ستقدم على إجراء عملية تحول ديموقراطيى واسعة المدى تشمل فلسفة نظمها السياسية السائدة ذاتها، وتنعكس فى الممارسات والسلوك على مستوى النخب والجماهير على حد سواء؟ وهل هناك عقبات سياسية أو ثقافية يمكن أن تحو ل دون هذا التطور الديموقراطى؟

ولا يغيب عن ذهننا بطبيعة الأحوال أن العقبات السياسية تتمثل أساسا فى مقاومة النظم السياسية العربية على تنوعها لهذا التطوير الديموقراطى المرغوب داخليا وعالميا. وتشترك فى هذه المقاومة – بدرجات متفاوتة – النظم الملكية والنظم الجمهورية على السواء.

ومع ذلك يمكن القول أنه فى العقود الأخيرة وتحت ضغوط المطالب الجماهيرية الداخلية من ناحية، والضغوط الدولية من ناحية أخرى شرعت بعض البلاد العربية فى إدخال تطويرات ديموقراطية فى نظمها السياسية. غير أن هذه البدايات ليست فى الواقع إلا قطرة من بحر! ذلك أن الفضاء السياسى العربى الذى تسوده الممارسات غير الديموقراطية على مستوى السلطة وعلى مستوى المجتمع يحتاج ليس فقط إلى إصلاح سياسى، ولكن إلى ثورة ديموقراطية!

(١٣)
لا ديموقراطية بغير محاسبة !

حين قرأت مقالتى السابقة «أسئلة الديموقراطية» بعد نشرها لم أرض عنها! شعرت بأن الأسئلة التى طرحتها عن أى نموذج ديموقراطى ينبغى أن نحتذيه، والتأكيد على أن الديموقراطية أصبحت نموذجا عالميا ليست سوى إعادة إنتاج أفكار تقليدية فات أوانها!

فهل هناك حقا نمط آخر للديموقراطية غير الديموقراطية الغربية له أسسه النظرية الواضحة وممارساته الصحيحة التى تتفق مع هذه الأسس؟ وهل هناك من يمارى اليوم فى عالمية الديموقراطية وخصوصا بعد سقوط الإمبراطورية السوفيتية وزوال نظام الحزب الواحد الشمولى المهيمن، وانفتاح المستقبل أمام النموذج الديموقراطى، والذى قد تتعدد صوره، ولكن يبقى جوهره واحدا؟

قد نجد فى المجتمع العربى تيارات سياسية يمينية ترفع صوتها بمعارضة النموذج الديموقراطى الغربى، بزعم أن لدينا خصوصيتنا الثقافية التى تتمثل فى نظام الشورى الإسلامى الذى لم يطبق بالفعل طوال عمر الدولة الإسلامية ماعدا فترة الخلافة الراشدة التى لا يمكن أن تستعاد. وهذه التيارات – إن أردنا أن نقرر الحقيقة – تريد استمرار الأوضاع الراهنة فى بلاد بعينها لا تقبل فكرة الديموقراطية التمثيلية، لأن من شانها مشاركة الجماهير السياسية فى إدارة شئون البلاد. ومن ناحية أخرى قد نجد تيارات سياسية يسارية تعارض النموذج الغربى الديموقراطى وتنفى أنه أصبح نموذجا عالميا، على أساس سلبيات هذا النموذج فى التطبيق، وأبرزها أنه يعمل لصالح الطبقات العليا على حساب الجماهير العريضة. وبالرغم من صحة بعض جوانب هذا النقد إلا أن رفض النموذج الديموقراطى الغربى بأكمله يعد من قبل التعصب الذميم لنموذج الديموقراطية الشمولية – ويا للتناقض – الذى سقط وهوى مع سقوط الإمبراطورية السوفيتية!

بعبارة أخرى النظرة المنصفة تقول أنه بالرغم من بعض سلبياته فى التطبيق، فإنه لا بديل عن النموذج الديموقراطى الغربى بملامحه البارزة وهى حرية التفكير وحرية التعبير وحرية التنظيم والتعددية السياسية والانتخابات الدورية النزيهة من أول انتخابات رئيس الجمهورية حتى انتخابات المجالس المحلية، وقبل ذلك كله ضرورة وحتمية تداول السلطة حتى لا تتجمد الدماء فى شرايين الشعوب!

المحاسبة أولاً وأخيرًا

لماذا لم أرض عن الأسئلة التى طرحتها من قبل؟ لأنى أم أضع فى المقدمة السؤال الخاص بالمحاسبة! وذلك لسبب بسيط هو أن الديموقراطية - كنظام سياسى - قامت أساسا على نظرية الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وأهم من ذلك أنها قامت على أساس فكرة المحاسبة بكل أنواعها، والتى تنطبق على كافة الأشخاص السياسيين. وليس فى النظام الديموقراطى شخص مهما علا منصبه محصن من المحاسبة، من أول رئيس الجمهورية حتى أصغر رئيس لمجلس محلى.

ولننظر نظرة مقارنة لكى نرى كيفية إعمال هذا المبدأ الأساسى فى التطبيق. أخطأ الرئيس الأمريكى السابق نيكسون خطأ جسيما حين كلف بعض أعوانه من التجسس على قيادات سياسية تنتمى للحزب المعارض له، وحين اكتشفت المسألة عن طريق صحافيين يتسمون بالجسارة، اضطر إلى الاستقالة من منصبه بتطبيق مادة فى الدستور الأمريكى تسمح بعزل الرئيس فى أحوال معينة.

ولماذا نذهب بعيدا فى التاريخ؟ فلننظر إلى ما يحدث الآن فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحرب غير المشروعة ضد العراق بزعم امتلاكها لأسلحة تدمير شامل، ثبت بالدليل القاطع بعد الغزو عدم وجودها. تشكلت لجنة تحقيق بريطانية فى مجلس العموم، واستدعى رئيس الوزراء بلير كى يستجوب بشأن التقارير المضللة التى زعمت أن العراق قادرة على شن عدوان وشيك. ومن ناحية أخرى استدعى رامزفيلد وزير الدفاع الأمريكى أمام لجنة استماع فى الكونجرس واستجوب حول مبررات الحرب ضد العراق، وتصريحاته غير الصحيحة حول حجم القوات المطلوبة، والميزانية التقديرية للحرب.

ومعنى ذلك - فى ضوء هذه الأمثلة - أن النظام الديموقراطى الصحيح لابد أن يتضمن آلية دستورية وقانونية محددة لحساب المسئولين السياسيين.

وقد يستطيع بلير أن يفلت قانونيا ولا يوقع عليه جزاء جراء ما فعله، غير أن الجزاء ينتظره - كما ينتظر الرئيس بوش - حين يأتى موعد الانتخابات الدورية، حيث يستطيع الشعب من خلال إسقاطه لكل من حزب العمال فى الانتخابات، وعدم التصويت لصالح بوش، أن يفرض - باسم الديموقراطية - الجزاء الحق الذى يستحقه كل من خان الأمانة مثل بلير وبوش، مما أدى إلى توريط كل من الشعب البريطانى والشعب الأمريكى فى حرب عدوانية مكلفة فى الأرواح والأموال لتحقيق أهداف استعمارية خالصة، لا علاقة لها بالمصلحة القومية الحقيقية للشعوب!

غياب المحاسبة العربية!

ولا تعرف النظم السياسية العربية ملكية كانت أو جمهورية أو إماراتية قواعد لمحاسبة الحكام والمسؤولين السياسيين للأسف الشديد! ويشهد على ذلك أن الرئيس العراقى السابق صدام حسين بحكم كونه الحاكم المطلق والديكتاتور الذى لا حدود لسلطته ولا رقابة عليه من أى نوع، ولا محاسبة له عن أى فعل، بدد موارد العراق الهائلة فى حربه ضد إيران، التى كلفت بلدة أكثر من ثمانية مليار دولار، والتى اضطرت الدول الخليجية إلى منحه مساعدات قدرت بمليارات الدولارات. ضاعت ملايين الأرواح فى العراق وإيران فى غمار حرب عبثية لا سبب لها ولا منطق، وإنما كانت تعبيرا عن جنون العظمة لديكتاتور ألغى الشعب العراقى بجرة قلم. ليس ذلك فحسب وإنما عاد مرة أخرى بحماقة سياسية نادرة وأقدم على جريمة غزو الكويت البلد العربى المستقل الذى قام بدوره كاملا فى دعم التنمية العربية. وترتب على ذلك تكون تحالف دولى لتحرير الكويت شاركت فيه دول عربية، وتم إلحاق الهزيمة بصدام حسين الذى لم يتوقف من بعد عن تحدى الإرادة الدولية، وانتهت المسألة بسقوط النظام بعد الغزو الأمريكى البريطانى للعراق.

ضاعت ملايين الأرواح من الشعب العراقى وضاعت ثروة العراق، لأن الرئيس العراقى السابق مارس الحكم ثلاثين عاما بغير محاسبة سياسية وبغير محاسبة مالية.

ألم يتم نهب ملايين الدولارات من الدخل القومى العراقى بواسطة الرئيس العراقى السابق وأعوانه؟

وليست هذه هى الحالة الوحيدة. وأمامنا أمثلة عربية متعددة لحكام لم يقيموا أى فرق بين جيوبهم الخاصة وميزانية الدولة، ويتصرفون فى الدخل القومى لبلادهم سواء جاء من النفط أو من غيره من الموارد وكأنه ملكية خاصة بهم!

أنماط المحاسبة

هناك صور مقننة فى الدساتير الديموقراطية الغربية للمحاسبة السياسية. ذلك أن سلطات الملك فى حالة الملكية الدستورية محددة بكونه يملك ولا يحكم، ومثال ذلك النظام السياسى الإنجليزى. وسلطات رئيس الجمهورية فى النظام السياسى الرئاسى مثل النظام الفرنسى محددة أيضا، ومثله النظام السياسى الأمريكى. وتتسم هذه الدساتير بالتطبيق الدقيق لمبدأ الفصل بين السلطات. ولا يمنع ذلك فى التطبيق أن يأتى رئيس الجمهورية مثل فرانسوا ميتران أتاح له الدستور الفرنسى أن يحكم فترتين متتاليتين لمدة ١٤ سنة، أن يتغول على السلطة التشريعية. وأصبح البرلمان الفرنسى – فى عهده – كما قال صحفى فرنسى ساخر – مشغول بتحديد أسعار النبيذ! باعتبار أن السياسات الكبرى يضعها رئيس الجمهورية. غير أن النظم السياسية الديموقراطية تتسم بقدرتها على التصحيح الذاتى، وهذا ما تفتقده بشدة النظم السياسية العربية المغلقة التى تدور أساسا حول شخصية الحاكم ملكا كان أو رئيسا!

والدليل على ذلك أن الرئيس شيراك حينما تولى بعد ميتران قدم مشروع قانون تم إقراره لتقصير مدة رئاسة الجمهورية من سبع سنوات إلى خمس فقط، حتى لا تتحول المسألة فى حالة المدّ مرتين لأى رئيس فرنسى إلى فترة متصلة مجموعها ١٤ سنة، مما يخل إخلالا جسيما بمبدأ تداول السلطة. وهذا هو الذى جعل الصحافة الفرنسية تصف الرئيس ميتران بأنه الملك ميتران! لأن النظام الجمهورى تحول فى عهده وأصبح أشبه ما يكون بنظام ملكى!

غير أنه بالإضافة إلى المحاسبة السياسية هناك فى النظم الديموقراطية أنواع شتى من المحاسبة المالية، فى ضوء تنظيم دقيق لقواعد وضع الميزانية وقواعد الصرف منها والرقابة على عملية الصرف، ليس ذلك فقط فهناك تشريعات وأعراف تحدد قواعد إنفاق المال العام. وعلى هذا الأساس لا يستطيع

الوزير أن يبادر بتنفيذ مشروع بغير دراسة، ولا بالإنفاق عليه بغير رقابة. وهناك أجهزة مخصصة للمحاسبة والرقابة.

وكان لدينا فى مصر منذ عصر النظام الملكى جهاز للمحاسبات يراقب عملية إنفاق المال العام. وكانت المجالس النيابية فى هذا العصر تقوم بدورها كاملا فى الرقابة على إنفاقه. وتحفظ الذاكرة السياسية المصرية الاستجواب الشهير الذى قدمه السياسى البارز مصطفى مرعى عضو مجلس النواب للحكومة، لأنها أنفقت حوالى ثمانين ألف جنيه لإصلاح اليخت الملكى «المحروسة»، واعتبر هذا المبلغ إسرافا كبيرا تستحق الحكومة الحساب عليه!

ولنا أن نتأمل هذه الواقعة ذات الدلالة فى سياق الصور الفاحشة لإهدار المال العام الآن فى مشروعات غير مدروسة، ولم تعد بصددها دراسات جدوى حقيقية، مما يضيع على البلاد ملايين الجنيهات المهدرة.

ومن هنا لا ينبغى على وجه الإطلاق حين الحديث عن الإصلاح السياسى وسواء جاء هذا الحديث من قبل الحكومة أو من قبل أحزاب المعارضة، أن نغفل الأهمية القصوى لتقنين المحاسبة السياسية والمالية، وتحديد وسائل المحاسبة، والجزاءات المناسبة لمن يتجاوزون فى أداء أدوارهم السياسية، أو يمارسون إهدار المال العام. وليست هذه الدعوة للتضييق على المبادرات الخلاقة لشاغلى المناصب السياسية، ولكنها لضبط الأداء السياسى وترشيد عملية إصدار القرار التنموى، حتى لا يظن أحد أنه فوق المساءلة، أو محصن من المحاسبة.

لقد انتهى عهد السلطات المطلقة فى كل النظم السياسية الديموقراطية، كما فات أوان الزعماء الملهمين الذين يتغولون على حريات وحقوق الشعوب، وأصبحنا - بفضل شعارات العولمة السياسية وثورة الاتصالات - نعيش فى عصر الشفافية وحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ذلك أن هناك إجماعا بين علماء السياسة وفلاسفتها على أن نظرية العدل المعاصرة تتضمن مبدأين أساسيين: الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية.

---

(١٤)

السراب الديموقراطى

هل يمثل السعى إلى تطبيق الديموقراطية فى الوطن العربى على تعدد أنظمته السياسية بحثا ممكنا عن وضع ديموقراطى يمكن أن يتحقق، وتحول سياسى قابل للتشكل على أرض الواقع أم أنه ضرب من ضروب المستحيل؟

سؤال مشروع فى ضوء تعدد المطالبات بالديموقراطية فى عديد من البلاد العربية، وامتناع السلطة الحاكمة فى نفس الوقت عن اتخاذ الخطوات الضرورية لتأسيس الديموقراطية الحقيقية. وإذا كان هذا صحيحا فهل يمثل العالم العربى – فى مجال التطور الديموقراطى الملحوظ فى عديد من البلاد النامية – استثناء واضحا؟ وما الذى أدى إلى بروز هذا الاستثناء الذى يكشف عن مقاومة الأنظمة السياسية العربية على تعددها للديموقراطية؟ وهل أسبابه كامنة فى طبيعة الثقافة العربية الزاخرة بإرث الاستبداد الطويل، أم يرد إلى طبيعة الأنظمة السياسية العربية الراهنة التى تقاوم التطور، مما حدا بدولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية أن تنشئ مشروعا للشراكة الديموقراطية تقرر فيه فرض الديموقراطية بالقوة من خلال الضغط السياسى على الأنظمة وتغيير نظم التعليم وتجديد الخطاب الدينى وفرض القيم السياسية الديموقراطية من خلال توسيع دائرة المشاركة السياسية للجماهير؟

(١)

تعددت الأسئلة وإن كان يبرز من بين تضاعيفها ثلاث مشكلات رئيسية. المشكلة الأولى تتعلق بطبيعة الثقافة العربية، والمشكلة الثانية لصيقة بنوعية النظم السياسة العربية والمشكلة الثالثة برزت مؤخرا بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر وهى إمكانية فرض الديموقراطية من الخارج من خلال تدخلات مدروسة لقوة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية.

ولا ننكر أن تحليل طبيعة الثقافة العربية مسألة بالغة الصعوبة وتحيط بها

تحديات منهجية ونظرية متعددة. ذلك أنه ينبغى أولا أن نبحث عن المنهج العلمى الملائم الذى يسمح لنا بشكل موضوعى ومتكامل ونقدى تحليل الاتجاهات المختلفة التى سادتها، بالإضافة إلى صعوبة الغوص إلى جذور تاريخية بعيدة، وتعقب مراحل متعددة. فمكان ذلك دراسات أكاديمية متخصصة.

ومع كل ذلك يمكن المجازفة ببعض التعميمات الجارفة التى قد تكون محل نقد مشروع بناء على التمحيص التاريخى، والقول أن الدولة الإسلامية بعد نهاية عصر الخلافة الراشدة التى مورست فيها الشورى إلى حد كبير، دخلت مع عصر الخلافة الأموية فى إطار استبداد سياسى طال أمده، أن تغيرت صوره وأنماطه بحكم تعاقب الأسر الحاكمة والانقلابات الدموية السياسية التى شهدتها الدولة الإسلامية، إلا أن طبيعته ظلت واحدة، والتى تتمثل فى احتكار الحكم بواسطة أسرة حاكمة أو فلنقل عن طريق قبيلة محددة، والاستئثار باتخاذ القرار من ناحية، والهيمنة على مصادر الثروة من ناحية أخرى. وقد ترتب على هذا الوضع تغييب طويل لجماهير الشعب ووضعها من التعبير المشروع عن مصالحها السياسية التى تتمثل فى ضرورة المشاركة بالرأى فى شئون البلاد ومصالحها الطبقية بمعنى حقها المشروع فى الثروة من خلال سياسات توزيعية عادلة.

ولا يمنع ذلك أن الجماهير فى الأقطار الإسلامية المتعددة ثارت مرات عديدة بقيادة حركات سياسية احتجاجية، بل أن ثورات عنيفة قامت احتجاجا على الأوضاع الظالمة التى فرضها الحكام المسلمين، غير أن السلطة السياسية المستبدة كانت قادرة دائما على قهر هذه الحركات، وإخماد هذه الثورات.

هذا فى الواقع تاريخ طويل لسنا مؤهلين لكى نخوض فيه بالتفصيل، وإن كانت لدينا مراجع عربية أصيلة تحكى تطوراته المختلفة بقدر كبير من الدقة العلمية، فضلا عن مراجع عديدة أنتجها المستشرقون الغربيون الذين عنوا لأسباب شتى بتقصى تطورات التاريخ الإسلامى.

لكل ذلك لن نقف طويلا عند أصول الاستبداد الكامنة فى صميم الثقافة العربية الإسلامية، وإن كان يفيدنا أن نتأمل الأوضاع فى الدول العربية بعد أن نالت استقلالها فى الخمسينيات، لكى نحلل منطلقات الثقافة السياسية التى سادت واتجاهاتها والتى حددت نوعية الممارسات الفعلية التى تمت.

ولا يمكن لنا أن نمارس هذا التحليل بغير اللجوء إلى تنميط النظم السياسية

العربية. ذلك أن كل نمط فرض نوعا من أنواع الثقافة السياسية بما يحقق مصالح النخب الحاكمة. هناك أولا أنظمة سياسية ملكية تقوم على أساس حكم تمارسه عائلة معنية استمدت شرعية حكمها من أصول تاريخية مختلفة.

ومن أبرز الأسئلة على ذلك، النظام المغربى والنظام السعودى. النظام المغربى تحكمه أسرة بقول بعض ملوكها أن نسبها يمتد إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، والملك المغربى يطلق عليه أمير المؤمنين، وله صفتان دينية وسياسية فى نفس الوقت. وتؤسس الشرعية السياسية فى هذا النظام على أساس إرث الحكم الطويل غير المتقطع، والتقاليد التى تحدد نظام ولاية العهد الذى يكفل الانتقال السلمى للسلطة. وهناك تفصيلات متعددة تاريخية وواقعية تتعلق بنظام الحكم المغربى لا مجال للخوض فيها، وإن كان قد درسها بشكل متعمق باحث أمريكى فى العلوم السياسية فى رسالته للدكتوراه ونشرها باسم «أمير المؤمنين». غير أن جوهر هذا النظام وأساس الثقافة السياسية السائدة هو ضرورة طاعة الملك وتقديسه فى نفس الوقت، ومنع العيب فى ذاته الملكية. غير أن ذلك لم يمنع فى الواقع من قيام أحزاب سياسية معارضة وبروز زعماء مغاربة كانت لهم جماهيرية كاسحة ومن الأمثلة الدالة على ذلك المهدى بن بركة الذى يعد أبرز المعارضين السياسيين فى تاريخ المغرب الحديث.

ويمكن القول أن الوضع الخاص للملك فى النظام السياسى المغربى سمح له بالسيطرة على التطورات السياسية فى البلاد، بما يحقق تطبيق ضرب من ضروب السياسات المحافظة، التى تحرص على حصر الامتيازات الطبقية فى طبقة محدودة، بالإضافة إلى تقييد النشاط السياسى بطرق شتى قانونية وغير قانونية فى نفس الوقت، حتى لا تعبر الجماهير عن مصالحها الطبقية الحقيقية.

ويمكن القول أن المحاولات الدائبة للنظام الملكى المغربى فى الالتفاف حول موضوع الديموقراطية قد أسفرت أخيرا عن مذهب سياسى مبتكر لا سابقة له أطلق عليه «نظام التوالى السياسى». بمعنى إمكانية تكليف أحزاب المعارضة التى تنجح بغالبية فى الانتخابات الدورية بالحكم. وهكذا كلف مؤخرا حزب الاتحاد الاشتراكى بقيادة اليوسفى وهو زعيم سياسى قديم ظل منفيا خارج المغرب سنين طويلة بتشكيل الحكومة وظلت هذه الحكومة سنوات إلى أن حدث تغيير وزارى وأخرج حزب الاتحاد الاشتراكى من الحكم. وليس هنا مجال تقييم

هذه التجربة، ولا البحث عن أسبابها، وهل هى محاولة ماكرة من قادة النظام السياسى المغربى لتوريط المعارضة من خلال إتاحة الفرصة أمامها لكى تحكم مباشرة وإن كان ذلك فى ظل قيود أهمها السيطرة على تسمية وزراء الوزارات السياسية من قبل الملك - حتى يثبت فشل المعارضة فى حل المشكلات المتفاقمة وبالتالى نزع شرعيتها الجماهيرية، أم هى خضوع للضغوط العالمية لتحقيق الديموقراطية.

ومن ناحية أخرى لدينا نموذج النظام الملكى السعودى، والذى تمثل شرعية الأسرة المالكة فيه فى قيام الملك عبد العزيز آل سعود بتوحيد السعودية وتأسيس الدولة السعودية. والنظام السياسى السعودى يختلف فى الواقع اختلافات جذرية عن النظام السياسى المغربى بالرغم من أن كلا منهما نظامان ملكيان. وذلك يرد ببساطة إلى الاختلاف الجذرى فى التاريخ السياسى والاجتماعى والثقافى لكل من المغرب والسعودية. ذلك أنه فى المغرب - بظروف تاريخية مختلفة - تأسس منذ زمن مجتمع مدنى زاخر بالأحزاب السياسية والنقابات العمالية التى خاضت نضالا باسلا ضد الاستعمار، وأتيح للنخب السياسية والثقافية فيها أن تتأثر بشكل إيجابى بالقيم السياسية الغربية وعلى رأسها الديموقراطية من خلال الارتباط الوثيق بين هذه النخب والثقافة الفرنسية من خلال الدراسة فى فرنسا والإقامة فيها، بالإضافة إلى سيادة الثقافة الفرنسية ذاتها فى المجتمع المغربى.

أما السعودية فليس لها تاريخ فى مجال المجتمع المدنى كما هو معروف فى الوقت الراهن. فلم تعمم فيها أحزاب سياسية، ولا نقابات عمالية أو مهنية، ومن هنا فتركيز عديد من المثقفين السعوديين فى الوقت الراهن هو على أساس محاولة تأسيس مجتمع مدنى لأول مرة فى السعودية. وقد أسفرت جهودهم من خلال الحوار المقيد مع قادة النظام السياسى السعودى على نشاط مركز حكومى للحوار الوطنى يتم فيه تبادل الرأى حول القضايا الرئيسية التى تهم المواطنين السعوديين. غير أن جوهر الثقافة السياسية السعودية يقوم على أساس طاعة أولى الأمر، وهذه هى القيمة الثقافية السياسية العليا التى تعمل على ترسيخها مؤسسات وهيئات شتى، مصطنعة فى ذلك لغة دينية، لأن الإسلام كما هو مطبق هناك هو أساس الشرعية السياسية.

النموذج الملكى هو أول أنماط النظم السياسية العربية ويمكن أن يتدرج تحته

النموذج الذى يقوم على أساس أسرة مالكة يحكمها أمراء، مثل أمير الكويت وأمير البحرين الذى تحول أخيرا بناء على تعديل دستورى ليصبح ملكا، وبذلك أصبحت البحرين دولة ملكية تضاف إلى باقى النظم الملكية فى الوطن العربى.

والبحرين بالمناسبة لها مثلها فى ذلك مثل الكويت تاريخ فى مجال الممارسات الديموقراطية المقيدة يستحق الدراسة والتأمل. غير أنه بالإضافة إلى نموذج النظم الملكية لدينا نموذج يمكن أن يطلق على دولة النظم الثورية. وهى تلك النظم التى قامت فيها انقلابات عسكرية رفعت من بعد شعارات الثورة بطرق شتى وبالاستناد إلى شرعيات سياسية مختلفة. ولعل النموذج البارز هنا هو انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢، والذى قام به الضباط الأحرار بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر والذى تحول من بعد إلى ثورة، وكذلك الانقلابات العسكرية فى سوريا والعراق والتى حكم فيها حزب البعث، بالإضافة إلى الانقلاب العسكرى الذى قام به العقيد معمر القذافى فى ليبيا والذى أصبح اسمه من بعد ثورة الفاتح. هذه النظم الثورية فرضت ثقافة سياسية من نوع بالغ الخصوصية، تنوعت صورها وأشكالها، وإن كان يجمع بينها جميعا سمة بارزة واحدة، هى رفضها لمقولات الديموقراطية الغربية التى تقوم على أساس حرية التفكير وحرية التعبير وحرية النظم والتعددية الحزبية وتداول السلطة، وحاولت أن تثبت ديموقراطية من نوع جديد هى الديموقراطية الثورية التى تعنى بكل بساطة بقاء الحكام إلى الأبد!

(١٥)
إشكاليات الديموقراطية فى الوطن العربى

ليس هناك خلاف على أن موضوع التطوير الديموقراطى للنظم السياسية فى العالم العربى يتصدر قائمة المطالب الملحة المطروحة على العرب فى مختلف أقطارهم، وخصوصا بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر. وربما يمكن أن نرد اشتداد المطالب الشعبية العربية الديموقراطية إلى عام ١٩٦٧. فقد أدت هزيمة ١٩٦٧ ولا شك إلى تبلور الوعى بأن الافتقاد إلى الديموقراطية والانفراد بإصدار قرارات الحرب والسلم يكمن ليس فقط وراء الهزائم العربية ولكن- أهم من ذلك - وراء التخلف العربى بمختلف جوانبه. ويمكن القول أن الممارسات الاستبدادية للدول الوطنية العربية التى حصلت على استقلالها فى الخمسينيات، بالإضافة إلى الجمود الديموقراطى فى الأقطار العربية التقليدية التى لم تشهد من قبل أى تجربة ديموقراطية، كما أنها مازالت حتى الآن تحت تأثير شرعية التقاليد (الأسر المالكة) أو شرعية الشورى الإسلامية، تمانع فى التطوير الديموقراطى. وقد تبلور الوعى لدى النخبة والجماهير على أن الشعارات الطنانة عن الثورة والاشتراكية والوحدة لا تغنى عن الممارسة الديموقراطية الحقيقية التى يحس فى غمارها أبناء الوطن العربى على اختلاف مجتمعاتهم، أنهم مواطنون لهم حقوق وعليهم واجبات وليسوا مجرد رعايا، إذا استعدنا عنوان الكتاب الشهير للمفكر الليبرالى الإسلامى خالد محمد خالد «مواطنون لا رعايا».

سقوط الأساطير السياسية

وهكذا يمكن القول أن الحصاد المر للممارسة السياسية فى الوطن العربى فى النصف قرن الماضى أدى إلى سقوط الأساطير السياسية العربية كما سقطت من قبل عام ١٩٨٩ أساطير الشيوعية والاشتراكية بانهيار الاتحاد السوفيتى، ودول الكتلة الاشتراكية. وتتبع نشأة النظام العربى تكشف عن التأثر الشديد بالعديد من الأفكار التى سادت فى البلاد الاشتراكية، وقد ترجم هذا التأثير عن نفسه فى

تبنى سياسات محددة أدت إلى الوضع الراهن الذى نعيشه فى الوطن العربى. ونعنى على وجه التحديد سيادة النظم السلطوية، التى قضت على المجتمع المدنى بمؤسساته، وذلك باسم الثورة والاشتراكية والوحدة. لقد عشنا منذ عهد الاستقلال العربى فى أوائل الخمسينات فى ظل ثلاث أساطير سياسية:

الأسطورة الأولى: هى الثورة بغير ديمقراطية.

والأسطورة الثانية: هى الاشتراكية بغير مشاركة شعبية.

والأسطورة الثالثة: هى إمكانية تحقيق الوحدة العربية باستخدام القوة.

إن مصطلح الثورة الذى أسرفت الانقلابات العسكرية فى استخدامه، قام فى التطبيق على أساس استبعاد الجماهير الشعبية، وانفراد مجموعة صغيرة من الضباط الانقلابيين بالحكم، وتأسيس نظم سياسية سلطوية قامت على أساس القمع، ومحو التعددية السياسية، بمؤسساته الفعالة، كالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية، وإخضاعها مباشرة للسلطة السياسية، والقضاء على استقلال المؤسسات الثقافية، ومحو دولة القانون، وتأسيس الدولة البوليسية.

قامت هذه «الثورات» إذن، رافعة شعار تحديث المجتمع. وانغمست فى تطبيق سياسات تصنيعية وزراعية، كان القرار يتخذ بشأنها من قبل نخبة بيروقراطية وتكنوقراطية، لا تخضع فى ممارسة سلطاتها إلى أى نوع من أنواع الرقابة الشعبية. وبالرغم من بعض الإنجازات التى تم تحقيقها فى هذه المجالات، فيمكن القول أن مئات الملايين قد أهدرت نتيجة تبنى سياسات لم تخضع للنقاش العام، ولم يتح للجماهير فرصة محاسبة المسئولين عنها. غير أن الأهم من ذلك كله، أن التنمية كشعار رفعته هذه «الثورات» كانت تعنى تطبيق بعض السياسات فى سياق تمحى فيه تماما شخصية الأفراد، الذين تم تحويلهم ببساطة من مواطنين إلى رعايا يتقبلون من السلطة السياسية السلطوية الغاشمة المنح بين الحين والحين، ويخضعون للقهر العنيف فى جميع الأحيان.

ثم طورت بعض هذه الثورات من برامجها، وانتقلت من مرحلة «الثورة» إلى مرحلة تطبيق «الاشتراكية»، غير أنها كانت اشتراكية بغير مشاركة شعبية، وكانت هذه هى الأسطورة الثانية، التى تحطمت على صخرة الواقع.

وتأتى أخيراً الأسطورة الثالثة، والتى لم تظهر للحق بقوة إلا بعدما اندلعت

أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠، ونعنى الغزو العراقى للكويت، وهى الخاصة بضرورة تحقيق الوحدة العربية بأى وسيلة ولو باستخدام القوة العسكرية، حتى لو تم ذلك ضد إرادة الشعب المراد ضمه فى إطار الوحدة.

خلاصة تطور النظام العربى منذ بداية الخمسينيات حتى الآن، هى سيادة السلطوية السياسية، التى استبعدت الجماهير نهائيا من الساحة، والتى تخفت وراء شعارات الثورة والاشتراكية والوحدة.

غير أن النخبة السلطوية العربية أدركت فى العقود الأخيرة، ولعل ذلك الإدراك جاء نتيجة رغبتها فى تحسين صورتها أمام قادة النظام العالمى، ورغبة فى الحصول على المساعدات والقروض الاقتصادية، حاجتها إلى النزوع إلى نوع من أنواع التعددية السياسية. وهكذا شهدنا فى بعض البلاد تحولات تتجه إلى تعددية سياسية مقيدة، تكفل للنخب السياسية السلطوية أن تمسك بمقاليد الأمور، فى إطار يسمح للقوى السياسية المختلفة أن تعبر عن نفسها تعبيرا محدودا فى ظل قيود سياسية وإدارية لا حدود لها.

إذا كان هذا التطور المحدود قد حدث فى البلاد التى قامت فيها نظم سلطوية بعد الثورات التى قامت فيها، فإن هناك نظما عربية أخرى، تمارس فيها السلطوية السياسية من خلال نظم حكم تقليدية، كما هو الحال فى دول الخليج، والتى يمكن اعتبارها «مجتمعات مقفلة» لا يسمح فيها حتى للتطور الاجتماعى الذى شهدته البلاد الأخرى، أن يأخذ فرصته، وفى ظل قمع سياسى، خففت – إلى حد ما – من آثاره الثورة النفطية، والتى سمحت لهذه البلاد أن تتبنى سياسات فى التوزيع كانت كفيلة باحتواء السخط الشعبى، ورفعت مستوى المواطنين المادى، بحكم ضخامة الثروات التى انهالت عليها، من بيع النفط فى الأسواق العالمية.

خلاصة هذا كله أن المشكلة الحقيقية التى تواجه الديمقراطية العربية فى الوقت الراهن، هى سيادة وترسخ السلطوية العربية، والتى تأخذ شكل نظم ملكية أو جمهورية أو مشيخية قبلية.

الديموقراطية العربية فى مواجهة صراع المشاريع السياسية

ويمكن القول أن المناخ السياسى العربى اليوم، الذى تسوده السلطوية السياسية بكل صورها وأشكالها، يمر اليوم بمحاولات تهدف لتحدى هيمنتها

الكاملة على مجمل حركة المجتمع، فى ظل مشاريع سياسية متعددة ومتصارعة يمر كل منها بأزمة حادة نتيجة ظروف داخلية وخارجية متعددة.

فى الساحة الآن المشروع السلطوى الذى تآكلت شرعيته، وهو فى حاجة إلى تجديد كامل لاتجاهاته، وهى عملية قد لا يستطيعها، بحكم غلبة جماعات المصالح وجماعات الضغط عليه. وهو لذلك فى موقف الدفاع والتراجع، ويضطر من حين لآخر إلى تقديم تنازلات فى مجال الحريات العامة ومجال التعددية السياسية وحقوق الإنسان.

وفى مواجهته يقف المشروع الإسلامى الذى استطاع أن يجذب إليه جماهير متعددة، اندفعت إليه نتيجة خيبة أملها فى المشروع السلطوى الذى فشل فى إشباع حاجاتها الأساسية المادية والروحية، غير أن أزمته تتمثل فى عمومية شعاراته، وعجزه عن بلورة برنامج متكامل متميز عن برنامج المشروع السلطوى، بالإضافة إلى انزلاقه إلى هاوية التطرف والعنف والإرهاب، مما جعل قهر الدولة السلطوية له يبدو كما لو كان أمراً مشروعا، بالرغم من تجاوزاتها فى مجال حقوق الإنسان. ثم هناك المشروع الليبرالى الذى يطرح نفسه بديلا عن المشروع السلطوى، والذى لم يستطع حتى الآن ولأسباب شتى أن يجذب إليه عددا كافيا من الأنصار.

ولدينا المشروع الماركسى، الذى زاد من أزمته الأصلية والتى تتمثل فى أنه كان دائما مشروعا منعزلا عن الجماهير، سقوط الأنظمة الشمولية الماركسية، وتحولها إلى الرأسمالية بخطوات متعثرة ومضطربة.

وأخيرا هناك المشروع القومى الذى تتمثل أزمته فى صعود المشروع الإسلامى على حسابه، وفى تعثر العمل العربى المشترك، وفى جهوده وعجزه عن تجديد فكره، وربما فى تجاهله القديم لحيوية موضوع الديموقراطية، بحكم تركيزه الشديد على الوحدة، وبغير أن يحدد المضمون السياسى لدولة الوحدة.

أى ديموقراطية عربية نريد؟

ولابد من الاعتراف انه ليس هناك اتفاق واضح بين المثقفين العرب حول شكل ومضمون الديموقراطية العربية التى نريدها. وإذا كانت مسألة الاتفاق فى مجال الفكر السياسى والممارسة ليست واردة، وذلك إذا كانت التعددية - بحسب التعريف - تقوم على تعدد الرؤى والمواقف للحياة السياسية، إلا أن ما قصدنا

إليه هو التردد الواضح - حتى بالنسبة لكل مشروع سياسى على حدة - فى الصياغة النهائية لطروحاته، والتى تجعله بديلا صالحا للسلطوية السياسية السائدة. ولعل السبب الحقيقى فى ذلك، أن الفكر السياسى العربى يمر فى المرحلة الراهنة بعملية مراجعة ونقد ذاتى، فى الوقت نفسه الذى يجابه - فى الممارسة - الدولة السلطوية بكل ثقلها. ولو نظرنا إلى المشاريع السياسية المتصارعة الآن على الساحة العربية لوجدنا أن هذه الملاحظة تصدق عليها بلا استثناء.

ولعل أبلغ دليل على ما نقول مراجعة أعمال الندوة الرائدة التى عقدها مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان «أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى» والتى انعقدت فى قبرص فى الفترة من ٢٦ - ٣٠ نوفمبر ١٩٨٣، والتى جمعت أبرز المثقفين العرب من كافة الاتجاهات. وهذه الندوة بأبحاثها ومناقشاتها تعد علامة بارزة فى الفكر السياسى المعاصر.

وإذا حللنا بعمق أبحاثها ومناقشاتها لوجدناها تسجل حالة البلبلة الفكرية السائدة، المنبعثة من عملية المراجعة والنقد الذاتى، والحيرة الشديدة فى البحث عن طريق جديد، يشق اتجاهه من خلال اختراق غابة السلطوية الكثيفة. ولكن وفقا لأى منطلقات وعلى أى أسس؟ هذا هو السؤال المحورى الذى تعددت الإجابات عليه، وإن كانت - فى الحقيقة - مازالت إجابات قلقة، غير محددة.

ونستطيع أن نأخذ مثالا بارزا لهذه الحالة الفكرية، لو حللنا الدراسة التى قدمها المفكر العربى الماركسى المعروف سمير أمين فى الندوة بعنوان «ملاحظات حول منهج تحليل أزمة الديموقراطية فى الوطن العربى» ويقترح برنامجا للتطوير الديموقراطى.

يتكون البرنامج من سبعة بنود كما يلى، نقدمها بشكل موجز:

أ - ضرورة احترام المصالح الاجتماعية المختلفة لمجموع الفئات المشتركة فى البنيان الاجتماعى الوطنى.

ب - ضرورة ربط مشكلة الديمقراطية بالمشكلة القومية.

فالشعب العربى لا يعانى من الاستقلال الاقتصادى الداخلى والخارجى فقط، بل يعانى من الاضطهاد كشعب محروم من حقوقه القومية الكاملة بسبب سيطرة الاستعمار على النظام الرأسمالى العالمى.

ج - ضرورة ربط الديموقراطية السياسية بالديموقراطية الاجتماعية، أى ضرورة

تكملة الإصلاحات الأساسية لضمان قدر من المساواة والتضامن الاجتماعى مع مراعاة احتياجات الفاعلية فى آليات الاقتصاد فى المرحلة الراهنة.

د - ضرورة الأخذ بمبادئ الديمقراطية السياسية الكاملة أى الاعتراف دون تحفظ بحقوق حرية التنظيم السياسى والتنظيم الاجتماعى (نقابات... إلخ) وحرية الصحافة والنشر... إلخ.

هـ - الاقتناع بأن السلطة السياسية ينبغى أن تكون ناتج اختيار حر للجماهير من خلال ممارسات سياسية وصحيحة. ولا شك أن احترام هذا المبدأ الأساسى يتنافى مع التمسك بالحزب الواحد وأشباهه من الحزب زالمهيمنس. فالحكم السياسى الديمقراطى هو حكم غير أبدى ينتقل من مجموعة إلى أخرى ومن حزب أو تحالف أحزاب إلى حزب أو تحالف آخر. ومن فترة إلى فترة أخرى بحسب رغبات الشعب كما يظهر من ناتج ممارساته السياسية.

و - إعادة النظر فى نظم الحياة الاجتماعية وخاصة نظام العائلة والعلاقات بين الجنسين وإعادة النظر فى مضمون التعليم والثقافة والإعلام بما يقتضيه تطوير المجتمع وازدهار روح المبادرة على جميع المستويات.

هذه هى البنود الرئيسية لبرنامج الإصلاح الديمقراطى الذى اقترحه سمير أمين. فماذا كانت التعليقات النقدية عليه؟

أولا انتقده - وهذا متوقع - أنصار المشروع الإسلامى وخصوصا فى تركيزه على ضرورة تطبيق العلمانية.

وهكذا بدأ اليمين بالهجوم على مشروع الإصلاح الديمقراطى الذى اقترحه سمير أمين، غير أن اليسار ما لبث أن وجه إليه سهام النقد أيضاً. فقد اعتبر بعض ممثليه برنامجه المقترح غير مرتبط بمشروع مجتمعى واضح. بالإضافة إلى أنه يمثل مزيجا من الديمقراطية البرجوازية والديمقراطية الشعبية الذى يفترض أن يكون تجاوز التناقض بينهما ممكنا وسهلا.

وقد آثرت بالنسبة لبرنامج سمير أمين ـ وكنت مشاركا فى الندوة - مجموعة من القضايا الأساسية التى لم تنل حقها من البحث والدراسة وأهمها:

- المضمون الطبقى للديمقراطية التى ندعو إليها.
- تحديد الطبقة الاجتماعية أو الطبقات التى ستقود عملية التغيير فى المجتمع.
- مسألة البديل الإسلامى قبولا أو رفضا.

وقد خلصت من واقع تأمل الأبحاث والمناقشات إلى أنه يبدو أننا «نحلم بنموذج ديموقراطى شامل» يتكون من عناصر أساسية هى:

- تحقيق الحريات الأساسية للإنسان (مستقاة من النموذج الليبرالى)
- تحقيق العدالة الاجتماعية (مستقاة من النموذج الاشتراكى)
- تحقيق الأصالة الحضارية (مستقاة من النموذج الإسلامى)

تحديات التطوير الديموقراطى

وإذا كان غموض صورة الديموقراطية التى تريد الأنظمة السياسية العربية أن تدفع التطور فى اتجاهها بدرجة صغيرة أو كبيرة تمثل التحدى الأول لإشكاليات الديموقراطية فى الوطن العربى، فلاشك أن شرعية النظم السياسية العربية والتى تنحصر وفقا لنظرية ماكس فيبر عالم الاجتماع الألمانى بين شرعية التقاليد وشرعية الزعامة الملهمة وشرعية العقلانية القانونية تمثل عقبة رئيسية، فلا شك أن شرعية التقاليد التى تتمثل فى الأسر المالكة العربية هى وشرعية الزعامة الملهمة يمثلان أكبر عقبة فى سبيل التطوير الديموقراطى.

أما النموذج الديموقراطى الذى ينبغى تطبيقه وهل هو النظرية الديموقراطية الغربية أو الشورى الإسلامية فهى تمثل التحدى الثانى للتطوير الديموقراطى.

وإذا نظرنا إلى بنية بعض المجتمعات العربية كالمجتمع السعودى على سبيل المثال لوجدنا أنها بنية مغلقة بالمعنى السياسى والاجتماعى للكلمة. والسؤال هل يمكن فتح هذه البنية لرياح التجديد السياسى والانفتاح الاجتماعى؟ ومن ناحية أخرى هل يمكن للمجتمع الليبى الذى يحكمه فى الواقع نظام شمولى لا يسمح بأى تعددية أن يفتح أبوابه لرياح الديموقراطية؟

ويبقى أخيرا التحدى الأكبر وهو هل تقبل النظم السياسية العربية بالصيغة الأمريكية بفرض الديموقراطية فرضا على العالم العربى من خلال تقنين وإباحة التعددية السياسية والحزبية، وفرض سيادة القانون، والاعتراف بحقوق الأقليات، واحترام حقوق الإنسان، وإجراء انتخابات دورية نزيهة، وتداول السلطة، وحرية التفكير وحرية التعبير، أم ستقاومها على أساس أنها محاولات استعمارية لمحو الخصوصية الثقافية وكأن هذه الخصوصية تتمثل أساسا فى الاستبداد السياسى؟ أسئلة لابد أن يجيب عليها المستقبل القريب، لأن إيقاع الزمن الغربى لا يمكن له أن يتسامح مع الإيقاع البطىء للزمن العربى!

(١٦)
الديموقراطية بين التحدى الأمريكى والاستجابة العربية

الديموقراطية – بحسب التعريف – نظام سياسى لإدارة المجتمع بصورة تسمح لجميع الجماعات الاجتماعية والقوى السياسية بأن تعبر عن مطالبها المشروعة، وتعمل في سبيل تحقيقها باستخدام الوسائل السلمية التى يسمح بها الدستور والقانون. وهذه المطالب يمكن أن تندرج من أضيق المطالب الفئوية التى تخص شريحة مهنية أو اجتماعية ما لتصل إلى أوسع النظريات السياسية التى تهدف إلى صياغة المجتمع وإدارته بصورة أو بأخرى. وفى إطار الديموقراطية يسمح للخلافات السياسية والفكرية بأن تعبر عن نفسها بأكبر قدر من الحرية. وهذه الحرية تتنوع أشكالها، فلدينا حرية التعبير عن الرأى بكل الصور، ولدينا ثانيا حرية إقامة الأحزاب السياسية، ولدينا ثالثا حرية إقامة التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية بجميع أشكالها، وكل ذلك يتم فى حدود الدستور والقانون.

وتدور هذه الأيام أحاديث متعددة عن أهمية تطبيق الديموقراطية فى العالم العربى. ترد أهمية هذه الأحاديث والمطالب أنها صادرة أساسا من الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصا بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر. وتصاعدت هذه المطالب الأمريكية بعد أن ربطت الولايات المتحدة الأمريكية بين الافتقار إلى الديموقراطية فى العالم العربى وشيوع الفكر المتطرف الذى أدى فى النهاية إلى الإرهاب، سواء على المستوى المحلى أو على المستوى العالمى. وفى ضوء ذلك أعلن كولن باول وزير الخارجية الأمريكى مبادرة الشراكة الديموقراطية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالم العربى وخصص لها مبلغ تسعة وعشرين مليونا من الدولارات.

الانقطاع الديموقراطى العربى

والواقع أن إعلان المبادرة الديموقراطية الأمريكية جعل بعض الناس يظن أن الديموقراطية هى اختراع أمريكى، ويتم الترويج له بالقوة بعد أحداث الحادى

عشر من سبتمبر، بعد أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن أحد أهدافها من الغزو العسكرى للعراق هو إسقاط نظام صدام حسين الاستبدادى وإقامة نظام ديموقراطى يحل محله، ويكون نموذجا يحتذى به فى العالم العربى.

وهذه الدعاية الأمريكية - أيا كان الهدف منها - تتجاهل أن هناك تراثا ديموقراطيا عريقا فى عديد من البلاد العربية. ويشهد التاريخ على أنه كانت هناك ممارسات ديموقراطية متنوعة فى مصر والعراق وسوريا ولبنان وتونس والمغرب والسودان. غير أن بعض هذه البلاد حدث فيها انقطاع للمسيرة الديموقراطية بعد أن تآكلت شرعية نظمها السياسية. فقد تساقطت بعض النظم الملكية مثل مصر (عام ١٩٥٢) وتونس (عام ١٩٥٦) والعراق (عام ١٩٥٨) واليمن (عام ١٩٦٢). وقد أدى هذا الانقطاع إلى نشوء نظم سياسية جديدة على أنقاضها جمدت الديموقراطية باسم الثورة أو عن طريقة هيمنة الحزب السياسى الواحد. وهكذا يمكن القول أن المطالب الديموقراطية التى رفعها الشعب العربى منذ عقود عديدة تستند فى كثير من الأحيان إلى تراث ديموقراطى عربى سابق. وحين تتحدد المطالب اليوم من خلال الضغوط الشعبية، أو عن طريق المبادرة الأمريكية، فليس معنى ذلك أن العالم العربى فى مجال الممارسة الديموقراطية يبدأ من الصفر.

ولابد أن نشير منذ البداية إلى أننا نتحدث اليوم عن التطوير الديموقراطى فى العالم العربى وليس عن التطور! ذلك أن التطوير الديموقراطى مثله فى ذلك مثل التغيير الاجتماعى لابد أن يصدر عن خطة وضعت مسبقا، على عكس التطور أو التغيير الذى عادة ما يسير مع مرور الزمن بحكم تفاعل عديد من العوامل بغير خطط مسبقة. والتطوير الديموقراطى العربى يندفع هذه الأيام بتأثير التراكمات العميقة للمطالب الشعبية العربية سعيا وراء توسيع إطار المشاركة السياسية، وتحقيق الديموقراطية بكل أبعادها. ويشهد على ذلك الهبات الشعبية فى عديد من البلاد العربية، والتى عبرت بجلاء عن المأزق الديموقراطى لعديد من الأنظمة السياسية العربية. غير أن هذا التطوير أيضا يشق طريقه - وإن كان ببطء - هذه الأيام استجابة حذرة للضغوط الأمريكية.

تحديات التطوير الديموقراطى

وليس معنى ذلك أن التطوير الديموقراطى العربى مهمة سهلة ميسورة. على العكس، إنها مهمة بالغة الصعوبة، نظرا لعظم التحديات التى تواجهه.

ولعل أول هذه التحديات هو تحدى الشرعية السياسية. والشرعية - فى أبسط تعريفاتها - هى «قبول الأغلبية العظمى من المحكومين بحق الحاكم فى أن يحكم، وأن يمارس السلطة، بما فى ذلك استخدام القوة».

غير أنه ينبغى أن نلتفت منذ البداية إلى أن هناك أنماطًا متعددة من الشرعية يمكن إجمالها فى ثلاثة: شرعية التقاليد، وشرعية الزعامة الملهمة (الكاريزما)، وشرعية العقلانية القانونية.

فى مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ - على سبيل المثال - كانت الشرعية السياسية تستند إلى نمط العقلانية القانونية. فقد كان هناك الدستور الذى صدر عام ١٩٢٣ والذى بناء عليه قام النظام الديموقراطى الذى يعترف بالتعددية الحزبية ويقبل بتداول السلطة، فى إطار ملكية دستورية يملك فيها الملك وإن كان لا يحكم. ومع أنها كانت ديموقراطية منقوصة إلى حد ما نتيجه تدخل الملك والإنجليز، إلا أنها تصلح نموذجا جيدا لشرعية العقلانية القانونية. قيام انقلاب الضباط الأحرار عام ١٩٥٢ والذى تحول بالتدريج إلى ثورة بقيادة شخصية وزعامة ملهمة تمثلت فى جمال عبد الناصر أدى إلى تجميد الممارسة الديموقراطية، بعد أن انفرد الحزب السياسى الواحد بحكم البلاد، وسواء كان اسمه الاتحاد القومى أو الاتحاد الاشتراكى من بعد. ومعنى ذلك أن مصر شهدت انقطاعا ديموقراطيا لم ينته إلا بعد تولى الرئيس السادات حكم مصر وإلغائه للاتحاد الاشتراكى، وتحويل النظام السياسى ليصبح نظاما ديموقراطيا يسمح بتعددية الأحزاب فى حدود القانون. وهذا الذى يجعلنا نطلق عليه نظام الديموقراطية المقيدة. وفى تونس حدث انقلاب دستورى على النظام الملكى وأعلنت الجمهورية وهيمن الحزب الدستورى بزعامة الحبيب بورقيبة على مجمل الفضاء السياسى التونسى، وبذلك قيدت الديموقراطية أيضا، وفى العراق حدث انقلاب عام ١٩٥٨ الذى أطاح بالنظام الملكى وتوالت حكومات عسكرية وحزبية أطاحت كلها بلا استثناء بالديموقراطية التى شهدها العراق من قبل. وحدث انقلاب مشابهة فى ليبيا حين اسقط النظام الملكى عام ١٩٦٥. وبالإضافة إلى النماذج السابقة، هناك شرعية التقاليد، والتى تتمثل أساسا فى الأسر الملكية أو أسر الأمراء التى تحكم بعض البلاد العربية مثل المملكة العربية السعودية والكويت وعمان وقطر والبحرين. هنا

تستند الشرعية السياسية إلى تراث تاريخي يتمثل في استمرار حكم أسرة ما قد يمتد في الماضي إلى قرون.

في ضوء ذلك كله يمكن القول أن بعض نماذج الشرعية السياسية العربية تقف حائلا دون تطبيق النموذج الديموقراطي بالكامل، وخصوصا مبدأ تداول السلطة. هل يستطيع حزب البعث السوري - على سبيل المثال - أن يتنازل عن موقعه باعتباره الحزب المهيمن ويسمح بتعددية حزبية وقد تسقطه انتخابات حرة نزيهة ليتحول إلى المعارضة؟ وهل يمكن للنظام السياسي في المملكة العربية السعودية أن يتحول إلى ملكية دستورية، ويسمح فيها بتعدد الأحزاب السياسية، ودورية الانتخابات التي تفتح الطريق أمام تداول السلطة؟ وهل هناك إمكانية للتطوير الديموقراطي المماثل في عمان أو قطر أو البحرين أو الإمارات؟

أي نموذج ديموقراطي؟

وإذا كان تحدي الشرعية السياسية والذي يتمثل في جمودها وعدم قابلتها للتطوير الديموقراطي بسهولة نتيجة لهيمنة نظام الحزب الواحد المؤسس على هيمنة نخب سياسية حاكمة لها مصالح سياسية وطبقية تمنعها من قبول تداول السلطة، أو نتيجة لرسوخ حكم ملكي أو إماراتي تقوم من خلاله أسر الملوك والأمراء بالحكم مباشرة وشغل المناصب الكبرى في الدولة، فإن هناك تحديا أخطر هو تحدي النموذج الديموقراطي الذي ينبغي تطبيقه.

ونعرف جميعا في هذا الصدد أن هناك مناظرة فكرية كبرى دائرة في العالم العربي بين نموذج الشورى الإسلامي، ونموذج الديموقراطية الغربي. عديد من الدول العربية تتمسك بالشورى الإسلامية لأنها تتفق مع هيمنة نظام ملكي أو إماراتي معين. وبعض التيارات الإسلامية تزعم أن الشورى أفضل من الديموقراطية الغربية لأن مرجعيتها إلهية في حين أن مرجعية الديموقراطية الغربية وضعية. ومازالت المعركة دائرة بين أنصار الشورى من ناحية وأنصار الديموقراطية من ناحية ثانية.

وهناك ثالثا تحدي المجتمعات السياسية العربية المغلقة، سواء منها التي لم تمارس التعددية الحزبية إطلاقا في تاريخها كالمملكة العربية السعودية، أو تلك التي تحرم فيها التعددية على وجه الإطلاق، كما هو الحال في الجماهير الليبية والتي ترفع شعار من تحزّب خان! كيف يمكن التطوير الديموقراطي في مثل هذه الحالات؟

وإذا كانت المطالب الشعبية الديموقراطية العربية من ناحية، والضغوط الأمريكية من ناحية ثانية من شأنها أن تسرع بوتيرة التطوير، إلا أننا نشاهد إيقاعا بالغ البطء من قبل الدول العربية المختلفة فى هذا المضمار. ذلك أن الجمود الديموقراطي ومقاومة النخب السياسية الحاكمة أدت إلى التردد الشديد فى إدخال تعديلات جذرية على الممارسات الراهنة.

ومعنى ذلك أن هناك تفاوتا عميقا بين المفهوم الغربى للزمن والذى يدعو إلى تبنى النموذج الديموقراطي الغربى بسرعة ووفق خطة زمنية محددة، والمفهوم العربى للزمن الذى يؤمن بأن القضاء والقدر كفيلان بحل كل المشكلات!

من يدرى ربما تدرك النخب السياسية العربية الحاكمة مهما تعددت أنماطها ملكية أو إماراتية أو جمهورية، معتدلة أو ثورية، أن عهد الزمن العربى قد ولىّ وراح، وأننا نعيش الآن فى عصر الزمن الغربى الذى لا يؤمن بالتراضى وإنما يعتمد على سرعة البرق!

شعار هذا الزمن تتغيرون بسرعة بإرادتكم، أو نغيركم بالرغم منكم! هذا هو التحدى فكيف تكون الاستجابة!

القسم الخامس

أبعاد
التغير العالمى الشامل

(١)
الأبعاد الثقافية للتغير العالمى الشامل !

لم يعد تطبيق الديموقراطية باعتبارها نظاما سياسيا يكفل لجماهير الشعب المشاركة فى العملية السياسية بكل أبعادها والرقابة على عملية صنع القرار فى المجالات المختلفة، مجرد شأن داخلى للنظم السياسية إن شاءت طبقتها وإن لم تشأ امتنعت عن إعمالها، بحكم شمولية أو سلطوية النظم وتراثها الراسخ فى الاستبداد.

وذلك لأننا نعيش فى عصر التغير العالمى الشامل global change، والذى شمل كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ومن بين المظاهر البارزة لهذا التغير الشامل بروز ما يطلق عليه «المجتمع العالمى» والذى يتشكل من قوى متعددة، أبرزها السياسات التى تتبعها الدول الكبرى وكذلك الأمم المتحدة فى مجال الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، وتخلق شبكة واسعة من المنظمات غير الحكومية أصبحت تكون ما يطلق عليه «المجتمع المدنى العالمى»، بالإضافة إلى بروز مزاج عالمى بين شعوب العالم المختلفة ينزع إلى الديموقراطية ويشجع التعددية فى صورها الإيجابية ويحترم حقوق الإنسان.

ومن هنا اتخذت الموجة الثالثة للديموقراطية اتجاهات جديدة، وحظيت بدعم قوى متعددة، جعلت الدول التسلطية التى تقاوم الديموقراطية تحت الرقابة المباشرة للمجتمع العالمى بكل مفرداته التى ألمحنا إليها. بحيث يمكن القول أن شرعية أى نظام سياسى فى الحقبة الراهنة تقوم على أساس مدى تطبيقه للديموقراطية وقبوله للتعددية واحترامه لحقوق الإنسان. وعلى ذلك أصبح هناك اتجاه لم يقنن بعد، يميل إلى أن المجتمع العالمى من حقه أن يتدخل لتعديل مسار بعض النظم السياسية، وسواء كان هذا التدخل إنسانيا كما حدث فى الصومال حيث احتدمت الحرب الأهلية بين الفصائل المتناحرة مما مثل تهديدا حالا للشعب الصومالى نفسه، أو تدخلا سياسيا كما حدث فى العراق، وإن كانت هذه الحالة بالذات مشكوكا فى شرعيتها الدولية، لأنها لم تكن سوى تدخل استعمارى صرف من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، اتخذت حجة امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل ذريعة لغزوه ونهب ثرواته والتمركز العسكرى فيه، للسيطرة المباشرة على الوطن العربى، ضمانا لتدفق النفط من ناحية، وللحفاظ على أمن إسرائيل من ناحية أخرى.

والتغير العالمى الشامل global change بدأت موجاته تتصاعد منذ سقوط الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٩، والذى أدى إلى انهيار النظام الثنائى القطبية وتحول النظام الدولى إلى نظام أحادى القطبية، تهيمن فيه الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القطب الأوحد على المسرح العالمى، بحكم قوتها العسكرية الفائقة وإمكانياتها الاقتصادية الجبارة، ومبادراتها التكنولوجية.

وقد حاول بعض الباحثين تحديد السمات الأساسية للتغير العالمى الشامل، وإيجازها فى عدد من الموضوعات الرئيسية.

الموضوع الأول يتعلق بسرعة التغير. وهذه السرعة تتعلق فى المقام الأول بالإيقاع الفائق السرعة فى مجال التطوير التكنولوجى. ويشهد على ذلك ما شهدته صناعة الحاسبات من تطور وما يلحق بشبكة الإنترنت من مستحدثات يصعب حتى على المتخصصين ملاحقتها.

ولا تقف سرعة التغير عند حدود المجال التكنولوجى، ولكنها تتعلق أيضا بكل مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة. ولننظر إلى السرعة الخارقة التى تحولت بها النظم الشمولية فى دول أوروبا الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوفيتى إلى نظم ديموقراطية. وكذلك التحول السريع من اقتصاديات التخطيط إلى اقتصاديات حرية السوق. ونفس الاتجاه فى مجال تحول أذواق الجماهير واندفاعها إلى تبنى قيم وسلوكيات المجتمع الاستهلاكى، مما يعكس تغيرات سريعة فى منظومة القيم الاجتماعية والثقافية.

أما السمة الثانية للتغير العالمى الشامل فهى توزع القوة. وإذا كنا نعيش فى عصر القوة المعولمة – إن صح التعبير – فهذا لا يمنع أننا نعيش فى نفس الوقت عصر السياسة التى جرى تفتيتها. ذلك أن الدولة القومية أجبرت– نتيجة تطورات متنوعة ومتعددة – على أن تقاسمها القوة والنفوذ منظمات دولية أبرزها الشركات المتعدية الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية التى تمثل كما قلنا المجتمع المدنى العالمى.

والسمة الثالثة للتغير العالمى الشامل هو الاعتماد المتبادل بين الشعوب. وإذا كان توزع القوة يمثل انهيارا فى المكانة التى كانت تحتكرها الدولة القومية، فإن الاعتماد المتبادل يعد اختراقا لجبهة الانعزال بين الأمم.

وهذا الاعتماد المتبادل بين الشعوب يتخذ صورا شتى فى مجال الحفاظ على الأمن العالمى وحل الصراعات بالطرق السلمية والمساعدات الاقتصادية فى مجال التنمية، وتشجيع حوار الثقافات فى مواجهة دعاوى صراع الحضارات. وهناك طرق متعددة أدت إلى زيادة الاعتماد بين الشعوب وأهمها على الإطلاق ثلاثة:

أولاً: زيادة الطابع العابر للأمم للمشكلات التى تواجه الإنسانية. وهى التى أطلقنا عليها من قبل فى دراساتنا المنشورة «عولمة المشكلات الإنسانية».

وثانيا: بروز شبكات عابرة للقوميات تتعلق بالتعاون بين الشعوب. وربما كانت بعض المنظمات غير الحكومية الشهيرة مثل «أطباء بلا حدود» وغيرها نموذجا مثاليا على تبلور وعى إنسانى كونى يدفع تجاه تكوين منظمات تمارس جهودا دولية مشتركة.

وثالثًا: غياب المسافات بين السياسة الخارجية والسياسات الداخلية. ومعنى ذلك أن بعض قرارات السياسة الخارجية لدولة ما قد تؤثر تأثيراً عميقا على السياسات الداخلية لدول متعددة، والعكس صحيح. بمعنى أن قراراً يخص السياسة الداخلية لدولة ما وخصوصًا إذا ما كانت دولة عظمى، قد يؤثر بالتالى على السياسات الخارجية لدول متعددة.

***

وقد تكون كل حقائق التغير العالمى الشامل وتأثيراتها البالغة على المجتمعات الإنسانية المعاصرة، هى الكامنة وراء الجهد المشترك لنادى روما ومنتدى الفكر العربى فى عمان على عقد ندوة مشتركة موضوعها «البحث عن أرضية مشتركة للسلم والتنمية» والتى انعقدت فى عمان فى الفترة من ٨ أكتوبر حتى ١٠ أكتوبر ٢٠٠٣. وقد تلقيت الدعوة لحضور هذه الندوة الهامة من الأمير الحسن بن طلال رئيس نادى روما ورئيس منتدى الفكر العربى.

ومن المعروف أن نادى روما من أبرز مراكز الأبحاث المتخصصة فى استراتيجيات التنمية، وقد نال شهرة عالمية عقب أن أصدر منذ سنوات طويلة تقريرًا مشهورًا بعنوان «حدود النمو» والذى تنبأ فيه أن الإنسانية ستشهد أزمة كبرى بحكم الفجوة الدائمة الاتساع بين السكان والموارد. وقد عكست هذه النبوءة نظرة تشاؤمية لمستقبل العالم، حاول أن يفندها مركز أبحاث تقدمى فى أمريكا اللاتينية، وصاغ ما أطلق عليه «نموذج باروليتشى» والذى قرر فيه أن العيب يكمن أساسا فى النظام الرأسمالى العالمى وطريقته فى تراكم الثروة وتكديس الفائض. ومن هنا فالحل يكمن فى إعادة صياغة المعادلة الحاكمة للرأسمالية بما يضمن عدالة التوزيع بين الشعوب. وقد تعددت منذ هذا الحين التقارير التى يصدرها نادى روما والتى أصبحت ذات ثقل فكرى عميق فى مختلف دوائر صنع القرار فى العالم.

ولا شك أن اختيار الأمير الحسن بن طلال منذ فترة قصيرة لرئاسة نادى روما إنما يعد اعترافا بالملكات الفكرية الخلاقة للأمير الذى قاد فى الأردن لمدة تزيد على خمسة وعشرين عاما عملية التنمية الأردنية وفق فكر اقتصادى عميق، ليس ذلك فقط ولكن إسهامات الأمير فى مختلف الدوائر العالمية فى مجالات القانون الدولى الإنسانى وغيره من المجالات، كانت هى المبرر لاختياره لقيادة نادى روما فى هذه

المرحلة الحرجة فى تاريخ الإنسانية. أما منتدى الفكر العربى الذى أسسه الأمير الحسن مع نخبة من المثقفين العرب فقد كان مبادرة فكرية جسورة لطرح ومناقشة مختلف مشكلات المجتمع العربى، وإقامة حوارات حضارية مع مختلف الثقافات.

وقد شرفت أن أكون أمينا عاما للمنتدى عامى ١٩٩١، ١٩٩٢، وأتيح لى بهذه الصفة أن أخطط وأنفذ حوارات حضارية متعددة أهمها الحوار العربى اليابانى الأول فى طوكيو والثانى فى عمان، والحوار العربى السوفيتى وعديد من الحوارات الأخرى.

دعيت إذن لهذا المؤتمر الهام لإلقاء محاضرة بالإنجليزية عن «الأبعاد الثقافية للتغير». وحين تلقيت الدعوة أحسست بصعوبة المهمة، لا لشىء إلا لكون أن هذا الموضوع بالذات حظى فى السنوات الأخيرة ببحوث نظرية وتطبيقية شتى. وقد التفت إلى أهمية التحليل الثقافى منذ وقت مبكر حين أصدرت كتابى «الوعى التاريخى والثورة الكونية» عام ١٩٩٥ والذى تضمن أبحاثى عن أهمية هذا المنهج فى فهم العالم منذ عام ١٩٩٠ تاريخ انتقالى إلى عمان، وبداية مشروعى العلمى الجديد والذى كان عنوانه «كيف نفهم العالم»، وفيه فطنت إلى أهمية ممارسة التحليل الثقافى بعد أن فشلت المناهج التقليدية فى علم السياسة والعلاقات الدولية والاقتصاد والاجتماع فى مجال فهم العالم المتغير، وتشخيص مشكلاته وصياغة السيناريوهات المستقبلية.

وقد آثرت أن أبدأ محاضرتى بشكل موجز بالإشارة إلى أهمية إنجازات منهج التحليل الثقافى وخصوصا فيما نشرته اليونسكو من كتب هامة فى هذا المجال وأبرزها كتابان هما: «البعد الثقافى للتنمية» والذى صدر فى باريس عام ١٩٩٥، و«الأبعاد الثقافية للتغير العالمى الشامل» الذى صدر عن اليونسكو ١٩٩٦ وحرره لورد آريزب، والذى يميز فيه تمييزًا لافتًا للنظر بين المتغيرات الثقافية بطيئة التغير وتلك التى تتسم بكونها سريعة التغير. وقد نعود من بعد للتفصيل فى هذه النظرية الهامة، لأنها يمكن أن تقودنا لوعى أعمق بعملية التغيير الثقافى واسع المدى الذى يحدث فى العالم، والتى رصدها بدقة منهجية بالغة عالم الاجتماع الأمريكى انجلهارث والذى قام ببحث شهير عن القيم الاجتماعية فى العالم.

وأيا ما كان الأمر، فقد آثرت أن أركز على أربعة مؤشرات للتغيير العالمى الشامل وهى: الانتقال من النظام الثنائى القطبية إلى النظام الأحادى القطبية، والعبور من نمط المجتمع الصناعى إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمى، وبروز عملية تاريخية كبرى هى العولمة بكل تجلياتها، وتحليل أحداث ١١ سبتمبر.

وقد تتاح لنا فرصة قادمة لكى نتحدث بشىء من التفصيل عن كل عملية من هذه العمليات الكبرى التى أنتجت ظاهرة التغير العالمى الشامل.

(٢)

من الثورة الصناعية إلى الثورة المعلوماتية !

إذا كنا انطلقنا فى مجال دراسة المجتمع العالمى الراهن من مقولة أساسية مفادها أننا نمر بمرحلة تغير كونى شامل، فقد كان علينا أن نحدد مفردات هذا التغير ومؤشراته الكمية والكيفية. وقد سبق أن أشرنا فى مقالنا الماضى إلى أننا – فى محاضرتنا التى ألقيناها فى ندوة نادى روما ومنتدى الفكر العربى فى عمان – حددنا أربع علامات كبرى للتغير. الأولى التغير الحضارى الواسع المدى والمتعدد الأبعاد من نموذج المجتمع الصناعى إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمى، والذى يتحول – ببطء وإن كان بثبات – إلى مجتمع المعرفة. والعلامة الثانية التغير الجذرى الذى لحق ببنية النظام الدولى عام ١٩٨٩ حين سقط الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية، والانتقال من النظام الثنائى القطبية إلى النظام الأحادى القطبية، والذى تبسط فيه الولايات المتحدة الأمريكية رواقها على مجمل الفضاء العالمى بحكم قوتها العسكرية الفائقة ووزنها الاقتصادى ومبادراتها التكنولوجية. والعلامة الثالثة والبالغة الأهمية ظهور وبروز وتأثير عملية تاريخية كبرى هى العولمة، بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية. والعلامة الرابعة والأخيرة انفجار حدث عالمى غير مسبوق هو الأحداث الإرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، والتى مثلت تحولا كيفيا خطيرا فى مسار الإرهاب العالمى من ناحية، وأبرزت هشاشة مفاهيم الأمن القومى التقليدية فى عصر العولمة من ناحية أخرى.

من الصناعة إلى المعلوماتية

ويمكن القول بأن التغير الأول ونعنى من الثورة الصناعية التى أنتجت المجتمع الصناعى إلى الثورة المعلوماتية التى أنتجت مجتمع المعلومات العالمى، يعد من أعمق التغيرات فى تاريخ الإنسانية.

صحيح أن الإنسانية شهدت من قبل تغيرات ثورية فى مسار التطور الحضارى

للإنسان، وكان أبرزها الانتقال من مجتمعات الصيد إلى مجتمعات الزراعة. ولا شك أن تأسيس المجتمعات الزراعية أدى إلى نقلة حضارية كبرى للمجتمعات الإنسانية استمرت آثارها حتى الآن. وكانت النقلة الحاسمة الثانية الانتقال من المجتمعات الزراعية إلى المجتمعات الصناعية.

ولا نبالغ لو قلنا أن الانتقال إلى نموذج المجتمع الصناعى هو الذى أعطى للمجتمع الإنسانى طابعه الحديث. فقد تمت إعادة صياغة كاملة للبناء الاجتماعى للمجتمعات التى دخلتها الصناعة مبكرا، مثل إنجلترا أو غيرها من الدول الأوروبية. وأدى ذلك إلى تثوير أنظمتها السياسية، وبروز الديموقراطية كنظام سياسى يتلاءم مع المجتمع الصناعى، وظهور طبقة اجتماعية جديدة غير مسبوقة فى التاريخ الإنسانى هى الطبقة العمالية، وتشكيل المجتمع الحديث الذى يقود الصناعة فيه الرأسماليون والصناعيون، والذين دخلوا عبر الزمن فى معركة اجتماعية وسياسية كبرى مع طبقة العمال، دارت رحاها حول الاستغلال وفائض القيمة وظروف العمل والتأمينات الاجتماعية. وكل هذه الموضوعات كانت مثار مناظرات إيديولوجية كبرى بين الماركسية التى ركزت على مقولة الصراع الطبقى كمفتاح لفهم طبيعة النظام الرأسمالى، والرأسمالية التى حاولت تحييد مخاطر الصراع الطبقى من خلال مشروع إصلاحى سعى إلى تحسين ظروف العمل والارتقاء بأحوال العمال من خلال سن مجموعة مترابطة من التشريعات التى تحدد أجور العمال، وتعمل على زيادتها كل فترة، والتأمينات الاجتماعية والصحية. وكان بسمارك فى ألمانيا هو الرائد الحقيقى للتأمينات الاجتماعية للعمال، والتى أراد منها تحييد الآثار السلبية للصراع الطبقى. وقد لهثت الدول الأوروبية وراء هذا النموذج الألمانى، وبعضها لم يستطع تقليد هذه التشريعات إلا بعد أربعين سنة من سنها فى ألمانيا.

وأصبح نموذج المجتمع الصناعى هو النموذج الحضارى الأمثل الذى حاولت عديد من البلاد النامية التى تحررت من ربقة الاستعمار أن تحتذيه. وأصبح خطاب التصنيع بكل أبعاده هو الخطاب السائد، بل لقد كان فى الخمسينيات والستينيات هو أساس وجوهر عملية التنمية المخططة فى كل أرجاء العالم الثالث.

المجتمع ما بعد الصناعى

غير أن المجتمع الصناعى وصل – لأسباب شتى – إلى منتهاه منذ أكثر من

أربعة عقود. بمعنى أن مرحلة الصناعة استنفذت أغراضها ووصلت إلى حدودها القصوى، وأدت الاختراعات الحديثة والتكنولوجيات المستحدثة إلى التبشير بقدوم نموذج جديد من المجتمع الإنساني، حار في تسميته علماء الاجتماع. ولذلك مما له دلالة أن أحد المراجع الكلاسيكية وهو الكتاب الذى ألفه «دانيل بل» أستاذ علم الاجتماع فى جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية كان عنوانه «المجتمع ما بعد الصناعى». وقد حاول «دانيل بل» ببصيرة ثاقبة وبنظرة مستقبلية خلاقة أن يرسم معالم المجتمع الجديد القادم، غير أنه لم يستطع أن يعطى له اسما محددا؛ لأن الملامح كانت غائمة حين كتب كتابه، ووجه المجتمع المستقبلى لم يكن واضحا الوضوح الكافى. الآن نعرف أن المجتمع ما بعد الصناعى ليس سوى مجتمع المعلومات العالمى الذى أصبحنا منذ عقدين تقريبا نعيش فى ظله، والذى هو فى الواقع ربيب الثورة المعلوماتية.

والثورة المعلوماتية التى أصبحت شبكة الإنترنت رمزها البارز مازالت فى بداياتها، وإن كانت قد كشفت بالفعل عن عديد من تجلياتها فى مجالات السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا والاجتماع والثقافة. ومع أننا مازلنا فى بدايات التعامل مع هذه الثورة التى ستغير من وجوه الحياة الإنسانية بشكل جذرى، إلا أن مؤسسات البحث الأمريكية لم تتوان عن دراسة الآفاق المستقبلية لهذه الثورة المعلوماتية وخصوصا فى العشرين عاما القادمة. وهذه المؤسسات تقدم لنا فى الواقع درسا بليغا فى الدور الذى يمكن أن يلعبه البحث العلمى فى استشراف المستقبل، بناء على المعطيات الكمية والكيفية المتعددة الموجودة تحت بصر الباحثين فى الفروع المختلفة، ليس ذلك فقط ولكن بفضل توافر الخيال السوسيولوجى الذى يسمح للباحث بالاستناد إلى ملكاته الخلاقة أن يرسم صورة المستقبل.

المسار المستقبلى للثورة المعلوماتية

وفى هذا المجال لفت نظرى أن مؤسسة «راند» الأمريكية التى تمثل العقل الاستراتيجى الأمريكى قد نظمت فى واشنطن فى نوفمبر عام ١٩٩٩ مؤتمرا حاشدًا ضم بين جنباته أبرز المفكرين الأمريكيين فى مجالات السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا والاجتماع والثقافة؛ لصياغة المسارات المستقبلية الممكنة للثورة المعلوماتية. وقد ركزت الندوة على ثلاثة أبعاد رئيسية قبل أن

ترسم صورة المستقبل. البعد الأول هو المتعلق بالجوانب السياسية الحكومية للثورة المعلوماتية.

وقد دار البحث فى هذا الموضوع حول التغيرات الممكنة فى دور الدولة القومية كنتيجة من نتائج الثورة المعلوماتية. وهذه التغيرات رأت الندوة أنها ستحدث نتيجة لسببين رئيسيين. السبب الأول أن الآليات التقليدية للحكم (مثلا فرض الضرائب، والتنظيمات الإدارية، ومنح التراخيص) أصبحت تمثل مشكلة بشكل متزايد؛ لأن الثورة المعلوماتية أصبحت تتيح للناس الفعل والتصرف بطريقة لا يمكن أن تتحكم فيها الحكومات الوطنية.

والسبب الثانى أن توزيع القوة السياسية يتغير، لأن هناك أطرافا غير الدول القومية عظمت من إمكانياتها الثورة المعلوماتية، فى مجالات الأعمال والمجالات الاجتماعية والسياسية، وذلك فى الآفاق تحت القومية (مثل الجماعات الأهلية) والآفاق العابرة للقومية والآفاق الفوق قومية. ولابد للحكومات أن تجد وسائل للتعامل مع هذه التغيرات وفى مواجهة هؤلاء الفاعلين actors الجدد.

أما البعد الثانى فهو بُعد الأعمال والبعد المالى للثورة المعلوماتية. وقد ركزت الندوة على جانبين، الأول منهما التجارة الإلكترونية، والثانى يتعلق بالنماذج الجديدة للتنظيمات الداخلية لمشروعات الأعمال وتفاعلاتها الخارجية مع العملاء والموردين والمنافسين.

والبعد الثالث للثورة المعلوماتية هو البعد الاجتماعى الثقافى. وقد ركزت الندوة فى هذا المجال على الدول النامية وليس على الدول المتقدمة وأبرزت وجهات نظر متعارضة.

وجهة النظر الأولى تذهب إلى أن الثورة المعلوماتية ستؤدى إلى اضطرابات واسعة المدى وضروب من عدم الاستقرار السياسى فى الدول النامية، وذلك على أساس أن إدخال التكنولوجيا الحديثة فى هذه المجتمعات من شأنه أن يفرز فروقا اجتماعية واسعة بين الطبقات. والسبب فى ذلك أنه ستنشأ فئات اجتماعية متعلمة تعليما متميزا وقادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة فى مواجهة فئات اجتماعية غير متعلمة وعاجزة بالتالى عن التعامل مع التقدم التكنولوجى والتمتع بثماره مثل الفئة الأولى.

وعلى هذا - يذهب هذا الرأى - إلى أن الثورة المعلوماتية يمكن أن تؤثر على الاستقرار السياسى للحكومات فى البلاد النامية، بالإضافة إلى أنها قد تؤدى إلى مساعدة الحركات العابرة للقومية، وتخلق بالتالى مصادر جديدة للسلطة، وتوسع من الفجوات الاجتماعية والسياسية. وإذا استمرت التطورات التى نشهدها الآن، فقد تساعد الثورة المعلوماتية على نشوء حركات سياسية معارضة تستخدم الثورة المعلوماتية وتمارس سياسة احتجاجية تولد مشاعر عداء ضد النخب السياسية من ناحية، وتخلق من ناحية أخرى حالة من حالات الاغتراب بين الجماهير.

غير أن وجهة النظر الثانية ترى أن النظرة الأولى متشائمة؛ لأن الواقع ليس بهذا السوء الذى تصوره. وذلك أن الصورة التى رسمتها هذه النظرة قد تقصر على بعض مناطق الشرق الأوسط وشمال أمريكا، غير أنه لا يمكن تعميمها على كل العالم النامى ومع ذلك فأنصار كل وجهة نظر اتفقوا على أن التنبؤ بالأبعاد الاجتماعية والثقافية للثورة المعلوماتية مسألة بالغة الصعوبة.

وقد يتاح لنا فى فرصة قادمة أن نفصل فى مكونات كل بُعد من هذه الأبعاد الهامة قبل أن نركز على صورة المستقبل التى رسمها المفكرون المشاركون فى هذه الندوة الهامة.

إن هذه الندوة وأمثالها تثبت بما لا يدع مجالا للشك أن التجدد المعرفى والفكر المستقبلى والخيال المبدع هى مفاتيح التقدم فى الألفية الثالثة.

(٣)

النتائج الاجتماعية والتنظيمية للثورة المعلوماتية!

يلفت النظر فى الندوة الهامة التى نظمتها مؤسسة راند عن «مستقبل الثورة المعلوماتية» فى عام ١٩٩٩ والتى أشرنا إليها فى المقال الماضى، طريقة تنظيمها. ذلك أنها قامت على أساس دعوة أحد الخبراء الثقات لكى يتحدث ويعالج أحد الجوانب البارزة للثورة المعلوماتية ثم يفتح الباب بعد ذلك للنقاش. ولكل جلسة مقرر يقوم – فى الأعمال المنشورة للندوة – بمهمة تلخيص ما قاله الخبير، وإيجاز المناقشات الرئيسية التى تبعت المحاضرة.

والمتحدث الرئيسى فى موضوع النتائج الاجتماعية والتنظيمية للثورة المعلوماتية كان هو فرانسيس فوكوياما، الذى أثار ضجة عالمية وجدلا نظريا محتدماً حول كتابه الشهير «نهاية التاريخ»، والذى تنبأ فيه – بعد سقوط الشيوعية الرسمية وانهيار الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الاشتراكية – أن الليبرالية ستكون هى المذهب السياسى السائد لكل الأنظمة السياسية فى العقود القادمة، كما أن الرأسمالية بعد انتصارها النهائى فى المباراة الإيديولوجية الكبرى التى دارت طوال القرن العشرين بينها وبين الماركسية، ستصبح هى بدون أدنى شك المذهب الاقتصادى العالمى.

ومما هو جدير بلفت النظر أن فوكوياما لم يقنع بكتابه الشهير الذى يدخل فى صميم فلسفة التاريخ، ولكنه فى كتابه الثانى وعنوانه «الثقة»، يدخل فى صميم علم الاجتماع الاقتصادى. ذلك أنه أقام فيه مقارنات تستحق التأمل بين الاقتصاديات التى تقوم على الثقة، وتلك التى تنخفض فيها معدلات الثقة، معتبراً أن التركيز على الثقة فى التفاعلات الاقتصادية سيكون أحد مفاتيح التقدم فى القرن الحادى والعشرين. وقد ظهرت لهذا الكتاب الهام الذى لم يلتفت الكثيرون لصدوره ترجمة عربية ممتازة.

(١)

والآن ما هى الأفكار الأساسية التى ركز عليها فوكوياما فى تحليله للنتائج الاجتماعية والتنظيمية للثورة المعلوماتية؟

فى بداية حديثه ركز فوكوياما على الحقيقة التى مؤداها أن ما يطلق عليه الثورة المعلوماتية هو ظاهرة بدأت فى المجتمعات الصناعية منذ ثلاثة عقود على الأقل. وذكر أنه لوحظ هبوط معدلات السكان المشتغلين بالصناعة، فى نفس الوقت الذى ارتفع فيه «المكون المعلوماتى» فى الناتج الاقتصادى الإجمالى.

وكنتيجة لارتفاع معدلات هذا المكون المعلوماتى فإن عوائد التعليم تزايدت، خالقة بذلك فجوات فى الدخل والمكانة الاجتماعية بين العمال المتعلمين وغيرهم من غير المتعلمين. وفى ضوء بروز فوائد التعليم، فإن المستوى العام للتعليم فى أغلب البلاد الصناعية ارتفع إلى مستويات غير مسبوقة. وهذا الارتفاع فى مستوى التعليم قد يخلق فى حد ذاته تفاعلات اجتماعية وسياسية. وفى نفس الوقت مادام العمل أصبح ذهنيا أكثر منه يدويا، فإن فرصا جديدة ستنشأ أمام النساء.

غير أنه مما له أهمية كبرى الإشارة التى أوردها فوكوياما من أن عصر المعلومات قد سمح بحدوث تغيرات كبرى فى مجال الأبنية التنظيمية. فلم تعد هناك حاجة اليوم إلى وجود أنساق تنظيمية تقوم على المركزية والتدرجية، فى الشركات والهيئات الحكومية وفى المؤسسات الأخرى. ذلك أنه حين كانت الاتصالات بطيئة ومكلفة فإن الأنساق العمودية كانت تقوم بدورها بكفاءة، لأنها قللت من التدفق الضرورى للمعلومات. أما الآن فإن الاتصالات أصبحت سهلة وغير مكلفة، مما أدى إلى ظهور أنساق جديدة تتسم بسيادة نمط الاتصالات الأفقية. بالإضافة إلى أن الأنساق التدرجية القديمة كانت لها طريقتها فى إبطاء وتشويه التدفقات المعلوماتية. وقد أدى التبادل المباشر للمعلومات من خلال أنساق منبسطة وشبكية بفضل تكنولوجيا المعلومات اليوم، إلى زيادة معدلات الكفاءة فى المنظمات التى تنجح فى إقامة هذه الأنساق الجديدة .

والواقع أن فوكوياما فى هذه النقطة بالذات يشير إلى أهم ملمح من ملامح ما يطلق عليه «مجتمع المعلومات العالمى» الذى تجاوز نموذج المجتمع الصناعى. وهو ما يمكن أن نطلق عليه «المجتمع الشبكى» Network society ومما هو

جدير بالذكر أن مجتمع المعلومات العالمى حظى - باعتباره نموذجا جديدا لتنظيم المجتمع الإنسانى - بدراسة متعمقة وشاملة وغير مسبوقة لعالم الاجتماع الأمريكى الأسبانى الأصل «كاستلز» الذى ألف مرجعا نادرا بعنوان «عصر المعلومات» فى ثلاثة أجزاء. الجزء الأول عنوانه «المجتمع الشبكى» وفيه يتعمق فى دراسة هذا التحول الجذرى من التنظيم العمودى إلى التنظيم الأفقى، مركزا على «الشبكات» التى تقوم بالعمل بطريقة مستحدثة تماما ومغايرة للمجتمع الصناعى، و فى الجزء الثانى يتحدث عن «البحث عن الهوية» أما الجزء الثالث والأخير فعنوانه «نهاية الألفية».

وهذا الكتاب بشهادة المفكرين الثقات هو أول وأشمل نظرية عامة تفسر قيام مجتمع المعلومات العالمى، وتتنبأ فى نفس الوقت بمستقبله. وأتمنى أن يجد هذا المرجع الهام طريقه إلى الترجمة العربية، لأن من شان ذلك رفع وعى المثقفين العرب فيما يتعلق بطبيعة ومسار الثورة المعلوماتية.

ثم ينتقل فوكوياما إلى نقطة أخرى تمثل فى ذاتها تساؤلا هاما:

هل أدت الثورة المعلوماتية إلى إضعاف الاتصالات الاجتماعية فى الولايات المتحدة وفى غيرها من الدول الصناعية؟

وهو ينفى ذلك مقررا أن ما تغير ليس هو عدد أو قوة الاتصالات الاجتماعية ولكن اتساع نطاقها. ذلك لأن الثورة المعلوماتية قد سمحت للأفراد بإقامة صلات اجتماعية مع من يماثلونهم فى التفكير، والذين ليسوا أعضاء فى مجتمعاتهم المحلية.

ذلك لأن هذه الثورة جعلتهم فى الواقع يتجاوزون حدود الجغرافيا. فأى منا أصبحت لديه الآن هوايات متعددة نتيجة مختلف أنماط «المجتمعات» التى يتفاعل معها.

وعلى سبيل المثال يستطيع الفرد أن ينضم من خلال شبكة الإنترنت إلى جمعية مهتمة بحقوق الإنسان، ويندرج فى إطار قيم هذه الحركة التى أصبحت من ملامح القرن الحادى والعشرين. ويشهد على ذلك بروز جمعيات تطوعية عالمية تراقب وتقيم مدى احترام الدول المختلفة للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وبعض هذه الجمعيات مثل «منظمة العفو الدولية» أصبح لها نفوذ معنوى كبير، ولتقاريرها السنوية صدى بالغ الأهمية، لأنها يمكن أن تحرج الحكومات التى لا

تراعى حقوق الإنسان، وتضعها تحت مجهر الرأى العام العالمى، الذى أصبح قوة مؤثرة فى بداية الألفية الثالثة بفضل الثورة المعلوماتية.

وفى نفس الوقت الذى قد يندرج فيه الفرد فى إطار حركة الدفاع عن حقوق الإنسان، قد ينضم أيضا إلى الجماعات والمؤسسات المضادة للعولمة، تلك التى يطلق عليها الآن «ضد ديفوس» وديفوس هو المنتدى السنوى الشهير لأقطاب العولمة فى العالم من رجال الأعمال والمثقفين والسياسيين والإعلاميين. وهكذا بفضل الثورة المعلوماتية فإن الفرد – كما يقرر فوكوياما – يمكن أن تتعدد هوياته، وفى ذلك ـ فى تقديرنا ـ إثراء للشخصية الإنسانية، وخروج بالفرد من الإطار الجغرافى الضيق لبلده، إلى الآفاق الإنسانية الرحبة.

فى ضوء كل هذه التطورات يطرح سؤال هام: هل سهولة الاتصال المتاحة أمام الأفراد تسمح لكل منهم أن يحصل على المعلومات التى تتفق مع احتياجاته أم أن من شأنها أن تخلق مجتمعا يتسم بالتفتت، ولا ينضوى تحت نسق مشترك من القيم الاجتماعية؟

ليس هناك إجابة قاطعة، وقد يكون كلا الاحتمالين قائما، وذلك ما سيكشف عنه المستقبل.

(٢)

وإذا انتقلنا الآن إلى المجال السياسى فيمكن القول أن الثورة المعلوماتية يبدو أنها ستساعد على نشر موجات الديموقراطية. وقد تؤدى إلى زيادة معدلات التدريج الاجتماعى، بمعنى ظهور فئات اجتماعية متميزة، وخصوصا هؤلاء الذين يتقنون التعامل مع أدوات الاتصال الحديثة، على حساب الفئات الأخرى التى ليست لها هذه القدرة.

ومن الظواهر اللافتة للنظر أن سهولة الاتصالات قد أدت إلى زيادة فاعلية المنظمات غير الحكومية. غير أن هناك مشكلة جديدة ظهرت بهذا الصدد، وهى كيف يمكن محاسبة هذه المنظمات على أفعالها؟

ومن ناحية أخرى كان من بين نتائج الثورة المعلوماتية إضعاف الأحزاب السياسية التقليدية. وربما يعبر عن ذلك التطور ما يمكن تسميته ممارسة «السياسة من خلال وسائل الإعلام»، والتى أصبحت لها فاعلية كبرى فى مجال تشكيل اتجاهات الرأى العام.

ونأتى بعد ذلك إلى نتيجة من أهم نتائج الثورة المعلوماتية وهو تأثيرها الكبير على اتساع نطاق ظاهرة العولمة والتى هى أبرز ظواهر عصرنا. وبالرغم من أن فوكوياما يقرر فى هذا الصدد أنه ليس هناك دليل على أن معدلات تدفق التجارة والاستثمار قد زادت فى عصر العولمة بشكل ملحوظ عن الحقب الماضية، إلا أنه من المؤكد أن تدفق الأفكار والناس والاتجاهات الثقافية، قد زادت معدلاته للغاية، بالرغم من صعوبة قياس هذه التدفقات.

وبهذا الصدد تشكك فوكوياما فى صحة مقولات نظرية صراع الحضارات التى صاغها صامويل هنتنجتون وأثارت جدلاً عالميًا واسعًا، لأن ما سيفرق الناس - حسب وجهة نظره - ليس الصراع بين الحضارات، ولكن الفروق التى ستظهر بين الأمم والمجتمعات والجماعات التى ستقبل بالعولمة وستتكيف معها، وتلك التى سترفضها.

وفى النهاية يؤكد فوكوياما على نقطة بالغة الأهمية، وهى أن ارتفاع معدلات المنافسة العالمية يتطلب من الحكومات الاتجاه إلى رفع معدلات رأس المال الإنسانى، بمعنى زيادة معدلات الاهتمام بالتعليم والتدريب من خلال تبنى سياسات تعليمية جديدة تتفق وآفاق التطور المنظور فى القرن الحادى والعشرين. وفى هذا الصدد أقام مقارنة بين التطور الذى حدث فى شرق آسيا حيث انطلقت فى مجال التنمية الدول التى أحدثت ثورة فى نظمها التعليمية، والدول فى أمريكا اللاتينية التى تقاعست فى هذا المجال، مما أدى إلى تعثر برامجها فى مجال التنمية.

وتبقى إشارة فوكوياما الهامة إلى ظاهرة انخفاض المواليد فى البلاد الصناعية المتقدمة، وحاجتها المتزايدة إلى استيراد العمالة الأجنبية، وأهمية صياغة السياسات الثقافية الملائمة التى تسمح باستيعابها داخل هذه المجتمعات.

ولعل هذه الظاهرة تمثل إحدى المعضلات أمام الدول المتقدمة: هل تغلق الباب أمام تحركات السكان والهجرة القادمة من دول الجنوب خوفًا من التأثيرات السلبية على مجتمعاتها، أم تفتحه تحت ضرورة الاحتياجات الاقتصادية؟

لم تصل هذه البلاد المتقدمة إلى حل نهائى للمعضلة، وهذا يعنى أنها أيضاً مثلنا – فى البلاد النامية – لديها معضلاتها التى تبدو أنها غير قابلة للحل!

هل تعد هذه الحقيقة مصداقاً للتحولات فى عالم ما بعد الحداثة حيث هناك – على عكس عصر الحداثة – مشكلات لا حل لها، وينبغى أن نجد طريقة للتعايش معها ؟ سؤال مطروح !

(٤)

معاداة للسامية أم انتصار للحق؟!

لا بأس من أن نقطع سلسلة المقالات التى كنا بدأناها ونحن بصدد الحديث عن مصادر التغير الشامل global change الذى شهده العالم ونحن على مشارف الألفية الثالثة !

انشغلنا بتحليل مستقبل الثورة المعلوماتية ، غير أن هذه الدراسة قطعتها أحداث عالمية هامة كان لها صدى بعيد فى مجال حوار الحضارات ، وكذلك خبرات شخصية لها دلالة. ولعل من بين هذه الأحداث الهامة تصريحات مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا الذى قرر طوعا واختيارا – ويا للغرابة بالنسبة لنا فى العالم الثالث – أن يعتزل الحكم وهو فى أوج مجده ، بعدما استطاع أن يخرج بماليزيا هذا البلد الصغير من إسار التخلف الى آفاق التقدم. وكان ذلك نتيجة تبنى رؤية استراتيجية متكاملة ركزت فى المقام الأول على التعليم وتدريب القوى البشرية وتوطين التكنولوجيا وتنمية البحث العلمى، بالإضافة الى إرادة سياسية حديدية قررت قهر التخلف.

وقد حاول بعض الباحثين الغربيين إسناد التقدم المذهل لعديد من البلاد الآسيوية فى مضمار التنمية الى ما أطلقوا عليه القيم الآسيوية، وهى القيم التى تقوم على عبادة العمل فى ذاته باعتباره محور الحياة، بالإضافة الى النظام الدقيق، وعمل الفريق الذى يلتزم بأداء المهام المنوطة به، بعيدا عن تحقيق المصالح الفردية الأنانية الضيقة.

كان العالم مشغولا بمسألة الاعتزال الطوعى لمهاتير للحياة السياسية وهى سابقة لم تحدث فى بلادنا العربية السعيدة ولا مرة واحدة، باستثناء استقالة سوار الذهب فى السودان ، والتى اعتبرت استثناء يؤكد قاعدة الخلود الأبدى فى الحكم الى أن يحدث القضاء والقدر !

فى غمار هذا الاهتمام العالمى أطلق مهاتير محمد تصريحات سياسية مثيرة

مفادها أن اليهود يحكمون العالم وأنهم استطاعوا أن يجندوا غيرهم لكى يموتوا فى سبيل تحقيق مصالحهم الاستراتيجية ! وقامت الدنيا ولم تقعد منذ ساعتها، وظهرت على الفور تهم «معاداة السامية» التى تدخرها الحركة الصهيونية العالمية لكل من ينتقد إسرائيل هذه الدولة العنصرية ، ولأى صوت يعلق على الابتزاز اليهودى العالمى للبلاد الغربية.

وتكفى نظرة واحدة لكيف استطاع يهود أمريكا أن «يستعمروا» الكونجرس الأمريكى ليصبح أهم قلعة سياسية فى العالم للدفاع عن سياسة إسرائيل، مهما بالغت فى همجيتها وعدوانها على الشعب الفلسطينى ، والذى يخضع الآن للإبادة المنهجية المنظمة. ونظرة أخرى على مسلك الإدارة الأمريكية وخصوصا فى عهد الرئيس بوش الابن إلى إصرار الحكومة الأمريكية على استخدام الڤيتو فى مجلس الأمن فى كل مرة تلوح فيها بادرة صدور قرار من المجلس بإدانة إسرائيل، وخصوصا بعدما بنت الجدار الفاصل بينها وبين الضفة الغربية لتدمير الاقتصاد الفلسطينى، والقضاء على الوحدة الترابية الفلسطينية. واستثمرت إسرائيل فى ذلك – كما تقول آخر الأنباء– مليارين من الدولارات لتحقيق هذا التصور الجنونى وهو حصار الشعب الفلسطينى من ناحية وبناء «جيتو» يهودى من ناحية أخرى!

وليست الولايات المتحدة الأمريكية فقط هى التى خضعت للابتزاز اليهودى، فقد سبقتها فى ذلك ألمانيا ، التى فرضت عليها إسرائيل بدعم قوى من الولايات المتحدة الأمريكية أن تدفع فى الستينيات ٧٠ مليون دولار سنويا ولمدة ١٢سنة تعويضات لإسرائيل عما أحدثه النظام النازى باليهود فى المحرقة الشهيرة (الهولوكست) التى أصبحت قدس أقداس اليهود ، يجنون من ورائها الأموال الطائلة، وتستخدم كأساس للردع والابتزاز العالمى. ويكفى للتدليل على ذلك الإشارة الى الخضوع الفرنسى المهين للابتزاز اليهودى الصهيونى حين اضطرت الدولة الفرنسية الى إصدار تشريع جنائى يعاقب بالسجن من يكذب وقوع الهولوكست أو من يشكك فى الأرقام اليهودية الصهيونية، والتى تقول إن ستة ملايين يهودى أحرقهم هتلر فى أفران الغاز الألمانية!

وأصبحت تهمة معاداة السامية مرادفة لتهمة معاداة الصهيونية! بحيث أصبح كل من ينتقد الصهيونية وخصوصا فى ممارساتها العنصرية معاديا

للسامية! وهذه تهمة فى المجتمعات الغربية كفيلة بتحقيق «الموت المدنى» لمن يتهم بها، حتى أن بعض أساتذة الجامعات الأمريكيين ممن تجاسروا على إدانة إسرائيل فى مسلكها مع الشعب الفلسطينى عزلوا من وظائفهم الجامعية.

وفى رده على منتقديه - بما فيهم الرئيس بوش الذى هرع كالعادة لإدانة تصريحات مهاتير وزعم أنه وبخه عليها حين قابله وإن كذب مهاتير ذلك - قال لماذا يباح مهاجمة المسلمين على غير حق، بل مهاجمة الإسلام ذاته باعتباره دينا يحض على العدوان كما يزعمون، ولا يقبل انتقاد اليهود بالرغم من سيطرتهم على مراكز المال والإعلام بل والسياسة فى العالم؟

التطابق الأمريكى الصهيونى

وإذا كنا لسنا من أنصار نظرية المؤامرة فى مجال العلاقات الدولية بالرغم من ثبوت قيام الدول الغربية فى بعض الحالات المحددة بالتآمر الإسرائيلى الفرنسى الإنجليزى فى العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ والمسجل فى وثيقة «سيفر» التى نشرتها الصحف الإسرائيلية ذاتها منذ فترة إلا أننا لا نستطيع أن نغض الطرف عن التطابق المريب الأمريكى الصهيونى وخصوصا فى إدارة الرئيس بوش.

لقد نشرت العديد من الدراسات الموثقة عن أركان إدارة الرئيس بوش وأقطابها وفى مقدمتهم نائب رئيس الجمهورية ديك تشينى، ووزير الدفاع رامز فيلد، وبول ولفير نائبه الذى تعرض الفندق الذى يقيم فيه فى بغداد مؤخرا لهجوم صاروخى نجا منه بمعجزة ، بالإضافة إلى شارل بيرل أمير الظلام كما يطلق عليه فى الدوائر الأمريكية. كل هؤلاء صاغوا سياسة أمريكية لتحقيق الأهداف الصهيونية الإسرائيلية. وما الحرب التى شنت على العراق بذرائع كاذبة أبرزها امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، إلا مثلاً حيًّا على أن أحد الأهداف الرئيسية للحرب كان ولايزال تحقيق أمن إسرائيل، وضمان تفوقها المطلق الأبدى على كل البلاد العربية. وقد نشر مؤخرا أن إسرائيل حصلت من الولايات المتحدة الأمريكية على أحدث الأسلحة والتكنولوجيات العسكرية التى استخدمتها فى حربها ضد العراق، مما يجعل السلاح الذى تمتلكه الجيوش العربية ينتمى الى أجيال ماضية من الأسلحة لا تتسم بالفعالية فى التعامل مع السلاح الأمريكى الحديث.

ومن هنا يمكن القول بأن تصريحات مهاتير محمد التى دفعت بالدوائر الغربية عموما إلى نقده نفاقا وخوفا وهلعا من ضروب العقاب الصهيونية التقليدية ، لم تتجاوز الواقع ، وإنما عبرت عن الحقيقة. ويكفى فى هذا المجال الإشارة إلى الحماس المحموم لغالبية أعضاء الكونجرس الأمريكى فى تمرير القرار الخاص «بمعاقبة سوريا»، الموضوعة سلفا على قائمة «الدول المارقة» بالإضافة إلى إيران التى تتحرش بها الولايات المتحدة الأمريكية بتحريض مباشر من إسرائيل، والتى تصرح علنا بأنها ستدمر المفاعلات الذرية الإيرانية لمنع إيران من إنتاج القنبلة الذرية.

صراع حضارات أم حوار ثقافات ؟

وهذه التطورات الدرامية على الساحة العالمية والتى تصاعدت بحكم محاولة الإمبراطورية الأمريكية بعد الحادى عشر من سبتمبر فى حربها المزعومة ضد الإرهاب للهيمنة على العالم ، وإملاء إرادتها السياسية على الحلفاء والأعداء على السواء قد أدت إلى تصعيد الخطاب العنصرى لصراع الحضارات ، والذى صاغه مفكر المؤسسة الأمريكية عالم السياسة صمويل هنتجتون فى بحثه المحموم عن «عدو» جديد بعد سقوط الاتحاد السوفيتى العدو التقليدى، ولم يجده سوى فى الحضارة الإسلامية التى زعم أنها ستهدد الحضارة الغربية !

بعبارة أخرى بعدما انطلقت الكتابات النقدية فى العالم مندددة بمقولات صراع الحضارات، وداعية لحوار الثقافات، كما بادر إلى ذلك الرئيس محمد خاتمى فى خطابه التاريخى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذا بأحداث الحادى عشر من سبتمبر تقع، وتتصاعد الدعوة مرة أخرى لصراع الحضارات، بعدما شهدنا من هجوم ضار على الإسلام ذاته باعتباره دينا عدوانيا وعلى المسلمين والعرب باعتبارهم إرهابيين بالطبيعة!

ومن الإنصاف أن نذكر فى هذا المجال أن ما ساعد على اشتعال مقولات حوار الحضارات مرة أخرى الخطاب الإسلامى المتخلف والغوغائى الذى تبناه أسامة بن لادن وأنصاره فى مختلف البلاد العربية والإسلامية، والذى دعا فيه إلى حرب دينية بين «فسطاط» الكفر ممثلا فى الولايات المتحدة الأمريكية و«فسطاط» الإيمان ممثلا فى العالم الإسلامى كما يتصوره!

غير أن الدوائر الغربية الاستعمارية فى حملتها المركزة ضد الإسلام

والمسلمين تجاهلت فى الواقع أن الإرهاب ظاهرة عالمية، ولم تشر إلى الإرهاب الأمريكي الذى كان رمزه البارز تيموثى ماكفى الذى فجر المبنى الفيدرالى الشهير فى أوكلاهوما، ولا إلى الميلشيات العسكرية الدينية المتطرفة الأمريكية ولا إلى نماذج الإرهاب الألمانية والفرنسية واليابانية التى يعج بها العالم المعاصر.

وفى نفس الوقت تجاهلت هذه الدوائر الاستعمارية أن هناك آراء وسطية إسلامية تركز على القيم الإنسانية العليا المشتركة بين جميع الأديان السماوية، وتنفتح على الآخر، وترغب فى التحاور معه بالرغم من المظالم التاريخية التى أوقعها الغرب بالدول الإسلامية بالإضافة إلى المظالم المعاصرة، وأبرزها جرائم الدولة الإسرائيلية العنصرية ضد الشعب الفلسطينى، وضد الشعب الأفغانى.

كتبت كل ما سبق كمجرد مقدمة للحديث عن المؤتمر الذى نظمته فى لشبونة الأكاديمية اللاتينية فى ١٨، ١٩ أكتوبر الماضى بعنوان «الحوار الحضارى على محك الهيمنة» والذى حضرته مع الدكتور صلاح فضل ممثلين لمكتبة الإسكندرية، غير أن الحديث طال واسترسل، وهل نملك التركيز فى هذا العالم المجنون الزاخر بالأحداث التى تنهال علينا كل ساعة ؟

نحن نعيش للأسف فى عصر الانقطاعات الكبرى، التى تجعل الحديث الموصول ينقطع فجأة، ويحول الهوامش الفرعية إلى متن أصلى!

فلنتحدث عن مؤتمر لشبونة الذى يعد حدثا عالميا فى مجال حوار الحضارات فى فرصة قادمة.

(٥)
حوار الحضارات على محك الهيمنة !

لا ريب فى أن حوار الحضارات كمفهوم وممارسة على السواء أصبح يتصدر قائمة الموضوعات التى تشغل بال «العقل العالمى» - إن صح التعبير - من ناحية، ومشكلة بارزة تعقد بصددها المؤتمرات العالمية والإقليمية والمحلية.

وليس غريبا أن نتحدث عن «العقل العالمى» Universal mind، ذلك أننا نعيش فى عصر العولمة، والتى من أبرز سماتها ظهور ما يطلق عليه «الوعى الكونى»، والذى يعنى فى المقام الأول الوعى الإنسانى العام الذى زاد فى تعميقه الثورة الاتصالية الكبرى، التى جعلت المواطنين فى كل أنحاء العالم ويغض النظر عن اختلاف دولهم وجنسياتهم وأديانهم، يعيشون أحداث العصر العالمية والإقليمية والمحلية فى وقتها الواقعى Real time، ونعنى لحظة حدوثها.

والدليل على ذلك أنه ما من حدث هام يقع فى أى بقعة فى العالم إلا وتنقله شاشات التليفزيون - بفضل الأقمار الصناعية - على الفور. قد يكون هذا الحدث زلزالا مدمرا، أو فيضانا كاسحا، أو انقلابا سياسيا، أو حربا أهلية، أو حربا تأخذ سمة العالمية بحكم آثارها، مثل الحرب الأمريكية على العراق.

ومن هنا يصح القول أننا نعيش - إلى حد كبير - فى عصر الشفافية العالمية! لم تعد تستطيع حكومة ما فى بلد ما أن تقمع شعبها فى غيبة عن الرأى العام العالمى، والذى أصبح يتحرك للاحتجاج من خلال شبكات المجتمع المدنى العالمى، والتى تتضمن جمعيات تطوعية نافذة متخصصة فى الدفاع عن حقوق الإنسان. كما أنه لم يعد فى مقدور أى نظام عنصرى كالنظام الإسرائيلى أن يمارس جرائم ضد الإنسانية ضد الشعب الفلسطينى بعيدا عن عيون العالم. وليس معنى ذلك أن الشفافية العالمية مطلقة، بل إنها مقيدة بقيود التعتيم الإعلامى الذى تمارسه فى بعض الأحيان «الدول المهيمنة»، بالإضافة إلى خطط الهيمنة

السرية التى على أساسها تحدد الدول المهيمنة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجياتها للسيطرة على العالم.

ولكن مع كل هذه القيود، فإن القوى السياسية والاجتماعية محلية كانت أو إقليمية أو عالمية فى صراعها ضد الهيمنة، عادة ما تنجح فى كشف الستار عن المخططات الخفية وإعلان خطوطها أمام العالم، من خلال استخدام كل وسائل الإعلام المتاحة. ويكفى فى هذا المجال أن نشير إلى دور الصحافة الإنجليزية والأمريكية فى كشف الأكاذيب التى اصطنعتها كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لتبرير حربها غير المشروعة ضد العراق، بما فى ذلك الوثائق المزورة والمستندات المزيفة.

فى مواجهة الهيمنة

وإذا كان حوار الحضارات - كما أشرنا فى صدر المقال - يتصدر المشكلات التى يعنى بها «العقل العالمى»، ويمثل فى نفس الوقت موضوعا رئيسيا لعديد من المؤتمرات، إلا أن هناك نقلة كيفية فى ممارسة الحوار، كما ثبت على وجه الخصوص بعد أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية التى وقعت ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

وليس هنا مقام تتبع نشأة فكرة حوار الحضارات، ولا تحليل المراحل المختلفة التى مر بها، ولكننا نقنع بالإشارة إلى عدد من الملامح البارزة لمسيرة الحوار فى النظرية والتطبيق على السواء.

وبداية يمكن القول أنه من الأهمية بمكان تحرير المصطلح. ذلك أن هناك خطأ شائعًا فى الحديث عن حوار الحضارات، وكأننا نعيش فى ظل حضارات متعددة، مع أن الواقع يقول أننا نعيش فى ظل حضارة واحدة تقوم على أسس الثورة العلمية والتكنولوجية وأضيفت إليهما الثورة الاتصالية الكبرى. وذلك لا ينفى أننا فى العالم نعيش فى ظل ثقافات متعددة، لكل منها رؤيتها المتميزة للعالم. وعلى ذلك من الأفضل أن نتحدث عن حضارة واحدة وثقافات متعددة. وليس هناك شك فى أن كل ثقافة معاصرة لها استراتيجياتها فى فهم وتأويل والتعامل مع هذه الحضارة الواحدة. ومن هنا فلابد من ممارسة حوار الثقافات.

وأهمية هذه الممارسة ظهرت فى العقود الأخيرة بحكم تزايد الوعى الكونى بأن الإنسانية تعيش فى قارب واحد، ومن ثم هناك حاجة للتصدى للمشكلات

والتحديات التى تواجه الإنسانية عمومًا، بالإضافة إلى التصدى لمشكلات الإدراك وسوء الإدراك التى تقع بين ثقافة وأخرى. وأبرز مثال على ذلك ضرورة الحوار بين الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية.

أصبح هذا الموضوع له أسبقية كبرى بعدما نشر عالم السياسة الأمريكى صمويل هنتنجتون مقالته الشهيرة «صراع الحضارات»، والتى تحولت من بعد إلى كتاب له صدى عالمى، والتى تنبأ فيها أن الحروب الثقافية هى التى ستسم المستقبل، ورشح لذلك حربا ثقافية بين الإسلام والغرب، أو بين الحضارة الغربية والحضارة الكونفشيوسية.

وأثار هذا الكتاب جدلا فكريا علميا بين مؤيد ومعارض لهذه النظرية. وإن كانت بعض الكتابات النقدية فطنت مبكرا إلى أن هنتنجتون – وهو من بين المفكرين الرسميين للمؤسسة الأمريكية – كان يحاول فى الواقع «اختراع» عدو جديد للولايات المتحدة الأمريكية بعد سقوط الاتحاد السوفيتى الخصم التاريخى، لتبرير وتسويق خطط سباق التسلح الأمريكية، ومخططات الهيمنة الأمريكية العالمية.

وقد قطع الطريق على هذا الفكر العنصرى مبادرة الرئيس محمد خاتمى رئيس الجمهورية الإيرانية الإسلامية بخطابه التاريخى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، داعيا فيه إلى حوار الحضارات. وقد أيدت الجمعية هذه الدعوة بالإجماع، وأكثر من ذلك أصدرت الأمم المتحدة قرارا بأن يكون عام ٢٠٠١ هو عام حوار الحضارات. وعقدت اليونسكو عدة مؤتمرات فى الموضوع، من أبرزها مؤتمر حوار الحضارات الذى انعقد فى فلنيوس عاصمة ليتوانيا، ودعيت إليه لتقديم بحث عن مفاهيم الحضارة فى القرن الحادى والعشرين.

كان المناخ الفكرى العالمى مهيأ لقبول فكرة الحوار بعد النقد العنيف الذى وجه لفكرة الصراع، وإذا بأحداث الحادى عشر من سبتمبر تحدث، وانقلب الموضوع، وأصبح المناخ العالمى مسمما بفكرة صراع الحضارات، وخصوصا بعد أن أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية حملتها ضد الإرهاب، وصدور تصريحات سياسية غير مسئولة ضد الإسلام باعتباره دينا عدوانيًا، وضد العرب والمسلمين باعتبارهم إرهابيين، وضد المجتمعات العربية والإسلامية باعتبارها – بحكم العجز الديموقراطى السائد وضيق قنوات التعبير المتاحة ورسوخ التأويلات الدينية المتطرفة – منتجة للإرهاب على النطاق العالمى.

واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية - التى تعاطف معها العالم عقب الأحداث الإرهابية مباشرة بحكم وقوعها على المدنيين الأبرياء - أن تستثمر هذه الأحداث فى الإعلان الصريح عن خطتها للهيمنة على العالم بالقوة العسكرية، من خلال استراتيجيتها الجديدة عن «الحروب الاستباقية»، وعن طريق سلوكها الفعلى والذى يتمثل فى إهدارها للمعاهدات الدولية مثل معاهدة كيوتو لضبط المناخ العالمى، وانسحابها من معاهدة حظر انتشار الصواريخ، ورفضها لتوقيع معاهدة المحكمة الجنائية الدولية، وسعيها المحموم لعقد اتفاقيات ثنائية مع أكثر من ٦٠ دولة فى العالم لإعفاء ضباطها وجنودها من المحاكمة عن جرائم الحرب التى قد يرتكبونها، أو الجرائم ضد الإنسانية.

وبالغت الولايات المتحدة الأمريكية فى إهدار دور الأمم المتحدة، بعدما تجاوزت مجلس الأمن المسئول عن حفظ السلام العالمى، وشنت حربها ضد العراق بالاشتراك مع بريطانيا بالرغم من اعتراض أعضائه الدائمين.

***

وهكذا تحددت ساحة الصراع السياسى العالمى اليوم، بين الولايات المتحدة الأمريكية بخطتها المعلنة للهيمنة على العالم وإملاء إرادتها السياسية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية على كل دول العالم بدون استثناء، بما فى ذلك حلفاؤها الأوروبيون التقليديون، وقوى عالمية متعددة أدركت أن الإنسانية نفسها فى خطر بالغ نتيجة سياسة الهيمنة الأمريكية، وأن النظام الدولى ذاته الذى أسس بعد نهاية الحرب العالمية الثانية معرض للانهيار، مما قد يفتح الباب أمام فوضى عالمية غير مسبوقة.

ومما يؤكد هذه الحقيقة أن فرنسا تزعمت جبهة الدول الرافضة لشن الحرب على العراق ومعها ألمانيا وروسيا والصين ودول أخرى، وأخذ مشروع سياسى مضاد للهيمنة الأمريكية يتبلور - ببطء وإن كان بثبات - سعيا وراء تأسيس نظام دولى متعدد الأقطاب.

وعلى الساحة الفكرية انطلقت قوى فكرية وثقافية متعددة للتصدى لمشروع الهيمنة الأمريكية، وعلى رأسها قوى فكرية أمريكية نقدية تجدد التراث الفكرى النقدى الأمريكى الأصيل، والذى بلغ ذروته فى معارضة الحرب الأمريكية ضد فيتنام، بالإضافة إلى تيارات فكرية أوربية وروسية وصينية وهندية وعربية.

وفى هذا المجال تعددت المبادرات الفكرية، ولعل أبرزها الحركة المضادة لدافوس وإن كانت قد سبقت فى ممارساتها أحداث الحادى عشر من سبتمبر. غير أن المبادرات الفكرية بعد سبتمبر أصبحت أكثر تحديدا فى أهدافها المعلنة، وهى نقد خطة وممارسة الهيمنة الأمريكية، والإعداد لمشروع بديل يقوم على أساس بناء عالم متعدد الأقطاب، فى ضوء ضرورة التعديل الجوهرى لقواعد النظام العالمى الراهن، والذى يقوم على أساس تحكم الدول العظمى فى باقى دول العالم، وعلى ازدواجية المعايير، وانعدام العدالة بين الشعوب.

وهذا هو صلب الاقتراح الهام الذى قام عليه تقرير لجنة الحكماء بالأمم المتحدة والتى أمر بتشكيلها كوفى أنان السكرتير العام للأمم المتحدة، والذى صدر بعنوان «الخط الفاصل».

غير أنه بالإضافة إلى هذه الأهداف السياسية، فإن ممارسة حوار الثقافات للوقوف ضد الهيمنة العالمية أصبح فى مقدمة أهداف الحوار.

ولعل هذا هو الذى دفع «بالأكاديمية اللاتينية» التى يرأسها فريدرك مايور السكرتير السابق لليونسكو وتضم مجموعة من كبار المثقفين والمفكرين والأدباء الذين ينتمون إلى الثقافة اللاتينية، أن تركز جهودها فى مجال حوار الثقافات على النضال ضد الهيمنة بكل أشكالها السياسية والاقتصادية والثقافية.

كان هذا الموضوع هو محور المؤتمر الذى عقدته الأكاديمية فى لشبونة فى الفترة يومى ١٨، ١٩ أكتوبر الماضى والذى حضرته مع الدكتور صلاح فضل ممثلين فى ذلك لمكتبة الإسكندرية. والمكتبة لديها مشروع ثقافى عن حوار الحضارات فى إطار اهتمامها بأن تكون نافذة مصر على العالم ونافذة العالم على مصر. ولذلك حديث آخر نرجو أن نفصل فيه فى فرصة مقبلة.

(٦)
إشكالية المنهج فى حوار الحضارات !

إذا كان حوار الثقافات - وهو التسمية الأدق لحوار الحضارات، باعتبارنا نعيش فى ظل حضارة واحدة وإن كنا نحيا فى سياق ثقافات متعددة - أصبح على جدول أعمال عديد من المؤسسات الثقافية العالمية، وفى صميم اهتمامات عدد كبير من المفكرين، إلا أن المشكلة الحقيقية فيه هى غياب المنهج!

وقد ساعد على هذا الغياب أن فكرة حوار الثقافات تبلورت فى السنوات الأخيرة فى سياق سجالى اتسم بالصراع الفكرى العنيف بين أنصار صراع الحضارات ودعاة الحوار بين الثقافات. وربما من يعبر خير تعبير عن تيار الصراع هو المفكر السياسى الأمريكى صمويل هنتنجتون، الذى نشر مقالته الشهيرة عن «صراع الحضارات» والتى تحولت - كما أشرنا من قبل - إلى كتاب رائج فى نفس الموضوع. والمشكلة التى أثارها هذا الكتاب لا تكمن فى النظرية الصراعية التى تضمنها، والتى تحدثت عن صدام محتمل بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية أو الحضارة الكونفشيوسية، ولكن فى أن الاهتمام بتأييد أفكاره أو تفنيدها أدى إلى صرف النظر عن بلورة منهج محدد له سمات واضحة فى مناقشة الموضوع.

وكان المفروض أن يتولى هذه المهمة أنصار حوار الثقافات، غير أن المعلم البارز فى خطاب الحوار، ونعنى بذلك الخطاب التاريخى الذى ألقاه الرئيس محمد خاتمى رئيس الجمهورية الإيرانية الإسلامية جاء فضفاضا زاخرا بالتأملات الفلسفية، داعيا لنبذ الصراع واتباع طريق الحوار. صحيح أن هذا الخطاب لاقى نجاحا باهرا بحكم الموافقة الإجماعية عليه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وصدور قرار منها بأن يكون عام ٢٠٠١ هو عام حوار الحضارات إلا أن المشكلة الرئيسية ظلت باقية، وهى ما المنهج الذى ينبغى وضعه لممارسة حوار الثقافات من ناحية، وما جدول الأعمال المقترح والذى يتضمن المشكلات التى ينبغى التصدى لها من ناحية أخرى؟

ويمكن القول أن الجدل العالمى الذى دار عن حوار الثقافات والذى فند أطروحات هنتنجتون من ناحية، ورحب بأطروحات الرئيس خاتمى من ناحية أخرى، وفتح الطريق لكى يصبح الحوار هو النموذج الذى ينبغى اتباعه توقف فجأة حين وقعت الأحداث الإرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية فى الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١. لم يتوقف الجدل فقط ولكن يمكن القول أن العالم كله وقف مشدوها من جسامة الصدمة، ثم ما لبثت المخاوف أن تصاعدت فى جميع الدوائر العالمية حول رد الفعل الأمريكى المحتمل، والخشية أن يكون هذا الرد متجاوزا حدود الحدث ذاته، بالرغم من خطورته البالغة على الأمن القومى الأمريكى بل والعالمى، بالإضافة إلى ارتفاع عدد الضحايا الأبرياء من كل الجنسيات والأديان.

وسرعان ما تحققت هذه المخاوف بعد أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية «حربها» ضد الإرهاب، رافعة الشعار الشهير «من ليس معنا فهو ضدنا»، والذى كان مقدمة للحرب التى شنتها ضد أفغانستان للقضاء على نظام طالبان الذى آوى وحمى بن لادن وتنظيمه «القاعدة».

وفى حمى رد الفعل الأمريكى تصاعدت حملات سياسية وإيديولوجية شنتها بعض الدوائر الأمريكية والغربية ضد الإسلام باعتباره دينا يحض على العدوان – كما زعموا – وضد العرب والمسلمين وكأنهم إرهابيون بالطبيعة، بل وحتى ضد المجتمعات الإسلامية ذاتها بحكم أنها – كما قررت هذه الدوائر – منتجة للفكر المتطرف الذى يقود للإرهاب، بحكم انسداد قنوات التعبير السياسى فيها أمام أجيال من الشباب البائس والمحبط، وافتقارها لتقاليد الممارسة الديموقراطية.

وهكذا عاد العالم من جديد لأجواء صراع الحضارات التى سبق لطروحات هنتنجتون أن أشعلتها بعد أن ظن العالم أنه تم تجاوزها بعد بروز خطاب الرئيس خاتمى داعيا للحوار بدلا من الصراع.

مبادرة جامعة الدول العربية

وفى هذا السياق الصراعى العنيف برزت المخاطر المتعددة للحملة المسعورة ضد الإسلام والعرب والمسلمين، ومن هنا بادر الأستاذ عمرو موسى الأمين العام

لجامعة الدول العربية بدعوة عدد من أبرز المفكرين والمثقفين العرب للاجتماع فى مقر الجامعة بالقاهرة لحضور ندوة عنوانها «حوار الحضارات: تواصل لا صراع» والتى عقدت فى الفترة ما بين ٢٦ و٢٧ نوفمبر ٢٠٠١.

ويلفت النظر أن الدعوة لحضور الندوة لم تتضمن تكليفات محددة بكتابة أبحاث خاصة بها؛ لأنها نظمت على أساس إدارة حوار فكرى مفتوح بين أعضائها، غير أن بعض المدعوين للندوة تطوع لكتابة أوراق فى موضوع حوار الحضارات، وكانت الحصيلة اجتهادات مختلفة تفاوتت بين العمق وسرعة التناول الذى يفتقر للتأصيل. ومن هنا ندرت الأوراق المتعمقة التى عالجت صلب الموضوع وفقا لمنهج علمي دقيق. وقد نشر مركز زايد للتنسيق والمتابعة أوراق الندوة فى مجلد صدر عنه فى فبراير ٢٠٠٢. ومع ذلك يمكن القول أن مناقشات الندوة الخصبة غطت هذا النقص، وهو ما انعكس فى البيان الختامى الذى صدر عنها. ولقد كان عمرو موسى موفقا غاية التوفيق فى وصفه للمشكلة الأساسية التى تعرضت لها الندوة، وذلك فى كلمته الافتتاحية.

وقد استعرض فيها بإيجاز ظاهرة الصراع بين الحضارات التى برزت فى الخطاب الإيديولوجى الغربى خاصة نظرية صمويل هنتنجتون، والتى لم تكن – فى نظره – سوى نظرية مطعون فى صحتها، غير أن تطوراتها تمثلت فى أنها نجحت – ولو مرحليا – «فى أن تطرح على المجتمع العالمى توجها يمثل فى جملته اقتراحا أو محاولة لإذكاء العداء أو على الأقل الشكوك إزاء الإسلام والمسلمين ومعهم العرب جميعًا».

ثم ينتقل عمرو موسى لتداعيات الأحداث الإرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية فيقرر «ثم جاءت أحداث سبتمبر التى أطلقت العنان لتحليلات ومواقف وممارسات، لم تمس أطر الحضارة أو الثقافة فقط، بل طالت أيضا من يحملون هويتها، الهوية العربية أو الإسلامية. فضاق العيش على الكثيرين منهم فى عدد من الدول، وأصبح من يحمل تلك الهوية متهما، بل مدانا حتى تثبت براءته لا بريئا حتى تثبت إدانته، بل وحتى هؤلاء الذين لم تعد الهوية العربية لهم إلا تاريخا وجذوراً بعيدة بعد أن اندمجوا فى مجتمعات جديدة، حتى هؤلاء أصبحوا ضحايا أو مهددين بالتفرقة وسوء المعاملة».

ويطرح سؤالا هاما حين يتساءل: هل تكمن القضية لدى أصحاب هذه

النظريات وأنصارها فى ضرورة البحث عن عدو؟ ويقرر إذا كان الأمر كذلك فإن الأمر يصبح بالغ الخطورة خصوصا إذا ما تمت صياغة صورة هذا العدو وفق خطوط دينية أو عرقية؛ لأن ذلك من شأنه أن يشيع الاضطراب فى العالم كله.

ولم يقنع عمرو موسى بنقد خطاب الآخر ولكنه مارس الحوار الحضارى بذكاء من خلال ما أطلقنا عليه من قبل «النقد المزدوج»، والذى مبناه ضرورة ممارسة النقد الذاتى جنبا إلى جنب مع أهمية تفكيك خطاب الآخر للكشف عن خلفياته الإيديولوجية، ومضامينه الظاهرة من خلال أسلوب تحليل المضمون، والمضمرة فى ضوء منهجية تحليل الخطاب.

وعلى هذا انتقل عمرو موسى إلى سؤال رئيسى آخر حين تساءل «ألم نخطئ نحن أيضا؟ وأين الخطأ .. هل قمنا بكل ما يجب أو كان يجب علينا القيام به إزاء ثقافتنا وتطورها، وإزاء ما نؤمن به، شرحا وطرحا وتأكيدا للأصالة وثوابتها مع المعاصرة ومتطلباتها؟».

وختم كلمته بدعوة أعضاء الندوة إلى التفكير الإيجابى فى اقتراح برنامج عمل لمواجهة التحديات التى تواجه الأمة العربية بعد أحداث سبتمبر.

أزمة التراكم المعرفى

ويمكن القول أن أوراق ندوة جامعة الدول العربية وأهم من ذلك مناقشاتها وإن لم تسجل حرفيا وتنشر للأسف الشديد تمثل لحظة هامة من لحظات الوعى العربى الفكرى بأهمية التصدى للتحديات والإشكاليات المعرفية والمشكلات الواقعية التى أضحت تواجه الإنسانية بوجه عام من ناحية، والمجتمع العربى من ناحية أخرى.

غير أن المشكلة الحقيقية فى الفكر العربى المعاصر هى غياب التراكم المعرفى. بمعنى أنه تعقد ندوات ومؤتمرات متعددة وتنشر أوراقها وبحوثها، ويتضمن بعضها أطروحات بالغة العمق فكريا، غير أنه سرعان ما تنحى جانبا، ولا تناقش ما تتضمنه من أفكار بطريقة نقدية بصيرة بشكل يفسح الطريق أمام تراكم معرفى منهجى. وفى كل مرة نتصدى فيها لموضوع مثل حوار الحضارات ننزع إلى أن نبدأ من الصفر، وكأن الساحة الفكرية العربية خالية تماما من الاجتهادات السابقة.

لكل ذلك – وفى إطار البرنامج المعرفى الذى تتبناه مكتبة الإسكندرية –

هناك اهتمام خاص بالتراكم المعرفى فى موضوع حوار الحضارات الذى تهتم به المكتبة. ويتمثل هذا الاهتمام فى الحرص على الانفتاح المصرى على العالم بكل جوانبه الفلسفية والعلمية والحضارية، وفى نفس الوقت الانفتاح العالمى على مصر، وهذا هو شعار المكتبة.

وفى هذا السياق هناك تركيز على حوار الحضارات إدراكا من مكتبة الإسكندرية أنه من بين الاهتمامات الرئيسية للإنسانية فى القرن الحادى والعشرين، وخصوصا بعد الخبرات المريرة للقرن العشرين، والذى حفل بالحروب والصراعات السياسية والدينية والحروب الأهلية. ومن هنا ففى بداية الألفية الثالثة أخذ يتبلور اتجاه إنسانى جديد، يقوم على أساس وحدة الإنسانية، فى ضوء تشكل وعى كونى بازغ، ساعد على بلورته الثورة الاتصالية الكبرى، وفى قلبها شبكة الإنترنت، والتى سهلت مهمة الاتصال الإنسانى بلا قيود ولا حدود بعد أن قضت على موانع الجغرافيا، وأتاحت الفرصة أمام حوار حضارى خلاق وغير مسبوق.

وفى ضوء اهتمام الدكتور إسماعيل سراج الدين مدير مكتبة الإسكندرية ببلورة برنامج مدروس لحوار الحضارات، يقوم على أساس رؤية محددة للأسس المعرفية للحوار ومنهجه وجدول أعماله، وأطرافه تم الاتفاق بين المكتبة والجمعية اللاتينية التى يرأسها فردريك مايور سكرتير عام اليونسكو السابق على عقد مؤتمر دولى عن حوار الحضارات فى الإسكندرية فى إبريل القادم.

واستعدادًا لهذا المؤتمر تعد مجموعة مختارة من الأكاديميين المصريين أنفسهم لوضع المعالم الأساسية لمنهج الحوار الحضارى وموضوعاته. وكان لابد أن نبدأ – تحقيقا لأهمية التراكم المعرفى – بتحليل أوراق ندوة جامعة الدول العربية التى أشرنا إليها. ومن خلال التحليل النقدى لبحوثها تبين لنا أن بعض هذه الأوراق نجح فى فتح الطريق نحو رسم الأسس المعرفية لحوار الحضارات، وهو ما سنتحدث عنه فى المستقبل القريب.

(٧)
الأسس المعرفية لحوار الثقافات !

تكاد تنفرد الورقة البحثية التى قدمها الدكتور أحمد كمال أبو المجد للندوة الفكرية العربية التى دعا إليها عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية عن حوار الحضارات، والتى انعقدت فى القاهرة فى ٢٦، ٢٧ نوفمبر ٢٠٠١، بطرحها المنهجى للأسس المعرفية لحوار الثقافات.

والدكتور أبو المجد أشهر من أن يعرف به، وإن كان من الضرورى ذكر أنه أستاذ مرموق للقانون الدستورى ومفكر إسلامى بارز، وشخصية دولية فى مجالات حوار الأديان وحوار الحضارات. ولذلك لم يكن غريبا أن تختاره الأمم المتحدة فى لجنة «الحكماء» التى أمر بتشكيلها كوفى أنان السكرتير العام للأمم المتحدة لإعداد تقرير عن حوار الحضارات تم نشره بعنوان: عبور الخط الفاصل Crossing the divide وكان منطقيا بعد انعقاد ندوة جامعة الدول العربية اختياره مفوضا لحوار الحضارات، وهو اختيار حكيم صادف أهله.

الأسس المعرفية للحوار

وتتسم الرؤية الثقافية للدكتور أبو المجد - بالإضافة إلى تبنيه خير ما فى الوسطية الإسلامية من اتجاهات صائبة - باتساع آفاقها لتشمل نظرة حضارية واسعة، تؤمن بالحوار، ولا تبالغ فى تمجيد الذات الثقافية، ولا تسرف فى نقد الآخر بغير موضوعية. وقد تجلى عمق هذه الرؤية فى الأسس المعرفية التى يقترح أن يقوم على أساسها حوار الحضارات، أو حوار الثقافات كما سبق أن اقترحنا، والتى بناها فى ضوء نظرة مقارنة للحضارات.

وعنوان الورقة البحثية للدكتور أبو المجد هو «الحوار بين الحضارات والظلال القاتمة لحوادث الحادى عشر من سبتمبر».

وهو يتتبع فى مقدمتها التطورات الإيجابية التى تحققت فى مجال حوار الحضارات من حيث «الدعوة إلى إدارة حوار ودى وموضوعى بدون أتباع

الحضارات المختلفة»، ويشير إلى توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن يكون عام ٢٠٠١ هو عام حوار الحضارات، ثم تشكيل لجنة الحكماء من بعد لكتابة تقرير عالمى عن الموضوع، يسهم فيه «حكماء» ممثلين لمختلف ثقافات العالم. غير أن هذا التطور الإيجابى المحمود سرعان ما دهمته فجأة الأحداث الإرهابية التى وقعت ضد الولايات المتحدة الأمريكية فى سبتمبر ٢٠٠١ مما قلب الوضع، وأعاد إلى مقدمة المسرح العالمى من جديد أطروحات صراع الحضارات، والتى وجهت سهاما مباشرة هذه المرة للدين الإسلامى وللعرب والمسلمين.

ماذا نفعل كعرب ومسلمين فى مواجهة هذا الوضع المتوتر؟

يجيب الدكتور أبو المجد على ذلك، أنه ينبغى «الانطلاق من عدد من المبادئ الحاكمة والتنبيه إلى عدد من الحقائق الكبرى المتعلقة بالحضارات ونموها وحركتها».

ويجمل الدكتور أبو المجد هذه المبادئ فى أربعة أساسية، نراها فى مجموعها تمثل المعالم الأساسية لنظرية صائبة عن الحضارات، تنهض على أساس الخبرة الإنسانية المتراكمة ، والوقائع التاريخية الثابتة.

وسنورد هذه المبادئ بعبارات الدكتور أبو المجد قبل أن نعلق على كل مبدأ منها.

«أولا: أن الحضارات، كل الحضارات، ليست كيانات نهائية ساكنة أو جامدة، وإنما هى كائنات حية متحركة، وجوهر هذه الحركة الاستجابة للتغيرات الحادة التى تمر بها الحياة الإنسانية، طورا بعد طور، والتى بلغت سرعتها النسبية مبلغا غير مسبوق، وذلك بسبب الثورات العلمية والتقنية المتواصلة».

وتتضمن هذه العبارات المكثفة التى تعبر عن المبدأ الأول مجموعة كاملة من الأفكار الأساسية.

وأول هذه الأفكار النظر إلى الحضارات الإنسانية المختلفة على أساس أنها فى حالة ديمومة مستمرة، ومن ثم فإذا كانت بعض الجماعات المحافظة أو الرجعية فى مجتمع من المجتمعات تريد عبثا إيقاف التطور الحضارى وتثبيته فى لحظة تاريخية بعينها، فهو فى الواقع مجهود ضائع. وأخطر من هذا الاتجاه تبنى بعض الجماعات الإيديولوجية دينية كانت أو سياسية الماضى بحسبانه المرجعية التى يمكن أن تحكم شئون الحاضر وتتحكم فى آفاق المستقبل.

ومن هنا فمن الأهمية بمكان أن نقرر أن هذه الاتجاهات الإيديولوجية نجدها فى جميع الثقافات المعاصرة، حتى من بينها التى تنتمى إلى مجتمعات بالغة التقدم من الزاوية العلمية والتكنولوجية كالمجتمع الأمريكى. ذلك أن نظرة معرفية وسوسيولوجية متعمقة لهذا المجتمع من شأنها أن تكشف على الفور صعود تيارات فكرية محافظة وحركات دينية رجعية، وملل عقائدية ماضوية، تريد استعادة «الفردوس المفقود» الذى يكمن فى عصر تاريخى مضى وانقضى، على أساس أن هذا الفردوس هو - وحده - الذى يمكن أن يحقق السعادة للبشر.

وينطبق هذا الوضع بطبيعة الحال على المجتمعات الإسلامية والعربية المعاصرة، والتى سادت فيها فى العقود الماضية أمثال هذه الحركات الاجتماعية والسياسية والدينية، وهذه التيارات الفكرية الرجعية. ومما لا شك فيه أن صعود هذه الحركات وذيوع هذه الأفكار البدائية التى تنهض على أساس قسمة العالم- بصياغة بن لادن الشهيرة - إلى فسطاطين: فسطاط الكفر وفسطاط الإيمان، هو الذى أدى إلى الإرهاب المعاصر. وهذا الإرهاب الأعمى وجه سهامه الغادرة أولا إلى المجتمعات الإسلامية والعربية ذاتها، ويشهد السجل التاريخى المعاصر أن بلادا عربية مثل مصر عانت معاناة شديدة من هذا الإرهاب التخريبى قبل أن تنجح فى القضاء عليه. وقد انتقلت موجات الإرهاب من بعد إلى المغرب حيث وقع العشرات من الضحايا المغاربة المسلمين، وهو قد نقل نشاطه هذه الأيام إلى السعودية، وتحول من اغتيال الأجانب المقيمين فيها - بتعليلات شتى - إلى اغتيال عشرات من السعوديين والمواطنين العرب، كما حدث فى تفجير مبنى المحيا مؤخرًا.

غير أن الحركات الإرهابية العربية والإسلامية سرعان - فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ - ما انتقلت إلى الصعيد العالمى، حيث صعدت هجماتها ضد الولايات المتحدة الأمريكية، ودول غربية مختلفة. كما أنها وجهت ضربات غادرة ضد الأجانب الأبرياء فى إندونيسيا كما حدث فى جزيرة بالى، مما حول هذا الإرهاب والحركات الدينية التى تسانده إلى خطر عالمى ينبغى مواجهته. وهذا الخطر العالمى الذى ضخمته الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقا لاستراتيجيتها فى الهيمنة، هو الذى أدى من بعد إلى ضرب أفغانستان والغزو العسكرى للعراق، واشتداد الحملة على البلاد العربية، ومحاولة إرغامها على إجراء تغييرات سياسية وثقافية شتى لتجفيف منابع التطرف والقضاء على الإرهاب.

وهكذا يمكن القول بأن تبنى نظرة سكونية فى مجال النظر إلى الحضارة، وعدم الإيمان بأن الحضارات كائنات دائمة التغير استجابة للتحديات التى تواجهها، من شأنه تبنى أفكار رجعية عن المجتمعات تؤدى إلى الإرهاب من بعد.

وتكاد تشى صياغة الدكتور أبو المجد للمبدأ الأول المتعلق بالحضارات ونموها وحركتها، بأنه تبنى نظرية فيلسوف التاريخ الشهير أرنولد توينبى فى كتابه «دراسة التاريخ» والذى بلور نظرة متكاملة عن التحدى والاستجابة. إذ يقرر الدكتور أبو المجد أن جوهر حركة الحضارات فى مسيرتها هو محاولة الاستجابة للتغيرات الحادة التى تمر بها الحياة الإنسانية.

وهذه التغيرات الحادة تغطى مجالا واسعا فى الواقع من ضروب الأبعاد التكنولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولا شك أن تغير نمط الإنتاج العالمى من الزراعة إلى الصناعة يمثل ذروة من ذرا التغيرات الكبرى التى غيرت معالم الحياة الإنسانية الحديثة. فالمجتمع الزراعى بطبيعته مجتمع سكونى، إيقاعه بالغ البطء، وهو كان يرسف - فى عديد من المجتمعات - فى ظل نظم إقطاعية جامدة، كانت تحد من حرية وحركة ومبادرة الأفراد. ومن هنا يمكن القول أن تغير المجتمعات من زراعية إلى صناعية أدى إلى ثورة فى صياغة الشخصيات الإنسانية ذاتها. ذلك أنه فى ضوء العقلانية التى هى أحد أسس الحداثة، تغيرت أنماط إدارة المجتمعات لتصبح أكثر قدرة على إشباع الحاجات الأساسية للبشر، كما أنه فى ضوء الفردية التى هى أساس آخر من أسس الحداثة استخلص الفرد نفسه من إسار البنية الإقطاعية الجامدة التى كانت تشل قدراته وتقيد من إبداعه. ولذلك لم يكن غريبا أن يكون شعار المجتمع الصناعى الرأسمالى الذى نهض على أنقاض المجتمع الإقطاعى هو «دعه يعمل، دعه يمر!» أى فلتطلق حريات الأفراد لكى يعملوا ما تؤهلهم ملكاتهم وقدراتهم على عمله بغير قيود، ولتكن حرياتهم كاملة فى الانتقال من مكان إلى آخر، بدلا من حبسهم فى حدود الإقطاعيات المختلفة، ومنعهم من التنقل.

ولا نريد الإفاضة فى كل معالم التغير الجذرية التى أدى إليها الانتقال من المجتمع الزراعى إلى المجتمع الصناعى، والتى أصبحت له قيم وأنماط سلوك واتجاهات ثقافية، تختلف تماما مع قيم وسلوكيات واتجاهات المجتمع الزراعى.

كان لابد لجميع الطبقات والجماعات الاجتماعية فى المجتمع أن تغير من

اتجاهاتها لكى تتوافق مع هذا النموذج الاجتماعى الجديد. وعملية تغيير الاتجاهات هذه كانت تتطلب فى الواقع تأويلاً جديدًا للنصوص الدينية لكى ترشد الناس للتفاعل الخلاق مع الظروف الجديدة. ولذلك لم يكن غريبا أن يبادر المصلح الإسلامى الجليل الشيخ محمد عبده بتأليف كتاب عنوانه «الإسلام والعلم» يقرر فيه صراحة أنه ليس فى الإسلام ما يتنافى مع العلم، إدراكا ثاقبا منه أن العلم أصبح هو عنوان المجتمع الصناعى السائد، ومن ثم لابد للمسلمين أن يعدوا أنفسهم للتعامل معه ومع طرائقه فى البحث، وأخلاقياته فى الممارسة.

بعبارة أخرى، كل تغير جوهرى فى أنماط الإنتاج فى المجتمعات المعاصرة، وممارسات النظم السياسية المختلفة، وأنساق القيم الاجتماعية والثقافية الجديدة، يقتضى تأويلا جديدا ومنفتحا للنصوص الدينية، حتى لا تنغلق المجتمعات الإسلامية على نفسها، ويفوتها ركب التطور.

وعلى ذلك فالثورة الاتصالية الكبرى وفى قلبها شبكة الإنترنت، تحتاج إلى اجتهاد دينى جديد، يفتح آفاق التطور الحضارى أمام جموع المسلمين.

وإذا كان الدكتور أبو المجد فى نهاية صياغته للمبدأ الأول يتحدث عن التغيرات الحادة التى تمر بها الحياة الإنسانية والتى بلغت سرعتها النسبية مبلغا غير مسبوق، فهو فى الواقع يلمس بعمق إحدى علامات المجتمع الإنسانى المعاصر، وهى سرعة الإيقاع وتأثيرها على مختلف جوانب الحياة فى المجتمع.

وربما كان ذلك هو الذى دفعنا إلى الحديث – فى مجال تحديد مصادر التغير العالمى الشامل – إلى التركيز على مستقبل الثورة المعلوماتية فى القرن الحادى والعشرين.

(٨)

القيم الثقافية بين النظرية والتطبيق

فى الحديث عن الأسس المعرفية لحوار الثقافات والذى بدأناه فى المقال الماضى تعليقا على الأطروحات المهمة للدكتور كمال أبو المجد فى بحثه الذى قدمه لمؤتمر جامعة الدول العربية «حوار الحضارات تواصل لا صراع» (القاهرة ٢٦ - ٢٧ نوفمبر ٢٠٠١) ركزنا على أهمية الأطروحة الأولى وهى أن الحضارات ليست كيانات نهائية ساكنة أو جامدة، وإنما هى كائنات حية متحركة.

وفى تقديرنا أن هذه النظرة الصائبة للحضارات من شأنها أن تخفف من غلواء هؤلاء الذين يعتقدون أن ما يطلق عليه «الخصوصية الثقافية» جوهر تشكل منذ أزمان سحيقة، وهو غير قابل للتغيير استجابة للتغيرات الحادة التى تمر بها الحياة الإنسانية.

ولعل أبرز مثال لهذه التغيرات الكبرى هو ظاهرة العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية، والتى هى فى الواقع عملية تاريخية تحمل فى طياتها أثر التراكم الحضارى الإنسانى بجوانبه الاقتصادية والعملية والتكنولوجية.

ومن هنا حين يصيح بعض أنصار التيارات الإسلامية المتشددة رافضين العولمة باعتبارها تهديدا للخصوصية الثقافية، فإن ذلك الموقف يجعل المجتمع العربى ساكنا وجامدا وعاجزا عن التفاعل الإيجابى الخلاق مع العولمة بسلبياتها وإيجابياتها. وإذا كانت العولمة تمثل تحديا لكل دول العالم ـ صغيرها وكبيرها ـ وهى تحد بالفعل، فإن الاستجابة الصحيحة لا تكون بمقاطعتها أو بتجنبها أو الدعوة البديلة التى يرفعها البعض للتركيز على «عالمية الإسلام» بدلاً من العولمة، ففى ذلك جهل عميق بطبيعة هذه العملية التاريخية الكبرى، والتى تعبر فى الواقع عن نقلة كيفية فى مسار المجتمع العالمى من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات العالمى، وهى أشد أثرًا من النقلة الكبرى التى سبق أن تمت من قبل من المجتمع الزراعى إلى المجتمع الصناعى.

وينتقل الدكتور أبو المجد فى أطروحته المهمة الثانية إلى تأكيد حقيقة بالغة الأهمية، شهدتها كافة الحضارات، وخبرتها كل المجتمعات الإنسانية، وهى أنه دائما ما توجد فجوة بين النظرية والتطبيق. نجد هذا أولا فى الأديان فما تتضمنه من مثل عليا يمكن ألا تترجم بأمانة فى مجال السلوك الفعلى للبشر، وكذلك الحال فى الإيديولوجيات السياسية، فما تنادى به قد لا يتحقق فى الواقع.

ولننظر على سبيل المثال إلى الفجوة الكبرى التى وقعت بين الخطاب الماركسى الذى يدعو للحرية الإنسانية والعدالة الاجتماعية، والتطبيق المعيب فى الاتحاد السوفيتى، حيث ضاعت الحرية وذابت العدالة الاجتماعية فى سياق القهر المعمم الذى مارسته النظم الشمولية والتسلطية. ونفس الظاهرة نجدها فى مجال النظريات الاجتماعية الكبرى التى تدعو للحرية والإخاء والمساواة، فى حين أن الدول التى رفعت هذه الشعارات البراقة والتى أثرت ولا شك فى الفكر الإنسانى كله، مارست الاستعمار ضد شعوب العالم، باسم المهمة الحضارية التى ندبت نفسها لها وهى تمدين الشعوب الهمجية!

ويذكرنا هذا الاتجاه بالمشروع الأمريكى لتأسيس الديموقراطية فى العراق على أنقاض النظام البعثى الشمولى المنهار، لتكون نموذجًا للديموقراطية فى الوطن العربى! والتناقض فى هذا الموقف بيّن؛ لأنه يعرِّى المفارقة التى تبدو فى استخدام القوة المسلحة بما فيها إطلاق الصواريخ والقنابل على الشعب العراقى بغرض تحريره ونشر الديموقراطية فى ربوع العراق، وفرضها من بعد ولو باستخدام القوة المسلحة على باقى البلاد «المارقة» بالتعبير الأمريكى الذائع.

وقد صاغ الدكتور أبو المجد أطروحته الثانية المهمة كما يلى:

«إن هناك فى داخل كل حضارة مفارقة كبيرة أو صغيرة بين الأطر الفكرية والقيمية لكل حضارة، وبين السلوك العملى لاتباع تلك الحضارة، وهى مفارقة تصنعها الطبيعة الإنسانية ذاتها وانفراد «الإنسان» بحرية القبول أو الرفض لكل عناصر الثقافة الذاتية، أو لبعضها، ومن ثم لم يعد الفرد العربى المسلم معبرا بالضرورة عن قيم الإسلام ومبادئه، أو تقاليد العروبة التى حدثتنا عنها وقائع التاريخ القديم. ولم يعد «الغربى» هو الآخر ممثلا أمينا للقيم الكبرى التى قامت عليها الحضارة الغربية فى صورتها المثالية، قيم الحرية والعقلانية وإعلاء قيمة

الإنسان. ومن ثم وجب دائما التمييز بين المستوى الفكرى والنظرى، والمستوى المجتمعى الواقعى عند محاولة فهم الحضارة الأخرى وتقييمها».

الهجمة الأمريكية على الإسلام والعرب

وتبدو أهمية هذه الأطروحة فى مجال التحليل النقدى للخطاب الأمريكى الرسمى، أو خطابات بعض المثقفين الأمريكيين والغربيين المتعصبين فى هجومهم الظالم على الإسلام والعرب.

ولابد فى هذا المجال أن نفرق بين الهجوم على الإسلام ذاته باعتباره دينا، والهجوم على بعض فصائل المسلمين الذين ساد بينهم الفكر المتطرف، والذى قاد جماعات منهم إلى ممارسة الإرهاب، سواء ضد دولهم ذاتها كما حدث فى عديد من البلاد العربية، أو ضد المصالح الغربية كما حدث فى ١١ سبتمبر ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

ويلزمنا الإنصاف أن نقرر أن الهجوم على الإسلام باعتباره - كما يزعمون - دينا يحض على العنف والإرهاب لم يصدر إلا من قلة من الرسميين الأمريكيين والغربيين، كما حدث بالنسبة لهذا الجنرال الأمريكى الجاهل الذى هاجم الإسلام بغير أن يعرف عنه أى حقيقة، أو كما حدث بالنسبة لرئيس وزراء إيطاليا بير لسكونى والذى تورط ذات مرة فى تصريح جهول مماثل.

غير أن أغلب الانتقادات توجه إلى جماعات من المسلمين المتشددين الذين يمارسون الإرهاب. ومن هنا أهمية أطروحة أبو المجد، وهو أنه عادة ما تحدث فجوة بين الأطر الفكرية والقيمية لكل حضارة وبين السلوك العملى لأتباع تلك الحضارة. وبالتالى ليس هناك أى تناقض فى الواقع بين أن تكون القيم العليا للإسلام تحض على التسامح واحترام غير المسلمين فى عقائدهم ورؤاهم للحياة، وبين الإخلال الجسيم بهذه القيم على يد نفر من المسلمين ضللتهم فتاوى جاهلة من شيوخ متعصبين، يؤولون النصوص المقدسة بطريقة منحرفة، تخرجها من مقاصدها الحقيقية.

ولا ينطبق ذلك فى الحقيقة على المسلمين وحدهم أو على العرب بمفردهم، وإنما ينطبق على كل الحضارات الإنسانية.

وقد وفق الدكتور أبو المجد حين أشار إلى المقارنة مع الغرب، حين قرر أن «الغربى» لم يعد هو الآخر ممثلا أمينا للقيم الكبرى التى قامت عليها الحضارة الغربية فى صورتها المثالية.

وأبلغ دليل على ذلك – كما أشرنا إشارة موجزة فى صدر المقال – هو التاريخ الاستعمارى الزاخر بالمظالم للدول الغربية التى رفعت شعارات مثالية غير أنها سقطت فى الواقع.

غير أننا نريد أن ننبه إلى مزلق خطير يقع فيه الكتاب والباحثون والمثقفون عموما سواء فى العالم العربى والإسلامى أو فى العالم الغربى نفسه. ويتمثل هذا المزلق فى خطورة التعميم على المجتمعات، وحتى استخدام مصطلحات أساسية مثل المجتمعات الإسلامية أو البلاد العربية، أو الحضارة الغربية. فهذه المصطلحات حين تستخدم بشكل إطلاقى تختزل فى الواقع حقائق كبرى وتصوغها فى معادلات تبسيطية تتجاهل تعقد الوقائع السياسية والاقتصادية والثقافية.

وإذا كان صحيحا أن هناك قواسم مشتركة بين ما يطلق عليه بتعميم البلاد الإسلامية أو المجتمعات الإسلامية وهى أنها تدين بالإسلام، إلا أن بينها فروقًا وتمايزات لا حصر لها، ابتداء من طريقة تفسيرها للمذاهب الإسلامية، وانتهاء بالاختلاف الشديد فى طبيعة النظم السياسية والاقتصادية، وأنساق القيم السائدة فيها. ومن هنا لا يجوز التعميم على البلاد الإسلامية، كما أنه لا يجوز التعميم على الإسلام باعتباره دينا، استنادا إلى تجاوزات سلوكية تصدر من بعض جماعات المسلمين هنا أو هناك.

ونفس هذه الملاحظات تنطبق – وقد يكون بشكل أوضح – على استخدام بعض الكتاب العرب أو المسلمين لمصطلح الحضارة الغربية بغير تمييز. فهذه الحضارة التى تشيع أوصافها فى الخطاب الإسلامى المتعصب بأنها حضارة مادية كافرة ملحدة تقوم على الانحلال الأخلاقى، يتم تجاهل أنها أولا حضارة إنسانية. وهى كباقى الحضارات فيها جوانب مادية ولكن فيها أيضا جوانب روحية. وبالتالى فالزعم أن هذه الحضارة مجردة تماما من الجوانب الروحية فيه جهل عميق بنشأة وتطور هذه الحضارة، والممارسات السائدة فى الأقطار التى تدين بقيمها الأساسية. وأصحاب هذا الخطاب الرافض للحضارة الغربية لا يناقشون ظواهر مهمة مثل انتشار التدين فى البلاد الغربية والذى ازداد لأسباب شتى فى العقود الأخيرة. كما أنهم يتجاهلون الخريطة المعرفية للمجتمعات الغربية، والتى تحفل بتنوع ثقافى لا حدود له. ففيها تيارات وجماعات تقدمية تشغلها قضية الدفاع عن الإنسانية بشكل عام ضد كل محاولات الدول الغربية

ذاتها العدوان عليها، سواء فى صورة التهديد الذرى أو سباق التسلح الذى يتم على حساب التنمية. وفيها تيارات وجماعات تتبنى قضايا العالم الثالث بصورة أكثر عمقا من كثير من الصيحات الساذجة فى بلاد العالم الثالث نفسه، والتى تشكو من مظالم الاستعمار الجديد بغير قدرة على إنتاج خطاب عصرى يتوجه للعالم، ويعبر عن مطالبها ومصالحها المشروعة.

ولا ينفى ذلك أنه فى هذه المجتمعات الغربية ذاتها تيارات عنصرية ترفض الآخر، ولا تقبل التسامح، وتحض على كراهية الشعوب الأخرى.

وليس هناك شك فى أن ازدواجية المعايير التى تطبقها بعض الدول الغربية الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية فى قضية شائكة مثل القضية الفلسطينية، من شأنه أن يجعل الكراهية لهذه الدولة وما تمثله من قيم غربية بالغة الحدة والعمق بين الجماهير العربية والإسلامية، وبين النخب السياسية والثقافية على السواء.

ومن هنا يمكن القول بأن صيحة التساؤل العالية التى ارتفعت فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر «لماذا يكرهوننا»، تدل إما على جهل أو تجاهل للسلوك الأمريكى المشين فى التحيز المطلق لإسرائيل، هذه الدولة العنصرية، ودعمها ضد مصالح الشعب الفلسطينى.

غير أن سلوك الإدارة الأمريكية الحالية برئاسة جورج بوش أو الإدارات الأمريكية السابقة، لا ينبغى أن يجعلنا أن نحكم على المجتمع الأمريكى كله، أو على الشعب الأمريكى بأنه متحيز ضد الإسلام أو العرب.

ومن هنا يمكن القول أن المبدأ الخاص بالتمييز بين النظرية والتطبيق بالغ الأهمية فى مجال تقييم الثقافات المعاصرة، حتى يعتدل ميزان النقد ولا يميل يمنة أو يسرة، مما يسمح بالفهم الموضوعى لكيف تسلك الشعوب المتخلفة.

(٩)

النهر الرئيسى والروافد الجانبية!

فى مجال التحليل الثقافى– وحين ننظر نظرة مقارنة للثقافات سواء فى صورتها التاريخية أو فى وضعها الراهن – ينبغى أن نفرق بين ما يمكن أن نطلق عليه النهر الرئيسى للثقافة، ونقصد به على وجه التحديد التيار الواسع العريض المشخص لها، والروافد الجانبية أو الهامشية، التى ولو أنها انحدرت منه إلا أنها تمثل ثقافات فرعية لا تحمل بالضرورة سمات التيار الأساسى للثقافة. هكذا تحدث الدكتور أحمد كمال أبو المجد فى أطروحته الثالثة عن الثقافات، والتى وردت فى دراسته المهمة «الحوار بين الحضارات والظلال القاتمة لحوادث الحادى عشر من سبتمبر» والتى نشرت فى أعمال مؤتمر جامعة الدول العربية «حوار الحضارات تواصل لا صراع» (القاهرة: ٢٦ – ٢٧ نوفمبر ٢٠٠١).

يعرض الدكتور أبو المجد بعباراته هو لهذه الفكرة المهمة فيقول: «إنه يوجد فى إطار كل حضارة تيار واسع عريض» هو المشخص لها والمعبر عنها. وعلى جانبيه تظهر تيارات هامشية تحتيه جانبية Subcultures قد يصل ابتعادها عن التيار الواسع العريض Main Stream إلى حد المفارقة التامة والتناقض، وأنه لا يجوز الخلط بين التيار الأساسى الواسع، وبين واحد أو أكثر من التيارات الجانبية. ذلك أن التناقضات الكبرى لا تظهر عادة بين التيارات الأساسية للحضارات المختلفة، ولكنها تظهر بدرجة عالية من الحدة بين التيارات الهامشية والجانبية فى الحضارات المختلفة».

نموذج الحضارة الغربية

ويبدو صدق هذه الأطروحة لو ألقينا بنظرة مقارنة على نماذج الحضارات والثقافات المختلفة. ومما لا شك فيه أن الحضارة الغربية فى تاريخها الطويل الممتد قد شهدت تطبيقا لهذه الأطروحة. ففى كل عصر تاريخى من عصورها الممتدة، من السهل التمييز بين التيار الثقافى الرئيسى والتيارات الفرعية

أو الهامشية والتى - فى الأغلب الأعم - كانت تعبر عن جماعات معارضة للنظام الأساسى للثقافة، أو محتجة احتجاجا كاملا على القيم التى ينطلق منها. وليس شرطا أن تبرز هذه الظاهرة فى لحظات الانهيار الثقافى للنسق الرئيسى، بل إنها ملحوظة أيضا فى لحظات النشوء والارتقاء.

خذ على سبيل المثال الانتقال - فى إطار الحضارة الغربية - من نموذج المجتمع الزراعى إلى نموذج المجتمع الصناعى. فى المراحل الانتقالية الأولى شهدت المجتمعات الغربية استغلالا بشعا للطبقة العاملة الناشئة فى هذا الوقت، باعتبارها طبقة اجتماعية مستحدثة، اقتضت نشوءها الثورة الصناعية التى قادت إلى إقامة المصانع والحاجة إلى الأيدى العاملة. فى البدايات الأولى كان يتم تشغيل العمال ساعات طويلة مجهدة، وكان النساء والأطفال يشتغلون ويعملون أكثر من خمس عشرة ساعة يوميًا مقابل أجور زهيدة. وكثرت حوادث العمل نتيجة عدم تكيف العمال مع الآلات، والتى كانت تبتر أياديهم، نتيجة غياب وسائل الأمان الصناعى، والتى لم تتطور إلا بعد ذلك بزمن.

فى ظل هذا الصراع بين قيم المجتمع الزراعى القديم وعاداته وتقاليده، وقيم المجتمع الصناعى الناشئ وعاداته الجديدة وتقاليده المستحدثة، نشأ صراع حاد فى مجال القيم، وبرز بوجه خاص بين أنصار رفض نموذج المجتمع الصناعى والدعوة للعودة إلى المجتمع الزراعى القديم بسكونيته وجموده، وأمانه النفسى المبرأ من ضروب القلق والتوتر الذى صاحب النموذج الصناعى الناشئ.

وقد قاد زعماء هذا التيار حركات اجتماعية احتجاجية تمثلت فى الدعوة إلى تحطيم الآلات والتبشير بضرورة العودة إلى الريف، بدلا من الذوبان والضياع فى مناخ العصر الصناعى الذى يتسم بالإيقاع السريع والذى لا يكاد يترك شيئا على حاله.

ومما له دلالة أن هذا التيار المحتج على الآثار السلبية للتصنيع امتد فى أعماق الثقافة الغربية، وبقيت ملامح بارزة منه فى الزمن المعاصر بعد أن تحول لتيار مضاد للتكنولوجيا، على أساس أن بعض منتجاتها من شأنها أن تدمر الحياة الإنسانية. بل إن بعض أنصار هذا التيار لجأوا إلى العنف المباشر لوقف هذا التطور التكنولوجى السلبى، وينصرف ذهنى الآن إلى عالم الطبيعة الأمريكى الذى اعتزل الحياة الأكاديمية والبحثية وعاش وحيدا فى غابة من الغابات، وأخذ

يرسل برسائل مفخخة لبعض المعامل الأمريكية ولبعض الصحف، مهددا إياها إن لم تنشر بيانه الخاص ضد التكنولوجيا أو «المانيفستو» الخاص به كما يطلق عليه فى الأدبيات الثورية. هذا العالم الذى أطلق عليه Unibomber حير الشرطة الأمريكية عقودا طويلة إلى أن تم القبض عليه بمحض الصدفة وحوكم.

هذا مجرد مثل على التيارات الهامشية التى تقف ضد المجرى الرئيسى للثقافة الغربية، التى تؤمن فى ظل منطلقات الحداثة الغربية بالعقلانية والوضعية واستخدام العلم والتكنولوجيا لحل مشاكل البشر، بالرغم من سوء استخدام العلم فى بعض الأحيان، وخصوصا فى مجال إنتاج أسلحة الدمار الشامل، أو الانحراف بالتكنولوجيا عن مسارها السليم، كما يبدو فى مجال بعض تطبيقات الهندسة الوراثية.

وإذا تركنا جانبى التصنيع ومشكلاته والتكنولوجيا وآثارها السلبية، وولينا وجوهنا إزاء الثقافة باعتبارها فى المقام الأول مشروعا سياسيا؛ لأدركنا أن التيار الغالب فى الثقافة الغربية وتحت تأثير عصر التنوير كان يركز على الحرية والإخاء والمساواة وهى القيم الأساسية التى ركزت عليها الثورة الفرنسية. غير أن هذا التيار الذى وجد ترجمة فى عديد من الأعمال الفكرية المبهرة فى السياسة والاقتصاد والقانون والفلسفة والاجتماع، سرعان ما انتكس حين ظهرت تيارات هامشية سرعان ما احتلت موضع التيار الرئيسى تعتنق العنصرية، وتزعم أن الحضارة الغربية أسمى من غيرها من الحضارات. وأكثر من ذلك أن هذه المزاعم تضافرت لصياغة إيديولوجيات متكاملة لتبرير الاستعمار الغربى لشعوب العالم الثالث، بزعم عبء الرجل الأبيض لتمدين الشعوب الهمجية!

غير أن حقبة الاستعمار ذهبت وحصلت شعوب العالم الثالث على استقلالها، وعاد التيار الثقافى الغربى إلى مجراه فى ظل شعارات التسامح وقبول الآخر والتعاطف مع مشكلات البلاد النامية، على أساس أن الإنسانية تركب جميعا فى قارب واحد.

ولا يمكن فى هذا السياق أن ننسى ظهور تيارات هامشية رجعية تمثلت فى الحركات النازية والفاشية التى أرادت القضاء على النموذج الديموقراطى ، والذى كان ومازال يمثل العمود الرئيسى للثقافة الغربية الحديثة. ويمكن أن يضاف لهاتين الحركتين الشيوعية فى صورتها الستالينية، والتى زعمت ـ باسم الثورة ـ أنها ما انطلقت إلا لتحرير الإنسان من العبودية.

أخذت هذه الحركات المعادية للتقدم بمعاييره الغربية دورتها، وسقطت النازية والفاشية، بالإضافة إلى النزعة العسكرية اليابانية، فى حطام الهزيمة الساحقة التى منيت بها ألمانيا وإيطاليا واليابان التى شكلت ما أطلق عليه «دول المحور». وعاد مجرى الثقافة الغربية الرئيسى إلى طريق الديمقراطية، بل إن الديمقراطية فى عديد من البلاد الغربية تجددت سواء فى نظرياتها أو فى مفاهيمها أو حتى ممارساتها، وذلك فى ضوء إدراك النخب السياسية الغربية أنه لا يمكن القناعة بالمثاليات الديموقراطية بدون إدماج بعد العدالة الاجتماعية فى النظرية الليبرالية وفى تطبيقها على السواء.

ولعل هذا هو الإنجاز النظرى التاريخى الذى حققه فيلسوف جامعة هارفرد الأمريكية «جون رولز» فى كتابه العظيم الرائد «نظرية عن العدل» والذى قرر فيه بكل وضوح وقطعية، أن هناك مبدأين للعدل: الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية. وكان هذا أخطر تطور لحق بالنظرية الليبرالية منذ إنجازات جون لوك وستيوارت ميل . ويشاء منطق التاريخ أن تجد نظرية رولز تطبيقًا عمليًا ملفتًا للنظر فى نشأة حركة «الطريق الثالث»، والتى من أقطابها كلينتون فى الولايات المتحدة الأمريكية وشرويدور مستشار ألمانيا وبلير رئيس وزراء بريطانيا، وعديد من الحكومات الغربية التى نجحت فى الانتخابات على أساس برنامج انتخابى مستقى من الطريق الثالث.

وإذا كانت النازية والفاشية والعسكرية اليابانية قد سقطت فى نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن الشيوعية الستالينية، والتى يمكن اعتبارها بتطبيقاتها الاستبدادية انحرافًا أصيلاً عن مجرى التقدم الإنسانى الغربى فى القرن العشرين، قد سقطت عام ١٩٨٩ وأصبحت ذكرى من ذكريات التاريخ.

ومن هنا يمكن القول بأنه فى مجال التقييم الثقافى لابد من التفرقة الدقيقة بين التيارات الثقافية الأصيلة والروافد الهامشية، والتى إن مثلت ثقافات فرعية لها أنصارها إلا أنها لا تعبر عن الطابع العام للثقافة.

إذا كانت الملاحظات السابقة تنطبق على الثقافة الغربية فى أطوار تطورها المختلفة حتى وصلت إلى العصر الحاضر، فمما لاشك أنها تنطبق أيضًا على الثقافة الإسلامية وخصوصًا فى العصر الراهن، ولذلك حديث آخر.

(١٠)

التعميمات الجارفة والأحكام المختزلة!

هل ينطبق ما قلناه من قبل بصدد تحليل الثقافات المختلفة من ضرورة التمييز الدقيق بين التيار الرئيسى فى كل ثقافة وبين التيارات الهامشية التى قد تنحرف - لأسباب شتى - عن نسق القيم الأصلى للثقافة، على الثقافة الإسلامية؟

لقد سبق فى المقال الماضى أن حاولنا أن نختبر هذه الأطروحة فى سياق الثقافة الغربية سواء فى مراحل تطورها التاريخية المختلفة أو فى مرحلتها الحديثة والمعاصرة.

وفى هذا المجال لابد – بدلاً من التعميمات الجارفة والأحكام المختزلة عن الثقافة الغربية أو غيرها من الثقافات – أن نرصد ما يمكن تسميته «الخريطة المعرفية» لكل ثقافة، حتى نميز بين الرئيسى والهامشى من التيارات الفكرية، وبين الصحيح والزائف، والسليم والمنحرف.

ولابد أن يقر فى الأذهان أن التيارات الفكرية المنحرفة فى إطار أى ثقافة معاصرة قد تكون بالغة الخطر فى مجال الأداء المجتمعى، لأنها – مهما كان أنصارها قليلى العدد – قد تؤثر فى السلوك الاجتماعى لجماعات بشرية، وتدفعها بحكم تطرف القيم التى تنطلق منها، إلى ممارسة الإرهاب بكل صوره، سواء ضد المجتمع ككل، أو ضد جماعات اجتماعية محددة مختلفة فى أصولها العرقية، أو فى هويتها الثقافية عن غالبية المجتمع.

وأبلغ دليل على ذلك أن الجماعات الإرهابية فى ألمانيا والتى تركزت فى جماعة «ماينهوف» وفى إيطاليا التى قادتها جماعة «الألوية الحمراء» قامت بأعمال إرهابية شتى ضد الدولة الألمانية ذاتها، وضد الدولة الإيطالية لقلب النظام السائد وتأسيس نظام ثورى جديد.

وإذا كانت كل من ألمانيا وإيطاليا نجحتا فى القضاء على هذا الإرهاب، إلا أن

ذلك لم يمنع أن تظهر تيارات متطرفة أخرى ليست موجهة ضد الدولة ذاتها هذه المرة، ولكنها موجهة ضد العمال المهاجرين من أصول تركية أو عربية أو إفريقية. وهذه الحركات أصبحت تنطلق من إيديولوجية «العنصرية الجديدة» التى هى ليست موجهة ضد شعوب العالم الثالث كما كان هو الحال فى العصر الاستعمارى، ولكنها موجهة أساسًا ضد العمال الأجانب، نظرًا لمزاحمة أهل البلاد فى العمل، وأيضًا لأن عاداتهم الاجتماعية وتعبيراتهم الثقافية مختلفة عن العادات وأساليب الحياة السائدة، مما يشكل لأهل البلاد نوعًا من أنواع «الاستفزاز الثقافى» إن صح التعبير.

انظر إلى معركة الحجاب فى فرنسا والتى جعلت جماهير المسلمين المهاجرين يدخلون فى معركة ثقافية وصلت أحيانًا للقضاء، بسبب الإصرار على ممارسة طقوس شكلية ليست هناك بصددها فى الواقع نصوص دينية قاطعة، فى مجتمع علمانى يحترم كل الأديان، ولكنه لا يقبل استخدام رموز دينية فى المدارس حرصًا على عدم إثارة النعرات العنصرية، ومنعًا لسلوك قد يؤدى فى النهاية إلى كراهية الآخر. وقد نشير فى هذا الصدد إلى قرار هام أصدره حاخام اليهود فى فرنسا طالبًا منهم عدم ارتداء الطاقية اليهودية الشهيرة حتى لا يكونوا محل اعتداء عليهم، وخصوصًا بعد تصاعد موجات الكراهية لليهود، نظرًا لسلوك الدولة الإسرائيلية العنصرية الإجرامى ضد الشعب الفلسطينى، والذى هو أقرب ما يكون إلى حرب إبادة منظمة. وهذا السلوك أدى إلى استنكار أوربى على مستوى الحكومات، وإلى رفض قاطع على مستوى الجماهير الأوربية، التى أعلنت غالبية منها فى استطلاع أخير للرأى أنها تعتبر إسرائيل مهددة للسلام العالمى.

اختطاف الإسلام

وإذا كنا فى ملاحظاتنا السابقة أكدنا على ضرورة التمييز – فى مجال تحليل الثقافات – بين التيار الرئيسى السائد والروافد الهامشية التى يمكن أن تنشق عن التيار الرئيسى ويتبنى أنصارها رؤى منغلقة، تستند إلى تأويل منحرف للنصوص الدينية، فهذا هو حال الثقافة الإسلامية فى العقود الأخيرة.

ويمكن القول أن التيار الغالب فى الثقافة الإسلامية يقوم على الاعتدال والوسطية. والإسلام كدين سواء فى القرآن الكريم أو فى السنة النبوية أو فى

ممارسات الرسول عليه الصلاة والسلام، يعترف باليهودية والمسيحية باعتبارهما دينين سماويين، ويحض على حرية العقيدة في ضوء مبدأ «لا إكراه في الدين». ومن ناحية أخرى لأنه دين له رسالة عالمية يقوم على التسامح وعلى قبول الآخر، ولا يمارس الكراهية ضد من ليسوا مسلمين، وهو بالتالي لا يحرض على معاداتهم ولا على محاربتهم.

غير أن هذا التيار الوسطى المعتدل اصطدم منذ حوالى ثلاثة عقود في المجتمع العربى بتيارات منشقة تتبنى نظرة ماضوية للعالم، وتستند إلى قراءات مشوهة للنصوص الدينية، وتعتمد على فتاوى مجموعة من المشايخ المحترفين أو الهواة، ممن انحرفوا بتأويل النصوص، وحرضوا على الانقلاب على الحكومات العربية بدعوى أنها حكومات كافرة؛ لأنها لا تطبق شرع الله، كما يفهمونه هم، لا كما تحدده الأفهام السليمة والعقول النيرة.

وسرعان ما تحولت هذه الأفكار المتطرفة إلى حركات إرهابية منظمة مارست القتل والاغتيال واستحلال أموال المسلمين وغيرهم، وتسببت هذه الحركات الإرهابية في ضروب شتى من عدم الاستقرار السياسى، مما أشاع الفوضى في عديد من المجتمعات العربية، ووصلت حالة التدهور إلى حد ممارسة مذابح دموية بشعة ضد جماهير المسلمين الأبرياء من رجال ونساء وأطفال، كما لايزال يحدث في الجزائر.

وقد تابعنا جميعًا الأعمال الإرهابية الإجرامية التى قامت بها هذه الحركات الإرهابية الإسلامية المتطرفة في السعودية، وما أدت إليه من مقتل العشرات من المواطنين الأبرياء.

في البداية زعمت هذه الحركات الإرهابية أنها توجه حملات القتل والاغتيال إلى رموز الدول العربية من حكام وغيرهم، ثم سرعان ما تحولت هذه الحركات إلى ممارسة الإرهاب ضد الشعوب، بدون أدنى تمييز بين أهل السلطة والجماهير العادية.

وقد استطاعت بعض الدول العربية أن تردع هذه الجماعات الإرهابية ردعاً كاملاً كما هو الحال في مصر، التى أعلنت فيها بعض هذه الجماعات الإرهابية علناً توبتها، ومارست ما تسميه «النقد الذاتى» لسلوكها السابق وجرائمها، واعترفت أنها خضعت لتأويلات منحرفة للنصوص الدينية.

غير أن المشكلة لا تزال قائمة فى الجزائر، وبدأت المعركة بين الدولة السعودية وهذه الجماعات فى الوقت الحاضر، بعدما أعلنت تحديها السافر لسلطة الدولة. وأعلن بعض الشيوخ المنحرفين توبتهم عن أفكارهم المنحرفة على شاشات التليفزيون، مما كشف عن خطورة التيار التحتى المنحرف والذى استطاع – للأسف الشديد – أن يغسل أدمغة عشرات من الشباب المضللين.

نظرية الفسطاطين !

وكنا حتى لحظة تاريخية محددة أمام مشكلة هذه الجماعات الإرهابية فى تحديها للدول العربية، غير أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر والتي نسبت إلى تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن، الذى سبق له أن تعاون تعاوناً وثيقاً مع المخابرات المركزية الأمريكية أثناء مقاومة الغزو السوفيتى لأفغانستان، قد أدت إلى حملة ضارية ضد الإسلام كدين والمسلمين والعرب.

وبعد الردود العنيفة الأمريكية والعالمية إزاء أحداث سبتمبر، انطلق أسامة بن لادن لإعلان نظريته فى الإرهاب، حين أعلن فى بيان شهير له أن العالم ينقسم إلى فسطاطين: فسطاط الكفر ممثلا فى الدول الغربية وأعوانها من حكام الدول العربية، وفسطاط الإيمان ممثلا فيه وأنصاره من أعضاء الجماعات الإرهابية الذين يمارسون «الجهاد» ـ حسب فهمه له ـ ضد قوى الشر والطغيان.

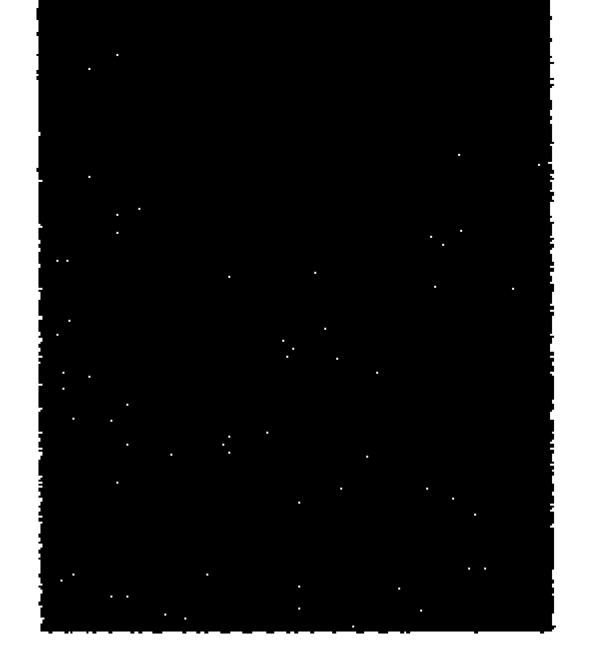
وهكذا يمكن القول أن هذه التيارات والحركات الإسلامية الإرهابية الهامشية استطاعت ـ كما عبر عن ذلك أحد المفكرين الغربيين ـ «اختطاف الإسلام»! لأنها ادعت أنها ـ وحدها ـ المعبرة عن الإسلام الصحيح، مثلها فى ذلك مثل هذه الجماعات الإسلامية السائدة فى البلاد العربية ـ والتى وإن لم تمارس الإرهاب بشكل صريح – ترفع شعار «الإسلام هو الحل»، زاعمة أنها ـ وحدها ـ هى التى تمثل الإسلام. وهذا تفكير باطل ولا أصل له، بالإضافة إلى أن مزاعمهم حول القدرة الجبارة لحل كل المشكلات السياسية والاقتصادية والثقافية للدول العربية، فيها استهانة بالعقول، واختزالاً للمشاكل المعقدة فى معادلات تبسيطية لا تقنع سوى الجهال والسذج!

وهكذا بدلاً من أن يقوم أنصار «فسطاط الإيمان» وتابعهم المنتشرون فى كل المجتمعات العربية تحت أسماء شتى بالدفاع عن الإسلام، أساءوا له بأعمالهم

الإرهابية إساءات كبرى، وجعلوا المسلمين والعرب محل هجوم من قبل الساسة الغربيين الذين صوروه باعتباره يمثل تهديدا للحضارة، ومن قبل الكتاب الذين اعتبروها فرصة مواتية لتصفية الحساب مع الدول الإسلامية والعربية لأسباب سياسية.

وهكذا ضاعت المعالم الوسطية والمعتدلة للتيار الرئيسى فى الثقافة الإسلامية فى خضم الصخب والضوضاء الذى تمارسه الجماعات المتطرفة والإرهابية.

ومن هنا يصبح الإحياء الثقافى فى البلاد العربية ضرورة لازمة، ليس فقط لمواجهة هذه الحملات المغرضة ضد الإسلام والمسلمين، ولكن ـ أهم من ذلك ـ لفتح أبواب المستقبل، بدلاً من إغلاقها باسم العودة إلى الفردوس المفقود، والذى لا يمكن أن يعود.



المحتويـات



al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين
نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين

